العدد الأول 01
ربيع 2018م

دراسات محاسبية
01

ISSUE 01
Spring 2018

# دراسات محاسبية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تُصْدِرُ عَنْ نِقَابَةِ المُحَاسِبِينَ وَالمُرَاجِعِينَ الليبين

Studies of Accounting

# Studies of Accounting

Semi_Annual Referred Scientific Journal

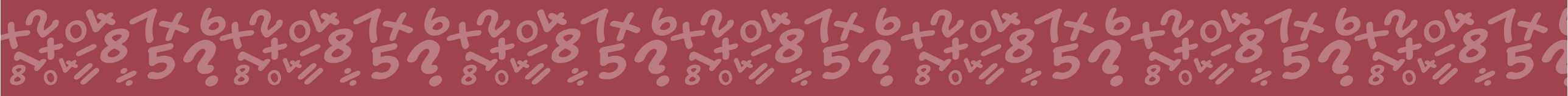

العدد الأول
ربيع 2018م
01

# دراسات محاسبية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تُصْدِرُ عَنْ نِقَابَةِ المُحَاسِبِينَ وَالمُرَاجِعِينَ الليبيين

■ رئيس هيئة التحرير

• أ.صلاح الدين بشير التركي

■ مدير هيئة التحرير

• د.محيي الدين عمر النجار

■ أعضاء هيئة التحرير

• د.مصطفي البشير منيع
• د. عبدالمنعم حسن اجبارة
• د.محمد أبوالقاسم زكري

■ سكرتير هيئة التحرير

• أسامة سالم الرياني

■ الهيئة الاستشارية للمجلة

• أ.د. عبدالسلام علي العربي
• أ.د.إدريس عبدالحميد الشريف
• أ.د. عبدالفتاح عمر المدفعي
• أ.د. نصر صالح محمد
• أ.د. بشير عاشور الدرويش
• أ.د. محمد عبدالله بيت المال
• أ.د. مصطفي بكار محمود
• د. جمعة محمد الفاخري
• د.ميلاد رجب اشميلة
• د. نورالدين عبدالله حمودة
• د. الحسين رمضان السريتي
• د. شعلة أبوالقاسم الأبيض
• د. محمود الزروق الشاوش
• د. إبراهيم المهدي أحمد
• د. يوسف ممدو حميدي
• أ.محمد بشير البرغثي

# دراسات محاسبية
# Studies of Accounting

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تُصْدِرُ عَنْ نِقَابَةِ المُحَاسِبِينَ وَالمُرَاجِعِينَ الليبيين

رقم الإيداع الدولي ISSN: 2616 - 5848
رقم الإيداع القانوني (2017/195) دار الوطنية للكتاب بنغازي

حقوق النشر والطبع محفوظة للمجلة العلمية للدراسات المحاسبية

العنوان :

نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين شارع الوادي خلف مدرسة حيدر الساعاتي،
طرابلس- ليبيا

هاتف : 218215845357 +  محمول: 218910198330 +

فاكس: 218214441579 +

magazine@luaa.ly  www.luaa.ly

# المجلة العلمية للدراسات المحاسبية

نبذة عن المجلة وأهدافها :-

أنشئت المجلة العلمية للدراسات المحاسبية بموجب قرار نقيب المحاسبين والمراجعين رقم (2) لسنة 2017م وتحمل الإيداع الدولي رقم ( ISSN:2616 - 5848) ورقم الإيداع القانوني (2017/195) دار الوطنية للكتاب بنغازي وهي مجلة علمية محكمة تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية الخاصة بالمجالات المالية والمحاسبية والمراجعة، وتنشر البحوث إلى جانب عرض ملخصات الكتب والدوريات، والرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه)، والتقارير الصادرة عن المؤتمرات والندوات، وورش العمل من داخل ليبيا وخارجها.

## رؤية المجلـــة

التميز والريادة والابتكار في نشر البحوث العلمية المُحَكَّمة التي تلبي طموحات الأكاديميين والمهنيين الليبيين في مجال المحاسبة والمراجعة

## الرسالـــة

تسعي المجلة لتصبح مرجعاً علمياً للباحثين ونشر البحوث المُحكَّمة في مجالي المحاسبة والمراجعة المالية والعلوم ذات العلاقة وفق المعايير العالمية للمهنة والشروط العلمية للنشر.

## أهداف المجلة

**تسعى المجلة إلى تحقيق الاهداف التالية:**

1- نشر الأبحاث العلمية التي تتناول مشاكل بحثية محلية أو إقليمية أو دولية ذات صلة بالمحاسبة والمراجعة .

2- الارتقـاء بمهنتي المحـاسبة والمراجعـة من خـــلال نشر الأبحـاث العلمية .

3- إتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم ودراساتهم العلمية، من أجل توسعة دائرة المعرفة لدى الباحثين وصانعي القرار والممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة.

4- تشجيع التواصل بين الباحثين الأكاديميين من جهة والمهنيين الممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة من جهة أخرى حول الموضوعات المستجدة في هذه المجالات.

5- تشجيع البُحَّاث وطلبة الدراسات العليا على إجراء المزيد من البحوث العلمية في مجالي المحاسبة والمراجعة والعلوم ذات العلاقة.

6- مواكبة التطورات والمستجدات العلمية الصادرة من المنظمات الدولية المتعلقة بمهنة المحاسبة والتعاون معها.

## شروط النشر في المجلة

أولا: قواعد عامة للنشر

**يشترط في البحوث المقدمة للنشر بالمجلة الالتزام بالقواعد والشروط التالية:**

1-تنشر المجلة الدراسات الأصيلة والبحوث المبتكرة الرصينة المكتوبة بأسلوب علمي منهجي، على ألا تكون قد سبق نشرها أو قُدِمَت للنشر في مجلة أخرى.

2-أن يكون البحث متسماً بالعمق والأصالة في موضوعه ومنهجه وعرضه ومصادره بحيث يكون متوافقاً مع عنوانه، بعيداً عن الحشو، سليم اللغة، دقيق التوثيق.

3-التقيد بأصول البحث العلمي وقواعده وشكلياته من حيث أسلوب العرض والمصطلحات وتوثيق المصادر والمراجع في بيانات كاملة لنشرها .

4-تقبل الدراسات والبحوث باللغة العربية والأجنبية، على أن تتضمن النسخة العربية ملخصا لها باللغة الأجنبية، والنسخة الأجنبية ملخصا لها باللغة العربية.

5-يجب كتابة البحث بلغة سليمة خالية من الأخطاء الإملائية واللغوية والنحوية والمطبعية.

ثانياً: الشروط الشكلية للبحوث المقدمة للنشر:

1-تحمل الصفحة الأولى اسم الباحث ثلاثياً ووظيفته ودرجته العلمية ، وجهة عمله وعنوان البحث .

2- الهوامش: تعتمد المجلة طريقة جمعية علم النفس الأمريكية (APA) في تثبيت الهوامش والمراجع، والتي تنص على أن يشير الباحث إلى الهامش في متن البحث بكتابة لقب المؤلف أو اسم العائلة وسنة النشر ورقم الصفحة بين قوسين كبيرين مثلاً: (أبوفائد، 2018)، أما في حالة مؤلفين أثنين أو ثلاث ( الشريف، مازق، الفضلي، 2018)، وفي حالة أكثر من ثلاثة (الشريف، وآخرون، 2018)، أما عندما يعتمد الباحث على مرجع أجنبي لمؤلف واحد (khlat,2018)، في حالة مؤلفين أثنين أو ثلاث (Aboulqasim & Belgasem, & 2018 khlat )، وفي حالة أكثر من ثلاثةkhlat & (et al, 2018)

3 - تكون قائمة المراجع في نهاية البحث بحيث يتم ترتيبها حسب الحروف الهجائية، وتكون قائمة المراجع العربية أولًا ثم المراجع الأجنبية، بشرط أن تتضمن القائمة ما أشار إليه الباحث في متن البحث فقط+

**مثال للمراجع العربية**

البغدادي، محمد مرعي، (2018) مدى استخدام أدوات التخطيط المالي كأداء للرقابة المالية، مجلة دراسات محاسبية الصادرة عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين، العدد الاول، طرابلس، ليبيا ص -53 70.

**مثال للمراجع الاجنبية**

1. Chakroun. R & Hussainey .K (2014) «Disclosure Quality In Tunisian Annual Reports». Corporate Ownership & Control. Vol 11. No 4. PP.5880-.

ثالثاً: الضوابط والمواصفات الفنية للبحوث المقدمة للنشـر

1- أن لا يزيد عدد الصفحات عن (30) صفحة، بما فيها الجداول والمراجع والأشكال التوضيحية من صور ورسومات.

2- يكون ترقيم صفحات البحث في منتصف أسفل الصفحة .

3- أن تكون البحوث والدراسات العلمية مطبوعة على برنامج (Microsoft Word 2007 )، وتقدم في شكل ورقي بحجم (A4) وعلى وجه واحد، بالإضافة إلى نسخة مخزنة على قرص ليزري (CD)

4- أن تكون البحوث المكتوبة باللغة العربية بالخط (Simplified Arabic ) أما البحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية فتكتب بالخط(Roman Times New) .

5- يطبع البحث على ورق (A4 )أبيض ناصع بالأبعاد التالية (13سم × 22 سم)، وأن تكـون أبعاد هوامش الصفحة من أعلى (85.4 سم)، ومن أسفل ( 5.3سم)، ومن الجانبين (5.4 سم)، وبمسافة (15.1 سم) بين الأسطر لكي يكون صالحاً للنشر مباشرة.

6- أن يكون حجم الخط على النحو التالي:

- بنط 18 داكن للعناوين الرئيسية.
- بنط 16 داكن للعناوين الفرعية.
- بنط 14 للمتن.

# الافتتاحية

استشعاراً من نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين بضرورة متابعة تطور مهنة المحاسبة والمراجعة والعمل على تنمية البحوث العلمية المتعلقة بالمهنة من أجل الارتقاء بها من خلال نشر الأبحاث العلمية الأصيلة والمبتكرة، التي تتناول الموضوعات المستجدة في مجالات المحاسبة والمراجعة وتسهم في تطور المعرفة المحاسبية، وتلبي طموحات الأكاديميين والمهنيين الليبيين.

بادرت النقابة بإنشاء المجلة العلمية للدراسات المحاسبية وهي مجلة علمية محكمة تسعى لإتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم ودراساتهم العلمية، من أجل توسعة دائرة المعرفة لدى الباحثين وصانعي القرار والممارسين للمهنة.

كما نسعى من وراء هذه المجلة إلى خلق حوار علمي بناء بين الباحثين والأكاديميين من جهة والمهنيين الممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة من جهة أخرى حول الموضوعات المستجدة في هذه المجالات.

إن صدور هذه المجلة يأتي ضمن طموح النقابة إلى نشر البحوث العلمية المتميزة والجديدة وفق المعايير العالمية للنشر.

**وأخيراً وبهذه المناسبة** ونحن نعلن عن ولادة هذه المجلة الجديدة يسرني ان نتقدم باسمي آيات الشكر والتقدير لهيئة التحرير على مجهوداتهم التي بذلوها من أجل إصدار هذا العدد بهذا المستوى الرائع كما نتقدم بالشكر الجزيل للسادة الأكاديميين الذين تعاونوا مع المجلة في تقييم البحوث المنشورة بهذا العدد.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتوجه بدعوة جميع البُحَّاث من أساتذة أكاديميين في مختلف الجامعات الليبية وخارج ليبيا والمتخصصين والمهتمين والممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة للمشاركة بإنتاجهم العلمي لإثراء هذه المجلة الرائدة عن طريق إرسال دراساتهم وبحوثهم للمجلة التي ستكون محل تقدير واعتزاز ولتجد طريقها إلى النشر لدينا .

**والسلام عليكم ورحمة الله**

**أ.صلاح الدين بشير التركي**

**رئيس هيئة تحرير المجلة**

- المجلة ترحب بما يرد إليها من دراسات وأبحاث علمية في مجالي المحاسبة والمراجعة والعلوم ذات العلاقة.
- تكون كافة حقوق النشر والطبع محفوظة للمجلة العلمية للدراسات المحاسبية على أن يكون رئيس التحرير الممثل القانوني لها.
- تنتقل حقوق طبع ونشر البحث إلى المجلّة عند إعلام صاحب البحث المقبول للنشر بقبوله.
- جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو النقابة.
- لا يجوز إعادة طبع الدراسات والأبحاث إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من رئيس هيئة تحرير المجلة.

## رسوم اقتناء المجلــة

| الرقم | الجهة | القيمة |
|---|---|---|
| 1. | أعضاء النقابة وأساتذة الجامعات | 10د. ليبي |
| 2. | الطلبة الاكاديميين | 5 د. ليبي |
| 3. | للمؤسسات والشركات | 15 د. ليبي |
| 4. | خارج دولة ليبيا باستثناء نفقات البريد | 20 دولارا |

## فهرس البحوث


**العوامل التي تؤثر في عملية تغيير المراجع الخارجي**

11

دراسة تطبيقية من وجهة نظر المديرين الماليين والمراجعين الخارجيين فى ليبيا

■ د .مصطفى ساسي فتوحة ■ د .حسني رمضان ابوالقاسم ■ د .جميل محمد خلاط

**مدى استخدام أدوات التخطيط المالي كأداء للرقابة المالية**

53

دراسة ميدانية على شركات الصناعات الغذائية الليبية بالقطاع الخاص

■ أ . محمد مـرعي البـغدادي

**أهمية التدقيق الشرعي وعوائق دمجه في مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة**

85

■ د . سمية عمار عمران اعمار:

**دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية بالشركات المساهمة الليبية**

115

دراسة استطلاعية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين

■ أ . عبدالرؤوف سعيد عبود

**مصادر التمويل وأثرها على كفاءة الأداء المالي لصندوق الضمان الاجتماعي الليبي**

153

■ د . رضا منصور شيتة ■ د . يوسف يخلف مسعود

**معوقات تطبيق المحاسبة البيئية**

175

"دراسة استكشافية على الشركات التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط"

■ د . حسن أحمد الدراجي ■ خالد زيدان الفضلي ■ أ . إيهاب حمزة المسماري

**رأس المال الفكري في منظمات الأعمال الليبية**

191

■ د . إدريس عبدالحميد الشريف ■ أ . نسرين على مازق ■ أ . خالد زيدان الفضلي

**أثر اختيار نمط العقد النفطي على تكاليف وإيرادات الدولة الليبية**

217 ■ د. عبدالرزاق المبروك أبوفائد ■ أ. محمد عمر محمد المعلول

**دوافع اعتماد معايير المحاسبة الدولية فى ليبيا**

259 ■ د.عيسى رمضان الفرجانى ■ د. شمس الدين محمد فرج

**معوقات الصيرفة الإلكترونية وأثرها على المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف**

289 دراسة ميدانية بالتطبيق على مصرف الجمهورية الرئيسي

■ د. فوزي عبد القادر رحاب ■ د. فتحي احمد انقيطة

**أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية**

314 دراسة تطبيقية على شركات النفط الليبية

■ د. محمد أبوالقاسم زكري ■ أ.سعاد عياش علي امعرف

**مدى إمكانية تطبيق نظام التكاليف المبني على أساس النشاط (ABC) بشركة المشروبات الغازية طرابلس**

357 دراسة حالة

■ أ. خيرية محمد إبراهيم ابوبكر ■ أ. مبروكة احضيري المزوغي

**أثر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة جودة الخدمات المصرفية بالمصارف التجارية العامة بمدينة طرابلس**

377 ■ د.شعلة أبوالقاسم الأبيض ■ أ.محمد منصور عبدالله

**اختبار كفاءة سوق المال الليبي على المستوى الضعيف**

405 ■ عزالدين مصطفى الكور

**اللائحة الداخلية للمجلة العلمية للدراسات المحاسبية**

429 ■ نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين

# العوامل التي تؤثر في عملية تغيير المراجع الخارجي

## دراسة تطبيقية من وجهة نظر المديرين الماليين والمراجعين الخارجيين فى ليبيا

■ د .مصطفى ساسي فتوحة* ■ د .حسني رمضان أبوالقاسم** ■ د .جميل محمد خلاط***

**ملخص:**

يهدف هذا البحث إلى محاولة التعرف على العوامل التي تؤثر في عملية تغيير المراجع الخارجي من وجهة نظر المديرين الماليين والمراجعين الخارجيين .وكذلك معرفة درجة الاختلاف في التأثير بالنسبة للمدراء الماليين، والمراجعين الخارجيين وتحديد العوامل الأكثر تأثيراً، إذ توصل البحث إلى النتائج التالية:

أ – يوجد تدنٍ في مستوى تأثير العوامل المرتبطة بتغيير إدارة الشركة في تغيير المراجع الخارجي.

ب – يوجد تدنٍ في مستوى تأثير العوامل المرتبطة بتغيير الشركة الجديدة على المراجع الخارجي .

ت – وجود تأثير قوي للعوامل الأخرى الخاصة التي تؤثر في تغيير المراجع الخارجي .

ث – يوجد تأثير قوي لجميع العوامل المرتبطة بالمبادئ والسياسات المحاسبية المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي .

ج – يوجد تأثير قوي للعوامل المرتبطة بتغيير المراجع بالشركة المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي.

ح – وجود تأثير قوي للعوامل المرتبطة بتطبيق معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني المؤثرة على تغيير المراجع الخارجي.

* عضو هيئة تدريس – بكلية الاقتصاد – جامعة صبراتة

** عضو هيئة التدريس – بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس

*** عضو هيئة التدريس – كلية الاقتصاد – جامعة صبراتة

خ – يوجد تأثير قوي للعوامل المرتبطة بمكتب المراجعة المؤثر في تغيير المراجع الخارجي.

**ومن أهم التوصيات :**

1 - يجب على الإدارة العليا في الشركات الابتعاد عن الميول الشخصية، ومعالجة المواقف بشكل علمي .

2 - يجب أن تكون الإدارة الجديدة للشركة امتدادا لإدارة الشركة القديمة .

3 - يجب على الإدارة العليا الجديدة في الشركة أن تسير حسب السياسات الموضوعة من قبل الإدارة القديمة في تعيين وطريقة عزل المراجع وحسب الطرق القانونية الموضوعة.

**مقدمـة :-**

نشأت الحاجة للمراجعة الخارجية بهدف ضمان دقة وسلامة المعلومات المالية التي يبني عليها مستخدمو القوائم المالية قراراتهم، فعملية المراجعة تقوم على تجميع وتقييم أدلة الإثبات عن المعلومات القابلة للقياس الكمي بالوحدة الاقتصادية، والتقرير عن درجة التطابق بين تلك المعلومات والمبادئ المتعارف عليها من خلال شخص مؤهل ومستقل.

ولأن الغالبية العظمى من قراء القوائم المالية ليس لهم حق الاطلاع على دفاتر وسجلات المنشأة، لذا فهم يعتمدون بشكل كبير في التعرف على أحوالهم من خلال التقارير المالية والقوائم المنشورة والتي تمت مراجعتها بواسطة مراجع خارجي، عليه فإن التقارير تمثل مصدراً هاماً في تعظيم منفعة استخدام المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمستخدمون الآخرون للتقارير المالية في اتخاذ القرارات السليمة، مما يقضي ضرورة الاهتمام بموضوع اختيار مراجع الحسابات الذي سوف يكلف بعملية المراجعة، وقد أعطت أغلبُ التشريعات القانونية والمالية في دول العالم الجمعيةَ العامة للمساهمين الحق في تعيين المراجع الخارجي، وتغييره وتحديد أتعابه .

**طبيعة المشكلة :-**

يعتبر تقرير المراجعة مرجعاً لفئات عديدة أهمها: (المستثمرين الملاك والدائنين والإدارة والحكومة والمتعاملين في سوق الأوراق المالية)، فالتقارير المالية المنشورة هي

المصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة لفئات متعددة، حيث يعتبر أداة اتصال وتوصيل للمعلومات فيما بين المراجع والأطراف المستفيدة من تقريره،كما يعد أساس مصداقية القوائم المالية وأساس الثقة التي يمكن أن تمتد إلى المجتمع ككل، ومع التسليم بأهمية قيام المراجع بتلك الواجبات إلا أن التعارض في المصالح بين كل من الإدارة والأطراف المستفيدة من المعلومات قد يمثل عامل ضغط حقيقي على المراجع، وأن الاستجابة لها يترتب عليها فقد استقلاله، وتظهر مشكلة الاستقلال بوضوح في الوقت الذي نعرف فيه أن الجمعية العمومية هي من تقوم باختيار المراجع وتحديد أتعابه .

فاستقلال المراجع الخارجي يمثل حجر الزاوية بالنسبة لمهنة المحاسبة والمراجعة، فهو سبب الثقة التي يوليها مستخدمو القوائم المالية ويعتمدون عليها في استخدام المعلومات التي تشتمل عليها في اتخاذ العديد من القرارات الرشيدة .

لقد حظي موضوع تغيير المراجع الخارجي باهتمام كبير من الباحثين لما له من تأثير على عملية المراجعة من حيث الاستقلال والجودة .

إن تغيير المراجع الخارجي في الشركات المساهمة قد يكون اختياريا أو اجباريا، فالتغيير يكون اختياريا بناءً على رغبة المراجع الخارجي وقد يكون التغيير إجباريا يفرض على المراجع الخارجي من قبل إدارة الشركة أو الجمعية العمومية للمساهمين حيث أن هذه الظاهرة قد تطال استقلالية المراجع الخارجي وذلك إلى عدم توازن في ميزان السلطة أو القوة بين المراجع الخارجي وإدارة الشركة ، فالمسؤولية ملقاة على عاتق المراجع الخارجي لاتتناسب إطلاقا مع السلطة الممنوحة له فمسؤوليته في حقيقة الأمر تفوق إلى حد بعيد سلطته ويكفي القول بأن سلطة تغيير المراجع الخارجي التي تملكها إدارة الشركة كفيلة بترجيح كفتها (العدلي 2014).

وحيث إن ليبيا تمر بمرحلة تطور اقتصادي من خلال اتساع دور القطاع الخاص ونمو سوق الأوراق المالية والتحول إلى اقتصاد السوق والخصخصة وزيادة عدد المتعاملين مع تقرير مراجع الحسابات، بهدف الحصول على معلومات كاملة وصادقة تساهم في اتخاذ قراراتهم، فقد قام البحاث بعملية استكشافية من خلال الاتصال بعدد كبير من مكاتب المراجعة وقد تبين أن الغالبية تم تغييرهم، الأمر الذي يستلزم إجراء دراسة تحليلية

للوقوف على العوامل التي من الممكن أن تساهم في تغيير مراجع الحسابات والتساؤلان التي يمكن طرحهما هما :

1 – ما هي العوامل التي تؤثر في عملية تغيير مراجع الحسابات في ليبيا ؟

2 – هل هناك عوامل يتفق المراجعون والمدراء الماليون على أن لها ارتباطا بتغيير مراجع الحسابات في ليبيا ؟

**هدف البحث :**

يهدف هذا البحث إلى : –

1. محاولة التعرف على العوامل التي تؤثر في عملية تغيير المراجع الخارجي من وجهة نظر المديرين الماليين والمراجعين الخارجيين .

2. معرفة درجة الاختلاف في التأثير بالنسبة للمدراء الماليين، والمراجعين الخارجيين والعوامل الأكثر تأثيراً .

**أهمية البحث :**

1. يعتبر هذا البحث استكمالا للدراسات السابقة في مجال المراجعة، خاصة في معرفة أسباب تغيير مراجع الحسابات في البيئة الليبية .

2. يساهم البحث على مستوى الممارسات العملية في إرشاد المنظمات المهنية بليبيا بالعوامل التي لها تأثير في تغيير مراجع الحسابات الخارجي .

3. يعتبر هذا البحث ذا أهمية، كونه يتم في الوقت الذي يزداد فيه الاهتمام في ليبيا بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة .

**فرضية البحث :**

الفرضية الرئيسية : توجد عوامل تؤثر في تغيير المراجع الخارجي .

**تقسيمات البحث :**

يهدف هذا البحث إلى دراسة العوامل التي يمكن أن تؤثر على تغيير مراجع الحسابات الخارجي، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم تقسيمه إلى العناصر التالية :

- المقدمة – طبيعة المشكلة –هدف البحث ـ أهمية البحث ـ فرضية البحث ـ منهجية البحث .
- موقف المنظمات المهنية والتشريعية من عملية تغيير مراجع الحسابات الخارجي .
- الدراسات السابقة .
- الدراسة الميدانية .
- نتائج الدراسة والتوصيات .

موقف المنظمات المهنية والتشريعية من عملية تغيير مراجع الحسابات الخارجي .

يقصد بتغيير المراجع الخارجي هو قيام الجمعية العمومية باتخاذ قرار ينهي العلاقة مع المراجع الحالي واختيار مراجع آخر للتعاقد معه بالرغم من قيام المراجع بواجباته المهنية على أكمل وجه، ومعنى ذلك أن عملية التغيير لا تتم باختيار المراجع وإنما تتم قهراً عنه في بعض الأحيان .

ولأهمية عملية تعيين المراجع الخارجي وتغييره فقد حاز هذا الموضوع اهتمام الكثير من المنظمات المهنية المحاسبية، ففي أمريكا ومن خلال لجنة الأخلاق المهنية التابعة للمعهد الأمريكي فقد أقرت اللجنة في نشرتها رقم 123 [1] القاعدة التي تلزم جميع الشركات المسجلة لديها بأن يكون لها (لجنة مراجعة) تكون مشكلة من أعضاء بخلاف المديرين التنفيذيين، وهذه اللجنة تقوم بالمشاركة في الأمور التي تتعلق باختيار المراجع وتغييره.

أما في انجلترا فقد منح القانون الصادر سنة 1985 حق التعيين والعزل (التغيير) للجمعية العامة للمساهمين، وأن للمراجع الخارجي أحقية حضور اجتماع الجمعية العامة، والاستماع لرأيه والحق في الاحتجاج كتابة وذلك إذا كانت عملية التغيير تمت بشكل تعسفي بالرغم من القيام بكامل مهمته المهنية، وفي مصر فقد نص قانون الشركات رقم (159) لسنة 1981 بأن يكون للشركة المساهمة مراجع حسابات تعينه الجمعية العمومية، وتقدر أتعابه، كذلك ليس من حق الجمعية تغيير مراجع الحسابات بناءً على اقتراح أحد أعضائها وأن للمراجع الحق في مناقشة الاقتراح والرد عليه أمام الجمعية العمومية قبل اتخاذ قرارها .

وفي اليابان يكون اختيار المراجع الخارجي المستقل من خلال الجمعية العامة في اجتماعها وفقا لرأي الأغلبية من المراجعين القانونيين، حيث يلزم القانون التجاري كل

الشركات المساهمة أن يكون لديها مراجعون قانونيون ليس من الضروري مؤهلون مهنيا وذلك في اجتماع الجمعية العامة للمساهمين ويكونُ هؤلاء المراجعون أعضاء في تنظيم الشركة بالرغم من أنهم ليس من المطلوب أن يكونوا موظفين بالشركة أو مديرين لها أو لفروعها، ويتولون مراجعة الشركة جنبا إلى جنب المراجع المستقل .

ويبقى المراجع المستقل في مراجعة الشركة حتى اجتماع الجمعية العمومية في السنة الثانية، وإذا لم يبلُغ بقرار العزل يبقى في منصبه إلى عام آخر، ويحقُّ للمساهمين عزل المراجع الخارجي في اجتماعهم إذا ما وافق المراجعون القانونيون بالأغلبية، كذلك يمكن للمراجعين القانونيين عزل المراجع المستقل في حالات معينة بالموافقة الجماعية ،وهذا يستلزم منهم شرح أسباب العزل للمساهمين في الاجتماع السنوي للعام التالي، وللمراجع المستقل (الخارجي) الحق في حضور الاجتماع والدفاع عن نفسه.

أما في فرنسا يتم تعيين المراجعين من قبل الجلسة العامة، وتكون مدة التعيين ست سنوات، وتتم المصادقة على تعيين المراجعين الذين يراجعون الشركات المسجلة في السوق المالي من قبل لجنة عمليات البورصة (cob)، في حين منح القانون الفرنسي طلب العزل لكل من مجلس الإدارة والمساهم والنيابة العمومية ولجنة السوق المالي إذا كانت الشركة ذات مساهمة عامة، وخول عملية العزل لرئيس المحكمة التجارية في دعوى العزل وأنه لا يمكن أن تتم عملية العزل إلا إذا ارتكب خطأ فادحا أثناء ممارسته لمهامه .

أما في ليبيا وهي موضوع الدراسة، فإن تعيين وتغيير مراجع الحسابات هو حق من حقوق الجمعية العمومية للمنشأة، وفي تونس، مكّن المشرع، الجلسة العامة للمساهمين من عزل مراقب الحسابات في أي وقت تشاء خلال السنة المالية في حالة ما إذا ارتكب خطأ فادحا، كذلك الحق لبعض الجهات داخل الشركة أو خارجها إمكانية اللجوء للقضاء بطلب إعفائه من مهامه لسبب مشروع .

قد حدد القانون التجاري الجزائري كيفية تعيين مراجع الحسابات من خلال المادة 715مكرر04 (المرسوم التشريعي93 - 08 مؤرخ في 93/04/25) تعين الجمعية العامة العادية للمساهمين مندوبا للحسابات أو أكثر لمدة ثلاث سنوات، وتختارهم من بين المهنيين المسجلين بجدول المصنف الوطني .

أما في السعودية وفقا للمادة (130) الفقرة رقم (2) من نظام الشركات السعودي، أنهُ يحق للجمعية العمومية العادية في أي وقت تغيير مراجع الحسابات مع عدم الإخلال بحقه في التعويض إذا وقع التغيير في وقت غير مناسب أو غير مقبول.

الدراسات السابقة :

لقد خضع موضوع تغيير المراجع الخارجي والعوامل المؤثرة فيه للعديد من الدراسات، وقد كانت هذه الدراسات في الغالب تستطلع أراء الفئات التالية للمراجعين أنفسهم باعتبارهم من يقوم بإعداد القوائم المالية وكذلك المديرون الماليون . هذا وقد تعددت الدراسات بخصوص تغيير المراجع وقد كانت أول دراسة تناولت أسباب تغيير المراجع الخارجي .

دراسة (Carpenter and strawser 1971)

قامت هذه الدراسة باستطلاع آراء المديرين الماليين في الشركات التي تغيرت لشركات مساهمة عامة في أمريكا وعن أسباب تغيير المراجعين وكانت نتيجة الدراسة : -

- عدم رضى الإدارة عن المراجع من حيث الأداء، والقدرة على توفير المعلومات السريعة والدقيقة .
- تغيير الإدارة .
- الأتعاب .
- رغبة الإدارة في التعامل مع مكاتب ذات سمعة وشهرة .
- إصدار أوراق مالية جديدة .

دراسة ( Beding fiel and loeb 1974)

استهدفت هذه الدراسة أسباب تغيير المراجع في(250) شركة أمريكية خلال الفترة من 1971 - 1973، ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة :

- أن 46 ٪ من حالات التغيير عدم الاتفاق حول الأتعاب .
- أن 10 ٪ من حالات التغيير الاختلاف حول تطبيق المبادئ المحاسبية .
- أما النسب الأخرى تتمثل في الخلاف بين الإدارة والمراجع.

دراسة (mc Connell 1984)

تناولت العلاقة بين تغيير المراجع والاختلاف حول الأمور الفنية في الشركات التي قامت بتغيير مراجعيها من الفترة 1974 - 1978، وقد أظهرت النتائج أن 14 ٪ من عينة الدراسة أن تغيير المراجع نتيجة عدم الاتفاق مع الإدارة في الأمور الفنية، وأنه ليس العامل الرئيسي في تغيير المراجع .

دراسة (Haskins and William 1990)

تقوم هذه الدراسة على أن هناك ثلاثة متغيرات يمكن أن تؤثر في عملية تغيير المراجعين والتي يمكن تقسيمها إلى الآتي : -

- متغيرات ذات أهمية كبيرة تؤدي إلى تغيير المراجعين وهي : التعثر المالي –حجم الشركة – أتعاب المراجعة –تخصص مكتب المراجعة في النشاط الذي تنتمي إليه الشركة .
- متغيرات ذات أهمية متوسطة تؤدي إلى تغيير المراجعين وهي جودة أعمال مكتب المراجعة – التغيير النسبي في هيكل الملكية.
- متغيرات ذات أهمية قليلة وتتمثل في تقرير المراجع وهي : شهرة مكتب المراجع – إصدار أسهم الاكتتاب العام لأول مرة .

دراسة أبو الحسن عام 1993

استهدفت مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية من خلال توزيع استمارة استبيان تتكون من (23) عاملا من المحتمل أن يكون لها تأثير على تغيير المراجع، وتوصلت الدراسة إلى تأثير المتغيرات التالية على عملية تغيير المراجعين :

- تخفيض الأتعاب نتيجة المنافسة .
- الخدمات الإضافية .
- تغيير الإدارة .
- تقرير المراجع .

- تخصص مكتب المراجعة في الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة .
- الرغبة في استخدام مكتب مراجعة كبيرة بهدف كسب ثقة مُمَوّلين جدد .

دراسة (Beattie and Fearnely 1995)

استهدفت العوامل الممكن أن تؤثر في تغيير المراجع على عينة من (210) شركات إنجليزية مقيدة بالبورصة وتبين أن العوامل التي تؤثر في تغيير المراجع هي :

- شهرة المكتب .
- تغيير الإدارة .
- الأتعاب .
- عدم رضى الإدارة عن مستوى المراجعة .
- عدم حصول الشركة على خدمات كافية من مكتب المراجعة .

دراسة (Gregory and Collier 1996)

استهدفت العلاقة بين أتعاب المراجعة وتغيير المراجع على عينة تتكون من (399) شركة بريطانية، وقد بينت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين أتعاب المراجعة وتغيير المراجع، وأن معدل انخفاض أتعاب المراجعة مرتبط بطبيعة تغيير المراجع، بمعنى إذا كان التغيير من المراجع فإن الأتعاب لا تنخفض، وإذا كان من طرف الشركة فالأتعاب تنخفض.

دراسة خشارمة والعمري عام 2000

استهدفت أسباب تغيير المراجع من وجهة نظر المراجعين الخارجيين على عينة تتكون من (155) مراجعاً في الأردن وكانت نتيجة الدراسة أن العوامل التالية لها تأثير في عملية تغيير المراجع :

- الخلاف حول طرق العرض والإفصاح .
- شهرة مكتب المراجعة وحجمه وجودته .
- الوضع المالي للشركة .
- إصدار تقرير متحفظ .

● رغبة الإدارة في الحصول على خدمات إضافية .

دراسة الفضل عام 2003

استهدفت (21) شركة في العراق تم فيها تغيير المراجع في الفترة ما بين 1995 - 2000، وكذلك (28) مراجعا تم تغييرهم عن نفس الفترة، وقد أظهرت نتائج الدراسة الإحساس لدى المراجعين بأن معظم حالات تغييرهم بسبب التزامهم بالقواعد والسلوك المهني للمراجعة، أما المديرون في الشركات قاموا بتقليل أهمية ذلك العامل .

دراسة قطب عام 2003

استهدفت العوامل المؤثرة على تغيير المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين والمدراء الماليين للشركات بدولة قطر، وأظهرت نتائج الدراسة :

● أن هناك اتفاقا بين المراجعين والمديرين الماليين بالشركات حول مجموعة من العوامل التي تؤثر على تغيير المراجع، وهي أن مكاتب المراجعة التي تقدم أعمالا وخدمات مميزة أقل احتمالا للتغيير وكذلك ذات الجودة العالية والشهرة، في حين عدم تقديم خدمات كافية تؤدي إلى تغييره .

● اختلاف وجهات نظر المراجعين والمديرين الماليين بشأن أربعة عوامل وافق عليها المراجعون وتم رفضها من قبل المديرين الماليين، وهي أن الإدارة الجديدة للشركة تسعى لتغيير المراجع لأسباب شخصية، وكذلك يتم تغيير المراجع بسبب الاختلاف حول نطاق وإجراءات المراجعة وتخفيض الأتعاب، وأن تغيير المراجع يكون له تأثير سلبي على سمعة مكتب المراجعة .

دراسة حميد عبدالله على مسواك

لقد استهدفت هذه الدراسة التعرف على العوامل التى تؤثر على تغيير المراجع فى الشركات المساهمة اليمنية، وكذلك التعرف على الانعكاسات الناتجة عن قرار تغيير المراجع، بالإضافة إلى قياس وتحليل الأهمية النسبية لهذه العوامل والانعكاسات وذلك من وجهة نظر إدارات الشركات من جهة والمراجعين من جهة أخرى.

أ - عوامل مرتبطة بالشركة محل المراجعة وتتمثل فى:

تغيير الإدارة العليا ورغبة الإدارة الجديدة فى قطع الصلة بين المراجع والإدارة القديمة، سياسة التغيير المنتظم للمراجعين الخارجيين، نمو حجم الشركة محل المراجعة، حاجة الشركة إلى تركيز أعمال المراجعة لدى مراجع واحد، حاجة إدارة الشركة إلى كسب ثقة الممولين الجدد، التعثر المالي للشركة محل المراجعة وحاجة الإدارة للتعاقد مع مراجع آخر يمتثل لرغباته، اندماج الشركات محل المراجعة، وأخيراً عدم وجود لجان مراجعة.

ب – عوامل مرتبطة بمعايير المراجعة وتتمثل فى:

إصدار المراجع تقريرا متحفظا أو الامتناع عن إبداء الرأى، الخلاف حول طرق العرض والإفصاح المحاسبي فى القوائم المالية، تشدد المراجع فى تفسير وتطبيق المبادئ المحاسبية، الخلاف حول نطاق وإجراءات المراجعة، والخلاف حول الدخل الخاضع للضريبة.

ج – عوامل مرتبطة بمكتب المراجعة وتتمثل فى:

أتعاب عملية المراجعة، تخصص المراجع فى صناعة معينة، مستوى جودة عملية المراجعة، حجم مكتب المراجعة، الخدمات الإضافية الأخرى، شهرة مكتب المراجعة، العلاقات الشخصية بين المراجع والشركة، مستوى تأهيل وخبرة أعضاء فريق المراجعة، تغيير أعضاء فريق المراجعة بصورة مستمرة، موعد تقديم تقرير المراجعة.

د – عوامل مرتبطة بتطور بيئة مهنة المراجعة تتمثل فى:

شدة المنافسة بين مكاتب المراجعة، الانضمام إلى اتفاقية التجارة العالمية (GATT) والتى تسمح لمكاتب المراجعة الدولية بالدخول إلى السوق المحلية.

والنتيجة التي توصلت إليها الدراسة – وذلك بتأثر تغيير المراجع بعدد من العوامل المذكورة أعلاه وحسب أهميتها التي توصلت إليها الدراسة.

**الدراسة الميدانية .**

المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية: –

حيث تم تقسم منهجية الدراسة إلى مايلى:

**اولا– فرضيات الدراسة: تتمثل فرضيات الدراسة في الفرضيات التالية :**

الفرضية الرئيسية : توجد عوامل تؤثر في تغيير المراجع الخارجي .ولاختبار هذه

الفرضية يتم أولا اختبار الفرضيات الفرعية التالية:

**الفرضية الفرعية الأولى:** توجد عوامل مرتبطة بتغيير إدارة الشركة تؤثر في تغيير المراجع الخارجي

**الفرضية الفرعية الثانية:** توجد عوامل مرتبطة بتغيير الشركة الجديدة تؤثر في تغيير المراجع الخارجي.

**الفرضية الفرعية الثالثة:** توجد عوامل أخرى خاصة تؤثر في تغيير المراجع الخارجي.

**الفرضية الفرعية الرابعة:** توجد عوامل مرتبطة بالمبادئ والسياسات المحاسبية تؤثر في تغيير المراجع الخارجي.

**الفرضية الفرعية الخامسة:** توجد عوامل مرتبطة بأتعاب المراجعة تؤثر في تغيير المراجع الخارجي.

**الفرضية الفرعية السادسة:** توجد عوامل مرتبطة بمكتب المراجعة تؤثر في تغيير المراجع الخارجي.

الفرضية الفرعية السابعة: توجد عوامل مرتبطة بتغيير المراجع بالشركة تؤثر في تغيير المراجع الخارجي.

**الفرضية الفرعية الثامنة:** توجد عوامل مرتبطة بتطبيق معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني تؤثر في تغيير المراجع الخارجي.

**الفرضية الفرعية التاسعة:** توجد عوامل مرتبطة بأداء مكتب المراجعة تؤثر في تغيير المراجع الخارجي.

**ثانيا: – بيئة ومجتمع الدراسة : -**

1 – بيئة الدراسة: تتمثل بيئة الدراسة في مكاتب المراجعة الخاصة والشركات .

2 – مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في المراجعين الخارجيين ومدراء الشركات.

3. لم يتم تحديد عينة بشكل حسابي بل تم اختيارها بشكل عشوائي وذلك لصعوبة تحديد العدد المتعلق بمجتمع الدراسة .

**ثالثا: أداة جمع البيانات**

اعتمد البحاث على استمارة الاستبيان للحصول على البيانات التي تساعدهم على اختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث قاموا بتصميم استمارة استبيان. وللتحقق من صدق استمارة الاستبيان تم استخدام طريقة صدق المحتوى بأسلوب صدق المحكمين ( Construct Validity)، حيث تم عرض استمارة الاستبيان في صورتها المبدئية على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال المحاسبة، وطلبوا منهم المساهمة في الحكم على مدى مناسبة الفقرات لموضوعها، وتقدير مدى مناسبة فقرات المقياس للبنود التي يشتمل عليها هذا المقياس وقد تم إدخال بعض التعديلات على بنود استمارة الاستبيان بناءً على ملاحظاتهم واقتراحاتهم، وبعد الانتهاء من التحكيم أصبحت استمارة الاستبيان تضم عشر مجموعات رئيسية من الأسئلة وهي كالآتي : -

**المجموعة الأولى:** وتشمل (5 ) أسئلة شخصية وهي الوظيفة الحالية، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، عدد الدورات العملية في مجال المحاسبة والمراجعة وطريقة تعيين المراجع .

**المجموعة الثانية:** وتشمل (3) عبارات حول العوامل المرتبطة بتغيير إدارة الشركة.

**المجموعة الثالثة:** وتشمل (4) عبارات حول العوامل المرتبطة بتغيير الشركة الجديدة .

**المجموعة الرابعة:** وتشمل (7) عبارات حول عوامل أخرى خاصة .

**المجموعة الخامسة:** وتشمل (5) عبارات حول العوامل المرتبطة بالمبادئ والسياسات المحاسبية.

**المجموعة السادسة:** وتشمل (4) عبارات حول العوامل المرتبطة بأتعاب المراجعة .

**المجموعة السابعة:** وتشمل (7) عبارات حول العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة .

**المجموعة الثامنة:** وتشمل (9) عبارات حول العوامل المرتبطة بتغيير المراجع بالشركة.

**المجموعة التاسعة:** وتشمل (6) عبارات حول العوامل المرتبطة بتطبيق معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني .

**المجموعة العاشرة:** وتشمل (4) عبارات حول العوامل المرتبطة بأداء مكتب المراجعة.

وبعد عملية التحكيم قام البحاث بتوزيع عدد ( 150 ) استمارة استبيان، وبعد فترة تم الحصول على عدد ( 100 ) استمارة استبيان من الاستمارات الموزعة، والجدول رقم (1) يبين عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمتحصل عليها ونسبة الفاقد منها .

**جدول رقم (1) الاستمارات الموزعة والمتحصل عليها ونسبة الفاقد منها**

| الاستمارات الموزعة | الاستمارات المتحصل عليها | الفاقد | نسبة الفاقد ٪ |
|---|---|---|---|
| 150 | 100 | 50 | 67 |

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن نسبة الفاقد 67 ٪ تقريباً من جميع استمارات الاستبيان الموزعة

**تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة**

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم البحاث الطريقة الرقمية في ترميز إجابات مفردات عينة الدراسة حيث تم ترميز الإجابات المتعلقة بمقياس ليكرت الخماسي كما في الجدول رقم (2) .

**جدول رقم(2) ترميز الإجابات المتعلقة بمقياس لكيرت الخماسي**

| الإجابة | غير مؤثر | ضعيف التأثير | متوسط التأثير | مؤثر | قوي التأثير |
|---|---|---|---|---|---|
| الرمز | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |

من خلال الجدول رقم ( 2) نلاحظ أن متوسط هذه الدرجات (3) . فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات عينة الدراسة يزيد معنويا عن(3) فيدل على ارتفاع درجة الموافقة . أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات عينة الدراسة يقل معنويا عن(3) فيدل على انخفاض درجة الموافقة، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات عينة الدراسة لا يختلف معنويا عن (3)، فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات عينة الدراسة تختلف معنويا عن (3) أم لا. وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS Statistical Package for Social Science ) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات كما يلي: -

المعلومات العامة

1 – توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية

الجدول رقم (3) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية .

**جدول رقم (3) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الوظيفة**

| الوظيفة | العدد | النسبة ٪ |
|---|---|---|
| مدير مكتب | 18 | 18.0 |
| محاسب أول | 40 | 40.0 |
| محاسب تحث التمرين | 15 | 15.0 |
| رئيس مجلس الإدارة | 9 | 9.0 |
| مدير عام الشركة | 11 | 11.0 |
| وظيفة أخرى | 7 | 7.0 |
| المجموع | 100 | 100.0 |

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن وظيفتهم الحالية محاسب أول ويمثل نسبة 40 ٪ من جميع مفردات عينة الدراسة ثم يليه ممن وظيفتهم الحالية مدير مكتب ويمثل نسبة 18 ٪ من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليه ممن وظيفتهم الحالية محاسب تحت التمرين ويمثل نسبة 15 ٪ من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليه ممن وظيفتهم الحالية مدير عام ويمثل نسبة 11 ٪ من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليه ممن وظيفتهم الحالية رئيس مجلس الإدارة ويمثل نسبة 9 ٪ من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي ممن وظيفتهم الحالية وظيفة أخرى ويمثل نسبة 7 ٪ من جميع مفردات عينة الدراسة.

2 – توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

الجدول رقم (4) يبين التوزيع التكراري والتوزيع النسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي .

**جدول (4) التوزيع التكراري والتوزيع النسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي**

| المؤهل العلمي | العدد | النسبة ٪ |
|---|---|---|
| بكالوريوس أو ما يعادلها | 61 | 61.0 |
| ماجستير | 32 | 32.0 |
| دكتوراه | 7 | 7.0 |
| المجموع | 100 | 100.0 |

من خلال الجدول (4) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن مؤهلهم العلمي بكالوريوس أو ما يعادلها ويمثل نسبة 61 ٪ من جميع مفردات عينة الدراسة تم يليه ممن مؤهلهم العلمي ماجستير ويمثل نسبة 32 ٪ من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن مؤهلهم العلمي دكتوراه ويمثل نسبة 7 ٪ من جميع مفردات عينة الدراسة .

3 – توزيع مفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

الجدول رقم (5) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

**جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة**

| سنوات الخبرة | العدد | النسبة ٪ |
|---|---|---|
| أقل من ست سنوات | 48 | 48.0 |
| من 6 إلى 10 سنوات | 36 | 36.0 |
| أكثر من 10 سنوات | 16 | 16.0 |
| المجموع | 100 | 100.0 |

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة من عدد سنوات خبرتهم أقل من ست سنوات يمثل نسبة 48 ٪ من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليه ممن عدد سنوات خبرتهم من 6 إلى 10 سنوات ويمثل نسبة 36 ٪ من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي ممن سنوات خبرتهم أكثر من 10 سنوات ويمثل نسبة 16 ٪ من جميع مفردات عينة الدراسة .

4 - توزيع مفردات عينة الدراسة حسب عدد الدورات العملية في مجال المحاسبة والمراجعة

الجدول رقم (6) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب عدد الدورات العملية في مجال المحاسبة.

**جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب عدد الدورات العملية في مجال المحاسبة والمراجعة**

| عدد الدورات العملية في مجال المحاسبة | العدد | النسبة ٪ |
|---|---|---|
| أقل من ثلاث دورات | 39 | 39.0 |
| من 3 إلى 6 دورات | 12 | 12.0 |
| أكثر من 6 دورات | 3 | 3.0 |
| لا شيء | 46 | 46.0 |
| المجموع | 100 | 100.0 |

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن لم يتحصلوا على أي دورة عملية في مجال المحاسبة ويمثل نسبة 46 ٪ من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليه ممن تحصلوا على أقل من ثلاث دورات عملية في مجال المحاسبة ويمثل نسبة 39 ٪ من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي ممن تحصلوا على أكثر من ثلاث

دورات عملية في مجال المحاسبة ويمثل نسبة 15 ٪ من جميع مفردات عينة الدراسة .ونظراً لكون النسبة الأكبر من العاملين لم يشاركوا في أي دورة عملية عليه يجب التأكيد على إشراكهم في دورات تدريبية .

5 – توزيع مفردات عينة الدراسة حسب طريقة تعيين المراجع الخارجي

الجدول رقم (7) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب طريقة تعيين المراجع الخارجي .

جدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب طريقة تعيين المراجع الخارجي

| طريقة تعيين المراجع | العدد | النسبة ٪ |
|---|---|---|
| عن طريق الجمعية العومية | 13 | 44.8 |
| عن طريق مجلس ادارة الشركة | 16 | 55.2 |
| المجموع | 29 | 100.0 |

من خلال الجدول رقم(7) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن أجابوا على أن طريقة تعيين المراجع الخارجي هي عن طريق مجلس إدارة الشركة يمثل نسبة 55.2 ٪ من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي ممن أجابوا على أن طريقة تعيين المراجع الخارجي هي عن طريق الجمعية العومية ويمثل نسبة 44.8 ٪ من جميع مفردات عينة الدراسة .

وهذا مخالف لجميع القوانين والأعراف في مهنة المحاسبة والمراجعة .

رابعا : – اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة

1 – العوامل المرتبطة بتغيير إدارة الشركة التي تؤثر في تغيير المراجع الخارجي

لاختبار معنوية درجة تأثير كل عامل من العوامل المترتبة بتغيير إدارة الشركة التي تؤثر في تغيير المراجع الخارجي تم استخدام اختبار ولكوكسن حول المتوسط (3)، فكانت النتائج كما في الجدول رقم (8) .

**الجدول رقم (8) نتائج اختبار ولكوكسن حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العوامل المرتبة بتغيير إدارة الشركة التي تؤثر في تغيير المراجع الخارجي**

| م | العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المعنوية المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | رغبة الإدارة الجديدة للشركة في إنهاء ما يربط الشركة بالإدارة القديمة | 2.56 | 1.104 | -3.651 | .000 |
| 2 | رغبة الإدارة الجديدة في مراجع آخر لأسباب شخصية | 3.25 | 1.114 | -2.408 | .016 |
| 3 | رغبة الإدارة الجديدة في زيادة الثقة بها وبالشركة | 3.61 | 1.014 | -4.976 | .000 |

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ ما يلي :

أ – الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05، ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن المتوسط المفترض (3) للعوامل التالية : -

1. رغبة الإدارة الجديدة في مراجع آخر لأسباب شخصية .

2. رغبة الإدارة الجديدة في زيادة الثقة بها وبالشركة وهذا يدل على ارتفاع درجات التأثير لهذه العوامل.

ب – الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05، ومتوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يقل عن المتوسط المفترض (3) للعامل التالي : –

1 . رغبة الإدارة الجديدة للشركة إنهاء ما يربط الشركة بالإدارة القديمة وهذا يدل على انخفاض درجة تأثير هذا العامل .

ولاختبار الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بالعوامل المرتبطة بتغيير إدارة الشركة التي تؤثر في تغيير المراجع الخارجي، تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العوامل المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار Z حول المتوسط (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (9 ) .

الجدول رقم (9) نتائج اختبارZ حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العوامل المرتبطة بتغيير إدارة

**الشركة التي تؤثر في تغيير المراجع الخارجي**

| البيان | المتوسط العام | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المعنوية المحسوبة |
|---|---|---|---|---|
| المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العوامل المرتبطة بتغيير إدارة الشركة التي تؤثر في تغيير المراجع الخارجي | 3.1400 | .71567 | 1.956 | 0.053 |

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار 1.966 بدلالة معنوية محسوبة 0.053، وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، هذا يشير إلى وجود تدن في مستوى تأثير العوامل المرتبطة بتغيير إدارة الشركة في تغيير المراجع الخارجي، حيث هناك تأثير قوي للعوامل التالية : -

1. رغبة الإدارة الجديدة في مراجع آخر لأسباب شخصية .
2. رغبة الإدارة الجديدة في زيادة الثقة بها وبالشركة .

وهناك تأثير متوسط للعامل التالي:

1 . رغبة الإدارة الجديدة للشركة في إنهاء ما يربط الشركة بالإدارة القديمة .

2 – العوامل المرتبطة بتغيير الشركة الجديدة التي تؤثر في تغيير المراجع الخارجي

لاختبار معنوية درجة تأثير كل عامل من العوامل المرتبطة بتغيير الشركة الجديدة التي تؤثر في تغيير المراجع الخارجي تم استخدام اختبار ولكوكسن حول المتوسط ( 3)، فكانت النتائج كما في الجدول رقم (10) .

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن :

أ – الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05، ومتوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يزيد عن المتوسط المفترض (3) للعامل التالي : -

1. تعثر الوضع المالي للشركة وهذا يدل على ارتفاع درجة تأثير هذا العامل .

ب – الدلالات المعنوية المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية 0.05 للعوامل التالية : –

1. إصدار الشركة أسهم لأول مرة لغرض التمويل .

2. زيادة أو تخفيض حجم رأس مال الشركة .

وهذا يدل على أن درجات تأثير هذه العوامل متوسطة .

ت – الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05، ومتوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يقل عن المتوسط المفترض (3) للعامل التالي :–

1. الاندماج في شركات أخرى يؤدي، إلى رغبة الملاك في تغيير المراجع، وهذا يدل على انخفاض درجة تأثير هذا العامل

**يبين الجدول رقم (10) نتائج اختبار ولكوكسن حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العوامل المرتبطة بتغيير الشركة الجديدة التي تؤثر في تغيير المراجع الخارجي**

| م | العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المعنوية المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | إصدار الشركة أسهم لأول مرة لغرض التمويل | 3.04 | 1.171 | -.052 | .959 |
| 2 | زيادة أو تخفيض حجم رأس مال الشركة | 3.08 | 1.079 | -.317 | .751 |
| 3 | الاندماج في شركات أخرى يؤدي إلى رغبة الملاك في تغيير المراجع | 2.81 | 1.277 | - 1.984 | .047 |
| 4 | تعثر الوضع المالي للشركة | 3.46 | 1.077 | - 3.772 | .000 |

ولاختبار الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بالعوامل المرتبطة بتغيير الشركة الجديدة التي تؤثر على المراجع الخارجي ،

تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العوامل المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار Z حول المتوسط (3)، فكانت النتائج كما في الجدول

رقم (11 ) .

**الجدول رقم (11) نتائج اختبارZ حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالعوامل المرتبطة بتغيير الشركة الجديدة التي تؤثر على المراجع الخارجي**

| البيان | المتوسط العام | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المعنوية المحسوبة |
|---|---|---|---|---|
| المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة | 3.0975 | 0.79128 | 1.232 | 0.221 |

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار 1.232 بدلالة معنوية محسوبة 0.222، وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، فهذا يشير إلى وجود تدن في مستوى تأثير العوامل المرتبطة بتغيير الشركة الجديدة على المراجع الخارجي حيث إن هناك تأثيرا قويا للعامل التالي : -

1. تعثر الوضع المالي للشركة .

وهناك تأثير متوسط للعوامل التالية : -

1. إصدار الشركة أسهم لأول مرة لغرض التمويل .

2. زيادة أو تخفيض حجم رأس مال الشركة .

وهناك تأثير ضعيف للعامل التالي : -

1. الاندماج في شركات أخرى يؤدي إلى رغبة الملاك في تغيير المراجع .

3 – العوامل الأخرى الخاصة التي تؤثر في تغيير المراجع الخارجي

لاختبار معنوية درجة تأثير كل عامل من العوامل الأخرى خاصة التي تؤثر في تغيير المراجع الخارجي تم استخدام اختبار ولكوكسن حول المتوسط ( 3)، فكانت النتائج كما في الجدول رقم (12) .

**الجدول رقم (12) نتائج اختبار ولكوكسن حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على عامل من العوامل الأخرى خاصة التي تؤثر في تغيير المراجع الخارجي**

| م | العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المعنوية المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | رغبة الشركة في مراجع متخصص . | 3.63 | 1.060 | -4.897 | 000. |
| 2 | الرغبة في تركيز أعمال المراجعة لفروع الشركة المختلفة . | 3.15 | 1.038 | -1.312 | 189. |
| 3 | الحصول على خدمات إضافية . | 2.97 | 1.226 | -. 627 | 531. |
| 4 | ضعف الاستقرار بسبب صغر حجم الشركة . | 3.00 | 1.110 | -. 344 | 731. |
| 5 | قصور القوانين والتشريعات المنظمة للمهنة وخاصة فيما يتعلق بتغيير المراجع بالشركات . | 3.44 | 1.048 | -3.551 | 000. |
| 6 | ضعف الالتزام بالقوانين والقواعد بسبب صغر حجم الشركة . | 3.39 | 1.154 | -2.865 | 004. |
| 7 | كبر حجم مديونية الشركة . | 3.48 | 1.283 | -3.415 | 001. |

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن : -

أ - الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05، ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن المتوسط المفترض (3) للعوامل التالية : -

1. رغبة الشركة في مراجع متخصص .
2. قصور القوانين والتشريعات المنظمة للمهنة وخاصة فيما يتعلق بتغيير المراجع في الشركات .

3. ضعف الالتزام بالقوانين والقواعد بسبب صغر حجم الشركة .

4. كبر حجم مديونية الشركة .

وهذا يدل على ارتفاع درجات تأثير هذه العوامل

ب – الدلالات المعنوية المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية 0.05 للعوامل التالية : –

1. الرغبة في تركيز أعمال المراجعة لفروع الشركة المختلفة .

2. الحصول على خدمات إضافية .

3. ضعف الاستقرار بسبب صغر حجم الشركة

وهذا يدل على أن درجات تأثير هذه العوامل متوسطة ولكنها غير معنوية

ولاختبار الفرضية الفرعية الثالثة المتعلقة بالعوامل الأخرى الخاصة التي تؤثر في تغيير المراجع الخارجي، تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العوامل المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار Z حول المتوسط (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (13 ) .

**الجدول رقم (13) نتائج اختبار Z حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العوامل الأخرى الخاصة التي تؤثر في تغيير المراجع الخارجي**

| البيان | المتوسط العام | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المعنوية المحسوبة |
|---|---|---|---|---|
| المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العوامل الأخرى الخاصة التي تؤثر في تغيير المراجع الخارجي | 3.2943 | 0.58667 | 5.016 | 0.000 |

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار 5.016 بدلالة معنوية محسوبة 0.000، وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، والمتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة 3.294، وهو يزيد عن المتوسط المفترض ( 3 )، فهذا يشير إلى وجود تأثير قوياً للعوامل الأخرى الخاصة التي تؤثر في تغيير المراجع الخارجي، حيث إن هناك تأثيرا قويا للعوامل التالية: –

1. رغبة الشركة في مراجع متخصص .

2. قصور القوانين والتشريعات المنظمة للمهنة، وخاصة فيما يتعلق بتغيير المراجع في الشركات .

3. ضعف الالتزام بالقوانين والقواعد بسبب صغر حجم الشركة .

4. كبر حجم مديونية الشركة .

وهناك تأثير متوسط للعوامل التالية : -

1. الرغبة في تركيز أعمال المراجعة لفروع الشركة المختلفة .

2. الحصول على خدمات إضافية .

3. ضعف الاستقرار بسبب صغر حجم الشركة .

4 – العوامل المرتبطة بالمبادئ والسياسات المحاسبية المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي

لاختبار معنوية درجة تأثير كل عامل من العوامل المرتبطة بالمبادئ والسياسات المحاسبية المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي تم استخدام اختبار ولكوكسن حول المتوسط ( 3)، فكانت النتائج كما في الجدول رقم (14) .

**الجدول رقم (14) نتائج اختبار ولكوكسن حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العوامل المرتبطة بالمبادئ والسياسات المحاسبية المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي**

| م | العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المعنوية المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الخلاف بين الشركة والمراجع حول طرق العرض والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية . | 3.48 | 969. | - 4.419 | 0.000 |
| 2 | إصدار المراجع تقرير متحفظ أو امتناعه عن إبداء الرأي. | 3.87 | 1.041 | - 6.255 | 0.000 |
| 3 | الخلاف حول نطاق وإجراءات المراجعة. | 3.41 | 954. | - 3.850 | 0.000 |
| 4 | الخلاف حول تحديد الدخل الخاضع للضريبة . | 3.64 | 1.194 | - 4.404 | 0.000 |
| 5 | الخلاف حول تفسير وتطبيق المبادئ المحاسبية . | 3.37 | 1.089 | - 3.065 | 0.002 |

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05، ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن المتوسط المفترض (3) لجميع العوامل المرتبطة بالمبادئ والسياسات المحاسبية المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي ، وهذا يدل على ارتفاع درجات تأثير هذه العوامل في تغيير المراجع الخارجي .

ولاختبار الفرضية الفرعية الرابعة المتعلقة بالعوامل المرتبطة بالمبادئ والسياسات المحاسبية المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العوامل المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار Z حول المتوسط (3)، فكانت النتائج كما بالجدول رقم (15 ) .

**الجدول رقم (15) نتائج اختبارZ حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العوامل المرتبطة بالمبادئ والسياسات المحاسبية المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي**

| البيان | المتوسط العام | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المعنوية المحسوبة |
|---|---|---|---|---|
| المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العوامل المرتبطة بالمبادئ والسياسات المحاسبية المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي | 3.5540 | 0.75791 | 7.310 | 0.0000 |

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار 7.310 بدلالة معنوية محسوبة 0.000، وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 والمتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة وهو يزيد عن المتوسط المفترض ( 3 ) فهذا يشير إلى وجود تأثير قوي للعوامل المرتبطة بالمبادئ والسياسات المحاسبية المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي .

5 – العوامل المرتبطة بأتعاب المراجعة المؤثرة في تغييرالمراجع الخارجي

لاختبار معنوية درجة تأثير كل عامل من العوامل المرتبطة بأتعاب المراجعة المؤثرة في تغييرالمراجع الخارجي تم استخدام اختبار ولكوكسن حول المتوسط ( 3)، فكانت النتائج كما في الجدول رقم (16) .

**الجدول رقم (16) نتائج اختبار ولكوكسن حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العوامل المرتبطة بأتعاب المراجعة المؤثرة في تغييرالمراجع الخارجي**

| م | العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المعنوية المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الخلاف حول طرق حساب الأتعاب . | 3.80 | 1.082 | - 5.654 | 000. |
| 2 | الخلاف حول طرق دفع الأتعاب . | 3.29 | 977. | - 2.675 | 007. |
| 3 | تغيير أتعاب المراجع . | 3.01 | 1.193 | - .215 | 830. |
| 4 | تخفيض أتعاب المراجع . | 3.64 | 1.115 | - 4.842 | 000. |

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ أن :

ت – الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05، ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن المتوسط المفترض (3) للعوامل التالية : –

1 – الخلاف حول طرق حساب الأتعاب .

2 – الخلاف حول طرق دفع الأتعاب .

3 – تخفيض أتعاب المراجع .

وهذا يدل على ارتفاع درجات تأثير هذه العوامل على تغيير المراجع الداخلي .

ث – الدلالة المعنوية المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية 0.05 للعامل التالي : –

1 . تغيير أتعاب المراجع .

وهذا يدل على أن درجة تأثير هذا العامل متوسطة .

ولاختبار الفرضية الفرعية الخامسة المتعلقة بالعوامل المرتبطة بأتعاب المراجعة المؤثرة في تغييرالمراجع الخارجي تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على

جميع العوامل المتعلقة بهذه الفرضية باستخدام اختبار Z حول المتوسط (3)، فكانت النتائج كما بالجدول رقم (17 )

**الجدول رقم (17) يبين نتائج اختبارZ حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العوامل المرتبطة بأتعاب المراجعة المؤثرة في تغييرالمراجع الخارجي**

| البيان | المتوسط العام | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المعنوية المحسوبة |
|---|---|---|---|---|
| المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العوامل المرتبطة بأتعاب المراجعة المؤثرة في تغييرالمراجع الخارجي | 3.4350 | 0.71741 | 6.064 | 0.000 |

من خلال الجدول رقم (17) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار 6.064 بدلالة معنوية محسوبة 0.000، وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 والمتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة 3.435 وهو يزيد عن المتوسط المفترض ( 3 )، وهذا يشير إلى وجود تأثير قوي للعوامل المرتبطة بأتعاب المراجعة المؤثرة في تغييرالمراجع الخارجي بحيث يكون هناك تأثير قوي للعوامل التالية :

1 – الخلاف حول طرق حساب الأتعاب .

2 – الخلاف حول طرق دفع الأتعاب .

3 – تخفيض أتعاب المراجع .

وهناك تأثير متوسط للعامل التالي : –

1 . تغيير أتعاب المراجع .

6 – العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة المؤثر في تغيير المراجع الخارجي

لاختبار معنوية درجة تأثير كل عامل من العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة المؤثر في

تغيير المراجع الخارجي تم استخدام اختبار ولكوكسن حول المتوسط ( 3)، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (18) .

**الجدول رقم (18) نتائج اختبار ولكوكسن حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة المؤثر في تغيير المراجع الخارجي**

| م | العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المعنوية المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تأخر موعد تقديم تقرير المراجعة . | 3.86 | 817. | - 7.044 | 000. |
| 2 | ضعف مستوى تأهيل وخبرة أعضاء فريق المراجعة . | 3.91 | 712. | - 7.684 | 000. |
| 3 | عدم تمتع مكتب المراجعة بالسمعة والشهرة الحسنة . | 3.82 | 757. | - 7.174 | 000. |
| 4 | صغر مكتب المراجعة أمام الشركة تحت المراجعة . | 3.52 | 882. | - 4.944 | 000. |
| 5 | ضعف جودة أداء مكتب المراجعة . | 3.70 | 1.010 | - 5.592 | 000. |
| 6 | عدم تقديم مكتب المراجعة أعمال وخدمات مميزة عن المكاتب الأخرى . | 3.64 | 1.168 | - 4.556 | 000. |
| 7 | تقديم مكتب المراجعة معلومات وهمية عن الوضع المالي للشركة . | 4.00 | 995. | - 6.791 | 000. |

من خلال الجدول رقم (18) نلاحظ أن الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05، ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن المتوسط المفترض

(3) لجميع العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة المؤثر في تغيير المراجع الخارجي، وهذا يدل على ارتفاع درجات تأثير هذه العوامل في تغيير المراجع الخارجي .

ولاختبار الفرضية الفرعية السادسة المتعلقة بالعوامل المرتبطة بمكتب المراجعة المؤثر في تغيير المراجع الخارجي تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العوامل المتعلقة بهذه الفرضية، باستخدام اختبار Z حول المتوسط (3) ،فكانت النتائج كما بالجدول رقم (19 ) .

**الجدول رقم (19) نتائج اختبارZ حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة المؤثر في تغيير المراجع الخارجي**

| البيان | المتوسط العام | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المعنوية المحسوبة |
|---|---|---|---|---|
| المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة المؤثر في تغيير المراجع الخارجي | 3.7786 | 0.61265 | 12.708 | 0.000 |

من خلال الجدول رقم (19) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار 12.708 بدلالة معنوية محسوبة 0.000، وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، والمتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة 3.779، وهو يزيد عن المتوسط المفترض ( 3 )، وهذا يشير إلى وجود تأثير قوي في العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة المؤثر في تغيير المراجع الخارجي .

7 – العوامل المرتبطة بتغيير المراجع بالشركة المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي

لاختبار معنوية درجة تأثير كل عامل من العوامل المرتبطة بتغيير المراجع بالشركة المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي تم استخدام اختبار ولكوكسن حول المتوسط ( 3)، فكانت النتائج كما في الجدول رقم (20)

**الجدول رقم (20) نتائج اختبار ولكوكسن حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العوامل المرتبطة بتغيير المراجع الخارجي بالشركة المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي**

| م | العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المعنوية المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | رغبة الجمعية العمومية في تغيير المراجع . | 2.43 | 1.320 | - 3.910 | .000 |
| 2 | رغبة الشركة في الحصول على خدمات إضافية . | 2.96 | 1.072 | - .734 | .463 |
| 3 | رغبة الشركة في كسب ثقة المراجع . | 2.87 | 1.203 | - 1.520 | .129 |
| 4 | رغبة الشركة في تركيز أعمال المراجعة . | 3.09 | 1.036 | - .512 | .609 |
| 5 | وجود علاقة شخصية بين الإدارة والمراجع . | 3.29 | 1.028 | - 2.551 | .011 |
| 6 | التعثر في الوضع المالي للشركة . | 3.27 | 827. | - 3.084 | .002 |
| 7 | اتساع حجم نشاط الشركة . | 3.38 | 874. | - 3.878 | .000 |
| 8 | زيادة ربحية الشركة . | 3.38 | 1.196 | - 2.807 | .005 |
| 9 | تنوع الأنشطة في الشركة وتعقدها . | 3.63 | 1.169 | - 4.523 | .000 |

من خلال الجدول رقم (20) نلاحظ ما يلي : -

أ - الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05، ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن المتوسط المفترض (3) للعوامل التالية : -

1. رغبة الجمعية العمومية في تغيير المراجع .
2. وجود علاقة شخصية بين الإدارة والمراجع .
3. التعثر في الوضع المالي للشركة .

4. اتساع حجم نشاط الشركة .

5. زيادة ربحية الشركة .

6. تنوع الأنشطة في الشركة وتعقدها .

وهذا يدل على ارتفاع درجات تأثير هذه العوامل .

ب – الدلالات المعنوية المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية 0.05 للعوامل التالية : –

1. رغبة الشركة في الحصول على خدمات إضافية .

2. رغبة الشركة في كسب ثقة المراجع .

3. رغبة الشركة في تركيز أعمال المراجعة .

وهذا يدل على أن درجات تأثير هذه العوامل متوسطة

ولاختبار الفرضية الفرعية السابعة المتعلقة بالعوامل المرتبطة بتغيير المراجع بالشركة المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العوامل المتعلقة بهذه الفرضية باستخدام اختبار Z حول المتوسط (3) ،وكانت النتائج كما بالجدول رقم (21) .

**الجدول رقم (21) نتائج اختبار Z حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العوامل المرتبطة بتغيير المراجع بالشركة المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي**

| البيان | المتوسط العام | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المعنوية المحسوبة |
|---|---|---|---|---|
| المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العوامل المرتبطة بتغيير المراجع بالشركة المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي | 3.1444 | 0.57800 | 2.499 | 0.014 |

من خلال الجدول رقم (21) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار 2.499 بدلالة معنوية محسوبة 0.014، وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، والمتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة 3.144، وهو يزيد عن المتوسط المفترض ( 3 )، وهذا يشير

إلى وجود تأثير قوي للعوامل المرتبطة بتغيير المراجع بالشركة المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي .

8 – العوامل المرتبطة بتطبيق معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني المؤثرة على تغيير المراجع الخارجي

لاختبار معنوية درجة تأثير كل عامل من العوامل المرتبطة بتطبيق معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني المؤثرة على تغيير المراجع الخارجي تم استخدام اختبار ولكوكسن حول المتوسط ( 3)، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (22)

**الجدول رقم (22) نتائج اختبار ولكوكسن حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العوامل المرتبطة بتطبيق معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني المؤثرة على تغيير المراجع الخارجي**

| م | العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المعنوية المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الخلاف حول نطاق وإجراءات عمل المراجع . | 3.77 | 839. | - 6.697 | 000. |
| 2 | الخلاف حول طرق العرض والإفصاح المحاسبي . | 3.54 | 758. | - 5.775 | 000. |
| 3 | الخلاف حول تفسير وتطبيق المعايير المحاسبية . | 2.95 | 1.226 | - .764 | 445. |
| 4 | إصدار تقرير متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي . | 3.52 | 948. | - 4.665 | 000. |
| 5 | الخلاف حول تقدير الدخل الخاضع للضريبة . | 3.84 | 1.061 | - 5.891 | 000. |
| 6 | الخلاف حول أتعاب عملية المراجعة . | 3.74 | 1.021 | - 5.632 | 000. |

من خلال الجدول رقم (22) نلاحظ أن : –

ت – الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05، ومتوسطات إجابات

مفردات عينة الدراسة تزيد عن المتوسط المفترض (3) للعبارات

1. الخلاف حول نطاق وإجراءات عمل المراجع .
2. الخلاف حول طرق العرض والإفصاح المحاسبي .
3. إصدار تقرير متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي .
4. الخلاف حول تقدير الدخل الخاضع للضريبة .
5. الخلاف حول أتعاب عملية المراجعة .

وهذا يدل على ارتفاع درجات تأثير هذه العوامل .

ث – الدلالة المعنوية المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية 0.05 للعامل التالي :

1. الخلاف حول تفسير وتطبيق المعايير المحاسبية . وهذا يدل على أن درجة تأثير هذا العامل متوسط

ولاختبار الفرضية الفرعية الثامنة المتعلقة بالعوامل المرتبطة بتطبيق معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني المؤثرة على تغيير المراجع الخارجي تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، باستخدام اختبار Z حول المتوسط (3)، فكانت النتائج كما في الجدول رقم (23 ) .

**الجدول رقم (23) يوضح نتائج اختبار Z حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالعوامل المرتبطة بتطبيق معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني المؤثرة على تغيير المراجع الخارجي**

| البيان | المتوسط العام | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المعنوية المحسوبة |
|---|---|---|---|---|
| المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالعوامل المرتبطة بتطبيق معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني المؤثرة على تغيير المراجع الخارجي | 3.5600 | 0.61478 | 9.109 | 0.000 |

من خلال الجدول رقم (23) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (9.109) بدلالة معنوية محسوبة (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، والمتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.560)، وهو يزيد عن المتوسط المفترض ( 3)، وهذا يشير إلى وجود تأثير قوي للعوامل المرتبطة بتطبيق معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني المؤثرة على تغيير المراجع الخارجي.

9 – العوامل المرتبطة بأداء مكتب المراجعة المؤثر في تغيير المراجع الخارجي

لاختبار معنوية درجة تأثير كل عامل من العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة المؤثر في تغيير المراجع الخارجي تم استخدام اختبار ولكوكسن حول المتوسط ( 3)، فكانت النتائج كما في الجدول رقم (24) .

**الجدول رقم (24) نتائج اختبار ولكوكسن حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العوامل المرتبطة بأداء مكتب المراجعة المؤثر في تغيير المراجع الخارجي .**

| م | العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المعنوية المحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | جودة أعمال مكتب المراجعة . | 3.51 | 1.059 | - 4.268 | 000. |
| 2 | شهرة مكتب المراجعة . | 3.47 | 1.159 | - 3.792 | 000. |
| 3 | حجم مكتب المراجعة . | 3.57 | 1.112 | - 4.531 | 000. |
| 4 | الرغبة في التخصص في قطاع معين . | 3.90 | 1.020 | - 6.205 | 000. |

من خلال الجدول رقم (24) نلاحظ أن الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05)، ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن المتوسط المفترض (3) لجميع العوامل المرتبطة بأداء مكتب المراجعة المؤثر في تغيير المراجع الخارجي ، وهذا يدل على ارتفاع درجات التأثير لهذه العبارات .

ولاختبار الفرضية الفرعية التاسعة المتعلقة بالعوامل المرتبطة بأداء مكتب المراجعة المؤثر في تغيير المراجع الخارجي تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية باستخدام اختبار Z حول المتوسط (3)، وكانت النتائج كما بالجدول رقم (25 ) .

**الجدول رقم (25) نتائج اختبار Z حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالعوامل المرتبطة بأداء مكتب المراجعة المؤثر في تغيير المراجع الخارجي**

| البيان | المتوسط العام | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المعنوية المحسوبة |
|---|---|---|---|---|
| المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العوامل المرتبطة بأداء مكتب المراجعة المؤثر في تغيير المراجع الخارجي. | 3.6125 | 0.81446 | 7.520 | 0.000 |

من خلال الجدول رقم (25) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار 7.50 بدلالة معنوية محسوبة (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، والمتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.613)، وهو يزيد عن المتوسط المفترض (3)، وهذا يشير إلى وجود تأثير قوي للعوامل المرتبطة بأداء مكتب المراجعة المؤثر في تغيير المراجع الخارجي.

10 – اختبار الفرضية الرئيسية

لاختبار الفرضية المتعلقة بالعوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العوامل المتعلقة بهذه الفرضية باستخدام اختبار Z حول المتوسط (3) ،فكانت النتائج كما بالجدول رقم (25 ) .

**الجدول رقم (25) يوضح نتائج اختبار Z حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالعوامل المؤثر في تغيير المراجع الخارجي**

| البيان | المتوسط العام | الانحراف المعياري | إحصائي الاختبار | الدلالة المعنوية المحسوبة |
|---|---|---|---|---|
| المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العوامل المؤثر في تغيير المراجع الخارجي . | 3.407 | 0.365 | 11.151 | 0.000 |

من خلال الجدول رقم (25) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (11.151) بدلالة معنوية محسوبة (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، والمتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.407)، وهو يزيد عن المتوسط المفترض (3)، وهذا يشير إلى وجود تأثير قوي للعوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي وقد كانت مستويات التأثير مختلفة كما مبين في الآتي : –

1. يوجد تدنٍ في مستوى تأثير العوامل المرتبطة بتغيير إدارة الشركة في تغيير المراجع الخارجي.
2. يوجد تدنٍ في مستوى تأثير العوامل المرتبطة بتغيير الشركة الجديدة على المراجع الخارجي .
3. يوجد تأثير قوى للعوامل الأخرى الخاصة التي تؤثر في تغيير المراجع الخارجي .
4. يوجد تأثير قوي لجميع العوامل المرتبطة بالمبادئ والسياسات المحاسبية المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي .
5. يوجد تأثير قوي لجميع العوامل المرتبطة بأتعاب المراجعة في تغيير المراجع الخارجي
6. يوجد تأثير قوي لجميع العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة في تغيير المراجع الخارجي.
7. يوجد تأثير قوي لجميع العوامل المرتبطة بتغيير المراجع بالشركة المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي .

8. وجود تأثير قوي لجميع العوامل المرتبطة بتطبيق معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني المؤثرة على تغيير المراجع الخارجي.

9. يوجد تأثير قوي لجميع العوامل المرتبطة بأداء مكتب المراجعة المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي.

**النتائج والتوصيات**

**أولا : – النتائج**

أ – يوجد تدنٍ في مستوى تأثير العوامل المرتبطة بتغيير إدارة الشركة في تغيير المراجع الخارجي. بحيث هناك تأثير قوي بسبب تأثير العوامل التالية :

1. رغبة الإدارة الجديدة في مراجع آخر لأسباب شخصية .

2. رغبة الإدارة الجديدة في زيادة الثقة بها وبالشركة .

وهناك تأثير ضعيف لأنه أصغر من قيمة المتوسط للعامل التالي :

1. رغبة الإدارة الجديدة للشركة في إنهاء ما يربط الشركة بالإدارة القديمة .

ب – يوجد تدنٍ في مستوى تأثير العوامل المرتبطة بتغيير الشركة الجديدة على المراجع الخارجي حيث هناك تأثير قوى بسبب تأثير العامل التالي :

1. تعثر الوضع المالي للشركة .

وهناك تأثير متوسط للعوامل التالية:

1. إصدار الشركة أسهم لأول مرة لغرض التمويل .

2. زيادة أو تخفيض حجم رأس مال الشركة .

وهناك تأثير ضعيف للعامل التالي :

1. الاندماج في شركات أخرى يودي برغبة الملاك إلى تغيير المراجع

ت – وجود تأثير قوي للعوامل الأخرى الخاصة التي تؤثر في تغيير المراجع الخارجي حيث إن هناك تأثيرا قويا للعوامل التالية : –

1. رغبة الشركة في مراجع متخصص .

2. قصور القوانين والتشريعات المنظمة للمهنة، وخاصة فيما يتعلق بتغيير المراجع بالشركات .

3. ضعف الالتزام بالقوانين والقواعد بسبب صغر حجم الشركة .

4. كبر حجم مديونية الشركة .

وهناك تأثير متوسط للعوامل التالية : -

1. الرغبة في تركيز أعمال المراجعة لفروع الشركة المختلفة .

2. الحصول على خدمات إضافية .

3. ضعف الاستقرار بسبب صغر حجم الشركة .

ث – يوجد تأثير قوي لجميع العوامل المرتبطة بالمبادئ والسياسات المحاسبية المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي .

ج – يوجد تأثير قوي للعوامل المرتبطة بأتعاب المراجعة في تغيير المراجع الخارجي، حيث هناك تأثير قوي للعوامل التالية :

1. الخلاف حول طرق حساب الأتعاب ،

2. الخلاف حول طرق دفع الأتعاب ،

3. تخفيض أتعاب المراجع ،

وهناك تأثير متوسط للعامل التالي : -

1. تغيير أتعاب المراجع .

ث – يوجد تأثير قوي لجميع العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة في تغيير المراجع الخارجي .

ج – يوجد تأثير قوي للعوامل المرتبطة بتغيير المراجع بالشركة المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي

ح – وجود تأثير قوي للعوامل المرتبطة بتطبيق معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني المؤثرة على تغيير المراجع الخارجي.

خ – يوجد تأثير قوي للعوامل المرتبطة بمكتب المراجعة المؤثر في تغيير المراجع الخارجي.

**ثانيا : – التوصيات : –**

1 – يجب على الإدارة العليا في الشركات الابتعاد على الميول الشخصية، ومعالجة المواقف بشكل علمي .

2 – يجب أن تكون الإدارة الجديدة للشركة امتدادا لإدارة الشركة القديمة .

3 – يجب على الإدارة العليا الجديدة في الشركة أن تسير حسب السياسات الموضوعة من قبل الإدارة القديمة في تعيين وطريقة عزل المراجع .

4 – يجب على الشركات عدم تحميل المراجع الخارجي أخطائها في اتخاذ القرارات، وخاصة في الأحوال المالية لكي يتم عزله .

5 – يجب أن تأخذ الشركات في اعتبارها تعيين مراجع متخصص في نفس مجال نشاطها .

6 – يجب أن لا يتم عزل المراجع الخارجي من عمله بسبب اتباعه للمبادئ والفروض المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها، وكذلك السياسات الموضوعة من قبل الشركة من خلال القرارات واللوائح المتبعة .

7 – يجب أن يكون هناك اتفاق مسبق بين إدارة الشركة والمراجع الخارجي في تحديد الأتعاب وطريقة دفعها وغيرها من الأمور الأخرى والمتعلقة باتعاب المراجعة .

8 – على مكتب المراجعة الخارجية أن تكون لديه المقدرة اللازمة من خلال توفير مراجعين ذوي كفاءة عالية مما يزيد من اداء المكتب (مكتب المراجعة)، ويمنحه الشهرة والسمعة الحسنة مما يؤدي إلى تقديم تقارير المراجعة في الموعد المحدد لها .

9 – تطبيق كافة القوانين والتشريعات المتعلقة بتعيين المراجع الخارجي .

10 – على المراجع الخارجي أن يتمتع بالاستقلالية اللازمة لإنجاز المهام المناطة به على أكمل وجه، وإصداره تقرير وفق عملية المراجعة التي قام بها .

## المراجع

### المراجع العربية:

1 – أبوالحسن، علي أحمد ( 1993 )، الأسباب المحتملة لتغيير المراجع القانوني، دراسة ميدانية في المملكة السعودية، الإدارة العامة، يناير، 39 – 76 .

2 – العدلي، وفاء محمد كريم، تحليل العوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي (دراسة مقارنة بين وجهتي نظرالشركات المساهمة ومكاتب المراجعة الخارجية المدرجين في سوق المال الليبي)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزاوية، كلية الاقتصاد ،2014 .

3 – الفضل، مؤيد محمد علي ،( 2003 )، تحليل أهمية العوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي في العراق :دراسة مقارنة من وجهة نظر الشركات والمراجعين القانونيين، المجلة العربية للمحاسبة، مايو، 23 – 52 .

4 – خشارمة، حسين علي والعمري ،أحمد محمد، 2000، تغيير مدقق الحسابات الخارجي في الشركات المساهمة العامة الاردنية من وجهة نظر مدققي الحسابات : دراسة ميدانية، المؤتمر العلمي الأول للمحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك .

5 – قطب، أحمد سباعي ،( 2003 )، العوامل المؤثرة في تغيير مراجع الحسابات في قطر، دراسة تحليلية ميدانية، – مجلة الدراسات المالية، يوليو، 655 – 686

6 – حميد عبدالله على مسواك،(2008)، العوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي دراسة نظرية ميدانية في الجمهورية اليمنية، جامعة اسيوط كلية التجارة، رسالة غير منشورة.

### المراجع الاجنبية: –

1 - Bedingfield, J. P. andloeb, S. E.,( 1974), Auditor Changes An Examination, Journal of Accountancy. March : 66 – 69 .

2 - Carpenter, C. G. and Strowser, R. H, (1971), Displacement of Auditors when Chents Go Public, Journalof Account, Journal of Accountancy, June; 55 - 58.

3 - Feamley, s, Brandt, R. and Beattie, V, (2002),Financial Regulation of Public limited companies in the UK: A Way forward post. Enron Journal of Financial Regulation and Comliance, Sep 10 (3) : 254 – 265 .

4 - Fried, D. and Schiff. A. (1981), CPA Switches and Associated Market. Reactions, The Accounting Review April: 326 – 341 .

5 - Gregary, A. and Collier, P., (1996), Audit Fees and Aduiter changes: An Investigation of the persistence of fee Reduction by Type of change, Journal of Business Finance and Accounting, Jonuary, 23 (1) : 13 – 38 .

6 - Haskins, M. and Williams, D., (1990), A. Contingent Model of Intrabig Eight Auditor Change, Auditing: A Journal of Practice & Theory, Fall: 10 (1) .

7 - McConnell, D., (1984), Auditor changes and Reported Disagreements, Auditing: A Journal of Practice & Theary, spring: 44 – 46 .

# Factors affecting the process of changing the External Auditor

## An empiriceal study from the viewpoint of financial managers and external auditors in Libya

■ Dr. Mustafa Sassi Belgasem* ■ Dr. Husni Ramadhan Aboulqasim** ■ Dr. Jamil Mohamed Khlat***

**Abstract: -**

This research aims at identifying the factors affecting the process of changing the external auditor from the viewpoint of the financial managers and the external auditors. Also, the degree of difference in the effect of the financial managers and external auditors and determining the most influential factors. The research reached the following results:

A) There is a low level of influence of the factors associated with changing the management of the company in changing the external auditor.

B) There is a low level of influence of the factors associated with the change of the new company to the external auditor.

There is a strong influence on other special factors that affect the change of the external auditor.

C) There is a strong impact on all factors related to accounting principles and policies affecting the change of the external auditor.

D) There is a strong impact on the factors associated with the change of references in the company affecting the change of external auditor.

E) strong influence of factors associated with the application of auditing standards and rules of professional conduct affecting change the external auditor.

– Faculty of Economics – Faculty member – University of Sabratha*

– Faculty of Economics – Faculty member – University of Sabratha**

– Faculty of Economics – Faculty member – University of Sabratha***

# مدى استخدام أدوات التخطيط المالي كأداء للرقابة المالية

**دراسة ميدانية على شركات الصناعات الغذائية الليبية بالقطاع الخاص**

■ أ. محمد مـرعي البـغدادي*

**ملخص**

تبحث الدراسة في معرفة مدى إستخدام شركات الصناعات الغذائية الليبية لأدوات التخطيط المالي المتمثلة في (الموازنات التقديرية والموازنات النقدية)، وتطرح الدراسة تساؤلاً مفاده: ما مدى استخدام شركات الصناعات في ليبيا لأدوات التخطيط المالي ودور هذه الأدوات في الرقابة وتقييم الاداء، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام شركات الصناعات الغذائية لأدوات التخطيط المالي، واختيرت عينة الدراسة من (6) شركات للصناعات الغذائية في لقطاع الخاص بمدينة طرابلس، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي مستخدماً استمارة استبانة أُعدت خصيصاً لهذا الغرض ووزعت على عينة، حجمها(32) اختيرت بطريقة العينة (القصدية) أو العشوائية، وتم تحليل استبانة الدراسة، واختبار فرضياتها، وقد توصلت الدراسة إلى رفض الفرضيات الصفرية وقبول الفرضيات البديلة، مما يعنى أن الشركات عينة الدراسة تقوم باستخدام أدوات التخطيط المالي (الموازنات التقديرية والموازنات النقدية)، وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها: توصى الدراسة إلى استخدام باقي الأدوات وذلك لتأكيد أو نفي ما توصلت له هذه الدراسة والدراسات السابقة في هذا الصدد. بإجراء مثل هذه الدراسة على شركات أخرى، وكذلك على قطاعات مختلفة، مثل القطاع الخدمي، وتم مقارنة النتائج. وتوصى بإعداد الموازنات التقديرية والنقدية ربع سنوية مما يتيح للشركات إمكانية معالجة الانحرافات في الوقت المناسب، وكذلك التنبؤ بالانحرافات قبل حدوثها.

* محاسب ومراجع مالي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

**1-1 المقدمة :**

يُعد التخطيط المالي الركن الأساسي للتمويل بشركات الأعمال وذلك باعتباره وسيلة لتحديد الاحتياجات التمويلية للمشروع وتحديد المصدر المناسب لهذه الاحتياجات، وتُعد الموازنة التقديرية والموازنة النقدية أحدى اهم أدوات التخطيط المالي فهما تلعبان دوراً هاماً في التخطيط باعتبارهما من معايير الرقابة ويمكننا عن طريق هذه الادوات التعرف على الاحتياجات المالية والمستقبلية والاستعداد لها مسبقاً، كما يتيح أيضاً الفرصة للتعرف على ما سيكون عليه المركز المالي وربحية الشركة في المستقبل من أجل اتخاذ الإجراءات الصحيحة .

ونظراً لأهمية استخدام أدوات التخطيط المالي لشركات الأعمال سعت هذه الدراسة إلى معرفة مدى استخدام شركات الصناعات الغذائية في ليبيا لأدوات التخطيط المالي والمتمثلة في الموازنات التقديرية والموازنات النقدية ومدى قدرة الشركات على استخدام هذه الادوات في الرقابة المالية خلال مقارنة ما هو مخطط بما هو منفذ، وبالتالي معرفة الانحرافات وكيفية معالجتها .

**2-1 مشكلة الدراسة :**

يُعد التخطيط المالي أحد أهم الوظائف المرتبطة بمجال الأنشطة التشغيلية المخطط لها بشركات الأعمال، حيث يعمل على ترجمة الأهداف المحددة خلال الفترة الزمنية القادمة إلى قيم مالية رقمية، ويعمل التخطيط المالي على التنبؤ بالاحتياجات المالية ويحدد مصادر الحصول على الأموال وذلك باستخدام أدوات التخطيط المالي .

ويمكن حصر مشكلة الدراسة في معرفة مدى استخدام شركات الصناعات الغذائية الليبية لأدوات التخطيط المالي المتمثلة في (الموازنات التقديرية والموازنات النقدية) فهو أسلوب يظهر الموارد التي سوف تحصل عليها الشركة وتستخدمها خلال فترة زمنية محددة، ومدى اقتران هذه الأدوات بالنظام الرقابي المتبع .

ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية :-

1. هل تستخدم شركات الصناعات الغذائية الليبية الأساليب العلمية المتبعة في إعداد الموازنات التقديرية ؟
2. هل تضع شركات الصناعات الغذائية في اعتبارها عند تحديد مستهدفاتها الاستثمارية أدوات التخطيط المالي مثل أدوات (الموازنات التقديرية والموازنات النقدية) ؟
3. ما مدى اعتماد شركات الصناعات الغذائية الليبية على تقديرات المبيعات المستقبلية باستعمال أدوات التخطيط المالي ؟
4. ما مدى استخدام شركات الصناعات الغذائية الليبية للموازنات النقدية لتحديد احتياجاتها اللازمة من النقد لتأمين استمرارية العمليات ؟

**1-3 أهداف الدراسة :**

1. معرفة مدى استخدام شركات الصناعات الغذائية أدوات التخطيط المالي لتخطيط العمليات التمويلية وتحقيقها للأهداف المرجوة منها .
2. بيان الدور الرقابي لأدوات التخطيط المالي .
3. دراسة كيفية إعداد الموازنات التقديرية والنقدية واستخدامها للرقابة المالية لشركات الصناعات الغذائية .

**1-4 فرضيات الدراسة :**

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية :

$H_{o_1}$. لا تطبق الشركات الصناعية الأساليب العلمية المتبعة في إعداد الموازنات التقديرية .

$H_{o_2}$ . لا تطبق الشركات الصناعية الأساليب العلمية المتبعة في إعداد الموازنات النقدية .

$H_{o_3}$. لا تستخدم الشركات الصناعية الموازنات التقديرية كأداة للرقابة المالية .

$H_{o_4}$. لا تستخدم الشركات الصناعية الموازنات النقدية كأداة للرقابة المالية .

**1-5 منهج الدراسة :**

تستخدم الورقة المنهج التكاملي، وذلك لأن تكاملية المنهج تؤدي إلى رؤية مجتمع البحث في إطار شبكة من العلاقات المتداخلة (الارتباطية والسببية).

وكذلك المنهج التحليلي الوصفي، أي المنهج العلمي المعاصر، ويتم ذلك من خلال أسلوبي البحث النظري والبحث الميداني .

**1-6 الأساليب الإحصائية المستخدمة :**

سيتم الاستفادة من الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package For Social Sciences، SPSS ) في تحليل البيانات التي سيتم جمعها، وفيما يلي أهم الأساليب التي سيتم استخدامها والغاية من استخدامها :

أ- اختبار الثبات (Reliability Test) باستخدام مقياس (ألفا كرونباخ) وهو الاختبار لقياس درجة تناسق اجابات المستجيبين، ومدى الارتباط بين إجابات أفراد عينة وتكون قيمة معامل الفا كرونباخ ما بين (1.0) والمعروف أن صفر قيمة مقبولة لمعامل الفا كرونباخ هي (0.6) وأفضل قيمة تتراوح بين (0.7 إلى 0.8) وكلما ازدادت عن (0.8) كانت أفضل .

ب- المتوسط الحسابي وهو أحد مقاييس النزعة المركزية ويستخدم لاختبار الفرضيات الاحصائية

ج- الانحراف المعياري وهو أحد مقاييس التشتت ويستخدم لمعرفة مدى تقارب أو تباعد إجابات أفراد العينة حول خيار معين.

د- اختبار (t) للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الصفرية .

**1-7 التعريفات الإجرائية :**

1. **التخطيط المالي:** هو نوع من أنواع التخطيط الذي يهتم بكيفية الحصول على الأموال اللازمة للشركات من مصادرها المختلفة بأقل التكاليف واستثمارها بأفضل العوائد .(اوتاني،2009، ص4)

2. **الموازنات التقديرية:** هي مزيج من المعلومات المالية والعمليات التشغيلية، وهي جزء من التخطيط قصير الأجل، ونظام للرقابة للشركة، وتُعد أساساً لاتخاذ القرارات المصححة والمساءلة لمحاسبة وتقييم الأداء(زايد، 2009، ص8) .

3. **مفهوم الموازنة النقدية:** هي كشف بالأرقام للتوقعات المستقبلية والمتعلقة بالتدفقات الداخلة للمنشأة من مختلف المصادر والتدفقات النقدية الخارجة من المنشأة لمختلف الاستخدامات النقدية (العلي، 2013، ص113) .

4. **الرقابة المالية:** هي تقييم القرارات التي اتخذت بشأن التخطيط بعد تحديد نوعية المعايير التي يمكن استخدامها للمقارنة (الزبيدي، 2008، ص54) .

**8-1 الدراسات السابقة:**

**لقد أجريت دراسات حول أدوات التخطيط المالي وتقييم الأداء وهي:**

- **قدم (مزابية) دراسة بعنوان دور الموازنات التقديرية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الخدمية، الجزائر،** 2014م:وهدفت إلى معرفة كيف تساهم الموازنات التقديرية في تحسين الأداء المالي، وتساءلت الدراسة عن تقديرات الموازنة هل تتم وفق أسس علمية تنبؤية. وكانت عينة الدراسة مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية وافترضت الدراسة أن الموازنة التقديرية تسهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسة باستعمالها أداة تخطيطية ورقابية وتوصل الباحث إلى أن الموازنة التقديرية أهم أداة يعتمد عليها في الرقابة والتخطيط .

- **وفي دراسة (بن حديد) بعنوان: الموازنة التقديرية كأداة لصنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، الجزائر،** 2014م: هدفت إلى التعرف على العوامل التي قد تؤثر على كفاءة وفعالية استخدام نظام الموازنات التقديرية، ومعرفة كيفية الاستفادة من تحليل انحرافات الموازنات في زيادة كفاءة فعالية القرارات، وتوصلت الدراسة إلى أن المؤسسة تعتمد على الموازنات التقديرية كأداة رقابية في تنفيذ انشطتها حيث تقوم المؤسسة بإعداد تقرير نصف شهري يتضمن كمية الإنتاج الحالي، وكمية المبيعات الحالية وتعمل المؤسسة على تحليل الانحرافات لتحديد الأسباب المؤدية إليها .

■ **وفي دراسة ( حجاج) بعنوان: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي، الجزائر، سنة**2014م: هدفت الدراسة إلى التعرف على تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، والتعرف على مؤشرات التحليل المالي المطبقة وإمكانية الاستفادة منها في تقييم الأداء للمؤسسة الاقتصادية وافترضت أن مؤشرات التحليل المالي تسهم في تقييم وتحسين الأداء المالي، وتوصلت الدراسة إلى أن عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تخدم مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، حيث تمكن من تحديد مستوى تحقق الأهداف، مما يسمح بالحكم على الفاعلية

■ **وفي دراسة (جودي) بعنوان: دور التخطيط المالي في ترشيد الموازنة التقديرية وعلاقته بمكافحة الفساد الإداري والمالي، العراق، سنة** 2011م: هدفت إلى بيان أهمية التخطيط المالي في ترشيد الموازنة النقدية على إيجاد أساليب لترشيد عملية التخطيط المالي والحد من انتشار الفساد المالي في موازنات وزارة المالية للحكومة العراقية للفترة من سنة 2006 إلى سنة 2009 .

وافترضت الدراسة عدم وجد علاقة معنوية بين التخطيط المالي وانتشار ظاهرة الفساد المالي، وتوصلت الدراسة إلى وجود انحرافات كبيرة بين الموازنة التشغيلية التخطيطية والإنفاق الفعلي وهذا يبين عدم دقة الأسعار المقدرة لفقرات الموازنة التشغيلية، ووجود انحرافات كبيرة بين الموازنة الاستثمارية التخطيطية والإنفاق الفعلي مما يدل على عدم صحة التقديرات للموازنة التخطيطية.

■ **وفي دراسة (العلوش) بعنوان: التخطيط المالي ودوره في تقييم الأداء الاقتصادي للسياسات الاستثمارية لصندوق التقاعد، ليبيا، سنة** 2009م: هدفت إلى الوصول لمعرفة ما مدى نجاح صندوق الضمان الاجتماعي في التخطيط للعملية الاستثمارية وتحقيق الأهداف المرجوة منها، ومعرفة مدى تأثير انخفاض العوائد الاستثمارية على الوضع المالي والاقتصادي لصندوق الضمان، معرفة مستوى الأداء الاقتصادي لاستثمارات صندوق الضمان. وافترضت الدراسة إن غياب دور التخطيط المالي في تنفيذ المشاريع الاستثمارية يؤثر سلباً على العائد الاستثماري للصندوق. وتوصلت الدراسة إلى أن عدم وجود أنظمة رقابية ومحاسبية جيدة على استثمارات الصندوق ساهمت في عدم استكمال الحسابات

الختامية لمعظم المشروعات الاستثمارية والتي بدورها تحدد ما مدى استمرارية الصندوق في تلك الاستثمارات من عدمه .

■ **وفي دراسة(عليان) بعنوان: مدى أهمية استخدام الموازنات التخطيطية في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، الأردن، سنة** 2009م: وهدفت إلى معرفة أهمية استخدام الموازنات التخطيطية في عملية التخطيط والرقابة وتقويم الأداء في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، وكذلك مدى التزام هذه الشركات باستخدام هذه الموازنات وأهمية مشاركة جميع الأقسام في الإعداد لها .

وافترضت الدراسة أن الشركات الصناعية الأردنية لا تهتم بإعداد موازنات تخطيطية تستخدم كأداة للرقابة وتقييم الأداء، ولا تتوفر المعلومات الكافية والبيئة المناسبة داخل الشركات الصناعية الأردنية من أجل تحضير تلك الموازنات، وتوصلت الدراسة إلى أن غالبية الشركات الصناعية الأردنية تقوم بتطبيق الموازنات التخطيطية وإعدادها بشكل منتظم لاستخدامها أداة فاعلة في عملية الرقابة، وأن الشركات الصناعية الأردنية تتمتع بدرجه عالية من الإدراك لأهمية توفر المعلومات الكافية والبيئة المناسبة داخل الشركات من أجل تحضير تلك الموازنات .

■ **ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة**

تتشابه الدراسات السابقة على بيان اهمية الموازنات التقديرية و الموازنات النقدية، و معرفة كيف تساهم الموازنات في تحسين الأداء المالي في المشاريع وشركات الأعمال وكيفية اعداد الموازنات مما يساعد في عملية الرقابة و كشف الانحرافات وتصحيحها والتي تواجه الموازنات عند التنفيذ، وأعتماد على الموازنات التقديرية كأساس في تحليل الانحرافات واستعمال مخرجاته كنظام عكسي للتغذية .

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في بيان أهمية التخطيط المالي عن طريق تسليط الضوء على أدوات التخطيط المالي والتركيز على الموازنات التقديرية والموازنات النقدية كأهم أدوات للتخطيط المالي، وتسليط الضوء على دور الموازنات التقديرية

والموازنات النقدية كأداتين من أدوات التخطيط المالي في تقييم الأداء المالي لشركات الصناعات الغذائية الليبية في القطاع الخاص.

وتتميز هذه أيضاً بأنها طبقت على شركات القطاع الخاص في ليبيا، والتي يكون رأسمالها من مساهمات للمستثمرين الخواص، الذين يهمهم بالضرورة مراقبة الاداء المالي عن طريق أدوات التخطيط المالي.

**الجانب النظري:**

**1. التعريف بالتخطيط المالي :**

يهدف التخطيط المالي إلى تحقيق الاستخدام الأفضل لرأس مال المشروع (جانب الأصول) والتكوين الأمثل للهيكل المالي (جانب الخصوم)، فإذا نظرنا إلى الميزانية العمومية لمشروع ما لوجدنا في جانب الأصول الموجودات التي يستغلها في نشاطه، وفي جانب الخصوم مصادر الأموال التي مكنته من اقتناء هذه الموجودات على اختلاف أشكالها. والتخطيط المالي الجيد هو الذي يمكن من الوصول إلى أفضل تشكيلة من هذه الموجودات (كما وكيفاً)، وتدبير الأموال اللازمة للمشروع من مختلف مصادرها وبما يؤدي إلى تحقيق أهداف الإدارة المالية للشركة (عبدالهادي، 2008، ص37).

فالتخطيط المالي هو مجموعة الخطط اللازمة للحصول على الأموال والاستخدام لها، ولهذا فإن التخطيط المالي يشير إلى تجديد المتطلبات المالية، والاستخدامات (الاستثمارات)، ونمو الأداء خلال مدة محددة من الزمن، ويُعد التخطيط المالي عنصراً أساسياً لنجاح المنشأة فهو دليلها المالي في المستقبل، فمن خلال التخطيط المالي تحدد الشركة نجاح إمكانية الحصول على الأموال، وكيفية الاستخدام لهذه الأموال (العامري، 2013، ص107).

وبالنظر إلى التعريفات السابقة يستخلص الباحث أن التخطيط المالي هو مجموعة من الخطط الموضوعة للوصول إلى أفضل تشكيلة للموجودات والمصادرة الأموال اللازمة لها بماء يؤدي إلى تحقيق أهداف الشركة وتكون الخطط الموضوعة بمشاركة جميع مستويات الإدارة في الشركة، مما يحقق لها القدرة على مواجهة المشاكل المتوقعة في المستقبل، ولقد

أثبتت التجارب في الشركات والمنظمات أن عدم اتباع التخطيط يؤدي إلى فشل هذه الشركات، ولقد ازدادت أهمية التخطيط المالي نتيجة توسع الشركات وتعقد أعمالها .

**2. أدوات التخطيط المالي :**

إن للتخطيط المالي مجموعة من الأدوات التي يمكن استخدامها للوصول إلى الأهداف وتحليلها وتقييم مدى قدرة الشركة على تنفيذ الأهداف المرجوّة ويمكن حصر أدوات التخطيط المالي على النحو التالي :

**2-3-1 تحليل التعادل (نقطة التعادل) :**

إن جزءاً هاماً من عملية التخطيط المالي يتعلق بتخطيط الأرباح، والعمل على زيادتها، والمحافظة على استقرارها، فإذا أرادت شركة أن تطرح في السوق سلعة جديدة أو سلعة محسنة، أو تضيف خطاً إلى خطوط الإنتاج، أو أن تقوم بإنشاء وحدة إنتاجية جديدة، فإنه سيترتب على هذه العملية مصاريف (تكاليف رأسمالية وتشغيلية) إضافية، كما سينتج عنها إيرادات إضافية. ولعله من الضروري قبل تقرير عملية التوسع التحقق من جدواها وذلك بتقدير الحد الأدنى من الإنتاج والمبيعات اللازمة لتغطية التكاليف على الأقل، ومقارنة ذلك بحجم الطلب المتوقع في السوق. فإذا كان الطلب المتوقع يساوي أو أكثر من الحد الأدنى المطلوب للإنتاج والمبيعات، فإن عملية التوسع تكون مربحة. أما إذا كان الطلب المتوقع أقل من الكمية الدنيا المطلوبة من الإنتاج والمبيعات، فإن العملية تكون خاسرة. وتتم عملية تخطيط الأرباح باستعمال أداة تحليل التعادل (الميداني، 2006، ص95) .

**2-3-2 قائمة مصادر واستخدامات الأموال :**

وهي أداة تحليلية يستخدمها المحلل المالي في تقييم الأداء والموقف المالي للمنشأة، وعلى وجه التحديد بيان ماهية الأموال المتحصل عليها خلال فترة زمنية، وما هي أوجه الاستخدام لهذه الأموال، وبتعبير آخر هي قائمة لمجرى الأموال خلال فترة معينة (العامري، 2007، ص 130) .

إن وجود قائمة تبرز التغيرات التي تطرأ على مصادر الأموال وطرق استخدامها بين فترة زمنية وأخرى أمر مهم للمشروع ولذلك عند إعداد قائمة الأموال لسنة معينة يتطلب الأمر الحصول على ميزانية سنتين للاطلاع على النتائج المالية (آل شبيب، 2009، ص115) .

**2-3--3 الموازنات التقديرية:**

إن الموازنات التقديرية ما هي إلا خطة مالية للشركة تتضمن التفصيلات الخاصة بكفية الإنفاق على العمالة والخامات والسلع الرأسمالية وغيرها، كما أنها تتضمن كيفية الحصول على هذه الأموال، ويمكن استخدام هذه الموازنة أداة لوضع خطط الشركة والرقابة على إداراتها المختلفة (**الشهاوي، مصطفى**، 2013، **ص**243) .

وتعرف الموازنة التقديرية بأنها الخطة المنسقة لجميع عمليات المشروع في فترة الموازنة، فهي تمد المشروع بتقدير لأرباحه المحققة بواسطة كل قسم من الأقسام، عن طريق تجميع المبيعات، والتكاليف الصناعية والمصاريف البيعية، والإدارية، وبإدراج جميع عناصر الإيرادات والمصروفات التي لم تتضمنها أي موازنة فرعية (نور، السوافيرى، 1997، ص63 ) .

**2-3-4 الموازنة النقدية :**

تُعد الموازنة النقدية من أهم أدوات التخطيط المالي. ولكن بينما تستعمل أدوات التخطيط المالي الأخرى لتقدير الاحتياجات المالية للشركة لسنة أو لعدة سنوات في المستقبل، تركز الموازنة النقدية على المركز النقدي للشركة من شهر إلى شهر وبكلام آخر إن الموازنة النقدية تُعد وسيلة لتخطيط السيولة في الشركة، حيث تعنى بتوفير المستويات اللازمة من النقد لتأمين استمرارية العمليات (**الميداني**، 2006، **ص** 73) .

وتعرف الموازنة النقدية بأنها جزء من عملية التخطيط والرقابة المالية بأدارة الإدارة المالية في تخطيط ومراقبة الوضع النقدي لشركة الأعمال وتنظيم صيغة العلاقات النقدية داخل شركة الأعمال وبينها وبين المحيط الخارجي (الزبيدي، 2008، ص 97) .

**2-4 مفهوم الرقابة المالية :**

**2-4-2 مفهوم الرقابة المالية :**

تُعد الرقابة المالية هي إحدى وظائف الإدارة التنفيذية الرئيسية، والإدارة الناجحة هي التي تحقق عملية الرقابة بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المطلوبة، وقد شرح هنري فايول مهمة الرقابة بقوله: ( تقوم الرقابة في مشروع ما على التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفقاً للخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والقواعد المقررة.أما موضوعها فهو بيان

نواحي الضعف أو الخطأ من أجل تصحيحها ومنع تكرارها)) .

وتعتبر الرقابة وظيفة إدارية هامة لأنها تعمل على التأكد من الاتجاه نحو الهدف المخطط له وتعمل على تصحيح الاتجاه إذا حصل انحراف عن الهدف (طنيب، عبيدات، 1997، ص251) .

وتعتبر الموازنات التقديرية إحدى أدوات الرقابة المالية حيث تستخدم الموازنات التقديرية بواسطة السلطات الحكومية وبواسطة المشروعات التجارية لتحقيق وظيفة الإدارة في الرقابة على أعمال المشروع، فالموازنات التقديرية وفقاً للتعريف السابق تشتمل على مستوى نمطي لأداء كل أجزاء المشروع، وهذا المستوى النمطي للنشاط ينبغي مقارنته بالنشاط الفعلي بهدف تحديد وتحليل الانحرافات التي تحدث بينهم، وبحث العوامل التي أدت إلى حدوث هذه الإنحرافات، وفي ضوء هذه المقارنة يمكن للسلطات الإدارية العليا أن تتخذ القرارات، إما لتحسين مستوى الأّداء الفعلي أو لتعديل الموازنة التقديرية ويمكن بهذا تحقيق أكبر كفاءة ممكنة (نور، السوافيرى، 1997، ص69-70) .

**التحليل الاحصائي :**

3-1-2 **صدق أداة الدراسة وثباتها:** تم إجراء الاختبار بمعامل ألفا كرومباخ كمقياس لصدق وثبات استبانة وتم استخراج معامل الاتصاق الداخلي لأبعاد ومحاور الدراسة وفقاً لتقديرات أفراد عينة الدراسة وكانت قيم معامل الثبات مرتفعة مقبولة ويبين الجدول رقم (1) معامل الثبات .

**الجدول رقم (1) معامل الثبات**

| ت | المحـاور | معامل الثبات |
|---|---|---|
| 1 | مدى استخدام الشركات للأساليب العلمية لإعداد الموازنات التقديرية | 0.850 |
| 2 | مدى استخدام الشركات للأساليب العلمية لإعداد الموازنات النقدية | 0.876 |
| 3 | أهمية استخدام الموازنات التقديرية كأداة للرقابة | 0.811 |
| 4 | أهمية استخدام الموازنات النقدية كأداة للرقابة | 0.896 |

### 3-1-4 مدى توفر خاصية التوزيع الطبيعي في بيانات الدراسة :

باعتبار ان معيار الحكم للتوزيع الطبيعي وفقاً لاختبار Kolomogorov Smirnov هو أن تكون قيمة ألفا أكبر من (0.05) وبالنظر إلى نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة، والتي أشارت فيه نتائج اختبار Kolomogorov Smirnov(K –S) إلى أن جميع المتغيرات المستخدمة في نماذج الدراسة القياسية تتبع بيانات التوزيع الطبيعي، كما هو موضح بالجدول التالي رقم (2) .

**الجدول رقم (2) نماذج تتبع بيانات التوزيع الطبيعي للدراسة**

| متغيرات الدراسة | البيانات تتبع التوزيع الطبيعي |
|---|---|
| مدى استخدام الشركات الموازنات التقديرية | 0.437 |
| مدى استخدام الشركات الموازنات النقدية | 0.511 |
| استخدام الموازنات التقديرية كأداة للرقابة | 0.817 |
| استخدام الموازنات النقدية كأداة للرقابة | 0.658 |
| فعالية الرقابة في تقييم الأداء المالي | 0.824 |

### 3-1-5 تقييم الدراسة :

يعتمد معيار التقييم في الدراسة على استخراج المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة وذلك وفقاً لمقياس لكرت الخماسي وتم حساب المدى (5 - 1=4) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية:

$$\frac{\text{الحدود العليا} - \text{الحدود الدنيا}}{\text{عدد المستويات}}$$

$$\text{اي: } \frac{5-1}{3} = 1.33$$

وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي واحد صحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، والجدول رقم (3) يوضح معيار التقييم المستخدم من المعادلة .

الجدول رقم (3) معيار التقييم المستخرج من المعادلة

| المتوسط الحسابي | معيار التقييم |
|---|---|
| 1 – 2.33 | ضعيف |
| 3.66-2.33 | متوسط |
| 5 - 3.66 | عالي |

## 3-2 التحليل الوصفي لبيانات الديمغرافية لعينة الدراسة :

من خلال الاستكشاف الأولى للبيانات المتحصل عليها باستخدام جداول التوزيع التكراري للمتغيرات الشخصية (النوع، العمر والخبرة الوظيفية، المسمى الوظيفي) للمشاركين يتبين أن بعض من هذه المتغيرات تحتاج إلى استبعاد أو إعادة ترتيب أوجهها أو مستوياتها .

جدول رقم (4) التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب الجنس، العمر والخبرة الوظيفية، المسمى الوظيفي

| التوزيع النسبي حسب الجنس | | |
|---|---|---|
| البيان | التكرار | النسبة ( ٪ ) |
| ذكر | 30 | ٪ 94 |
| أنثى | 2 | ٪ 6 |
| المجموع | 32 | ٪ 100 |
| **التوزيع النسبي حسب العمر** | | |
| البيان | التكرار | النسبة ( ٪ ) |
| أقل من 30 | 3 | 9.4 |
| 40-31 | 18 | 56.3 |
| 50-41 | 5 | 15.6 |

| | | |
|---|---|---|
| 51 فما فوق | 6 | 18.8 |
| **المجموع الكلي** | 32 | ٪ 100 |
| **التوزيع النسبي حسب الخبرة الوظيفية** | | |
| البيان | **التكرار** | **النسبة ( ٪ )** |
| خبرة أقل من 5 | 8 | 25 |
| 10-6 | 12 | 37.7 |
| 15-11 | 2 | 6.3 |
| 20-16 | 10 | 31.3 |
| 21- فما فوق | - | - |
| **المجموع الكلي** | 32 | ٪ 100 |
| **التوزيع النسبي حسب المسمى الوظيفي** | | |
| **البيان** | **التكرار** | **النسبة ( ٪ )** |
| مدير عام | - | - |
| مساعد مدير عام | 1 | 3.2 |
| مدير إدارة | 14 | 43.8 |
| مدير مالي | 5 | 15.6 |
| محاسب | 8 | 25 |
| مراجع داخلي | 2 | 6.3 |
| أخرى | 2 | 6.3 |
| المجموع | 32 | ٪ 100 |

من الجدول رقم (4)، نلاحظ أن متغير النوع لا يُعد هاما من خلال البيانات المتحصل

عليها وبالتالي لا يمكن اتخاذه في الحسبان في هذه الدراسة. يُلاحظ أن الفئة العمرية الثانية (31-40) سنة هي الفئة السائدة لموظفي الإدارة المالية، وأن فئة الخبرة العملية الرابعة (16-20) سنة هي الفئة السائدة لموظفي الإدارة المالية، كما أن حوالي 44 ٪ من عينة الدراسة هم مدراء إدارات في الشركات، وحوالي 52 ٪ هى من المحاسبين، وحوالي 16 ٪ مدراء ماليين، وحوالي 6 ٪ مراجعين داخليين، وحوالي 6 ٪ (أخرى) مثل الفنيين، وحوالي 3 ٪ مساعدون مدير عام .

### 3-3 التحليل الوصفي لمحاور الدراسة :

سيتم ضمن هذا السياق عرض لنتائج إجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة، وقد استخدم لاستخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري (Descriptive Statistics) الإحصاء الوصفي لأسئلة الدراسة لكل فرضية من فرضيات الدراسة على حدة كما هو موضح في الجداول التالية :

### 3-3-1 تحليل البيانات وعرض النتائج الخاصة بالمحور الأول:

**جدول (5) مدى استخدام الشركات للأساليب العلمية لإعداد الموازنات التقديرية**

| ر.م | الســـــؤال | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة المعنوية | قيمة (t) | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يتم وضع سياسات وإجراءات واضحة من قبل الإدارة لتطبيق نظام الموازنة التقديرية | 4.250 | 0.842 | 0.000 | 28.539 | الثالث |
| 2 | تعمل الإدارة على ترجمة أهدافها إلى بيانات مالية ومؤشرات مستهدفه تسعى للوصول إليها خلال كل سنة | 4.312 | 0.859 | 0.000 | 28.399 | الأول |
| 3 | تحـدد الأهـداف التفصيلية للـموازنـات التخطيطية انطلاقا من الخطة الإستراتيجية طويلة الأجل | 3.906 | 0.960 | 0.000 | 22.958 | السابع |
| 4 | يتم الاسترشاد بالموازنات لسنوات سابقة عند إعداد الموازنة الجديدة | 4.093 | 0.892 | 0.000 | 25.934 | الرابع |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 5 | تقوم إدارة الشركة بوضع خطة مالية تقديرية للمصروفات والإيـرادات المتوقعة خلال السنة القادمة لجميع الأقسام والإدارات | 4.312 | 0.820 | 0.000 | 29.728 | الثاني |
| 6 | تقوم الشركة في بداية السنة بإعداد تنبؤ بقيمة حقوق الملكية في نهاية السنة | 3.656 | 0.865 | 0.000 | 23.899 | الثامن |
| 7 | تحدد الشركة معدلات نمو مستهدفة لصافي الربح من العمليات | 3.937 | 0.715 | 0.000 | 31.126 | السادس |
| 8 | تقوم إدارة الشركة بترجمة خطط الأقسام والإدارات إلى احتياجات مالية | 4.031 | 860. 0 | 0.000 | 26.493 | الخامس |
| الوسط الحسابي و الانحراف المعياري العام | | 4.065 | 569. 0 | | | |

بالنظر إلى الجدول رقم (5) الذى يوضح مدى استخدام الشركات للأساليب العلمية لإعداد الموازنات التقديرية، نلاحظ أن جميع الفقرات توضح أن شركات عينة الدراسة تستخدم الأساليب العلمية لإعداد الموازنة التقديرية بمستوى عال حسب إجابة المستجوبين، كما هو واضح من حيث المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات (4.065) .

جاءت الفقرة الثانية التي تتساءل عن (مدى قيام الشركة بترجمة أهدافها إلى بيانات مالية ومؤشرات مستهدفة تسعى للوصول إليها خلال كل سنة، في المرتبة (الأولى) بمتوسط حسابي وقدره (4.3125) وبانحراف معياري (0.85901) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) .

جاءت الفقرة الخامسة التي تتساءل عن (مدى قيام الشركة بوضع خطة مالية تقديرية للمصروفات والإيـرادات المتوقعة خلال السنة القادمة لجميع الأقسام والإدارات)، في المرتبة (الثانية) بمتوسط حسابي وقدره (4.3125) وبانحراف معياري (0.8206) وهي ذات دلالة عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) .

حيث جاءت الفقرة الأولى التي تتساءل عن مدى قيام الشركة على وضع سياسات

وإجراءات واضحة من قبل الإدارة لتطبيق نظام الموازنة التقديرية، فـي المرتبـة (الثالثـة) بمتوسط حسابي وقدره(4.2500) وبإنحـراف معيـاري (0.8424) وهـي ذات دلالـة إحصائيـة عنـد مستـوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) .

حيث جاءت الفقرة الرابعة التي تتساءل عن مدى قيام الشركة على الاسترشاد بالموازنات لسنوات سابقة عند إعداد الموازنة الجديدة، في المرتبة (الرابعة) بمتوسط حسابي وقدره (4.0938) وبانحراف معياري (0.89296) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) .

حيث جاءت الفقرة الثامنة التي تتساءل عن مدى قيام الشركة على بترجمة خطط الأقسام والإدارات إلى احتياجات مالية، في المرتبة (الخامسة) بمتوسط حسابي وقدره (4.0313) وبانحراف معياري (0.86077) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) .

حيث جاءت الفقرة السابعة التي تتساءل عن مدى قيام الشركة على تحدد معدلات نمو مستهدفة لصافي الربح من العمليات، في المرتبة (السادسة) بمتوسط حسابي وقدره (3.9375) وبانحراف معياري (0.71561) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) .

حيث جاءت الفقرة الثالثة التي تتساءل عن مدى قيام الشركة على تحدد الأهداف التفصيلية للموازنات التخطيطية انطلاقاً من الخطة الإستراتيجية طويلة الأجل، في المرتبة (السابعة) بمتوسط حسابي وقدره(3.9062) وبانحراف معياري(0.962) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) .

حيث جاءت الفقرة السادسة التي تتساءل عن مدى قيام الشركة في بداية السنة بإعداد تنبؤ بقيمة حقوق الملكية في نهاية السنة، في المرتبة (الثامنة) بمتوسط حسابي وقدره (3.6563) وبانحراف معياري (0.86544) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) .

### 3-3-2 تحليل البيانات وعرض النتائج الخاصة بالمحور الثاني :

**جدول (6) مدى استخدام الشركات للأساليب العلمية لإعداد الموازنات النقدية**

| ر.م | السـؤال | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | القيمة المعنوية | قيمة (t)* | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تقوم ادارة الشركة بوضع خطة للحفاظ على مستوى السيولة المستهدف | 3.968 | 0.966 | 0.000 | 23.224 | الرابع |
| 2 | تضع الشركة في بداية السنة اسقفا زمنية للمبيعات الآجلة المستهدف أن لا يتم تجاوزها | 3.750 | 1.107 | 0.000 | 19.160 | السابع |
| 3 | تقوم الشركة بإعداد سياسات واضحة للمبيعات الآجلة تتفق مع الأهداف والخطط التشغيلية | 3.906 | 0.928 | 0.000 | 23.802 | الخامس |
| 4 | يتم الاسترشاد بالموازنات النقدية لسنوات سابقة عند إعداد الموازنة النقدية الجديدة | 4.156 | 0.883 | 0.000 | 26.600 | الاول |
| 5 | تقوم إدارة الشركة بإعداد خطط مالية خاصة بالخصم النقدي للمبيعات الآجلة ، من أجل المحافظة على مستوى السيولة | 3.843 | 0.846 | 0.000 | 25.683 | السادس |
| 6 | تتوقع إدارة الشركة الأوقات التي يكون فيها فائض نقدي ، وتحدد قيمة الفائض المتوقع خلال السنة | 3.531 | 0.983 | 0.000 | 20.317 | الثامن |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 7 | تحدد الشركة في بداية السنة جدولا لسداد مستحقات الموردين بناء على التدفقات النقدية المتوقعة | 4.031 | 0.822 | 0.000 | 27.727 | الثالثة |
| 8 | قبل طلب قرض مصرفي لتمويل المشروعات يتم مراجعة الموازنة النقدية لموائمة التدفقات النقدية لاقساط القرض | 4.125 | 0 870. | 0 000. | 26.801 | الثاني |
| الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام | | 3.916 | 0 624. | | | |

بالنظر إلى الجدول رقم (6) الذى يوضح مدى استخدام الشركات للأساليب العلمية لإعداد الموازنات التقديرية، نلاحظ أن جميع الفقرات توضح أن الشركات عينة الدراسة تستخدم الأساليب العلمية لإعداد الموازنة التقديرية بمستوى عال حسب إجابة المستجوبين، من حيث المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات (3.9163) .

حيث جاءت الفقرة الثانية عشر التي تتساءل عن مدى قيام الشركة على الاسترشاد بالموازنات النقدية لسنوات سابقة عند إعداد الموازنة النقدية الجديدة، في المرتبة (الأولى) بمتوسط حسابي وقدره (4.1563) وبانحراف معياري(0. 8838 ) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) .

حيث جاءت الفقرة السادسة عشر التي تتساءل عن مدى قيام الشركة قبل طلب قرض مصرفي لتمويل المشروعات يتم مراجعة الموازنة النقدية لموائمة التدفقات النقدية لاقساط القرض في المرتبة (الثانية) بمتوسط حسابي وقدره (4.1250) وبانحراف معياري (0.87067) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) .

حيث جاءت الفقرة الخامسة عشر التي تتساءل عن مدى قيام الشركة في بداية السنة بتحديد جدول لسداد مستحقات الموردين بناء على التدفقات النقدية المتوقعة، في المرتبة (الثالثة) بمتوسط حسابي وقدره (4.0313) وبانحراف معياري ( 82244. 0) وهي

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≤ 0.05) .

حيث جاءت الفقرة التاسعة التي تتساءل عن مدى قيام الشركة بوضع خطة للحفاظ على مستوى السيولة المستهدف، في المرتبة (الرابعة) بمتوسط حسابي وقدره (3.9688) وبانحراف معياري (.966680) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≤ 0.05) حيث جاءت الفقرة الحادية عشر التي تتساءل عن مدى قيام الشركة بإعداد سياسات واضحة للمبيعات الآجلة تتفق مع الأهداف والخطط التشغيلية، في المرتبة (الخامسة) بمتوسط حسابي وقدره (3.9062) وبانحراف معياري(.92830) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(α ≤ 0.05) .

حيث جاءت الفقرة الثالثة عشر التي تتساءل عن مدى قيام الشركة بإعداد خطط مالية خاصة بالخصم النقدي للمبيعات الآجلة، من أجل المحافظة على مستوى السيولة، في المرتبة (السادسة) بمتوسط حسابي وقدره (3.8438) وبانحراف معياري (.846600) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≤ 0.05) .

حيث جاءت الفقرة العاشرة التي تتساءل عن مدى قيام الشركة بوضع في بداية السنة اسقف زمنية للمبيعات الآجلة من المستهدف أن لا يتم تجأوزها، في المرتبة (السابعة) بمتوسط حسابي وقدره (3.7500) وبانحراف معياري(1.1071) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≤ 0.05) .

حيث جاءت الفقرة الرابعة عشر التي تتساءل عن مدى قيام إدارة الشركة بتوقع الأوقات التي يكون فيها فائض نقدي، وتحدد قيمة الفائض المتوقع خلال السنة، في المرتبة (الثامنة) بمتوسط حسابي وقدره (3.5313) وبانحراف معياري(.98320) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≤ 0.05) .

### 3-3-3 تحليل البيانات وعرض النتائج الخاصة بالمحور الثالث :

**جدول (7) أهمية استخدام الموازنات التقديرية كأداة للرقابة**

| ر.م | السـؤال | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة المعنوية | قيمة (t) | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تستخدم المـوازنة التقديرية كمعيار محددا لقياس مـدى كفاية التخـطيط في بالشركة | 4.0625 | 0.759 | 0.000 | 30.264 | الثالث |
| 2 | تستخدم الموازنة التقديرية في تحديد الانحرافات وتأثيرها على أداء الشركة | 3.8125 | 0.820 | 0.000 | 26.282 | الثامن |
| 3 | يتم عمل تقارير دورية داخل الشركة بهـدف تـوضيـح الـفـرق بـين المـوازنـة التقديرية والأداء الفعلي | 4.2188 | 0.906 | 0.000 | 26.329 | الأول |
| 4 | عـن طريق المـوازنـة التقديرية يمكن تقييم أداء الإدارات والأقسام | 3.8437 | 0.987 | 0.000 | 22.023 | السابع |
| 5 | الموازنة التقديرية تحدد نقاط الضعف في العملية التخطيطية | 3.9375 | 0.840 | 0.000 | 26.516 | الرابع |
| 6 | يتيح تحضير الموازنة فرصة التعرف على أي مشاكل الأمـر الـذي يتطلب فحص تلك المشاكل وحلها في وقت مبكر | 4.2187 | 0.608 | 0.000 | 39.236 | الثاني |
| 7 | تقوم إدارة الشركة بتحديد الانحرافات التي تم اكتشافها من خلال الموازنة التقديرية | 3.8750 | 0.906 | 0.000 | 24.169 | السادس |
| 8 | تقوم إدارة الشركة بتحليل الانحرافات التي تم اكتشافها من خلال الموازنة التقديرية | 3.9375 | 0 877. | 0 000. | 25.381 | الخامس |
| الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام | | 3.9906 | 0 568. | | | |

بالنظر إلى الجدول رقم (7) الذى يوضح مدى استخدام الشركات للأساليب العلمية لإعداد الموازنات التقديرية، نلاحظ أن جميع الفقرات توضح أن الشركات عينة

الدراسة تستخدم الأساليب العلمية لإعداد الموازنة التقديرية بمستوى عال حسب إجابة المستجوبين، من حيث المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات (3.9906) .

حيث جاءت الفقرة التاسعة عشر التي تتساءل عن مدى قيام الشركة بتقارير دورية داخل الشركة بهدف توضيح الفرق بين الموازنة التقديرية والأداء الفعلي، في المرتبة (الأولى) بمتوسط حسابي وقدره (4.2188) وبانحراف معياري (10 .9064 ) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≥ 0.05).

حيث جاءت الفقرة الثانية والعشرون التي تتساءل عن مدى اتاحة تحضير الموازنة فرصة للشركة التعرف على أية مشاكل الأمر الذي يتطلب فحص تلك المشاكل وحلها في وقت مبكر، في المرتبة (الثانية) بمتوسط حسابي وقدره (4.2187) وبانحراف معياري. (40 .6082) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≥ 0.05) .

حيث جاءت الفقرة السابعة عشر التي تتساءل عن مدى قيام الشركة باستخدام الموازنة التقديرية كمعيار محدد لقياس مدى كفاية التخطيط في بالشركة، في المرتبة (الثالثة) بمتوسط حسابي وقدره (4.0625) وبانحراف معياري (50. 7593) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≥ 0.05) .

حيث جاءت الفقرة الواحدة والعشرون التي تتساءل عن مدى قيام الشركة بالموازنة بالتقديرية لتحدد نقاط الضعف في العملية التخطيطية، في المرتبة(الرابعة) بمتوسط حسابي وقدره (3.9375) وبانحراف معياري (30 . 8400) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≥ 0.05) .

حيث جاءت الفقرة الرابعة والعشرون التي تتساءل عن مدى قيام الشركة بتحليل الإنحرافات التي تم اكتشافها من خلال الموازنة التقديرية، في المرتبة (الخامسة) بمتوسط حسابي وقدره (3.8438) وبانحراف معياري(0. 84660) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≥ 0.05).

حيث جاءت الفقرة الثالثة والعشرون التي تتساءل عن مدى قيام إدارة الشركة بتحديد الإنحرافات التي تم اكتشافها من خلال الموازنة التقديرية، في المرتبة (السادسة)

بمتوسط حسابي وقدره (3.8750) وبانحراف معياري (9069 .60) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) .

حيث جاءت الفقرة العشرون التي تتساءل عن مدى قيام الشركة عن طريق الموازنة التقديرية يمكن تقييم أداء الإدارات والأقسام، في المرتبة (السابعة) بمتوسط حسابي وقدره (3.8437) وبانحراف معياري (98732 .0) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

حيث جاءت الفقرة الثامنة عشر التي تتساءل عن مدى قيام إدارة الشركة باستخدام الموازنة التقديرية في تحديد الانحرافات وتأثيرها على أداء الشركة، في المرتبة (الثامنة) بمتوسط حسابي وقدره (3.8125) وبانحراف معياري (0.82060) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

### 4-3-3 تحليل البيانات وعرض النتائج الخاصة بالمحور الرابع :

**جدول(8) أهمية استخدام الموازنات النقدية كأداة للرقابة**

| ر.م | السـؤال | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة المعنوية | T | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | بعد مقارنة الأداء الفعلي بالمقدر يتم أخذ مخرجات النظام كأداة فاعلة من أجل تصحيح الانحرافات | 4.0625 | 0.840 | 0.000 | 27.357 | الخامس |
| 2 | تستخدم الشركة الموازنة النقدية لكشف مواطن الانحراف في الانتاج المستهدف والتكاليف المستهدفة | 4.0000 | 0.915 | 0.000 | 24.708 | الثامن |
| 3 | العجز أو الفائض في الموازنة النقدية يكشف للشركة دلالة على اختلال الأداء | 4.1250 | 0.751 | 0.000 | 31.057 | الثالث |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 4 | يتم مقارنة النتائج الفعلية بعد التنفيذ مع ما كان متوقعاً من خلال الخطة النقدية | 4.0625 | 0.877 | 0.000 | 26.187 | السادس |
| 5 | يتم تحليل سبب الانحرافات الفعلية عن المقدرة | 4.0625 | 0.981 | 0.000 | 23.410 | السابع |
| 6 | تعتمد الشركة نتائج الموازنات كمؤشرات لتحسين الأداء | 4.0937 | 0.817 | 0.000 | 28.327 | الرابع |
| 7 | يتم متابعة قرار تصحيح الانحرافات من قبل الإدارة | 4.1875 | 0.997 | 0.000 | 23.736 | الثاني |
| 8 | هناك دور كبير لمكتب الرقابة الداخلية في الرقابة وتقييم الأداء وفقا للموازنات التخطيطية | 4.3750 | 0.832 | 0.000 | 29.718 | الأول |
| الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام | | 4.1238 | 0 569. | | | |

بالنظر إلى الجدول رقم (8) الذى يوضح مدى استخدام الشركات للأساليب العلمية لإعداد الموازنات التقديرية، نلاحظ أن جميع الفقرات توضح أن الشركات عينة الدراسة تستخدم الأساليب العلمية لإعداد الموازنة التقديرية بمستوى عال حسب إجابة المستجوبين، من حيث المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات (4.1238) .

حيث جاءت الفقرة الثانية والثلاثون التي تتساءل هل هناك دور كبير لمكتب الرقابة الداخلية في الرقابة وتقييم الأداء وفقاً للموازنات التخطيطية، في المرتبة (الأولى) بمتوسط حسابي وقدره (4.3750) وبانحراف معياري (0. 83280) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$).

حيث جاءت الفقرة الثانية والعشرون التي تتساءل عن مدى قيام الشركة بمتابعة قرار تصحيح الإنحرافات من قبل الإدارة، في المرتبة (الثانية) بمتوسط حسابي وقدره (4.1875) وبانحراف معياري (0. 99798) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) .

حيث جاءت الفقرة السابعة والعشرون التي تتساءل عن العجز أو الفائض

في الموازنـــة النقديـــة هـل يكشف للشركـــة دلالة على اختلال الأداء، في المرتبـة (الثالثـة) بمتـوسط حســـابي وقـدره (4.125) وبـانحراف معيـــاري (0. 7513) وهـــي ذات دلالـــة إحصـــائية عنـــد مستـــوى معنـــوية($0.05 \geq \alpha$).

حيث جـاءت الفقرة الثلاثون التي تتساءل عن مـدى قيام الشركة على اعتماد نتائج الموازنات كمؤشرات لتحسين الأداء، في المرتبة (الرابعة) بمتوسط حسابي وقدره (4.0937) وبانحراف معياري (0. 81752) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$).

حيث جاءت الفقرة الخامسة والعشرون التي تتساءل عن مدى قيام الشركة بعد مقارنة الأداء الفعلي بالمقدر يتم أخذ مخرجات النظام أداة فاعلة من أجل تصحيح الإنحرافات، في المرتبة (الخامسة) بمتوسط حسابي وقدره (4.0625) وبانحراف معياري (0.84003) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) .

حيث جاءت الفقرة الثامنة والعشرون التي تتساءل عن مدى قيام الشركة بمقارنة النتائج الفعلية بعد التنفيذ مع ما كان متوقعاً من خلال الخطة النقدية، في المرتبة (السادسة) بمتوسط حسابي وقدره (4.0625) وبانحراف معياري (.0. 87759) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($0.05 \geq \alpha$).

حيث جاءت الفقرة التاسعة والعشرون التي تتساءل عن مدى قيام الشركة بتحليل سبب الإنحرافات الفعلية عن المقدرة، في المرتبة (السابعة) بمتوسط حسابي وقدره (4.0625) وبانحراف معياري (0. 98169) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) حيث جاءت الفقرة السادسة والعشرون التي تتساءل عن مدى قيام الشركة باستخدام الموازنة النقدية لكشف مواطن الانحراف في الانتاج المستهدف والتكاليف المستهدفة، في المرتبة (الثامنة) بمتوسط حسابي وقدره (4.0000) وبانحراف معياري (0. 91581) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($0.05 \geq \alpha$).

**4-3 اختبار فرضيات الدراسة :**

تم اختبار الفرضيات باستخدام اختبار (t) لعينة واحدة عند مستوى ثقة (95 ٪ )

ومستوى دلالة ≤ 5 ٪ كما هو مبيين أدناه .

**3-4-1 اختبار الفرضية الأولي :**

**$H_{1}^{o}$: لا تطبق شركات الصناعات الغذائية الأساليب العالمية المتبعة في إعداد الموازنات التقديرية .**

**$H_{1}^{1}$: تطبق شركات الصناعات الغذائية الأساليب العالمية المتبعة في إعداد الموازنات التقديرية .**

**جدول رقم (9) نتائج اختبار الفرضية الأولى**

| الوسط الحسابي | قيمة (t) | نتيجة الفرضية العدمية | قيمة المعنوية (Sig) |
|---|---|---|---|
| 4.065 | 0. 56910 | الرفض | 0.000 |

وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل فرضية العدم إذا كان مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة (t) المحسوبة أكبر من (5 ٪ ) أي عند درجة ثقة أقل من (95 ٪ )، وترفض إذا كان مستوى الدلالة الإحصائية لقيمة (t) المحسوبة أصغر من (5 ٪ ) أي عند درجة ثقة أكبر من (95 ٪ ) .

وبالنظر إلى الجدول أعلاه فإننا نرفض الفرضية العدم التي تنص على: لا تطبق شركات الصناعات الغذائية الأساليب العالمية المتبعة في إعداد الموازنات التقديرية، نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن شركات الصناعات الغذائية تطبق الأساليب العالمية المتبعة في إعداد الموازنات التقديرية

وهذا يعني أن شركات الصناعات الغذائية تهتم بإعداد الموازنات التقديرية بمستوى عال .

**3-4-2 اختبار الفرضية الثانية :**

**$H_{2}^{o}$: لا تطبق شركات الصناعية الأساليب العلمية المتبعة في إعداد الموازنات النقدية.**

**$H_{2}^{1}$: تطبق شركات الصناعية الأساليب العلمية المتبعة في إعداد الموازنات النقدية .**

جدول رقم (10) نتائج اختبار الفرضية الثانية

| الوسط الحسابي | قيمة (t) | نتيجة الفرضية العدمية | قيمة المعنوية (Sig) |
|---|---|---|---|
| 3.9163 | 0.62443 | الرفض | 0.000 |

وبالنظر إلى الجدول أعلاه فإننا نرفض الفرضية العدم التي تنص على: لا تطبق الشركات الصناعية الأساليب العلمية المتبعة في إعداد الموازنات النقدية ،ونقبل فرضية البديلة التي على أن الشركات الصناعية تطبق الأساليب العلمية المتبعة في إعداد الموازنات النقدية.

وهذا يعني أن الشركات الصناعات الغذائية تهتم بإعداد الموازنات النقدية بمستوى عال.

**3-4-3 نتائج اختبار الفرضية الثالثة :**

**$H o_3$: لا تستخدم الشركات الصناعية الموازنات التقديرية كأداة للرقابة المالية .**

**$H 1_3$: تستخدم الشركات الصناعية الموازنات التقديرية كأداة للرقابة المالية .**

جدول رقم (11) نتائج إختبار الفرضية الثالثة

| الوسط الحسابي | قيمة (t) | نتيجة الفرضية العدمية | قيمة المعنوية (Sig) |
|---|---|---|---|
| 4.065 | 569100. | الرفض | 0.000 |

وبالنظر إلى الجدول أعلاه فإننا نرفض الفرضية العدم التي تنص على: لا تستخدم الشركات الصناعية الموازنات التقديرية كأداة للرقابة المالية ،ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: تستخدم الشركات الصناعية الموازنات التقديرية كأداة للرقابة المالية.

وهذا يعني أن الشركات الصناعات الغذائية تستخدم الموازنات التقديرية كأداء للرقابة المالية بمستوى عال .

**3-4-4 نتائج اختبار الفرضية الرابعة:**

**$H0_4$: لا تستخدم الشركات الصناعية الموازنات النقدية كأداة للرقابة المالية .**

**$H1_4$: تستخدم الشركات الصناعية الموازنات النقدية كأداة للرقابة المالية.**

**جدول رقم (12) نتائج اختبار الفرضية الرابعة**

| الوسط الحسابي | قيمة (t) | نتيجة الفرضية العدمية | قيمة المعنوية (Sig) |
|---|---|---|---|
| 4.1238 | 569090. | الرفض | 0.000 |

وبالنظر إلى الجدول أعلاه فإننا نرفض الفرضية العدم التي تنص على : لا تستخدم الشركات الصناعية الموازنات النقدية كأداة للرقابة المالية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على: تستخدم الموازنات التقديرية كأداء للرقابة المالية .

وهذا يعني أن شركات الصناعات الغذائية تستخدم الموازنات النقدية كأداة للرقابة المالية بمستوى عال.

**النتائج والتوصيات**

**1. النتائج :**

بعد أن تم استخدام الاختبارات الإحصائية للوصول إلى رفض أو قبول الفرضيات العدمية توصل الباحث إلى:

1. الفرضية الأولى، كانت نتائج التحليل الإحصائي وفق قاعدة اتخاذ القرار، أن رفضت الفرضية العدمية وقبلت الفرضية البديلة التي تنص على أن تطبق الشركات الصناعية الأساليب العلمية المتبعة في إعداد الموازنات التقديرية .
2. الفرضية الثانية، كانت نتائج التحليل الإحصائي وفق قاعدة اتخاذ القرار، أن رفضت الفرضية العدمية وقبلت الفرضية البديلة التي تنص على أن تطبق الشركات الصناعية الأساليب العلمية المتبعة في إعداد الموازنات النقدية .
3. الفرضية الثالثة، كانت نتائج التحليل الإحصائي وفق قاعدة اتخاذ القرار، أن رفضت الفرضية العدمية وقبلت الفرضية البديلة التي تنص على أن تستخدم

الشركات الصناعية الموازنات التقديرية كأداة للرقابة المالية .

4. الفرضية الرابعة، كانت نتائج التحليل الإحصائي وفق قاعدة اتخاذ القرار، أن رفضت الفرضية العدمية وقبلت الفرضية البديلة التي تنص على: تستخدم الشركات الصناعية الموازنات النقدية كأداة للرقابة المالية .

**2. التوصيات :**

بناء على نتائج هذه الدراسة يوصي الباحث بما يلى:

1. التركيز على استخدام الأساليب العلمية في إعداد الموازنة النقدية من أجل التنبؤ الدقيق بالاحتياجات المالية، والمواءمة ما بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة، بشكل يساهم في تحقيق أهداف الشركات ويدعم أساليب الرقابة على الأداء .
2. الإعداد الصحيح والدقيق للبيانات والمعلومات المالية، والصياغة الواضحة للخطط والسياسات من أجل وضع موازنات تقديرية ونقدية يمكن عن طريقها أن تعكس واقع وأهداف وخطط الشركة في شكل بيانات مالية تفصيلية .
3. إعداد الموازنات التقديرية والنقدية ربع سنوية مما يتيح للشركات إمكانية معالجة الانحرافات في الوقت المناسب، وكذلك التنبؤ بالانحرافات قبل حدوثها .
4. حيث إن هذه الدراسة استخدمت الموازنات التقديرية والموازنات النقدية كأداتين في التخطيط المالي مع أنه يوجد عدة أدوات .
5. أجريت الدراسة على الشركات الصناعات الغذائية في نطاق مدينة طرابلس، ونظراً لوجود عدد من الشركات في باقي المناطق، يوصي الباحث بإجراء مثل هذه الدراسة على شركات أخرى، وكذلك على قطاعات مختلفة، مثل القطاع الخدمي، ومن ثم مقارنة النتائج.
6. إجراء دراسة مقارنة بين الشركات الصناعية الخاصة والشركات الصناعية العامة لمعرفة مدى تبني كليهما الأساليب العلمية المتبعة لإعداد الموازنات التقديرية والنقدية كأدوات عملية للتخطيط المالي .
7. تدريب موظفي الإدارة المالية في الشركات عينة الدراسة على استخدام أدوات التخطيط المالي بكفاءة لتحقيق أهدافها .

## قائمة المصادر والمراجع

**أولاً: القران الكريم :**

1. الآية (93-42) سورة النجم .

**ثانياً: الكتب :**

1. آل شبيب، دريد كامل، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009 .
2. الزبيدي، حمزة محمود، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع: عمان الأردن، 2008 .
3. الشهاوي، طارق مصطفي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرار ، 2013 .
4. الصباح، العامري، عبدالستار وسعود، الإدارة المالية أطر نظرية، دار وائل للنشر2003 .
5. طنيب، عبيدات، محمد شفيق حسين، محمد ابراهيم، أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1997 .
6. العامري، عبد الستار الصبح، سعود، الإدارة المالية، أطر نظرية وحالات عملية، دار وائل للنشر والتوزيع، 2007 .
7. العامري، محمد علي إبراهيم، الإدارة المالية الحديثة، الأردن، 2013 .
8. العلي، أسعد حميد، الإدارة المالية، ط3، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2013 .
9. الميداني، محمد أيمن عزت ، الإدارة التمويلية في الشركات، ط3، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 2006 .
10. نور، السوافيرى، أحمد، فتحي، المحاسبة الإدارية (اتخاذ القرارات – بحوث العمليات – تقييم الأداء)، مصر، دار الجامعية، 1997 .

**ثالثاً: الرسائل العلمية:**

1. مزابية، صدام، الموازنات التقديرية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الخدمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014 .
2. عبد السلام، بن حديد ، الموازنة التقديرية كأداة لصنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014 .
3. حجاج، فتحية، تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014 .
4. بريكي، وليد، الموازنة التقديرية وتأثيرها على أداء موازنة الاستثمار في مؤسسة سونلغاز – وحدة

ورقة ، رسالة غير ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013 .

5. جودي، حيدر حمزة، دور التخطيط المالي في ترشيد الموازنة التقديرية وعلاقة بمكافحة الفساد الإداري والمالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المستنصرية، العراق، 2011 .

6. المطيري، مشعل جهز، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011 .

7. العلوش، عمرو علي، التخطيط المالي ودوره في تقييم الأداء الاقتصادي للسياسات الاستثمارية لصندوق التقاعد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طرابلس، ليبيا، 2009 .

8. موسى، زايد محمود عليان، مدى أهمية استخدام الموازنات التخطيطية في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، رسالة غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2009 .

9. عبدالستار، رجاء رشيد، تحليل الانحرافات باعتماد الموازنات التخطيطية كأساس لتقويم الأداء، رسالة ماجستير غير منشورة، العراق، 2007 .

10. حسون، عتاب يوسف، تقييم كفاءة معايير التقييم المالي والإداري المستخدمة في قطاع النقل البحري، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007 .

11. الحميد، محمد علي سالم، تقويم نظام الموازنات التخطيطية كأداة للتخطيط والرقابة وتقويم الأداء في منشآت صناعة الأغذية في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، اليمن، 2006.

12. الكززازي، محمد السيد نيني، العوامل المؤثرة على فاعلية استخدام الموازنات التخطيطية في الشركات الصناعية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2005 .

13. الأفندي، سجى مصطفى، مدى استخدام الموازنات التخطيطية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في منشآت القطاع العامة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سورية، 2003 .

14. العيدالي، كريمة جاسم، الموازنات التخطيطية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في المنشآت الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، العراق، 1998 .

**رابعاً: الدوريات والمجلات العلمية :**

1. ديون، زهاء، التخطيط المالي، ورقة عمل غير منشورة، جامعة دمشق، سورية، 2009 .

2. أوتاني، سومر، التخطيط المالي، ورقة عمل غير منشورة، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، جامعة دمشق، سورية، 2006 .

# The extent of the use of financial planning insurmountable controlled tools Financially

## An Empirical Study on the Libyan food industry companies in the private sector

■ Mohamed Marai Albaghdady*

Abstract

this study aimed to identify over the use of food industries to tools and financial planning firms, and selected sample of(6)food industry companies to the private sector in Tripoli, and adopted a researcher at the descriptive analytical method using a questionnaire form specially prepared for this purpose and distributed to the sample, size(32) selected a sample(intentionality) or random, was the identification of the study, and test hypotheses analysis, the study findings to reject the hypothesis of zero and the acceptance of alternative hypotheses, which means the sample companies are using financial planning tools (estimated budgets, cash budgets), andthe study concludedseveral recommendationsofthe most important, the study recommendsto:

using therest ofthe toolsin order toconfirm or denythe findings ofhisstudyof previous studiesin this regard. To conductsuch a studyon theother companies, as well as thedifferent sectors, such asthe servicesector, the resultswerecompared. It is recommended that the preparation of budgets and cash quarterly allowing companies to address the deviations in a timely manner, as well as to predict deviations before happening.

Working as an internal auditor in Ministry of Higher Education*

# أهمية التدقيق الشرعي وعوائق دمجه في مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة

■ د. سمية عمار عمران اعمار:

**ملخص:**

إن المتمعن في مفهوم المحاسبة والتدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية يجد أنها تتمحور في بيان كيفية تطبيق الأسس والمفاهيم المحاسبية والتدقيقية الشرعية والمستمدة من الفكر الإسلامي الحنيف في جميع الأنشطة والمعاملات التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية.

وتمثل عملية التدقيق الشرعي أمرا ضرورياً في المؤسسات المالية الإسلامية منذ نشأتها حتى اليوم، لذلك سوف يحاول هذا البحث بيان أهمية التدقيق الشرعي وضرورة دمجه في مناهج التعليم العالي بأقسام المحاسبة بجامعتي طرابلس والزيتونة والعوائق التي تحول دون ذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعتين المذكورتين. ولذلك تم صياغة ثلاث فرضيات رئيسية، وتم توزيع الاستبيان على المستهدفين بالدراسة من أعضاء هيئة التدريس الجامعي في جامعتي طرابلس والزيتونة، وقد تم التوصل إلى تأكيد أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة على أهمية وضرورة دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي. كما أكد المشاركون على وجود عوائق تحول دون دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي من وجهة نظرهم، ولعل من أهمها أنه لا توجد خطط وبرامج محددة وواضحة لكيفية دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم المحاسبي العالي، وعدم توافر أعضاء هيئة تدريس مؤهلين لتدريس التدقيق الشرعي، وعدم اقتناع إدارة الجامعتين بجدوى وأهمية دمج التدقيق الشرعي ضمن مناهجها.

**كلمات مفتاحية:** المؤسسات المالية الإسلامية – التعليم المحاسبي العالي – سوق العمل الليبي .

* عضو هيئة التدريس بقسم المحاسبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس

**المقدمة :**

إن تطوير مهنة المحاسبة يعتمد على وجود محاسبين على مستوى عال من الكفاءة والتأهيل (التعليم المحاسبي)، غير أن موضوع دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي بأقسام المحاسبة بجامعتي طرابلس والزيتونة من الأهمية بمكان وذلك لأن مهنة المحاسبة في ليبيا تعتمد وفي جميع مستوياتها على مخرجات مراحل التعليم المحاسبي المختلفة، فبالرغم من وجود الكثير من الجامعات والمعاهد العليا والتي قدمت آلاف الخريجين في مجال المحاسبة، وبالرغم من وجود بعض من الخبرات والكوادر المؤهلة بشكل جيد في هذا المجال، إلا أن أهمية دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي الجامعي في ليبيا يفرضه واقع تحول بعض المصارف التجارية إلى فتح نوافذ أو فروع للصيرفة الإسلامية، وحاجة هذه المصارف للكوادر المحاسبية المؤهلة من النواحي المحاسبية والفقهية (فقه المعاملات)، ومن هنا تبرز أهمية التدقيق الشرعي والعوائق التي تواجه دمجه في مناهج التعليم العالي في جامعتي طرابلس والزيتونة، لذلك يعد دمج التدقيق الشرعي ضمن المناهج الدراسية في التعليم العالي الجامعي أو الدراسات العليا خطوة مهمة لتطوير هذه المناهج والاستفادة القصوى من هذا المجال المحاسبي المهم ليخدم احتياجات ومتطلبات سوق العمل الليبي .

**الدراسات السابقة:**

تناولت بعض الدراسات موضوع الدراسة بشكل أو بآخر وذلك من عدة جوانب نذكر منها الآتي :

1-**دراسة (دهلوي، 2005)، بعنوان: أدوات التأهيل المتكامل للعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية ودور الهيئات الشرعية والمعاهد في تدريبهم شرعاً:**

هدفت الدراسة إلى بيان دواعي ومبررات الدعوة إلى التأهيل المتكامل للعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية، وأهداف ووسائل وأدوات التأهيل المتكامل للعاملين ودور الهيئات الشرعية والمعاهد في تدريبهم شرعاً، وتوصلت الدراسة إلى أهم دواعي ومبررات الدعوة إلى تأهيل العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية إلى أن أغلب العاملين بها لا علم لهم بقواعد الاقتصاد الإسلامي، ولا فقه المعاملات المالية في الإسلام، وعدم وجود المؤسسات اللازمة لتأهيل العاملين بهذه المؤسسات، وعدم توافر المؤهلين علميا ومهنيا الذين يجمعون بين الفقه الشرعي والفقه المصرفي والاقتصاد الإسلامي، في الوقت الذي لا توجد فيه معاهد علمية خاصة بالاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية ضمن

الهياكل الجامعية، وترتب على ذلك قلة الكوادر التي تتوافر فيها المعايير اللازمة لشغل الوظائف في المصارف الإسلامية .

2- **دراسة (الفطيمي، 2010)، بعنوان : دور التعليم المحاسبي في صقل الخريجين بالمهارات اللازمة لسوق العمل :**

هدفت الدراسة إلى إجراء مسح لبعض الدراسات السابقة في البيئة الليبية والدولية بهدف معرفة وتحديد أهم المهارات والخبرات التي يجب أن يكتسبها خريج المحاسبة عند دخوله للمهنة حتى يكون ناجحاً في عمله، ودمج هذه المهارات والمعارف في المناهج التعليمية بهدف تطويرها حتى تواكب التطورات العملية في البيئة الليبية والعالمية، وتم التوصل إلى ضرورة التركيز على التطوير المستمر للمناهج التي تتضمن أبعاداً تتمشى مع التطورات المعاصرة وسوق العمل الليبي وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على تطوير أساليبهم التعليمية بالإضافة إلى تشجيع البحث العلمي من خلال دراسات لمتطلبات سوق العمل في البيئة المحلية والمهارات المطلوبة والمتوقعة من قبل المحاسبين وإدخالها في مواضيع المناهج لأجل الحصول على خريجين متمتعين بالمهارات المهنية قادرين على تلبية متطلبات البيئة التي سيعملون بها .

3- **دراسة (Yaacob & Donglah, 2012)، بعنوان: التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا :**

أوضحت الدراسة أن المؤسسات المالية الإسلامية تعتبر من أكثر الصناعات نموا في ماليزيا في الفترة الماضية، إذ بلغت نسبة النمو في هذه الصناعة من 15 – 20 ٪ مقارنة بالقرون الماضية، بالإضافة إلى أن هذه الصناعة تعتبر من أكثر الصناعات بعداً عن الاضطرابات المالية. وأكدت الدراسة أن موضوع التدقيق الشرعي يحتاج إلى بحث معمق في ظل غياب معايير واضحة، وإطار مفاهيمي حقيقي للتدقيق الشرعي، حيث إن عدم وجود هذه المعايير قد يؤدي إلى إخماد مستقبل التدقيق الشرعي وانتهائه كما هدفت الدراسة إلى بيان وجهات نظر طلبة الدراسات العليا في موضوع التدقيق الشرعي فاختيرت عينة الدراسة من جامعتين بارزتين في ماليزيا، وزعت استمارة الاستبانة على عينة الدراسة من قبل الباحثين مباشرة ومن ثم توصلت الدراسة إلى أهم النتائج وهي أن عينة الدراسة ليس لديها معرفة فيما إذا كان التدقيق الشرعي يختلف عن التدقيق المالي التقليدي وأن المؤسسات المالية الإسلامية لا تعمل ما يكفي لتعزيز مفهوم التدقيق الشرعي

فيها وأن وسائل الإعلام لو وجهت بالاتجاه الصحيح ستؤدي دوراً كبيراً في تعزيز مفهوم التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية في مختلف بقاع العالم .

**4-دراسة ( شحاتة، 2013)، بعنوان: المحاسب والمراجع القانوني الإسلامي التأهيل العلمي والإعداد المهني :**

تهدف الدراسة إلى وضع إطار للتأهيل العلمي والإعداد المهني للمحاسب والمدقق الشرعي يناسب المؤسسات المالية الإسلامية، وإبراز الطبيعة المميزة للمؤسسات المالية الإسلامية، وبيان الفروق بينها وبين نظيراتها التقليدية، وهذا يؤكد على دواعي الحاجة إلى محاسب ومدقق شرعي ذو طبيعة خاصة يناسب احتياجاتها، وبيان طبيعة المعارف والعلوم والبرامج التدريبية المهنية التي يجب أن يتعلمها، وعرض الإطار العام للمنظمات المهنية التي ترعى المحاسب والمدقق الشرعي وتشرف وتراقب أدائه المهني، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة أن يكون المحاسب والمدقق الشرعي عليماً بطبيعة نشاط المؤسسات المالية الإسلامية وخاصة فقه المعاملات، وفقه الاقتصاد الإسلامي بالإضافة إلى بعض العلوم المتخصصة مثل الاقتصاد والمحاسبة والمراجعة والقانون والنقود والمصارف ونحو ذلك، مع العلم أن معظم الجامعات والمعاهد (كليات التجارة والاقتصاد) السائدة في البلاد العربية والإسلامية تخرج طلاباً ليس لديهم معرفة بالعلوم التجارية الإسلامية وفقه المعاملات، ويتطلب الأمر إعادة النظر فيما يدرس لهم ويدخل ضمن مقررات علوم الاقتصاد الإسلامي والفقه الإسلامي والمصارف الإسلامية لتهيئة المحاسب والمدقق الشرعي قبل العمل في المؤسسات المالية الإسلامية.

**5-دراسة (اشميلة والطرلي، 2013)، بعنوان: مدى التوافق بين مناهج التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وخريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية :**

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى التوافق بين مناهج التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وخريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية، حيث استخدمت استبانة لتحديد مدى وجود فجوة بين مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية ومتطلبات سوق العمل من خلال تحليل آراء أعضاء هيئة التدريس وخريجي أقسام المحاسبة، وخلصت الدراسة إلى نتيجة رئيسية مفادها أن مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية لا تفي بمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر المستجوبين،

حيث بينت نتائج التحليلات الإحصائية للبيانات وجود عدد من العناصر من شأنها أن تزيد الفجوة بين التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل، كان أهمها انعدام أي برامج مشتركة بين الجامعات والوحدات الاقتصادية، وعدم وجود فترة للتدريب العملي متزامنة مع الدراسة النظرية ضمن برنامج التعليم المحاسبي. وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها : تنفيذ برامج مشتركة بين الجامعات والوحدات الاقتصادية تساهم في تطوير المناهج المحاسبية، والمواضيع ذات العلاقة بالتغيرات الحديثة التي يشهدها الاقتصاد الليبي.

6- **دراسة (مطر ونور والرمي، 2015)، بعنوان: الارتقاء بالتعليم المحاسبي الجامعي لتحقيق الشروط المنصوص عليها في معايير التعليم المحاسبي الدولية:**

ركزت الدراسة على استكشاف آراء أرباب العمل والخريجين بمدى توفر الشروط المنصوص عليها في معايير التعليم المحاسبي الدولية لدى خريجي برنامج البكالوريوس في المحاسبة من الجامعات الأردنية، وخلصت الدراسة إلى أن الخلل يكمن في عدم تعديل وتطوير هذه المناهج بما يخدم سوق العمل إضافة إلى صعوبة التغيير المستمر في المناهج الحالية بسبب العقوبات التي تضعها هيئة مؤسسات التعليم العالي وأوصت الدراسة بضرورة تعديل وتطوير مواضيع المعرفة المحاسبية في مناهج التعليم المحاسبي من خلال دراسة متطلبات سوق العمل والمهارات المطلوبة والمتوقعة من قبل المحاسبين وإدخالها في مواضيع المناهج لأجل الحصول على خريجين متمتعين بالمهارات المهنية قادرين على تلبية متطلبات البيئات التي سيعملون بها . ومراجعة الخطط الدراسية من وقت إلى آخر وإدخال تحسينات عليها حتى تواكب التعليم المحاسبي في البلدان المتقدمة. والعمل على تمكين أعضاء هيئة التدريس من تطوير أساليبهم التعليمية وذلك من خلال توفير وسائل العرض وتوفير تكنولوجيا المعلومات بأنواعها، وتمكينهم من الالتحاق بالدورات التدريبية والمؤتمرات العلمية، مما قد يمكنهم من تحديث معلوماتهم .

**من العرض السابق للدراسات السابقة يمكن استخلاص ما يلي :**

1- أوضحت الدراسات أهمية التدقيق الشرعي وضرورة دمجه في مناهج التعليم العالي من أجل إعداد محاسبين قادرين على تلبية احتياجات سوق العمل المتجددة والمتغيرة .

2- بينت الدراسات أنه يجب أن تحتوي البرامج التعليمية المتخصصة في التدقيق

الشرعي على مجالات متعددة من العلوم والمعارف مثل فقه المعاملات، وفقه الاقتصاد الإسلامي بالإضافة إلى بعض العلوم المتخصصة مثل الاقتصاد والمحاسبة والمراجعة والقانون والنقود والمصارف .

3- أكدت الدراسات على ضرورة توفير الكوادر التي تتوافر فيها المعايير اللازمة لشغل الوظائف في المؤسسات المالية الإسلامية .

**مشكلة الدراسة :**

يعد النظام المصرفي الإسلامي من أفضل الأنظمة التي لها القدرة على الاستقرار الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية في العالم، الأمر الذي جعل المصارف التجارية التقليدية تتسابق إلى تقديم خدمات مصرفية إسلامية، ومن بينها المصارف التجارية الليبية التي بدأت فعلا في تحويل فروعها تدريجياً إلى فروع إسلامية، ومنها من فتح نوافذ إسلامية في فروعها كلها أو بعضها ومنها من كان يقوم ببيع منتجاته الإسلامية جنباً إلى جنب مع منتجاته التقليدية، ومن هنا يبرز دور وأهمية التدقيق الشرعي كمطلب ضروري في هذه المصارف التي تنتهج الشريعة الإسلامية في أعمالها، ولابد من وجود تدقيق على تلك الأعمال يحقق الغاية التي من أجلها أقيمت تلك الفروع والنوافذ في هذه المصارف، ويطمئن الجميع بأن مسار عملها لا يخالف الشريعة الإسلامية والذي يحقق ذلك هو التدقيق الشرعي .

إن أهمية دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي والحاجة الملحة له، والعوائق التي تواجهه، ودوره في مجال العمل المصرفي الإسلامي ضرورة واقعية يتطلبها سوق العمل المصرفي الليبي ومن هنا يجب أن يكون هناك تكامل بين التدقيق الشرعي والتعليم المحاسبي، ويجب أن يكون لنظام التعليم المحاسبي أهداف واضحة ومخرجات تعليمية محددة تلبي احتياجات سوق العمل من المتخصصين في التدقيق الشرعي .

مما تقدم ونظرا لأهمية التدقيق الشرعي يبدو لنا جليا أن مشكلة الدراسة تتلخص في أهمية التدقيق الشرعي وضرورة دمجه في مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة، وما هي العوائق التي تواجه دمجه ضمن هذه المناهج .

وعليه يمكن صياغة التساؤلات التالية:

1 – ما أهمية التدقيق الشرعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة ؟

2- ما ضرورة دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة ؟
3- ما هي عوائق دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي في جامعتي طرابلس والزيتونة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعتين المذكورتين؟

**أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي :

1- أهمية التدقيق الشرعي وضرورة دمجه في مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة.
2- التعرف على عوائق دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي بأقسام المحاسبة بجامعتي طرابلس والزيتونة .
3- محاولة تسليط الضوء على التدقيق الشرعي، كموضوع مهم يهتم بالجوانب الشرعية للصيرفة الإسلامية .

**فرضيات الدراسة :**

بناءً على ما ورد في الإطار النظري والدراسات السابقة فقد تم صياغة فرضيات هذه الدراسة كما يلي:

1- لا توجد أهمية للتدقيق الشرعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة.
2- لا توجد ضرورة لدمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة.
3- لا توجد عوائق تمنع دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة .

**أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في الآتي :

1- أهمية موضوع الدراسة لكونه من الموضوعات المهمة لتطوير التعليم المحاسبي العالي ليكون قادراً على تلبية احتياجات المجتمع الليبي .
2- قلة الأبحاث المحاسبية -حسب علم الباحثة-التي تناولت موضوع التدقيق الشرعي في البيئة الليبية .

**الإطار النظري: أولاً: تعريف التدقيق الشرعي :**

هناك العديد من التعريفات للتدقيق الشرعي نذكر منها الآتي :

– يعتبر شكلا من أشكال الرقابة الإدارية وهو من قبيل تدقيق الالتزام الذي يساعد على التأكد من التزام المؤسسات المالية بالسياسات والإجراءات الشرعية التي تقرها الهيئة الشرعية داخل المؤسسة، للتأكد من تنفيذ اللوائح والنظم والقوانين والمعايير الشرعية (مشعل ،2011، ص6) .

- هو عبارة عن فحص أعمال المؤسسة من قبل مدقق حسابات مستقل للتأكد من مدى التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها المختلفة، حيث تتم ممارسة مهام التدقيق الشرعي وأعماله عن طريق جهة تدقيق شرعي مؤهلة (شرعياً وفنياً)، من داخل المؤسسة المالية أو خارجها لتوفير الثقة والاطمئنان بسلامة عمليات المؤسسات المالية الإسلامية لدى شرائح المساهمين والمتعاملين معها، (الخليفي ،2004، ص4).
- هي نشاط تأكيدي، استشاري، موضوعي، مستقل، داخل المؤسسة، مصمم لمراقبة وتحسين إنجاز أهداف المؤسسة، من خلال الهيئة الشرعية، وكذلك السياسات والخطط والإجراءات اللازمة لتنفيذ المنتجات الشرعية، واقتراح التحسينات اللازم إدخالها حتى تصل المؤسسة إلى درجة الالتزام الشرعي الأمثل، (عيسى، 2013، ص28).
- هو جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد درجة توافق هذه المعلومات مع معايير محددة والتقرير عن ذلك، ويجب أداء التدقيق بواسطة شخص كفء ومستقل (Arens et al,2012,p4) .

مما تقدم يتضح أن التدقيق الشرعي هو وظيفة يؤديها مدققون شرعيون تهدف إلى مراجعة وتدقيق العمليات المنفذة للتأكد من الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والسياسات والإجراءات التي تقرها إدارة المؤسسة وهيئة الفتوى الشرعية داخلها.

**ثانياً : أهمية التدقيق الشرعي :**

أصبحت المؤسسات المالية الإسلامية التي تمارس أنشطتها طبقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية واقعاً عالمياً، وترعاها منظمات إسلامية دولية، ولقد فرض هذا الواقع على هيئات ومنظمات المحاسبة والمراجعة ضرورة أن من يقوم بأعمال المحاسبة والتدقيق الشرعي فيها أفراد لديهم تأهيل علمي وإعداد مهني ملائم لطبيعة الأنشطة

التي تمارسها ووفقاً للضوابط والمعايير الشرعية المنظمة لها .

وبناءً على هذا الواقع، ظهرت الحاجة إلى إعداد المحاسب والمدقق الشرعي القادر على أداء عمله على أكمل وجه، ولقد قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بدولة البحرين[1]، وبعض المعاهد المصرفية[2] في بعض البلاد العربية والإسلامية بتنظيم مجموعة من البرامج التدريبية لتلبية هذه الحاجة، ووضع منظومة المعارف والموضوعات التي تحتويها هذه المناهج في ضوء احتياجات هذه المؤسسات، لإعداد محاسب ومدقق شرعي معترف به من قبل الجهات الحكومية والمهنية للقيام بمهامه وفقاً لمجموعة من المعايير والاشتراطات القانونية والمهنية .

**ثالثاً: أنواع التدقيق الشرعي:**

**1- التدقيق الشرعي الخارجي:**

يعتبر التدقيق الشرعي الخارجي أداة من أدوات الرقابة الخارجية يهدف إلى تكوين رأي مستقل من قبل هيئة التدقيق الشرعي بشأن التزام إدارة المؤسسة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وتقديم تقرير بذلك للجمعية العامة للمساهمين.

ويعرف التدقيق الشرعي الخارجي بأنه: جمع الأدلة وتقييمها عن أنشطة المؤسسة، للتأكد من مدى التزام العاملين والإدارات المختلفة داخل المؤسسة في كافة أعمالها وعملياتها بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها والضوابط والتوصيات الصادرة عن هيئة الفتوى الشرعية والمنظمات المنظمة للمهنة، لتحديد مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها والتقرير عن ذلك للمساهمين، ويجب أداء التدقيق الشرعي بواسطة شخص كفء ومستقل (محمد، 2009، ص25).

يتبين مما تقدم بأن التدقيق الشرعي الخارجي هو وظيفة يؤديها مراجع خارجي مستقل تهدف إلى تكوين رأي فني مستقل بشأن التزام إدارة المؤسسة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وتقديم تقرير بذلك للجمعية العامة للمساهمين.

---

1 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية، برنامج المحاسب القانوني الإسلامي، المنامة، البحرين، 2006 .

2 المعهد المصرفي، مؤسسة النقد السعودي، دليل خدمات المعهد المصرفي، وحدة المنتجات المصرفية القائمة على المشاركة في الربح والخسارة، 2005، الرياض المملكة العربية السعودية.

- البنك الإسلامي للتنمية بجدة، المعهد المصرفي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية.

- المصرف الإسلامي الدولي للإستثمار والتنمية، مركز الاقتصاد الإسلامي للبحوث والدراسات والاستشارات والتدريب، الجيزة القاهرة.

**2- التدقيق الشرعي الداخلي:**

أما التدقيق الشرعي الداخلي فيعتبر إحد مكونات نظام الرقابة الشرعية ووظيفته مساعدة الإدارة في التحقق من حسن أداء نظام الرقابة الشرعية الداخلية لضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وفقا لما تقرره هيئة الفتوى للمؤسسة (الجاسر،2009، ص4). ويقوم بهذه الوظيفة مراجعون شرعيون داخليون. لذا يجب على إدارة كل مؤسسة مالية إسلامية أن تكون مدركة لواجباتها ومسؤولياتها الشرعية بشأن ضمان الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فيما تنفذه من معاملات.

**رابعاً: أهمية التدقيق الشرعي الخارجي :**

تتمثل أهمية التدقيق الشرعي الخارجي في الآتي : (أبو بكر، 2013، ص 2)،(الخليفي،2004، ص8) .

1- الأهمية الشرعية :

إن التحقق من التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها إنما هو أمر في غاية الأهمية. ولا يمكن التأكد من التزام المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية إلا عن طريق مدقق شرعي خارجي يتمتع بالاستقلالية وبقوة فنية تمكنه من إبداء الرأي الفني المحايد بشأن مدى التزام المؤسسة المالية بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

2- الحاجة الفنية :

إن وجود جهة خارجية لتدقيق عمليات المؤسسة تضمن انضباط العمل من الناحية الفنية، حيث إن المؤسسات المالية ذات العمل المنظم لها ضوابط وأسس في العمل تحتم عليها بأن يكون ضمن دورة عملها جهة رقابية شرعية خارجية تضبط العمل على أسس فنية متقدمة.

3- الحاجة القانونية :

تشترط المصارف المركزية في العديد من البلدان العربية ضرورة وجود جهة خارجية تتولى التأكد من التزام المؤسسات المالية بأحكام الشريعة الإسلامية. ويمكن أن تفرض المصارف المركزية لوائح جزائية وعقوبات على المؤسسات التي لا تلتزم بتعيين مدقق خارجي شرعي.

4- تعزيز الثقة :

إن ما يميز المؤسسات الإسلامية هو التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، وأن الكثير من المتعاملين مع المصارف في البلدان الإسلامية يتجهون إلى هذه المؤسسات رغبة في

التعامل الحلال البعيد عن الربا، لذا فإن وجود مدقق خارجي يتولى تدقيق أعمال هذه المؤسسات لبيان مدى مطابقة أعمالها لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، يعطي قوة وثقة أكبر لهذه المؤسسات أمام الأطراف الخارجية التي تتعامل معها.

5- ضبط الجودة الشاملة :

إن التدقيق الشرعي الخارجي يتفق مع مفهوم (الرقابة الشاملة)، في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية باعتبارها تمثل أساسا لضبط الجودة الشاملة في المؤسسات المالية الإسلامية.

**خامساً: أهمية التدقيق الشرعي الداخلي :**

يرى كل من (مشعل،2004، ص17)، و(الجاسر،2009، ص7) أن الرقابة الشرعية الداخلية في المؤسسات المالية الإسلامية ضرورة شرعية وحاجة مصرفية وذلك للأسباب الآتية:

(1) المؤسسات المالية الإسلامية ملزمة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها، التزاماً تاماً كما تنص عليه أنظمة التأسيس، وعقوده وقوانين الترخيص، واللوائح الداخلية الخاصة بها، وهذا يفرض على تلك المؤسسات أن تضع الضمانات الكافية لتحقيق الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في تنفيذ معاملاتها المختلفة.

(2) إعلان الالتزام للجمهور: تعلن المؤسسات المالية الإسلامية هذا الالتزام عند تقديم نفسها للجمهور، وأن تلتزم الإدارة على اختلاف مستوياتها بمتابعة المعاملات المنفذة والتأكد من تنفيذها طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

(3) صدور الفتوى شرط ضروري لمعرفة الحكم لكنه ليس كافياً لتنفيذه : إن إصدار الفتاوى والقرارات والتوصيات من الهيئات الشرعية والندوات والملتقيات الفقهية ذات الصلة يعد شرطاً ضروريا للالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية؛ لكن ذلك لا يعد كافياً لتنفيذها، لأنه لا بد من دمجها في سياسات المؤسسة وأهدافها وخططها التطويرية ومعايير تقويم الأداء واختيار العاملين وترقيتهم وإجراءات التنفيذ التفصيلية لمختلف العمليات بما تحتوي عليه من مستندات ودورات مستندية . وهو ما يتحقق من خلال نظام الرقابة الشرعية الداخلية.

(4) إن الاحتكام إلى الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية أمر واجب، ولا يتم هذا الاحتكام إلا من خلال وجود جهة تدقيق شرعية داخلية تتولى تدقيق جميع عمليات المؤسسة للتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.

**سادساً: ضرورة تعليم وتأهيل المدقق الشرعي :**

يعتبر المدققون الشرعيون الأداة التنفيذية لعملية الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، لذلك يجب العناية بتعليمهم وتدريبهم وتنمية كفاءتهم، وبصفة خاصة في الجوانب الشرعية، لذلك يجب أن يتوافر فيهم التأهيل العلمي والعملي بأن يكون المدقق الشرعي متعمقاً في فقه المعاملات المالية، ولا سيما ما يتصل بأنشطة المصارف الإسلامية، كما يجب أن تتوافر لديهم المقدرة على جمع أدلة إثبات المشروعية لتلك الأنشطة ودراستها وتحليلها للتوصل إلى النتائج الصحيحة حول التزام المؤسسة المالية بالشريعة، لذا لا بد من الإلمام الجيد بالجوانب الفنية التي تتصل بالمسائل التي ينظر فيها لبيان حكمها الشرعي. ويرى كثير من الباحثين والمهتمين بالعمل المصرفي الإسلامي[1] هذه الضرورة، وذلك للأسباب التالية :

1- ضرورة تحقيق الالتزام بالشريعة الإسلامية في جميع أعمال وأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية:

ولا يتحقق هذا إلا من خلال المدقق الشرعي الذي يجب أن يتمتع بتعليم وتدريب وتأهيل عال ليتمكن من إبداء رأيه الشرعي ليطمئن العملاء والجهات الرقابية على التزام هذه المؤسسات بالتطبيق الشرعي لتتمكن من تحقيق أهدافها على الوجه الصحيح.

2- قلة الخبرة بحقيقة المعاملات المالية الإسلامية :

حيث تعاني أغلب المصارف الإسلامية من مشكلة العاملين بها لأن معظمهم لا علم لهم بقواعد الاقتصاد الإسلامي، ولا فقه المعاملات المالية في الإسلام .

3- عدم وجود معايير موحدة لتعيين وتدريب العاملين بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية:

على الرغم من أنه وفي السنوات الأخيرة شهد مجال العمل المصرفي الإسلامي تطوراً في مجال تحديد المعايير اللازمة لتعيين وتدريب العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية، إلا أن هذا التطوير المأمول قد يكون أوسع مدى مما هو القائم الآن،

1 - راجع كلا من:
- عطية السيد فياض، بحث العوائق والأخطاء في عمل المصارف الإسلامية، أعمال مؤتمر جامعة الشارقة، 2005 .
- المؤتمر الخامس للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين 19-20 نوفمبر 2005 .

بسبب جهل الكثير من العاملين بالمصارف الإسلامية بحقيقة المعاملات الإسلامية، (المالقي، 2000، ص112).

4- عدم وجود المؤسسات اللازمة لتأهيل العاملين بهذه المؤسسات :

إن عدم توافر المؤهلين علمياً ومهنياً الذين يجمعون بين الفقه الشرعي والفقه المصرفي والاقتصاد من بين العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية، في الوقت الذي لا توجد فيه معاهد علمية خاصة بالاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية ضمن الهياكل الجامعية وحتى إن وجدت فحجمها ضئيل بالمقارنة بحجم الكليات والمعاهد الأخرى، مما ترتب عنه قلة الكوادر التي تتوافر فيها المعايير اللازمة لشغل الوظائف في المصارف الإسلامية، لذلك اشتملت معظم التوصيات الصادرة عن ملتقيات المصارف الإسلامية على الآتي:

- ضرورة اهتمام المصارف الإسلامية بتأهيل القيادات والعاملين فيها بالخبرات الوظيفية الواعية لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، وتوفير البرامج التدريبية المناسبة، بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب وسائر الجهات المعنية بالتدريب المصرفي الإسلامي.
- إن تنمية وتطوير الموارد البشرية اللازمة للعمل المصرفي الإسلامي يتطلب تعاوناً وثيقاً مع الجامعات ومراكز البحث والتطوير[1].
- إشراف الهيئات الشرعية على برامج التدريب الشرعية، وأن تسهم الهيئات الشرعية في وضع برامج إدارة التدريب وإقامة الدورات والبحوث والندوات [2].

أما فيما يتعلق بدور المعاهد في تأهيل العاملين في المؤسسات المالية، حيث جاءت التوصيات التي تدعو إلى إيجاد جامعات ومعاهد وكليات متخصصة للاقتصاد الإسلامي والعمل المصرفي الإسلامي أسوة بالكليات التي تعنى بالاقتصاد والمصارف بوجه عام في الوقت الذي لا تولي فيه هذه الكليات أي اهتمام فيما يتعلق بالاقتصاد الإسلامي، ( فياض،2005، ص612).

أما فيما يتعلق بإنشاء زمالات خاصة بالعاملين في العمل المصرفي الإسلامي، نعرض بعض التوصيات التالية[3]:

1 التوصيتان الثالثة عشر والرابع عشر، الصادرتان عن مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية، معالم الواقع وآفاق المستقبل المنعقد في دبي بتنظيم من جامعة الإمارات العربية المتحدة، 15-17 /5/ 2005 .

2 توصية المؤتمر الثاني للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 10/ 2003 .

3 توصية ملتقى المدققين الشرعيين بالتعاون مع المجلس العام للبنوك الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين .

- تنظيم زمالة مهنية للتدقيق الشرعي في إطار رابطة المدققين الشرعيين .
- رصد جهود الجهات التي تقوم بعمل زمالات أو تسعى لإطلاق مشروعات مماثلة .
- إجراء الدراسات ووضع الآليات اللازمة لتكوين المجلس الأكاديمي للزمالة (لجنة المنهج والرقابة والاستشارات) .
- وضع الآليات المناسبة لتحديد لغة الزمالة ومراكز امتحاناتها، وأسس وشروط قبول إدخال الزمالة ضمن الحزمة الدراسية لمراكز الدراسات الإسلامية بكبريات الجامعات العربية والغربية.
- تكوين المنتدى الدولي للمدققين الشرعيين .

بذل الجهود لوضع الأدلة العملية للتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي للمؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية، وإعداد الأرضية المناسبة له[1] .

**الجانب العملي: أولاً : منهجية الدراسة:** تعتمد الدراسة على إجراء دراسة تطبيقية لمعرفة أهمية التدقيق الشرعي وضرورة دمجه في مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة، والعوائق التي تحول دون ذلك .

**ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:**

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس القارين بأقسام المحاسبة بجامعتي طرابلس والزيتونة وقد تم توزيع الاستبانات على العدد المتوافر منهم والذي أمكن الوصول إليه في فترة توزيع الاستبانة والذي بلغ عددهم (60) عضو هيئة تدريس قار بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة، وكان عدد الاستبانات المستردة والصالحة للدراسة (51) استبانة أي ما يمثل 85 ٪ من عينة الدراسة والجدول التالي يوضح ذلك .

1 توصية زمالة المدققين الشرعيين والمؤسسات الإسلامية، حولية البركة، العدد الرابع، نوفمبر 2002، ص 313 .

جدول (1) عدد الاستبيانات الموزعة والمستردة والمقبولة للتحليل

| البيان | عدد الاستبيانات الموزعة | عدد الاستبيانات المستردة والمقبولة | عدد الاستبيانات المفقودة | نسبة الاستبيانات المقبولة للتحليل |
|---|---|---|---|---|
| أقسام المحاسبة – جامعة طرابلس | 45 | 38 | 7 | ٪ 84.4 |
| قسم المحاسبة – جامعة الزيتونة | 15 | 13 | 2 | ٪ 86.6 |
| الإجمالي | 60 | 51 | 9 | ٪ 85 |

**ثالثاً: أساليب جمع البيانات :**

- البيانات الثانوية : وقد تم التوصل إليها عن طريق مسح الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع .
- البيانات الأولية: تم تصميم استبانة بهدف الحصول على هذه البيانات، حيث تم توزيع (60) استبانة على عينة الدراسة .
- الأساليب الإحصائية : تم استخدام الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث تم احتساب قيم (**كرونباخ ألفا**) بهدف التحقق من ثبات أداة القياس، ثم استخرجت التوزيعات التكرارية للخصائص الشخصية للعينة محل الدراسة للاستعانة بها في وصف العينة محل الدراسة، كما تم تحليل البيانات الأخرى للدراسة باستخدام أساليب التحليل الوصفي حيث استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، بالإضافة إلى استخدام اختبار T لاختبار فرضيات الدراسة، وإيجاد معامل الارتباط والانحدار بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة .

**رابعاً: محددات الدراسة:**

كان من أهم المحددات التي واجهت الباحثة التوزيع الجغرافي الكبير للجامعات الليبية لذلك اكتفت الباحثة بجامعتي طرابلس والزيتونة، كما اقتصرت الدراسة على آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعتين المذكورتين خلال شهري مارس وابريل 2017 .

**خامساً: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات :**

**أ- خصائص عينة الدراسة :**

تم تحليل القسم الأول من الاستبانة لوصف توزيع عينة الدراسة وفق الخصائص الشخصية والديموغرافية وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي :

**جدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة وفق الخصائص الشخصية والديموغرافية**

| الخاصية | الفئة | التكرارات | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| العمر | أقل من 30 سنة | 4 | 7.8 |
| | من 30 – أقل من 40 سنة | 11 | 21.6 |
| | من 40 – أقل من 45 سنة | 17 | 33.3 |
| | من 45 – أقل من 50 سنة | 8 | 15.7 |
| | 50 سنة فأكثر | 11 | 21.6 |
| | المجموع | 51 | 100 |
| الجنس | ذكر | 42 | 82.4 |
| | أنثى | 9 | 17.6 |
| | المجموع | 51 | 100 |
| المؤهل العلمي | ماجستير | 20 | 39.2 |
| | دكتوراه | 28 | 54.9 |
| | أخرى | 3 | 5.9 |
| | المجموع | 51 | 100 |
| الدرجة العلمية | أستاذ | 1 | 2 |
| | أستاذ مساعد | 14 | 27.5 |
| | محاضر | 23 | 45 |
| | محاضر مساعد | 13 | 25.5 |
| | المجموع | 51 | 100 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| مدى المشاركة في اتخاذ القرارات | دائما | 2 | 3.9 |
| | غالبا | 20 | 39.2 |
| | أحيانا | 19 | 37.3 |
| | نادرا | 8 | 15.7 |
| | لا يتم على الإطلاق | 2 | 3.9 |
| | المجموع | 51 | 100 |
| سنوات الخبرة | أقل من 5 سنوات | 9 | 17.6 |
| | من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات | 10 | 19.6 |
| | من 10 سنوات إلى اقل من 15 سنة | 11 | 21.6 |
| | من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة | 10 | 19.6 |
| | من 20 سنة فأكثر | 11 | 21.6 |
| | مجموع | 51 | 100 |
| الوظيفة الحالية في الجامعة | عضو هيئة تدريس | 43 | 84.3 |
| | رئيس قسم | 3 | 5.9 |
| | عضو في لجنة | 1 | 2 |
| | أخرى | 4 | 7.8 |
| | المجموع | 51 | 100 |
| مدى القناعة بأهمية التدقيق الشرعي | مهمة جدا | 25 | 49 |
| | مهمة | 20 | 39.2 |
| | متوسط الأهمية | 3 | 5.9 |
| | قليل الأهمية | 2 | 3.9 |
| | غير مهم | 1 | 2 |
| | المجموع | 51 | 100 |

من بيانات الجدول السابق يمكننا توضيح الخصائص الشخصية والديموغرافية لعينة الدراسة كالآتي :

1- العمر: توضح التكرارات والنسب المئوية أن عينة الدراسة الأكبر كانت بنسبة 33.3 ٪ للفئة العمرية من 40 سنة إلى أقل من 45 سنة تليها الفئتان من 50 سنة فأكثر، و30 سنة إلى أقل من 40 سنة وبنسبة 21.6 ٪ لكل منهما، أما باقي الفئات العمرية فكانت متقاربة إلى حد ما، وبذلك يتضح أن النسب كانت ممثلة لجميع الفئات العمرية، إذ لم تتركز العينة على فئة عمرية بعينها، وهذا يخدم أهداف الدراسة بشكل أفضل .

2- الجنس: توضح التكرارات والنسب المئوية أن نسبة الذكور يمثلون أكثر من ثلثي العينة حيث بلغ عددهم 42 وهو ما يمثل ما نسبته 82.4 ٪، في حين بلغ عدد الإناث 9 وهو ما يمثل 17.6 ٪، وهذا يوضح قلة العنصر النسائي ضمن هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعتين المذكورتين .

3- المؤهل العلمي: توضح التكرارات والنسب المئوية أن ما نسبته 54.9 ٪ من المشاركين هم من حملة الدكتوراه مما يدل على أن أغلب اعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعتين هم من حملة هذه الشهادة في حين يمثل حملة الماجستير ما نسبته 39.2 ٪، مما يدل على أن العينة ممثلة لجميع المؤهلات العلمية، وهذا يخدم أهداف البحث .

4- الدرجة العلمية : تبين التكرارات والنسب المئوية أن معظم الدرجات العلمية لأعضاء هيئة التدريس المشاركين هم محاضرون إذ بلغت نسبتهم 45 ٪، ونسبة الأستاذة المساعدون 27.5 ٪، ونسبة المحاضرون المساعدون 25.5 ٪، في حين بلغت نسبة الأستاذ 2 ٪ فقط من عينة الدراسة .

5- مدى المشاركة في اتخاذ القرارات : توضح التكرارات والنسب المئوية أن أغلب أفراد العينة يشاركون غالبا بنسبة 39.2 ٪، واحيانا بنسبة 37.3 ٪، ودائما بنسبة 3.9 ٪ في اتخاذ القرارات وهذا ما ينعكس بشكل جيد على الدراسة .

6- عدد سنوات العمل في التدريس الجامعي : تبين التكرارات والنسبة المئوية أن المشاركين ممثلين لجميع فئات الخبرة في التدريس الجامعي وهذا الاختلاف مفيد لغرض الدراسة .

7- الوظيفة الحالية بالجامعة: توضح التكرارات والنسبة المئوية أن نسبة 84.3 ٪ هي النسبة الأكبر وهي تمثل فئة أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة المشاركين،

وهذا يعكس علاقتهم المباشرة بالعملية التعليمية الأمر الذي يفيد وبشكل كبير أهداف الدراسة .

8- أهمية التدقيق الشرعي وضرورة دمجه في مناهج التعليم العالي: بينت التكرارات والنسبة المئوية أن معظم المشاركين يؤكدون على أهمية التدقيق الشرعي وضرورة دمجه في مناهج التعليم العالي بالجامعتين المذكورتين وبشكل مهم ومهم جدا وبنسبة 49 ٪ و39 ٪ وهذا يفيد الدراسة بشكل كبير .

**ب- اختبار درجة مصداقية البيانات :**

تم إيجاد معامل المصداقية كرونباخ ألفا لردود المشاركين عن أسئلة الاستبانة للتأكد من توفر الثبات الداخلي في أداة القياس والجدول التالي يعرض درجة مصداقية البيانات للمحاور الثلاثة الخاصة بالدراسة وذلك كما يلي :

**جدول (3)**

**نتائج درجة مصداقية البيانات باستخدام معامل كرونباخ ألفا**

| المتغيرات | أهمية التدقيق الشرعي | ضرورة دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي | معوقات دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي | جميع العبارات |
|---|---|---|---|---|
| عدد العبارات | 8 | 5 | 4 | 17 |
| معدل كرونباخ ألفا | 0.945 | 0.810 | 0.734 | 0.763 |

يبين الجدول السابق نتائج معاملات كرونباخ ألفا للمحاور الثلاثة للدراسة ونجد أنها تفوق القيمة المقبولة 0.600، مما يعكس الثبات العالي لأداة الدراسة والاطمئنان إلى مصداقيتها.

**ج- اختبار فرضيات الدراسة:**

تم الاسترشاد بتائج التحليل الإحصائي الوصفي (الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية)، إذ تم تحديد أهمية التدقيق الشرعي بموجب المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين عن كل عبارة من العبارات، حيث تم إعطاء الإجابات (إلى حد كبير جدا –إلى حد كبير – إلى حد متوسط – إلى حد قليل– إلى حد قليل جدا) الدرجات (5-4-3-2-1) على التوالي، بالإضافة إلى استخدام اختبار (T) لاختبار فرضيات الدراسة، وإيجاد معامل الارتباط لقياس مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة

والتابعة للدراسة، واستخدام تحليل الانحدار لتحليل هذه العلاقة المفترضة .

**د-نتائج التحليل الإحصائي الوصفي** :تم صياغة فرضية الدراسة الأولى كالتالي :

**H0: لا توجد أهمية للتدقيق الشرعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بجامعتي طرابلس والزيتونة .**

حيث تم استخدام التحليل الإحصائي الوصفي لإيجاد متوسط الإجابات لجميع فقرات الدراسة وانحرافاتها المعيارية والجدول التالي يوضح ذلك .

**جدول رقم (4) نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات العبارات المتعلقة بأهمية التدقيق الشرعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بجامعتي طرابلس والزيتونة**

| ت | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| 1 | إن الاستعانة بالمدقق الشرعي يساعد على التأكد من التزام المؤسسات المالية الإسلامية بالسياسات والإجراءات الشرعية التي تقرها الهيئة الشرعية داخل المؤسسة | 4 | 0.770 |
| 2 | إن الاستعانة بالمدقق الشرعي في تدقيق المعاملات التي تقوم بها المؤسسات الإسلامية يحقق ثقة أكبر بشرعية هذه المعاملات من قبل الأطراف الخارجية المتعاملة معها | 5 | 0.782 |
| 3 | يساعد التدقيق الشرعي على اكتشاف المعاملات الربوية أو التي تشوبها شبهه الربا ومن ثم سرعة معالجتها والحد منها | 4 | 0.761 |
| 4 | الاستعانة بالمدقق الشرعي يساعد على إنجاح تجربة الصيرفة الإسلامية وعمل المصارف الإسلامية | 4 | 0.820 |
| 5 | إن الاستعانة بالمدقق الشرعي يساعد على التأكد من تنفيذ اللوائح والنظم والقوانين والمعايير الشرعية | 4 | 0.848 |
| 6 | إن الاستعانة بالمدقق الشرعي الخارجي لتقييم أداء المؤسسات المالية الإسلامية من الناحية الشرعية وتقديم تقريره الفني المحايد بالخصوص يساعد على قيام هذه المؤسسات بعملها بشكل أفضل | 4 | 0.880 |
| 7 | إن الاستعانة بالمدقق الشرعي يؤدي إلى اكتشاف أية تجاوزات إن وجدت ومعالجة أي قصور في أنظمة الرقابة وعمل هيئة التدقيق الشرعي | 4 | 0.847 |
| 8 | ان الاستعانة بالمدقق الشرعي يساعد على مراقبة واقتراح التحسينات اللازمة لانجاز أهداف المؤسسات المالية | 4 | 0.824 |
| | جميع العبارات | 4.125 | 0.816 |

من خلال النتائج الموضحة بالجدول السابق نلاحظ أن كل الإجابات كان متوسطها

الحسابي أكبر من 3 والبالغ 4 لأغلب العبارات، كما أن العبارة الثانية التي تنص على أن الاستعانة بالمدقق الشرعي في تدقيق المعاملات التي تقوم بها المؤسسات الإسلامية يحقق ثقة أكبر بشرعية هذه المعاملات من قبل الأطراف الخارجية المتعاملة معها كان متوسطها الحسابي مساوياً 5 وانحرافها المعياري 0.782، وبشكل عام نلاحظ أن الانحرافات المعيارية لكل العبارات كان منخفضا، مما يشير إلى أن أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة يدركون أهمية التدقيق الشرعي .

أما الجدول رقم (5) فيوضح نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للعبارات المتعلقة بالفرضية الثانية التي تم صياغتها على النحو التالي :

**H0 : لا توجد ضرورة لدمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي بأقسام المحاسبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعتي طرابلس والزيتونة.**

**جدول رقم (5) نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات العبارات المتعلقة بضرورة دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي بأقسام المحاسبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعتي طرابلس والزيتونة**

| ت | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| 1 | يتطلب التدقيق الشرعي معرفة بعدة علوم مثل: الاقتصاد الإسلامي، وفقه المعاملات، والمحاسبة، والمراجعة، والقانون، والنقود والمصارف، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصال، وغيرها | 4 | 0.504 |
| 2 | إن التدقيق الشرعي هو مجال فرعي للتدقيق أو المراجعة التي يمكن اعتبارها مجالاً أشمل وأوسع | 4 | 0.986 |
| 3 | ضرورة دمج التدقيق الشرعي ضمن مناهج التعليم العالي لإعداد مدققين شرعيين مؤهلين بما يلبي حاجة سوق العمل المصرفي | 4 | 1.036 |
| 4 | من الضروري إيجاد كيفية ملائمة لدمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي مثل تخصيص شعبة فرعية ضمن قسم المحاسبة لتدريس علوم ومهارات التدقيق الشرعي | 4 | 0.923 |
| 5 | من الضروري اعداد برامج تعليمية تكميلية من عدة فصول دراسية للتدقيق الشرعي لخريجي الدراسات العليا والجامعات الراغبين في اكتساب علوم ومهارات هذا المجال المهم | 4 | 0.996 |
| | جميع العبارات | 4 | 0.889 |

من خلال النتائج الموضحة بالجدول السابق نلاحظ أن كل الإجابات كان متوسطها الحسابي أكبر من 3 حيث بلغ 4 لكل العبارات وبانحرافات معيارية منخفضة، مما يشير

إلى أن أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة يدركون ضرورة دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي .

أما الجدول رقم (6) فيوضح نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للفقرات المتعلقة بالفرضية الثالثة التي تنص على الآتي :

**H0 : لا توجد عوائق تمنع دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بجامعتي طرابلس والزيتونة .**

**جدول (6)نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات العبارات المتعلقة بوجود عوائق تمنع دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بجامعتي طرابلس والزيتونة**

| ت | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| 1 | عدم اقتناع إدارة الجامعة بجدوى وأهمية دمج التدقيق الشرعي ضمن مناهجها . | 3 | 0.750 |
| 2 | عدم توافر أعضاء هيئة تدريس مؤهلين لتدريس التدقيق الشرعي | 4 | 0.834 |
| 3 | لا توجد خطط وبرامج محددة وواضحة لكيفية دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم المحاسبي العالي | 4 | 0.712 |
| 4 | التكلفة العالية لدمج التدقيق الشرعي ضمن هذه المناهج | 3 | 1.025 |
| | جميع العبارات | 3.5 | 0.830 |

من خلال النتائج الموضحة بالجدول السابق نلاحظ أن الاجابتين رقم (1 و4) متوسطهما الحسابي يساوي 3 كما أن انحرافهما المعياري غير مرتفع، كما أن الإجابتين (2 و3) كان متوسطهما الحسابي يساوي 4 وانحرافهما المعياري منخفض، وبذلك فإن نتائج التحليل الإحصائي الوصفي تشير إلى وجود عوائق تمنع دمج التدقيق الشرعي ضمن مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس المشاركين في الدراسة ولعل من أهم هذه العوائق عدم توافر أعضاء هيئة تدريس مؤهلين لتدريس التدقيق الشرعي، كما أنه لا توجد خطط وبرامج محددة وواضحة لكيفية دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم المحاسبي العالي، وعدم اقتناع إدارة الجامعة بجدوى وأهمية دمج التدقيق الشرعي ضمن مناهجها.

**هـ - اختبار T :**

استخدمت الباحثة اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة، والجداول التالية تبين نتائج اختبار T، وتكون الفرضية ايجابية بمعنى أن المشاركين في الدراسة موافقون على محتواها إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للفقرة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 والمتوسط الحسابي المرجح للفرضية أكبر من 3، وتكون الفرضية سلبية بمعنى أن المشاركين في الدراسة غير موافقين على محتواها إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للفرضية أصغر من مستوى المعنوية 0.05 والمتوسط الحسابي المرجح للفرضية أصغر من 3، وتكون أراء المشاركين في الدراسة محايدة إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وهذا ينطبق على جميع فرضيات الدراسة.

**- الفرضية الأولى :**

H0 : لا توجد أهمية للتدقيق الشرعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة .

والفرضية البديلة لها والتي تنص على الآتي :

H1 : توجد أهمية للتدقيق الشرعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة .

ويمكن صياغتها رياضياً كالتالي :

**H0:μ<3 Upper – Tailed test**

**H1:μ ≥ 3**

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار الفرضية الأولى وذلك كما يلي :

**جدول رقم (7) اختبار T للفرضية الأولى**

| | Test Value = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | T إحصاءة الاختبار | درجات الحرية df | (Sig. (2- tailed الدلالة الإحصائية | المتوسط الحسابي Mean | Confidence 95% Interval of the Difference | |
| | | | | | Lower | Upper |
| أهمية التدقيق الشرعي | 10.674 | 50 | 000. | 4.732 | 0.983 | 1.442 |

من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي هو 4.732، وأن قيمة إحصاءة الاختبار (10.674) بدلالة إحصائية (0.000) وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسط الحسابي أكبر من 3، مما يدل على رفض الفرض الصفريH0 وقبول الفرض البديل،H1 مما يدل على أهمية التدقيق الشرعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعتين المذكورتين.

**- الفرضية الثانية :**

H0 : لا توجد ضرورة لدمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي بأقسام المحاسبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعتي طرابلس والزيتونة.

والفرضية البديلة لها والتي تنص على الآتي :

H1 : توجد ضرورة لدمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي بأقسام المحاسبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعتي طرابلس والزيتونة.

ويمكن صياغتها رياضياً كالتالي :

**H0:μ<3 Upper – Tailed test**

**H1:μ ≥ 3**

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار الفرضية الثانية وذلك كما يلي :

**جدول رقم (8) اختبارT للفرضية الثانية**

| | Test Value = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | احصاءةT الاختبار | درجات Df الحرية | Sig. (2-tailed) الدلالة الإحصائية | Mean المتوسط الحسابي | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | | | | | Lower | Upper |
| ضرورة دمج التدقيق الشرعي ضمن مناهج التعليم العالي | 9.007 | 50 | .000 | 3.964 | .714 | 1.214 |

من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي هو 3.964، وأن قيمة إحصاءة الاختبار (9.007) بدلالة إحصائية (0.000) وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسط الحسابي أكبر من 3، مما يدل على رفض الفرض الصفري

H0، وقبول الفرض البديل H1، مما يدل على ضرورة دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي بأقسام المحاسبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعتي طرابلس والزيتونة.

**- الفرضية الثالثة :**

H0 : لا توجد عوائق تمنع دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة .

والفرضية البديلة لها والتي تنص على الآتي :

H1 : توجد عوائق تمنع دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة .

ويمكن صياغتها رياضياً كالتالي :

**H0:μ<3 Upper – Tailed test**

**H1:μ ≥ 3**

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار الفرضية الثالثة وذلك كما يلي :

**جدول رقم (9)**

| | Test Value = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | T احصاءة الاختبار | Df درجات الحرية | (Sig. (2-tailed الدلالة الإحصائية | Mean المتوسط الحسابي | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | | | | | Lower | Upper |
| عوائق دمج التدقيق الشرعي ضمن مناهج التعليم العالي | 5.988 | 50 | .038 | 3.651 | .418 | .885 |

**نتائج اختبارTللفرضية الثالثة**

من الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي هو 3.651، وأن قيمة إحصاءة الاختبار (5.988) بدلالة إحصائية (0.038) وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة المتوسط الحسابي أكبر من 3، مما يدل على رفض الفرض الصفري،H0

وقبول الفرض البديل H1، مما يدل على وجود عوائق تحول دون دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي بأقسام المحاسبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعتي طرابلس والزيتونة.

**و-تحليل الارتباط :**

تم قياس مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة (العمر، الجنس، المؤهل العلمي، الدرجة العلمية، مدى المشاركة في اتخاذ القرارات، الخبرة العملية، الوظيفة الحالية، مدى القناعة بأهمية التدقيق الشرعي)، ومتغيرات الدراسة التابعة المتمثلة في (أهمية التدقيق الشرعي، وضرورة دمجه في مناهج التعليم العالي، وعوائق ذلك)، من خلال إيجاد معامل الارتباط بينهم (R)، والجدول التالي يوضح ذلك.

**جدول رقم ( 10 ) تحليل الارتباط للعلاقة بين المتغيرات المستقلة وأهمية التدقيق الشرعي وضرورة دمجه في مناهج التعليم العالي**

| المتغيرات التابعة | معامل الارتباط Pearson Correlation | الدلالة الإحصائية Sig |
|---|---|---|
| أهمية التدقيق الشرعي | 0.890 | 0.000 |
| ضرورة دمجه في مناهج التعليم العالي | 0.871 | 0.000 |

Significant at P Value 5٪ or Less

توضح بيانات الجدول السابق وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة وأهمية التدقيق الشرعي وضرورة دمجه في مناهج التعليم الجامعي عند مستوى معنوية 5 ٪كما يظهر تحليل بيرسون للارتباط Pearson Correlation.

**ز- تحليل الانحدار المتعدد :**

تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لتحليل العلاقة المفترضة بين المتغيرات المستقلة وأهمية التدقيق الشرعي وضرورة دمجه في مناهج التعليم العالي عند مستوى معنوية5٪ والجدول التالي يوضح ذلك:

**جدول رقم (11) تحليل الانحدار المتعدد للعلاقة بين المتغيرات المستقلة وأهمية التدقيق الشرعي وضرورة دمجه في مناهج التعليم العالي**

| المتغيرات التابعة | القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة Adjusted R2 | الدلالة الإحصائية Sig |
|---|---|---|
| أهمية التدقيق الشرعي | 0.752 | 0.000 |
| ضرورة دمجه في مناهج التعليم العالي | 0.666 | 0.000 |

توضح بيانات الجدول السابق أن المتغيرات المستقلة لها قدرة تفسيرية عالية لأهمية التدقيق الشرعي وضرورة دمجه في مناهج التعليم العالي عند مستوى معنوية 5٪. ومن التحليلات السابقة فإنه يمكن القول إن أهمية التدقيق الشرعي وضرورة دمجه في مناهج التعليم الجامعي يرجع إلى المتغيرات المستقلة المتمثلة في الخصائص الشخصية ( العمر، الجنس، المؤهل العلمي، الدرجة العلمية، مدى المشاركة في اتخاذ القرارات، الخبرة العملية، الوظيفة الحالية، مدى القناعة بأهمية التدقيق الشرعي) وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعتي طرابلس والزيتونة.

**سادساً: النتائج** : من خلال العرض السابق يمكن استخلاص أهم النتائج في الآتي :

1- تأكيد أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة على أهمية التدقيق الشرعي .

2- تأكيد أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة على ضرورة دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي .

3- توجد عوائق تحول دون دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة، ولعل من أهم هذه العوائق أنه لا توجد خطط وبرامج محددة وواضحة لكيفية دمج التدقيق الشرعي في مناهج التعليم المحاسبي العالي، وعدم توافر أعضاء هيئة تدريس مؤهلين لتدريس التدقيق الشرعي، وعدم اقتناع إدارة الجامعتين بجدوى وأهمية دمج التدقيق الشرعي ضمن مناهجها.

4- يعزى أهمية التدقيق الشرعي وضرورة دمجه في مناهج التعليم العالي من وجهة

نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بجامعتي طرابلس والزيتونة إلى المتغيرات الآتية : العمر، الجنس، المؤهل العلمي، الدرجة العلمية، مدى المشاركة في اتخاذ القرارات، الخبرة العملية، الوظيفة الحالية، مدى القناعة بأهمية التدقيق الشرعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس الجامعي .

**سابعاً: التوصيات :** يمكن صياغة التوصيات التالية :

1- ضرورة إدراك أهمية التدقيق الشرعي لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي طرابلس والزيتونة والتعريف بمزايا الاستعانة بالمدقق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية من خلال إقامة المؤتمرات والندوات العلمية الخاصة بذلك وتشجيع البحث العلمي والعملي في هذا المجال .

2-البدء في العمل على اقناع إدارة الجامعتين بجدوى وأهمية دمج التدقيق الشرعي ضمن مناهجها وإيجاد آلية لكيفية دمج التدقيق الشرعي ضمن مناهج التعليم العالي وتخصيص ميزانيات لتنفيذ هذه الآلية والاستفادة من الخبرات العربية والدولية في هذا المجال.

3- البدء في تدريب الكوادر البشرية التي سيكون لها دور في تعليم وتدريب وتأهيل المدققين الشرعيين في الجامعات الليبية وفي الدول التي سبقتنا في هذا المجال .

**المراجع:**

1- أبو بكر، أسامة (2013) « شركات التدقيق الشرعي الخارجي الحاجة- الواقع – الطموح» ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر التدقيق الشرعي الرابع، المنامة – البحرين.

2- اشميلة، ميلاد رجب، والطرلي، محمد مفتاح، (2013)،» مدى التوافق بين مناهج التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وخريجي أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية»، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، جامعة المرقب، العدد (1) .

3- الجاسر، مطلق جاسر(2009) « التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية» ورقة بحثية مقدمة الى مؤتمر المدققين الشرعيين الثاني، الكويت.

4- الخليفي، رياض منصور، (2004)، «استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي المفاهيم وآلية العمل»، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين.

5- الفطيمي، محمد مفتاح، (2010)، دور التعليم المحاسبي في صقل الخريجين بالمهارات اللازمة لسوق العمل، المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل، مصراته : ليبيا .

6- المالقي، عائشة الشرقاوي، البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون، المركز الثقافي العربي، بيروت والدار البيضاء، 2000 .

7- توصيات المؤتمر الثاني للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، حولية البركة العدد

الخامس رمضان 1424هـ اكتوبر 2003، مجموعة دلة البركة.

8- توصيات زمالة المدققين الشرعيين بالمصارف والمؤسسات الإسلامية، حولية البركة، العدد الرابع، رمضان 1423هـ نوفمبر 2002 .

9- خداش، حسام الدين، ونصار محمود (2013)، « دور التعليم المحاسبي في ترسيخ الممارسات الاخلاقية لمهنة المحاسبة والتدقيق والحد من الفساد : دراسة تطبيقية على الجامعات الاردنية»، المؤتمر العلمي المهني الدولي العاشر، عمان، الاردن.

10- دهلوي، ياسر سعود،(2005)،» أدوات التأهيل المتكامل للعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية ودور الهيئات الشرعية والمعاهد في تدريبهم شرعاً»، المؤتمر الخامس للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية المنعقد في مملكة البحرين في 17-18 شوال 1426هـ الموافق 19-20 نوفمبر 2005، دار المراجعة الشرعية.

11- شحاتة، حسين حسين، (2013)، «المحاسب والمراجع القانوني الإسلامي التأهيل العلمي والإعداد المهني» ،سلسلة دراسات وبحوث في الفكر المحاسبي الإسلامي.

12- شحاتة، حسين حسين، (2013)»الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية»، سلسلة بحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي.

13- عيسى، موسى أدم، (2013)، التدقيق الشرعي وإدارة المخاطر، المؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي، المنامة، البحرين، 23-24 أكتوبر، 2013.

14- فياض، عطية السيد،(2005) العوائق والأخطاء في عمل المصارف الإسلامية، أعمال مؤتمر جامعة الشارقة.

15- محمد، زيدان (2009) « تفعيل دور الرقابة والتدقيق الشرعي في المصارف والمؤسسات الإسلامية» مؤتمر المصارف الإسلامية الواقع والمأمول، دبي .

16-مشعل، عبد الباري بن محمد علي، (2004)، « إستراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي المفاهيم وآلية العمل» المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين.

17-مشعل، عبد الباري بن محمد،(2010)، «دور المعايير الشرعية والمحاسبية في توجيه وتنظيم المصرفية الإسلامية» مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس - ليبيا .

18-مشعل، عبد الباري بن محمد،(2011)، «أثر نتائج التدقيق الشرعي في تحديد أنواع تقارير المدققين الشرعيين» رابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية، مؤتمر المراجعة الشرعية، ماليزيا، مايو.

19-هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية 1419هـ - 1998م.

20-Yaacob, Hisham & Donglah, Nor Khadijah (2012) "Shari'ah Audit in Islamic Financial Institutions: The Postgraduates' Perspective" International Journal of Economics and Finance, Vol. 4, No. 12.

21- Arens, Alvin A, Elder, Randal J, and Beasley, Mark S, (2012), Auditing And Assurance Services: An Integrated Approach, 14th Edition, New Jersey: Pearson Prentice Hall.

# The importance of sharia complaint auditing, and the difficulties to integrate it within the higher education curriculum, from the viewpoint of the accounting ,divisions's teaching member staff at both Tripoli and Zitouna Universities

■ D.Somaia Ammar Omran Amar *

**Abstract**

This study will attempt to illustrate the importance of Shari›a auditing and the necessity of integrating it into higher education curricula in the accounting departments at Tripoli and Zeitona Universities, also, this study will illustrate the difficulties that prevent integrating Shari›a auditing into higher education curricula from the viewpoint of the faculty members of the two abovementioned universities. Therefore, three main hypotheses were formulated. The questionnaire was distributed among the faculty members at Tripoli and Zaitona Universities. The accounting departments› faculty members at Tripoli and Zeitona Universities emphasized the importance and the necessity of integrating the Shari›a auditing into the higher education curricula. The participants also stressed on the existence of obstacles of integrating of Shari›ah auditing into the higher education curricula from their point of view. The most important of these is that there are no well-defined plans and programs that define how to integrate Shari›a auditing into the higher accounting curricula. Also, the University administration is not convinced that Shari›a auditing is important to integrate it into its curricula.

**Keywords:** Islamic Financial Institutions - Higher Accounting Education - Libyan Labor Market.

Scientific position: Lecturer, teaching member staff at Accounting Division, Faculty of Economics and Political Sciences, University of Tripoli. *

# دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية بالشركات المساهمة الليبية

**دراسة استطلاعية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين**

■ أ. عبدالرؤوف سعيد عبود *

**الملخص**

بعد انهيار كبرى الشركات العالمية أصبحت المراجعة الداخلية بالشركات المساهمة غاية في الأهمية لان وجود إدارة مراجعة فعالة يُعد خط الدفاع الرئيسي للوقاية من إعداد التقارير المالية الاحتيالية.

وتهدف هذه الدراسة لبحث وتحليل دور لجنة المراجعة في تدعيم وظيفة المراجعة الداخلية وفعاليتها بالشركات المساهمة الليبية، والمجالات التي تمارسها لتحقيق ذلك الهدف.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استمارة استبيان ووزعت على عينة من المراجعين بديوان المحاسبة والمراجعين الخارجيين المستقلين، وقد تضمن الاستبيان المجالات التي يمكن أن تمارسها لجنة المراجعة وتساهم في الرفع من كفاءة إدارة المراجعة الداخلية وفعاليتها في الشركة، وخلصت الدراسة إلى أن هناك قصورا في بعض الأنشطة التي تمارسها لجنة المراجعة ولا تؤدي إلى تفعيل كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية من وجهة نظر عينتي الدراسة.

* محاضر مساعد بالمعهد الوطني للإدارة – طرابلس.

## 1. الإطار العام للدراسة

### 1.1 المقدمة

أدت الانهيارات المالية والفضائح الإدارية في كبرى الشركات الرائدة في العديد من دول العالم إلى فقدان ثقة غالبية المجتمع بمعظم الشركات المساهمة، حيث تأثرت اقتصاديات الدول التي تنتمي إليها، وتكبد المساهمون فيها خسائر فادحة، ونُسبت المسؤولية عن ذلك إلى الهيئات الإدارية في الشركات، ويعزى ذلك إلى وجود ضعف أو فشل لدى مجالس الإدارة في عمليات الإشراف والرقابة، وكذلك إلى قصور في عمليات المساءلة المؤسسية لأخطاء المديرين، مما ساعد على انتشار الفساد المالي والإداري، وارتكاب المخالفات المتعلقة بالعمليات المالية وافتقار الشفافية والوضوح والدقة في البيانات المالية المعلنة، مما جعل الأطراف ذوي العلاقة غير قادرين على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة.

ونتيجة لذلك سارعت كثير من المؤسسات الدولية والمنظمات المهنية بوضع مجموعة من الضوابط والأنظمة والمبادئ الأخلاقية للرقابة المالية وغير المالية على إدارة الشركة، وذلك لحماية المستثمرين والأطراف ذات العلاقة من التلاعب المالي والفساد الإداري وتعزيز الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية، وقد سميت مجموعة الضوابط والمبادئ بحوكمة الشركات.

ويُعد مجلس الإدارة المسؤول عن توفير الآليات المناسبة لتحقيق هذه الأمور، ولمساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسؤوليته الإشرافية المتزايدة فإن الاتجاه يتزايد للاعتماد على لجان المراجعة، وهي مجموعة فرعية من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المستقلين، تتركز مهامها بالإشراف المستقل على العمليات والأنشطة التي تقوم بها الشركات.

ولقد حظيت لجان المراجعة في الوقت الحالي باهتمام متزايد من الشركات المساهمة، باعتبارها عنصراً أساسياً لآليات الإجراءات الحاكمة، فهي المكون الأساسي للتأكد من جودة التقارير المالية، والرقابة الداخلية الفعالة، كما يمكن أن تساعد الإدارة في تقييم المخاطرة، وإيجاد علاقة وثيقة بينها وبين المراجعين الداخليين والخارجيين.

### 1.2 مشكلة الدراسة

يتطلع المستثمرون وأصحاب المصالح في الشركات المساهمة إلى ضرورة توافر آليات رقابة ملائمة من أجل المحافظة على حقوقهم وتوفير الشفافية في البيانات المالية المنشورة

وتعزيز الثقة في الأداء، الأمر الذي يفرض ضرورة قيام لجان المراجعة – هيئة المراقبة – بدورها المناط بها على خير وجه، لذلك فإن البحث في مدى اضطلاع تلك اللجان بدورها في هذا الخصوص يعتبر أمراً ضرورياً ومهماً في دعم وظيفة المراجعة الداخلية وتفعيل كفاءتها في الشركات المساهمة الليبية، إذ إن تحسين كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية يعد أمراً مهماً وحيوياً لكل من الإدارة وأصحاب المصلحة في الشركات المساهمة.

وهو ما تحاول هذه الدراسة الوقوف عليه للتعرف على الدور الريادي الذي تقوم به هيئة المراقبة في دعم وظيفة المراجعة الداخلية حتى تتم عملية المراجعة بأفضل صورة ممكنة وبمستوى عالٍ من الأداء في الشركات المساهمة الليبية، لذا تأتي هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الآتي: **هل تساهم الأنشطة التي تمارسها لجنة المراجعة في تفعيل دور وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة الليبية؟**

### 1.3 أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من تزايد الاهتمام بحاكمية الشركات، حيث إن نجاح الحوكمة في الشركة يعتمد على نجاح لجنة المراجعة فيها، والفشل في العضوية أو محدودية الدور المناط بلجنة المراجعة يؤدي إلى حدوث فجوة في حاكمية الشركة والنظام الموضوع فيها، الأمر الذي أدى إلى تزايد الاهتمام بدور لجان المراجعة بصفتها الجهة الفاعلة التي تهدف إلى تحسين وتطوير نظم الرقابة الداخلية، ودعم فاعلية واستقلالية كلاً من المراجع الخارجي والداخلي على السواء.

كما تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الدور الذي تلعبه وظيفة المراجعة الداخلية على المستوى الإداري والمالي داخل الوحدة التابعة لها، حيث يؤدي تفعيل عملها وإزالة المعوقات التي تواجهها إلى تحقيق العديد من المزايا والإيجابيات التي تعود بالفائدة على الشركات المساهمة بما ينعكس على أدائها وضبط معاملاتها، وتصحيح العديد من نواحي الخلل والضعف في بنائها المؤسسي.

### 1.4 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم جانب من الإطار المفاهيمي للجان المراجعة مع بيان دور الأنشطة التي تمارسها لجنة المراجعة وتؤدي إلى دعم وظيفة المراجعة الداخلية، وتحقيقاً لهذا الهدف سيتم إلقاء الضوء على مفهوم لجان المراجعة من الناحية النظرية والتطبيقية،

والتعرف على أسباب ودوافع انتشار هذا المفهوم، مع بحث ومناقشة دور لجان المراجعة في تعزيز استقلالية المراجع الداخلي وتحسين عمل المراجع الداخلي في الشركات المساهمة الليبية.

### 1.5 فرضيات الدراسة

اعتمد الباحث في إجابته على تساؤل الدراسة وذلك من خلال صياغتها بالفرضية الرئيسية التالية: **لا يوجد دور فعال للجنة المراجعة في دعم كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة الليبية.**

وتندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية الفرضيتان الفرعيتان التاليتان:

- لا يوجد دور فعال للجنة المراجعة في تعزيز استقلالية المراجع الداخلي في الشركات المساهمة الليبية.
- لا يوجد دور فعال للجنة المراجعة في تحسين عمل المراجع الداخلي في الشركات المساهمة الليبية.

### 1.6 متغيرات الدراسة

- المتغير المستقل: لجنة المراجعة.
- المتغير التابع: كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية، وينبثق من هذا المتغير الرئيس المتغيران الفرعيان التاليان: تعزيز استقلالية المراجع الداخلي، وتحسين عمل المراجع الداخلي.

### 1.7 منهجية الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة واختبار فرضيتها ستعتمد الدراسة على استخدام المنهج الوصفي، الذي يعتمد على وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليلها للوصول إلى نتائج منطقية تدعم الفرضيات الواردة بالدراسة، حيث يتناول بالدراسة والتحليل أهم الدراسات والاتجاهات في مجال لجان المراجعة من خلال استقراء أهم المعايير التي أصدرتها المنظمات الدولية والتشريعات المحلية بالإضافة إلى التعرض للأدبيات المحاسبية المهتمة بموضوع الدراسة.

## 2. واقع ممارسة مهنة المراجعة الداخلية في البيئة الليبية

من خلال استقراء الدراسات السابقة في مجال المراجعة الداخلية والتي أجريت في البيئة المحلية، أفادت دراسة (المسلاتي: 1995،ص67) بعدم قيام المراجعين الداخليين بالمصارف التجارية الليبية بتقييم السياسات الإدارية والمالية المطبقة وعدم قيامهم بتقييم مدى كفاءة وفاعلية أنظمة الرقابة والضبط الداخلي من فترة إلى أخرى بصورة دورية، وهذا ما أكدته دراسة (غفير: 1995،ص130-131) حيث إن 92 ٪ من المشاركين بالدراسة لم يسبق تكليفهم من قبل الإدارة العليا بتقييم أداء أي قسم من أقسام المصرف أو إدارة من إداراته، كما أفاد 49 ٪ من المشاركين بالدراسة بأنهم لم يكلفوا بمتابعة تنفيذ الأهداف المرسومة للعمليات والأنشطة المختلفة بالمصرف وإعداد تقارير بذلك.

ولغرض تحديد أسباب قصور المراجعين الداخليين في تقييم أداء المصارف التجارية الليبية تمكنت دراسة (العيش: 2002،ص81-84) من استخلاص وتحديد أهم الأسباب ومن ضمنها أن أغلب المراجعين الداخليين ليسوا من ذوي الخبرة والكفاءة العلمية ولم يسبق لهم الحصول على دورات تدريبية تمكنهم من القيام بعملية تقييم الأداء، هذا إلى جانب عدم قيام أغلب الإدارات العليا بالمصارف التجارية الليبية بتكليف المراجعين الداخليين بتقييم أداء أي قسم من أقسام المصرف أو إدارة من إداراته.

وبما أن أسلوب أداء المراجع الداخلي المتبع قد يترتب عليه أثار سلوكية نتيجة تأثيره على الأشخاص الخاضعة أعمالهم للمراجعة مما ينعكس إيجابياً أو سلبياً على علاقتهم به، وعلى تسهيل أو عرقلة مهمته وقدرته على تحقيق أهدافه، وبهذا الهدف توصلت دراسة (علي: 2004،ص164-166) إلى أن معظم المراجعين الداخليين يحصرون نطاق وهدف عملية المراجعة على اكتشاف الأخطاء والانحرافات فقط، وعدم التنويه عنها أثناء التنفيذ وتركها إلى حين إعداد التقرير، هذا مع عدم قيام معظم المراجعين الداخليين بوضع أي مقترحات لتحسين النظم والإجراءات المتبعة، واستخدام الانتقاد السلبي في محتوى التقرير.

ولكي تحافظ مهنة المراجعة على ثقة المستفيدين من خدماتها يجب أن تكون هذه الخدمات على درجة عالية من الجودة، فتحسين جودة خدمات المراجعة أمر ضروري للنهوض بهذه المهنة إلى المكانة اللائقة بها بين المهن الأخرى، وزيادة ثقة المستفيدين من خدماتها فيها ولضمان جودة عالية لخدمات المراجعة يجب أن يكون هناك رقابة على

جودة هذه الخدمات من خلال التقييم المستمر لها للتعرف على نقاط الضعف ومحاولة معالجتها، ونقاط القوة للإشادة بها، بالإضافة إلى إلزام مقدمي خدمات المراجعة بمعايير المراجعة المقبولة قبولاً عاماً ومعايير الرقابة على جودة خدمات المراجعة، وفرض عقوبات وجزاءات مهنية على من يخالف هذه المعايير (الدروقي: 2004،ص5).

وبالرغم من النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة في البيئة الليبية إلا أن الحكم الحقيقي على جودة الخدمات التي تقدمها المراجعة الداخلية في البيئة الليبية لا يتأتى من خلال التعرف على رأي مقدم الخدمة فقط بشأن جودة هذه الخدمة، وإنما أيضاً من خلال رؤية العميل لهذه الخدمة، لأن مفهوم الجودة يمكن إدراكه من خلال إحساس العميل أو مستهلك الخدمة بمستوى الأداء الذي تقدم به ومدى التفوق ودرجة التميز أثناء تأدية تلك الخدمة.

وإجمالاً فإن دراسة (بن يوسف: 2008،ص95-97) والتي استهدفت التعرف على الوظائف التي طرحها فكر المراجعة والمطلوب من إدارة المراجعة الداخلية القيام بها في ظل الظروف المتاحة لها والأسباب التي تمنع المراجع الداخلي وتحول دونه ودون قيامه بهذه الوظائف الملقاة على عاتقه، فقد بينت الدراسة الميدانية أن اتساع نطاق المهام والمسؤوليات المطلوبة من قسم المراجعة الداخلية أمام القدرات والإمكانيات المحدودة له تجعل من الصعب أن يقوم بكل هذه المهام والمسؤوليات، مما يؤدي إلى وجود فجوة في التوقعات في المراجعة الداخلية بين ما يجب أن تقوم به إدارة المراجعة الداخلية من وظائف وما تقوم به بالفعل من وظائف، ويرجع سبب ذلك إلى عدم الاستقلال التام للمراجع الداخلي وكذلك عدم توافر الاحتراف المهني والتأهيل العلمي.

وبناء على ما سبق يتضح أن وظيفة المراجعة الداخلية في البيئة الليبية تعاني من مشاكل وصعاب عدة، مما يؤثر سلباً على كفاءتها وفعاليتها في تحقيق الأهداف الموضوعة لها، ولمحاولة إيجاد الحلول العلمية الناجعة ومن خلال التتبع لأدبيات المراجعة الداخلية نجد وجهتي نظر فيما يتعلق بالخدمات التي يقدمها المراجعون الداخليون لتلبية احتياجات الإدارة، وكل وجهة نظر تمثل تحدياً وتهديداً لهم ولمهنتهم.

فوجهة النظر الأولى ترى أن المراجعين الداخليين يجب عليهم إيجاد علاقة شراكة مع الإدارة بالاستجابة لاحتياجاتهم، وان يصبحوا أكثر ارتباطاً وتداخلاً بعمليات المشروع

ككل، ولذلك فإن قائمة الخدمات التي يقدمها المراجعون الداخليون بالمشروع لا نهاية لها، وعليه إذا كانت إدارة المراجعة الداخلية لا توفر هذه الاحتياجات فغالباً ما تصبح الإدارة مرشحة للتكليف الخارجي للقيام بوظائف المراجعة الداخلية.

ووجهة النظر الثانية ترى أن المراجعين الداخليين ينتمون إلى مهنة وأن معايير الممارسة وجدت لهم لعدة سنوات وهي تحدد مجالات الاستقلال، الكفاءة المهنية، نطاق العمل، أداء عمل المراجعة، إدارة المراجعة الداخلية، لذا فإن القيام بخدمات المراجعة الداخلية يجب أن تكون في حدود هذه المعايير ومرتبطة بها، وهذا الاتجاه قد يتسبب في حدوث فجوة التوقع بين المراجعين الداخليين وعملائهم – الإدارة – لعدم تلبية كافة احتياجاتهم ومن ثم قد يكون ذلك حافزاً للإدارة للالتجاء إلى التكليف الخارجي للقيام بالمراجعة الداخلية.

ولغرض البحث في مدى إمكانية تكليف المراجع الخارجي بوظيفة المراجعة الداخلية في البيئة الليبية في محاولة لتلافي عدم قدرة إدارة المراجعة الداخلية على الوفاء بكل ما هو مطلوب منها من وظائف، توصلت دراسة (أبو هديمة، 2007،ص128-129) إلى نتيجة هامة مفادها لا توجد إمكانية لتطبيق فكرة الإسناد الخارجي لوظيفة المراجعة الداخلية في البيئة الليبية على الأقل في الوقت الحالي، بسبب عدم تقبل المراجعين الداخليين لهذه الفكرة.

وفي صدد معاناة الشركات الليبية من مشاكل وصعاب استقلالية وظيفة المراجعة الداخلية مما يفرض ضرورة دراسة فكرة لجان المراجعة، ومدى الحاجة لتطبيقها في البيئة الليبية لدعم وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية وبالتالي دعم النظام الرقابي في هذه الشركات، وبهذا الهدف تمكنت دراسة (مصلي، 2004،ص101-103) من التوصل إلى نتيجة بالغة الأهمية ألا وهي وجود عوامل تستدعي تشكيل لجان المراجعة والتي تتمثل بالرغبة في زيادة جودة وإحكام نظم الرقابة الداخلية، والحاجة إلى دعم وظيفة المراجعة الداخلية، وبالتالي قبول فكرة لجان المراجعة والتأكيد على إلزامها بنص القانون.

وللتعرف على المعوقات التي تواجه عمل لجان المراجعة عند قيامها في الشركات المساهمة الليبية بغية التأكيد على أهمية الدور الذي من الممكن أن تقوم به هذه اللجان من خلال المراقبة الفاعلة على أداء تلك الشركات وبالتالي ضمان الرقابة على أموال المساهمين والمحافظة عليها وكذلك التأكد من تطبيق التشريعات والقوانين والالتزام بها والعمل بما يحقق الصالح العام للمجتمع، فقد توصلت دراسة (بالخير، 2004، ص83-86)

إلى نتائج تتلخص في النقاط التالية:

- إن الجمعيات العمومية تدرك أهمية لجان المراقبة وتهتم باختيار أعضائها حيث إنها تساعد بقدر كبير على إحكام الرقابة في هذه الشركات، ويتم اختيار أعضاء لجان المراقبة بناء على الخبرة في مجالات المحاسبة أو الإدارة أو القانون أو النواحي الفنية، إلا أن الشروط القانونية المطلوب توافرها لا يتم مراعاتها والالتزام بها عند اختيارهم.
- لا يتم التأكيد في الجمعية العمومية على الملاحظات والتوصيات الواردة بتقرير لجنة المراقبة.
- لا تراعي الجمعية العمومية الملاحظات والتوصيات الواردة بتقرير لجنة المراقبة عند اتخاذ القرارات.
- عدم اهتمام الجمعية العمومية بتقارير لجان المراقبة أثر سلباً على قراراتها.

وفي شأن التقارير التي تعدها لجان المراقبة فيلاحظ عليها.

- لا يوجد أسلوب عمل محدد يتم الاسترشاد به عند إعداد تقرير لجنة المراقبة.
- تقارير لجان المراقبة لا تعد بشكل مهني ولا تراعي جميع المتطلبات القانونية والعملية.
- تقارير لجان المراقبة لا تحتوي على معلومات وبيانات موثوقة وكافية تساعد على فهم وتقييم القوائم المالية.

ومن خلال عرض الدراسات السابقة يتضح جلياً ضرورة تشكيل لجان المراجعة لتطبيقها في البيئة الليبية حيث إن أهمية لجان المراجعة، والتأكيد على إلزامها بنص القانون، ومراعاة المعوقات التي تواجه عملها والتي يمكن تلافيها، يساهم في تحديد الدور الواجب على لجان المراجعة القيام به لدعم وظيفة المراجعة الداخلية وتفعيل كفاءتها في الشركات المساهمة.

وبالرغم من تعدد الدراسات التي تناولت موضوع لجان المراجعة كأحد العناصر لحوكمة الشركات من جوانب مختلفة، إلا أن الباحث سوف يستعرض هنا بعض الدراسات التي اهتمت بقياس كفاءة وفعالية لجان المراجعة في دعم وتعزيز وظيفة المراجعة الداخلية، وسنعرض بعضها على النحو التالي:

- دراسة ( دحدوح: 2008، ص 276 – 277) التي تهدف إلى التعرف على دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفاعليتها في الشركات الأردنية الصناعية المساهمة العامة المدرجة في السوق المالية، توصلت إلى نتيجة هامة مفادها ان هناك مجموعة من الأنشطة التي تمارسها لجنة المراجعة وتؤدي إلى تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفاعليتها، وإن كان قبول هذه الأنشطة من افراد عينتي الدراسة بشكل متفاوت.
- دراسة ( سامي: 2009، ص 31– 34) استهدفت تحقيق هدف عام وهو دراسة وتحليل دور لجان المراجعة في زيادة فعالية حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن لجان المراجعة في بيئة الأعمال المصرية لم تحظ بالاهتمام الكافي سواء من حيث جهود المجامع المهنية وهيئة سوق المال، أو من حيث المتطلبات التشريعية والتنظيمية.
- دراسة ( المرعي: 2009، ص 111) والتي تهدف إلى بيان دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد دور للجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي حيث إن لجنة التدقيق تتأكد من أن موقع دائرة التدقيق الداخلي يقع في الهيكل التنظيمي ما يعزز من استقلاليتها ويسمح لها بالقيام بواجباتها، كما أظهرت النتائج أنه يوجد دور للجنة التدقيق في مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي حيث إن لجنة التدقيق تتأكد من التزام دائرة التدقيق الداخلي بالسياسات والقرارات الإدارية والأنظمة والقوانين، وكما توصلت الدراسة إلى أنه يوجد دور للجنة التدقيق في تحسين خطة عمل التدقيق الداخلي حيث تقوم لجنة التدقيق بمناقشة مدير التدقيق الداخلي حول توفر التسهيلات اللازمة ليتمكن من القيام بمهمته بدون معوقات.
- دراسة ( المومني: 2010، ص 268 – 269 ) التي تهدف إلى تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل وآليات عمل لجان التدقيق لتعزيز حوكمة الشركات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن مجالس الإدارة تلتزم بدرجة متوسطة لكل من ضوابط تشكيل لجان التدقيق، وآليات عملها، كما

تشير النتائج إلى أن لجان التدقيق لا تزال تفتقر إلى الاستقلالية والفعالية الكاملة.

- دراسة ( الصوص: 2012، ص 98-99) التي تهدف إلى التعرف على مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي في البنوك العاملة في فلسطين، خلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه يتوفر بشكل عام في أعضاء لجان المراجعة الخصائص اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي، ويلتزم أعضاء لجان المراجعة إلى حد ما بتطبيق المهام والمسؤوليات حددتها سلطة النقد، كما تتمتع لجان المراجعة بالعديد من الصلاحيات ويظهر ذلك من خلال ما تقوم به من مهام.
- دراسة (محمد، الصقر: 2012، ص 219) التي استهدفت تقييم فاعلية لجان المراجعة في المصارف العراقية الأهلية، أوضحت ضمن نتائجها أن وجود لجان مراجعة مكونة من أعضاء مستقلين وذوي كفاءة عالية مع خلفية محاسبية، يساعد على دعم عمل التدقيق الداخلي ويقلل من الصراعات بين المحاسبين ومدراء الشركة ويرفع من مستوى أداء المدقق الخارجي ويساعد على تسهيل عمله، كما أن أجور المدقق الخارجي ستكون أقل في الشركات التي لديها لجان مراجعة كفوءة وذات خبرات محاسبية وتدقيقية.
- دراسة ( نجم: 2013، ص 36) التي تهدف إلى معرفة مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تحقيق فاعلية التحكم المؤسسي، بينت نتائج التحليل الإحصائي إن وظيفة التدقيق الداخلي تساهم بشكل ضعيف في التحكم المؤسسي للمصارف والمؤسسات المالية العراقية، وليس لها دور فاعل في تنفيذ الضوابط الرقابية وتقدير المخاطر وهي أهم أبعاد أو أدوار وظيفة التدقيق الداخلي في التحكم المؤسسي.
- دراسة Abuazza، Mihret، James، Best: 2015، pp.578 - (580) بعنوان النطاق المدرك لوظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة الليبية والتي تهدف إلى دراسة تصورات أصحاب المصلحة بشأن نطاق عمل المراجعة الداخلية في الشركات الليبية المملوكة للدولة، أظهرت نتائج الدراسة أن نطاق التقييم الداخلي في المنظمات الليبية قد لا يكون واسعاً بما فيه الكفاية ليتم اعتباره خدمة ذات قيمة مضافة، وينبغي أن يوفر التدقيق الداخلي خدمات ذات قيمة مضافة إلى مجموعة

أوسع من أصحاب المصلحة، كما أن توسع نطاق خدماتها لتشمل جميع أنواع العمليات المالية وغير المالية، ففي هذا الصدد يجب أن يشمل العمل التحقق من كفاءة النتائج التشغيلية، وتدقيق الامتثال للعقود عند الاقتضاء، ومراجعة الاتفاقات وشروط العقود قبل التوقيع عليها، ومساعدة الإدارة في تقييم المخاطر.

- دراسة (Khelil، Hussainey، Noubbigh: 2016 ،pp.432) والتي تهدف إلى تقديم أدلة تجريبية حول تأثير التفاعل بين لجنة التدقيق ووظيفة التدقيق الداخلي على الشجاعة الأخلاقية للمدير التنفيذي للتدقيق، ووجدت هذه الدراسة أن وجود وصول خاص إلى لجنة التدقيق له تأثير إيجابي على الشجاعة الأخلاقية، حيث إن عدد الاجتماعات بين لجنة التدقيق ومراجع الحسابات، وفحص برامج التدقيق الداخلي ونتائجها، بالإضافة إلى مساهمة لجنة التدقيق في تعيين وإقالة مراجع الحسابات، جميعها تظهر علاقة وثيقة مع الشجاعة الأخلاقية للمدير التنفيذي للتدقيق.
- دراسة (Endaya، Hanefah: 2016، pp.175 ) والتي تهدف إلى التحقيق في العلاقة المباشرة بين خصائص المدقق الداخلي وفعالية المراجعة الداخلية والتأثير المعتدل لدعم الإدارة العليا، وتوصلت إلى نتيجة هامة مفادها أن خصائص المدقق الداخلي لها تأثير كبير على فعالية التدقيق الداخلي، كما أن دعم الإدارة العليا له تأثير متوسط.

وبالنظر إلى الدراسات السابقة نجد أنها تناولت موضوع لجان المراجعة من جوانب مختلفة، فبعض هذه الدراسات ركزت على مدى الحاجة إلى تكوين لجان المراجعة، وبعض الدراسات ركزت على معوقات عمل لجان المراقبة، بينما دراسات أخرى أبرزت الدور الذي تقوم به لجان المراجعة في: تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية، وزيادة فعالية حوكمة الشركات، وتحسين وظيفة التدقيق الداخلي، ودعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي.

وتعد هذه الدراسة امتداداً لتلك الدراسات وما يميزها أنها طبقت على الشركات المساهمة الليبية، حيث يوجد اختلاف في البيئة التي تمت فيها الدراسات السابقة مقارنة مع البيئة الليبية التي تعتبر حديثة نسبياً في مجال تطبيق فكرة لجان المراجعة في ظل الاهتمام المتزايد بالحوكمة، واقتراح توصيات فعالة لتحسين عمل وظيفة المراجعة الداخلية.

واختلفت هذه الدراسة أيضاً في أنها ركزت على الأنشطة التي تمارسها لجنة المراجعة والتي من شأنها تعزيز استقلالية المراجع الداخلي وتحسين عمل المراجع الداخلي في الشركات المساهمة الليبية، وهذا ينعكس على قيامها بدور فعال في دعم وظيفة المراجعة الداخلية وقيامها بمهامها ومسؤولياتها على أكمل وجه، وذلك من وجهة نظر المراجعين الخارجيين باعتبار أنهم طرف رئيس له تعامل بشكل أو بآخر مع أعضاء لجان المراجعة.

## 3. الإطار النظري للدراسة

تطورت نظرة المجتمع الاقتصادي لوظائف لجان المراجعة ودورها بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة، وقد ساهمت عوامل كثيرة في ظهور الحاجة إلى لجنة المراجعة داخل الشركات، لذا سنتناول في هذه الفقرة العوامل التي أدت إلى زيادة الاهتمام بموضوع لجان المراجعة، واتجاه معظم الشركات نحو تشكيل تلك اللجان، فضلاً عن التطرق إلى مفهومها ونطاق عملها ومهامها.

### 3.1 العوامل التي ساعدت في زيادة الاهتمام بلجان المراجعة

نتيجة لضخامة المهام الملقاة على عاتق مجلس الإدارة وتنوعها، كان لابد من تشكيل بعض اللجان التابعة للمجلس لمساعدته في تنفيذ مهامه، وتُعد لجنة المراجعة من أهم تلك اللجان التي تعمل على مساعدة مجلس الإدارة للقيام بعملية الرقابة والإشراف على عملية إعداد التقارير المالية، فضلاً عن ذلك أدت الضغوط التي قد تمارسها إدارة الشركة على مراجع الحسابات مما يؤثر سلباً في استقلاله وحياده، إلى ظهور فكرة تكوين لجنة المراجعة في الشركات، وبذلك يمكن القول: إن المحافظة على استقلال المراجع الخارجي هى الأساس في نشأة فكرة وجود لجان المراجعة لكي تعمل كحلقة وصل للتنسيق بين عمل المراجع الخارجي والإدارة بشكل يؤدي إلى دعم استقلاله وزيادة جودة عملية المراجعة وزيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية في الشركات، هذا وقد ساعدت عوامل متعددة في زيادة الاهتمام بموضوع لجان المراجعة لعل من أهمها ما يأتي (مصطفى، 2006، ص144):

- تزايد حالات الإخفاق المالي للعديد من الشركات، وتزايد حالات الغش والتلاعب بها وزيادة رغبة هذه الشركات في تدعيم عملية الرقابة على أنشطتها والتأكد من سلامة تطبيق المبادئ المحاسبية.
- زيادة الضغوط من جانب مستخدمي التقارير المالية على الشركات لإظهار نتيجة

أعمالها ومركزها المالي بصورة عادلة وسليمة، خاصة أن لجنة المراجعة تتكون من الأعضاء غير التنفيذيين، والذين يملكون المهارات المالية والمحاسبية ولديهم الوقت الكافي للإشراف على عملية إعداد التقارير المالية.

- التناقض الموجود بين المراجعين الخارجيين وإدارة الشركة خاصة في مجال المحافظة على استقلال المراجع الخارجي لإبداء الرأي في عدالة القوائم المالية، ومن ثم فإن وجود لجنة المراجعة في أي شركة يمثل حماية للمساهمين ويضمن تحقيق استقلال مراجع الحسابات.
- الحاجة المتزايدة إلى تحسين الثقة والجودة في التقارير المالية بهدف زيادة درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة.
- حاجة أصحاب المصلحة في الشركة إلى آلية إدارية تسهم في ضبط ورقابة أداء الإدارة كوكيل عنهم خاصة بشأن الأمور المالية والرقابية.
- مواعيد تقديم التقارير المالية والتي تتطلب في بعض الدول ضرورة النشر الفعلي لتقارير مالية مرحلية إلى جانب التقارير السنوية، وهو ما يستلزم قدراً كبيراً من الوقت والجهد، وقد يكون اشتراك أعضاء مجلس الإدارة كافة في هذه العملية أمراً لا يتسم بالكفاءة من ناحية تخصيص موارد مجلس الإدارة.

وأما في مجال الهيئات والمنظمات المهنية فقد صدر تقرير لجنة Tread way commission، 1987 وقد أوصى بضرورة إنشاء لجان تدقيق للشركات المسجلة أسهمها في بورصات الأوراق المالية الأمريكية وأن يكون أعضاء لجنة التدقيق من الأعضاء غير التنفيذيين، وفي المملكة المتحدة صدر تقرير لجنة Cadbury Committee، 1992 التي طالبت بتشكيل لجان التدقيق المسجلة في بورصة لندن للأوراق المالية، وتحديد مهامها على النحو الآتي: (المومني، 2010، ص247).

- تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن تعيين مراجع الحسابات الخارجي وأتعابه واستمراره وفصله.
- مراجعة القوائم المالية السنوية.
- مناقشة مراجع الحسابات الخارجي حول طبيعة المراجعة ونطاقها.
- مراجعة رسالة الإدارة.

- مراجعة نطاق الرقابة الداخلية في الشركة.
- مراجعة برنامج المراجعة الداخلية.
- مراجعة أية أمور مهمة قد تظهر خلال المراجعة الداخلية.

وصدر قانون عن الكونجرس الأمريكي يسمى قانون Sarbons Oxaly ، 2002 الذي قضى بوجوب تشكيل لجان مراجعة في كل شركة.

وقد واكب هذه التطورات على المستوى الدولي اهتمام السلطات الليبية بلجان المراجعة باعتبارها من الركائز الرئيسية في مجال حوكمة الشركات، ففي هذا الصدد ورد في كتيب القواعد العامة للعمل في سوق الأوراق المالية الليبي 2009 تحت عنوان قواعد الإدارة الرشيدة للشركات نبذة عن لجنة المراجعة كلجنة منبثقة عن مجلس الادارة، وحددت هذه المقدمة تخصصات اللجنة، غير أنها أشارت إلى وجوب وجودها في ظل وجود الإدارة الرشيدة للشركات بشكل عام ولم تصغ هذا الوجوب في مواد قانونية ملزمة للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي (شعبان، والسويح: 2010، ص 57).

كما واكب مصرف ليبيا المركزي هذه التطورات بإصدار كتيب إرشادات لمجالس إدارة المصارف التجارية حول الحكم المؤسسي 2005 وذلك بهدف أن يكون بمثابة إرشادات للمصارف للتعريف بمسؤوليات أعضاء مجالس إداراتها، والتأكيد على ضرورة قيامهم بالمراجعة المستمرة لها، ومساعدتهم على القيام بتنفيذها بأفضل صورة ممكنة (كتيب إرشادات لمجالس ادارة المصارف التجارية حول الحكم المؤسسي).

هذا وقد ألزم مصرف ليبيا المركزي باعتماده دليل الحوكمة للقطاع المصرفي 2010 تشكيل عدد من اللجان منبثقة عن مجالس الإدارات بالمصارف على النحو التالي: لجنة المراجعة، لجنة إدارة المخاطر، لجنة التعيينات والمكافآت، لجنة الحوكمة (دليل الحوكمة للقطاع المصرفي)، كما حدد القواعد الواجب مراعاتها في أهداف لجنة المراجعة، وتكوينها واجتماعاتها ومهامها.

أما المشرع الليبي فقد عرض مفهوم لجان المراجعة ضمن القانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري، ولكن تحت مسمى آخر قريب من هذا وهو لجان المراقبة، وحددت المواد 196 – 204 تكوين هيئة المراقبة، واجبات المراقبين وسلطاتهم، اجتماعات هيئة المراقبة وقراراتها، والاشتراك في جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية، ومسؤولية

المراقبين، والشكوى لهيئة المراقبة (القانون رقم 23 لسنة 2010)، إلا أنه من الملاحظ أن القانون لم يشر إلى العلاقة بين لجنة المراقبة والمراجع الداخلي، ويرجع ذلك لأنه ترك عمل المراجعة الداخلية خارج التشريع تماماً (شعبان، والسويح: 2010، ص 69).

### 3.2 مفهوم لجان المراجعة وأهميتها

لا يوجد مفهوم موحد للجان المراجعة نظراً لأن مهامها ومسؤولياتها قد تختلف من شركة إلى أخرى، ومن دولة إلى أخرى، إلا أنه يمكننا استعراض بعض المفاهيم على النحو الآتي:

- هي لجنة تتكون من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وذلك لتقديم رؤية عن مدى تحقيق حوكمة الشركات، ويجب أن يكون لها خط مباشر مع المساهمين عن طريق تقرير منفصل عن التقرير السنوي، وتسعى اللجنة كذلك إلى ضمان تأهيل الإدارة من أفراد مؤهلين وذوي خبرة لضمان قدرتهم على إدارة المخاطر بفعالية وأوجه رقابة سليمة في الشركة، ولابد أن يكون أعضاء اللجنة من الأفراد الأكفاء ذوي الخبرة لضمان قدرتهم على الالتزام بتخصيص وقت كاف وجهد لمهمة الرقابة والمراجعة والمساءلة ومتابعة مدى الالتزام بالقيم الأخلاقية وترتيبات الحوكمة (حماد: 2005،ص201).
- فيما يرى البعض بأنها لجنة منبثقة عن مجلس إدارة الشركة وتقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين أو غالبيتها من الأعضاء غير التنفيذيين، ومسؤوليتها يجب أن تشمل مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة داخل الشركة، والاجتماع بالمراجع الخارجي ومناقشته في نتيجة عملية المراجعة، وأيضا التأكيد على ملاءمة نظم الرقابة المالية بالشركة (مصطفى: 2006،ص143).
- هي لجنة مكونة من مدراء الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتعد لجنة المراجعة كحلقة وصل بين المراجعين ومجلس الإدارة، وتتلخص نشاطاتها في مراجعة ترشيح المراجع الخارجي، ونطاق ونتائج المراجعة، وكذلك الرقابة الداخلية للشركة، وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر (الرحيلي: 2008،ص193).

من التعاريف السابقة يمكننا القول: إنها ركزت على عضوية اللجنة والمهام الملقاة على عاتقها، ودورها في تعزيز استقلالية المراجعين، وبهذا نستنتج خصائص لجنة المراجعة على النحو الآتي:

- لجنة مكونة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.
- يتوافر لدى أعضائها معارف وخبرة جيدة في مجال المراجعة والمحاسبة والمالية.
- تتجلى مهامها بمراجعة عملية إعداد التقارير المالية وفحص عمليات المراجعة الداخلية والخارجية، ومراجعة الالتزام بالقواعد الأخلاقية وترتيبات الحوكمة.
- وهي أداة مفيدة في مراقبة أداء الشركة وتسيير أعمالها.
- وهي أداة رقابية بيد المساهمين على الإدارة.

وتتجلى أهمية لجان المراجعة من خلال المنافع المتوقعة منها، والتي يمكن أن تقدمها إلى جميع الأطراف، مثل مجلس إدارة الشركة والمراجع الخارجي والداخلي والمساهمين وأصحاب المصالح، ويمكن توضيح هذه المنافع المتوقعة من لجنة المراجعة لكل طرف من الأطراف السابقة من خلال الشكل رقم (1) (مصطفى: 2006،ص145).

**شكل رقم (1) يوضح أهمية تكوين لجنة المراجعة**

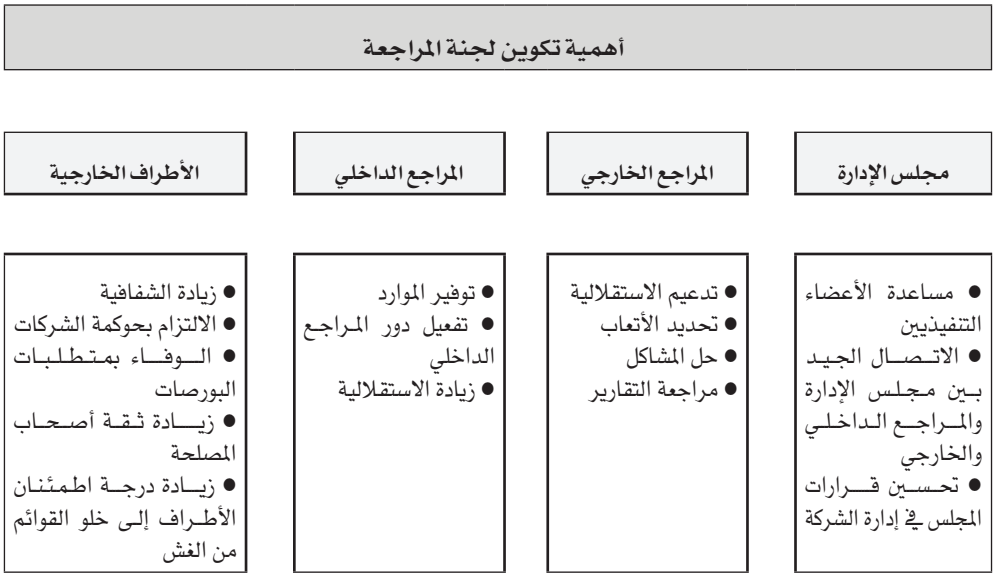


**المصدر: إعداد الباحث**

### 3.3 مقومات فعالية لجان المراجعة

اهتمت واتفقت العديد من المنظمات والهيئات العلمية والمهنية وبورصات الأوراق المالية في العديد من بلدان العالم على ضرورة تحديد القواعد المنظمة لتشكيل لجان المراجعة والمقومات الواجب توافرها بالشكل الذي يؤدي إلى تعظيم فعالية لجان المراجعة ومنفعتها لكي تسهم إيجابياً في تحسين الدور الإشرافي والرقابي في الشركات، ويمكن بلورة هذه المقومات على النحو الآتي (الصوص: 2012،ص38-42) (دحدوح: 2008،ص262-260):

3.3.1 **استقلال أعضاء لجان المراجعة:** من الأهمية بمكان أن تقتصر عضوية لجان المراجعة على الأعضاء غير التنفيذيين ذوي القدرة على ممارسة التقدير والحكم بشكل مستقل عن الإدارة، إذ إن مقدرة أعضاء لجنة المراجعة على تقييم موضوعية كل من جودة الإفصاح في القوائم المالية، ومدى مناسبة وملاءمة نظم الرقابة الداخلية في الشركة، تتأثر بدرجة الاستقلالية المتوافرة في هؤلاء الأعضاء، كما أنها أقرب إلى الموضوعية عند تحليل النتائج المالية وتقييم الأداء الإداري للشركة، حيث إن أعضاء لجنة المراجعة يعتبرون مستقلين إذا لم تكن لديهم أية علاقة بينهم وبين إدارة الشركة من شأنها التأثير عليهم في أداء واجباتهم، وتم وضع مجموعة من الأمثلة لهذه العلاقة منها ما يأتي: (الصوص: 2012،ص38-39):

- أن لا يكون من موظفي الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.
- أن لا يحصل على أية مكافأة مالية من الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها، باستثناء المكافأة التي يحصل عليها مقابل الخدمة في مجلس الإدارة.
- أن لا يكون أحد أقاربه موظفاً تنفيذياً داخل الشركة أو إحدى الشركات التابعة.
- أن لا يكون مديراً تنفيذياً في إحدى الشركات التي لها علاقات تجارية مع الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.

وفي حال توافر أحد هذه الأمثلة في عضو لجنة المراجعة لا يعد مستقلاً، وفي هذه الحالة ينبغي أن تفصح الشركات عن هذه العلاقة، بشرط أن انضمام هذا العضو إلى لجنة المراجعة سوف يحقق منافع ومزايا من شأنها تفعيل دور اللجنة في الوفاء بمسؤوليتها.

وقد أدرك المشرع الليبي أهمية أن يكون أعضاء لجنة المراجعة مستقلين، فحدد ضمن

المادة 197 من القانون 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري أنه لا يصح تعيين شخص في هيئة المراقبة له صلة قرابة إلى الدرجة الرابعة أو مصاهرة مع رئيس أو أحد أعضاء مجلس الادارة أو المديرين العامين بالشركة، وكذلك الحال بالنسبة إلى من كان مرتبطاً مع الشركة نفسها أو شركات اخرى خاضعة لإشرافها (القانون رقم 23 لسنة 2010).

3.3.2 **التحديد الواضح لحقوق اللجنة وواجباتها:** يجب أن يتم تحديد حقوق اللجنة وواجباتها بصورة واضحة وتفصيلية لكي يمكن لها أن تقوم بأعمالها بفعالية مرتفعة، ولكي لا يحدث تعارض أو تداخل بين عمل اللجنة وأعمال الأجهزة التنفيذية بالشركة بحيث يكون لها الحق في اتخاذ القرارات المتعلقة بالثواب والعقاب للأطراف الأخرى داخل الشركة وحق الحصول على أية معلومات تحتاجها في عملية الإشراف والتقييم للسياسات المتبعة في الشركة، ومقابل هذه الحقوق يجب على أعضاء اللجنة حضور اجتماعات اللجنة والمشاركة الفعَالة في أعمالها والمحافظة على أسرار الشركة، وعدم القيام بأية أعمال تنفيذية في الشركة والمحافظة على النزاهة والصدق والموضوعية، وعدم قبول أشياء ذات قيمة من الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر أو يدخل في أي نشاط قد يكون متعارضاً مع مصلحة الشركة أو يضر بها (دحدوح: 2008،ص260).

3.3.3 **الخبرة والمعرفة لدى أعضاء اللجنة:** يجب أن يتمتع أعضاء اللجنة بنوع من الخبرة والمعرفة والمهارة بمقدار يمكنهم من متابعة أنظمة الرقابة الداخلية وتقييمها ومدى الالتزام بإجراءات هذه النظم، بالإضافة إلى القدرة على فهم الأمور المحاسبية والمراجعة والإدارة المالية، وأن يكونوا على دراية كافية بإعداد التقارير المالية وبطبيعة نشاط الشركة أو المجال الذي تعمل فيه، إذ إن تعقد الأدوات المالية وتعقد هياكل رأسمال الشركات والتطبيق الخلاق للمعايير المحاسبية، كلها معاً توضح أهمية وجود أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين فقط للعمل في لجنة المراجعة، وأن الخبرة لدى أعضاء اللجنة تعد أحد الأركان المهمة نظراً لأن العديد من المشاكل المحاسبية التي ينبغي على لجنة المراجعة حلها تعتمد على الحكم الشخصي، والذي مما لا شك فيه يتأثر بمستوى الخبرة المتوافر لدى أعضاء اللجنة في مجال المحاسبة والمراجعة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية حدد قانون Sanbanes Oxley بعض المتطلبات الواجب توافرها في عضوية لجنة المراجعة نذكر منها (الصوص: 2012،ص40) :

- أن يكون مراجعاً خارجياً أو محاسباً سابقاً أو حاصلاً على شهادة علمية في مجال المحاسبة والمراجعة.
- لديه دراية كاملة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- لديه خبرة في إجراءات عملية المراجعة التي يقوم بها المراجع الداخلي أو الخارجي.
- لديه دراية بطبيعة المسؤوليات الملقاة على لجنة المراجعة.

وقد أدرك المشرع الليبي أهمية أن يتمتع أعضاء اللجنة بنوع من الخبرة والمعرفة والمهارة، فحدد ضمن المادة 196 من القانون 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري أن يكون أحد أعضاء هيئة المراقبة متحصلاً على مؤهل جامعي في مجال المحاسبة، وآخر متحصل على مؤهل جامعي في مجال القانون (القانون رقم 23 لسنة 2010).

3.3.4 **عدد أعضاء اللجنة:** يختلف عدد أعضاء اللجنة من شركة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، وذلك وفقاً لحجم مجلس الإدارة وحجم الشركة وطبيعة نشاطها، لكن وبغض النظر عن حجم الشركة ونشاطها ينبغي أن يكون عدد الأعضاء كافياً لتحقيق مزيج من الخبرات والقدرات التي تمكن اللجنة من القيام بالمهام الملقاة عليها وتحقيق أهدافها، مع الأخذ بالحسبان عدم زيادة هذا العدد بصورة قد تحد من اتخاذ القرارات بصورة سريعة وفعالة، وعدم تخفيضه بصورة تحد من أداء اللجنة لأعمالها بكفاءة وفعالية، وقد لوحظ من خلال الدراسات (دحدوح: 2008،ص261) (الصوص: 2012،ص40-41) أن العدد الأمثل لأعضاء لجنة المراجعة يتراوح بين ثلاثة وخمسة إلى سبعة أعضاء.

وقد نص المشرع الليبي صراحة ضمن المادة 196 من القانون 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري أن تتكون هيئة المراقبة من ثلاثة أعضاء عاملين، كما نص بضرورة تعيين عضويين احتياطيين للهيئة (القانون رقم 23 لسنة 2010).

3.3.5 **عدد اجتماعات اللجنة خلال السنة المالية:** يعد عدد المرات التي تجتمع فيها لجنة المراجعة خلال العام من الأمور التي تؤثر في فعالية لجنة المراجعة، إذ يعد ذلك مقياساً مهماً على مقدرة اللجنة على القيام بمهامها وممارسة دورها بشكل إيجابي، وعدد المرات يرتبط بحجم مسؤوليات اللجنة وبطبيعة الظروف التي تعيشها الشركة، وهذا العدد تقرره اللجنة نفسها حسب ما تعتقد العدد المناسب، فقد أوصى تقرير Smith Repor في المملكة المتحدة بأن العدد المناسب يجب أن لا يقل عن ثلاث مرات في العام،

بينما أوصت لجنة Treadway في الولايات المتحدة بان يكون الاجتماع على أساس ربع سنوي، هذا مع الإشارة إلى ضرورة حضور كل من المراجع الخارجي ورئيس المراجعة الداخلية لهذه الاجتماعات لكي يمكن مناقشتهما في المشاكل التي يواجهها كل منهما فيما يتعلق بإجراءات المراجعة، والأخطاء التي تم اكتشافها، وعلاقاتهما بإدارة الشركة (الصوص، 2012،ص41-42).

وقد نص المشرع الليبي صراحة ضمن المادة 201 من القانون 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري أن تجتمع هيئة المراقبة مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر (القانون رقم 23 لسنة 2010).

3.3.6 **الإفصاح عن لجنة المراجعة:** في الوقت الحالي تتطلب شروط العديد من البورصات العالمية وكذلك التقارير الصادرة من المنظمات المهنية والعلمية أن يتم الإفصاح عن تكوين لجان المراجعة بالشركات وعضويتها ومهامها، وهذا الإفصاح يتضمن الإفصاح عن عقد اللجنة الذي يوضح مسؤوليات اللجنة وواجباتها وطبيعة العلاقة بينها وبين كل من إدارة الشركة والمراجع الداخلي والخارجي، والإفصاح عن نتائج أعمالها من خلال إصدار تقرير سنوي يتم نشره ضمن التقارير السنوية بحيث يتضمن الأنشطة التي قامت بها لجنة المراجعة خلال العام، وإن نشر تقارير لجنة المراجعة مع التقارير السنوية يمكن أن يسهم في تحسين نزاهة التقارير، لأنه يوفر تأكيداً عن مدى تنفيذ كل من المراجعين الداخليين والخارجيين لمسؤولياتهما المتعلقة بعملية التقرير المالي (دحدوح، 2008،ص262).

### 3.4 المهام الأساسية للجنة المراجعة

إن قيام لجنة المراجعة بمهامها لا يعني توسيع مجال مسؤوليات مجلس الإدارة أو زيادة الأعباء الملقاة على عاتقه، بل تنحصر مهامها في مساعدة مجلس الإدارة على أداء مهامه بكفاءة وفاعلية، وعلى الوفاء بمسؤولياته وتنفيذ مهامه الأساسية وخاصة في مجال النظم المحاسبية، والإشراف على عملية إعداد التقارير المالية، ودعم أنظمة الرقابة الداخلية، ودعم استقلالية المراجعين الداخليين والخارجيين.

وإن مهام هذه اللجنة قد تختلف من دولة إلى أخرى، وقد تتنوع على أساس نوع ودرجة تعقيد وحجم الأعمال، وتجدر الإشارة إلى أن لجنة المراجعة عند قيامها بممارسة مهامها لابد أن تأخذ في الاعتبار نوعين من المخاطر وهما (نصروالسيد، 2006،ص319) :

- مخاطر بيئة الرقابة الداخلية والتي تتضمن الظروف والأحداث التي تؤثر في الإدارة والرقابة الإدارية.
- مخاطر بيئة الرقابة الخارجية والتي تتضمن ظروف الصناعة والتشريعات والقوانين وبيئة الأعمال، واتجاه جهات الرقابة الرسمية مثل المصرف المركزي وهيئة سوق المال نحو حوكمة الشركات.

ويُعد التحديد الدقيق لمهام لجنة المراجعة من الأمور المفيدة لكل من أعضاء اللجنة والأطراف الأخرى، إذ يؤدي ذلك إلى زيادة الوعي لدى أعضاء اللجنة بخصوص طبيعة مهامهم، وفي الوقت نفسه إبراز هذه المهام إلى الأطراف الأخرى التي تتعامل معها اللجنة كمجلس الإدارة والمراجع الخارجي والداخلي بالشكل الذي يؤدي إلى عدم تداخل هذه المهام بين الأطراف المختلفة، وقد استقر رأي معظم الكُتاب وأسفرت الممارسة العملية عن أن المهام الرئيسية للجنة المراجعة تكمن في مجالات أساسية نوردها في النقاط الآتية: (دحدوح، 2008،ص263-264):

- الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية وفحصها.
- دعم وظيفة المراجعة الخارجية.
- دراسة نظم الرقابة الداخلية وتقييمها.
- دعم وظيفة المراجعة الداخلية.

ويضيف (حماد: 2007،ص156) مجالين هما:

- إدارة المخاطر في الشركات.
- ودعم حوكمة الشركات.

وهذه المجالات متكاملة ومترابطة مع بعضها البعض، فعلى سبيل المثال إن دراسة نظم الرقابة وتقييمها تساعد اللجنة في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية وفحصها، وسيتم التركيز في هذه الدراسة على مجال دعم وظيفة المراجعة الداخلية.

### 3.5 دور لجنة المراجعة في دعم وظيفة المراجعة الداخلية

تُعد المراجعة الداخلية أداة من أدوات الرقابة الداخلية، وتحديداً بيئة الرقابة وأنشطتها، ودور لجنة المراجعة في دعم المراجعة الداخلية ينبع من أهمية هذه الأخيرة في الشركات،

حيث أوصت التقارير العلمية والمنظمات المهنية في اغلب دول العالم بضرورة الاهتمام بالدور الذي تؤديه المراجعة الداخلية بالشركات، وذلك نتيجة ظهور حالات غش وتلاعب كثيرة، والنمو المضطرد في أنشطة الأعمال بدأ الاتجاه نحو ضرورة وجود وظيفة رقابية مستقلة داخل الشركة، حيث كان مفهوم المراجعة الداخلية في الحقبة الماضية ينحصر في أنها مجرد نشاط بسيط داخل الإدارة المالية للشركة تنحصر مهمتها في التأكد من سلامة العمليات المالية والمحاسبية عن طريق رقابة مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة وتعقب حالات التلاعب والأخطاء لخدمة المدير المالي.

ونتيجة لعوامل متعددة نذكر منها على سبيل المثال: اتساع حجم الشركات وتعقد عملياتها، حاجة الإدارة المتزايدة إلى تقارير دورية دقيقة، ظهور المنشآت ذات الفروع وتزايد نطاق العمليات الدولية، الزيادة في حالات فشل الشركات وإفلاسها، زاد الاهتمام بالمراجعة الداخلية ودورها كوظيفة رقابية تمتد إلى الجوانب المالية والتشغيلية بالشركة كلها، وأصبحت المراجعة الداخلية أداة لخدمة الشركة ككل وليس فقط إدارتها ويقصد بالمراجعة الداخلية ذلك النشاط المستقل الاستشاري الموضوعي والمطمئن الذي يهدف إلى زيادة عائد عمليات الشركة وتحسينها، وتساعد المراجعة الداخلية الشركة في تحقيق أهدافها من خلال طريقة منهجية منظمة لتقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة وتحسينها ( دحدوح: 2008: ص268 – 269).

وباعتبار أن لجنة المراجعة مسؤولة عن الإشراف على التقارير المالية السنوية التي تعدها الإدارة، وقد امتد هذا الدور ليشمل أيضاً ضمان قوة إجراءات الرقابة الداخلية والإشراف على أنشطة المراجعة الخارجية، ولغرض تحمل مسؤولياتها الإشرافية بصورة أفضل فإنها تعتمد على وظيفة المراجعة الداخلية كإحد الدعائم الأساسية التي تساعدها في تحقيق حوكمة أفضل للشركات ( عيسى: 2008: ص31 – 32).

لهذا ينبغي أن تهتم لجنة المراجعة بالمراجعة الداخلية، حيث توجد علاقة متبادلة بينهما وكل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر، فإدارة المراجعة الداخلية تُعد من أهم مصادر المعلومات التي تحصل عليها لجنة المراجعة والتي تساعدها في تنفيذ مهامها بفاعلية، كما تُعد لجنة المراجعة بالنسبة لإدارة المراجعة الداخلية حارساً لها من تدخل الإدارة في شؤونها بما يؤدي إلى زيادة استقلالها عن طريق إمكانية التقرير المباشر لها عن الأخطاء

التي تكتشفها أثناء عملية المراجعة، ويتمثل الدور الذي تقوم به لجان المراجعة تجاه المراجع الداخلي بتعزيز دوره بحيث يوفر له الوضع الأمثل للعمل ( دحدوح: 2008: ص269).

ومن ثم فإن لجنة المراجعة الفعالة تعزز وظيفة المراجعة الداخلية، والتي بدورها تدعم لجنة المراجعة في ضمان جودة التقارير المالية التي تعدها الإدارة، وبلا شك أن وجود هذه العلاقة التكاملية تنعكس إيجابياً على كفاءة حوكمة الشركات.

## 4. الإطار العملي للدراسة

### 4.1 مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من الفئات التالية:

- المراجعين الخارجيين بديوان المحاسبة ضمن إدارة متابعة الشركات العامة.
- المراجعين الخارجيين المستقلين العاملين لحساب أنفسهم.
- المراجعين الداخليين بالشركات المساهمة.
- موظفو إدارة الرقابة على المصارف بمصرف ليبيا المركزي، والمصارف التجارية ذوو العلاقة بموضوع الدراسة.
- موظفو هيئة الإشراف والرقابة على نشاط التأمين بوزارة الاقتصاد وشركات التأمين ذوو العلاقة بموضوع الدراسة.

واقتصر نطاق عينة الدراسة من الناحية التطبيقية على المراجعين الخارجيين بديوان المحاسبة ضمن إدارة متابعة الشركات العامة، والمراجعين الخارجيين المستقلين العاملين لحساب أنفسهم، ولم يمتد إلى المراجع الداخلي والفئات الأخرى ذات العلاقة، على أمل أن يتبع ذلك لاحقًا أبحاث أخرى تُعنى بتناول وجهات نظر هذه الفئات حول هذا الموضوع، كما اقتصر نطاق عينة الدراسة من الناحية الجغرافية على بعض المراجعين الخارجيين في مدينة طرابلس، وعليه فإن النتائج التي تم التوصل إليها ستكون محدودة بالعينات التي تم جمعها من خلال استمارة الاستبيان، ولذا فقد يكون من الصعوبة تعميم هذه النتائج خارج نطاق البيانات التي تم جمعها، بمعنى أن تعميم نتائج الدراسة الحالية مشروط أو محدد بأهدافها ومنهجيتها والأساليب المستخدمة للوفاء بمتطلباتها، وهذه المحددات لن تقلل من أهمية الدراسة على اعتبار أن نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها سوف تزود الباحثين

والممارسين والجهات ذات العلاقة بصورة معقولة عن المستوى الحالي للجان المراجعة في دعمها للمراجع الداخلي في أداء أعماله.

وثم توزيع الاستبيان على كامل مفردات عينة الدراسة والبالغ عددها 60 مفردة ضمن نطاق مدينة طرابلس، وثم اختيار عينة الدراسة عرضياً – تعتمد في اختيارها عن طريق الصدفة – وذلك لتوفير الوقت والتكاليف، منها 30 مفردة من المراجعين الخارجيين بديوان المحاسبة ضمن إدارة متابعة الشركات العامة و30 مفردة من المراجعين الخارجيين المستقلين، حُصل منها 28-24 استمارة استبيان على التوالي بنسبة استجابة إجمالية بلغت 86.666 ٪.

### 4.2 أداة جمع البيانات

تم الاعتماد على استمارة استبيان كمصدر أولي رئيس لجمع البيانات اللازمة للدراسة التطبيقية ويحتوي على مجالين للتعرف على المتغيرات التالية:

- أسئلة خاصة لبيان دور لجنة المراجعة في تعزيز استقلالية المراجع الداخلي في الشركة المساهمة الليبية وقد تضمن 15 فقرة مثلت فرضية الدراسة الفرعية الأولى.
- أسئلة خاصة لبيان دور لجنة المراجعة في تحسين عمل المراجع الداخلي في الشركة المساهمة الليبية وقد تضمن 17 فقرة مثلت فرضية الدراسة الفرعية الثانية.

وقد تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي وهو مقياس فئوي مكون من خمس درجات لتحديد درجة موافقة مفردات العينة على كل فقرة من فقرات الاستبيان، وتحويلها إلى بيانات كمية حتى يمكن قياسها إحصائياً، وذلك وفقاً للجدول رقم (1).

**جدول رقم (1) يوضح مستوى الموافقة ودرجتها لمقياس ليكرت الخماسي**

| مستوى الموافقة | درجة الموافقة |
|---|---|
| غير موافق بشدة | 1 |
| غير موافق | 2 |
| حيادي | 3 |
| موافق | 4 |
| موافق بشدة | 5 |

**المصدر: إعداد الباحث**

### 4.3 الأسلوب والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

تم الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لتحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة، وقد تم اختيار الأساليب الإحصائية الملائمة بحيث تفي بأهداف الدراسة واختبار فرضياتها، حيث استخرجت التكرارات من أجل التعرف على خصائص عينة الدراسة ويمكن تلخيص هذه الأساليب على النحو التالي:

- المتوسط الحسابي Arithmetic Mean ويعد من المؤشرات الأكثر أهمية لقياس النزعة المركزية، ويستخدم على نطاق واسع في الدراسات، ويستخدم لقياس متوسط الإجابات عن أسئلة الدراسة.
- الانحراف المعياري Standard Deviation ويستخدم لمعرفة درجه تشتت القيم عن متوسطها الحسابي، من أجل تأكيد دقة التحليل.
- اختباري Normal & Poisson .One – Sample Kolmogorv – Smirnov test ويستخدم لاختبار الفرضيات متى كانت بيانات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي (لا معلمية).
- اختبار Two – Independent – Samples tests. Mann Whitney ويستخدم لمعرفة الفروق الجوهرية بين عينتي الدراسة.

### 4.4 تحليل نتائج الدراسة

في هذا القسم من التحليل تم فحص دور لجنة المراجعة في تعزيز ودعم وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة الليبية، ولتحقيق هذه الغاية فقد استخدمت الأساليب الإحصائية الوصفية لتحليل الإجابات على أسئلة الاستبيان.

#### 4.4.1 الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد دور فعال للجنة المراجعة في تعزيز استقلالية المراجع الداخلي في الشركات الليبية.

تم اختبار الفرضية الفرعية الأولى من وجهة نظر المراجعين الخارجيين، وذلك بالاعتماد على أسئلة المجال الأول في استبيان الدراسة حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة المراجعة في تعزيز استقلالية المراجع الداخلي في الشركات المساهمة الليبية، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) يوضح التحليل الوصفي لأسئلة المجال الأول في استبيان الدراسة

| الرقم | الأسئلة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| 1 | تتابع لجنة المراجعة مدى استجابة الإدارة لملاحظات المراجع الداخلي والإجراءات المتخذة بشأنها | 2.54 | 0.999 |
| 2 | تتأكد لجنة المراجعة من عدم إخفاء الإدارة لأية معلومات لازمة لأداء مهام المراجعة عن المراجع الداخلي | 1.79 | 0.637 |
| 3 | تتأكد لجنة المراجعة من وجود هيكل تنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية تحدد فيها المهام والوظائف | 2.44 | 0.802 |
| 4 | تقوم لجنة المراجعة بتقييم الكفاءات الموجودة في إدارة المراجعة الداخلية | 2.73 | 0.910 |
| 5 | تتأكد لجنة المراجعة من أن المراجعين الداخليين لا يشاركون في أي أنشطة أو علاقات أو يقومون بأعمال تنفيذية داخل الشركة | 1.92 | 0.652 |
| 6 | تتأكد لجنة المراجعة من وجود دليل مكتوب لإدارة المراجعة الداخلية | 2.54 | 1.056 |
| 7 | تتأكد لجنة المراجعة من قيام إدارة المراجعة الداخلية بالإشراف الكافي على أعمال المراجعة الداخلية | 1.90 | 0.569 |
| 8 | تهتم لجنة المراجعة بتوصيات المراجع الداخلي | 2.27 | 0.630 |
| 9 | تقوم لجنة المراجعة بإبلاغ مجلس الإدارة بتصحيح أي أخطاء أشار إليها المراجع الداخلي | 2.27 | 0.689 |
| 10 | تطلب لجنة المراجعة من مجلس الإدارة أسباب عدم تبني توصيات المراجع الداخلي | 2.06 | 0.725 |
| 11 | تتابع لجنة المراجعة قيام إدارة المراجعة الداخلية بتحسين كفاءة وفاعلية وجودة خدمات إدارة المراجعة الداخلية | 2.25 | 0.813 |
| 12 | تضع لجنة المراجعة شروطاً يجب أن تتوافر في مدير إدارة المراجعة الداخلية، كأن يكون لديه مؤهل علمي حده الأدنى الشهادة الجامعية الأولى أو شهادة مهنية معينة أو عدد كافٍ من سنوات الخبرة | 3.23 | 0.921 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 13 | تتابع لجنة المراجعة قيام إدارة المراجعة الداخلية بتوفير برامج لتطوير قدرات العاملين ووجود سياسات لتطوير الموارد البشرية | 3.02 | 0.939 |
| 14 | تتأكد لجنة المراجعة من التزام موظفي المراجعة الداخلية بأخلاقيات المهنة | 1.90 | 0.569 |
| 15 | تضمن لجنة المراجعة عدم الاستغناء عن المراجع الداخلي نتيجة تمسكه بوجهة نظر صحيحة تخالف رأي الإدارة | 2.00 | 0.714 |

**المصدر: إعداد الباحث**

يبين الجدول رقم (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة المراجعة في تعزيز استقلالية المراجع الداخلي في الشركات الليبية المساهمة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين، حيث جاء في الفقرة رقم12 : تضع لجنة المراجعة شروطاً يجب أن تتوافر في مدير إدارة المراجعة الداخلية، كأن يكون لديه مؤهل علمي حده الأدنى الشهادة الجامعية الأولى أو شهادة مهنية معينة أو عدد كاف من سنوات الخبرة في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ 3.23 وانحراف معياري 0.921، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم 13 تتابع لجنة المراجعة قيام إدارة المراجعة الداخلية بتوفير برامج لتطوير قدرات العاملين ووجود سياسات لتطوير الموارد البشرية بمتوسط حسابي بلغ 3.02 وانحراف معياري 0.939، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم 4 تقوم لجنة المراجعة بتقييم الكفاءات الموجودة في إدارة المراجعة الداخلية بمتوسط حسابي بلغ 2.73 وانحراف معياري 0.910، ويعزو الباحث السبب في هذه النتيجة إلى أن المراجعين الخارجيين يرون أن اهتمام أعضاء لجان المراجعة بالمراجع الداخلي من حيث التأهيل والمهنية وما يلزم لتطوير الأداء بهدف تقييم الأداء كأحد أهداف الرقابة الإدارية.

كما جاء في الفقرة رقم2: تتأكد لجنة المراجعة من عدم إخفاء الإدارة لأية معلومات لازمة لأداء مهام المراجعة عن المراجع الداخلي المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ1.79 وانحراف معياري 0.637، سبقتها في المرتبة الفقرتان رقم 7 و14 : تتأكد لجنة المراجعة من قيام إدارة المراجعة الداخلية بالإشراف الكافي على أعمال المراجعة الداخلية، وتتأكد لجنة المراجعة من التزام موظفي المراجعة الداخلية بأخلاقيات المهنة بمتوسط حسابي بلغ1.90 وانحراف معياري 0.569 لكليهما، ويعزو الباحث السبب في هذه النتيجة إلى أن المراجعين

الخارجيين يرون أن ضعف اهتمام أعضاء لجان المراجعة بالمراجع الداخلي من حيث توفير المعلومات اللازمة لأداء مهام المراجعة قد ضمنتها الأعراف السائدة بين المديرين بتوفير المعلومات حسب الطلب وليس بصورة انسيابية حسب قنوات الاتصال بالهيكل التنظيمي، ولعل السبب من عدم قيام لجان المراجعة بالإشراف الكافي على أعمال المراجعة الداخلية هو قاعدة لدى لجان المراجعة بأن القوانين واللوائح تكفل القيام بالمسؤوليات والواجبات المناطة بالمراجعين الداخليين، ويمكن تفسير عدم متابعة لجنة المراجعة من التزام موظفي المراجعة الداخلية بأخلاقيات المهنة هو اطمئنانهم لمستوى التأهيل والخبرة في المجال.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار Kolmogorv – Smirnov test كما في الجدول رقم (4).

**جدول رقم (4) يوضح تحليل واختبار الفرضية الفرعية الاولى**

| المجال | التكرار | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | Normal Sig | Poisson sig | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تعزيز استقلالية المراجع الداخلي | 52 | 2.324 | 0.775 | 0.0003 | 0.0079 | 0.05 |

المصدر: إعداد الباحث

يتبين من الجدول رقم (4) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية $a = 0.05$ وللتحقق من مدى مساهمة لجان المراجعة في تعزيز استقلالية المراجع الداخلي، حيث بلغت قيمة Asymp. sig – p & n المحسوبة 0.0003 – 0.0079 على التوالي تبين أن كلاهما أقل من مستوى المعنوية، ما يشير إلى قبول الفرضية العدمية، وهذا يعني أنه **لا يوجد دور فعال للجنة المراجعة في تعزيز استقلالية المراجع الداخلي في الشركات المساهمة الليبية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين.**

**4.4.2 الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد دور فعال للجنة المراجعة في تحسين عمل المراجع الداخلي في الشركات الليبية.**

تم اختبار الفرضية الفرعية الثانية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين، وذلك بالاعتماد على أسئلة المجال الثاني في استبيان الدراسة حيث تم استخراج المتوسطات

الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة المراجعة في تحسين عمل المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة الليبية، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (5).

**جدول رقم (5) يوضح التحليل الوصفي لأسئلة المجال الثاني في استبيان الدراسة**

| الرقم | الأسئلة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| 1 | تتأكد لجنة المراجعة من وجود نظام فعال لتقارير المراجع الداخلي يضمن توفير البيانات والمعلومات | 2.27 | 0.819 |
| 2 | تتأكد لجنة المراجعة من قيام إدارة المراجعة الداخلية بمناقشة نتائج وتوصيات عملية المراجعة مع المستويات الإدارية المختلفة | 1.98 | 0.700 |
| 3 | تتأكد لجنة المراجعة من التزام إدارة المراجعة الداخلية بالسياسات والقرارات الإدارية والأنظمة والقوانين | 2.56 | 0.978 |
| 4 | تتابع لجنة المراجعة الملاحظات والتوصيات التي تم الإبلاغ عنها من قبل إدارة المراجعة الداخلية | 2.29 | 0.667 |
| 5 | تتأكد لجنة المراجعة من أن الإجراءات التصحيحية المناسبة قد تم اتخاذها من قبل الجهات المعنية | 1.96 | 0.766 |
| 6 | تبحث لجنة المراجعة مع المراجع الداخلي مستوى الأخطاء وحالات الغش التي تكتشف أثناء عملية المراجعة وكيفية معالجتها | 1.96 | 0.713 |
| 7 | تدرس لجنة المراجعة مقترحات المراجع الداخلي حول تعديل السياسات المحاسبية المتبعة داخل الشركة | 2.31 | 0.829 |
| 8 | تعقد لجنة المراجعة اجتماعات مع المراجع الداخلي للتنسيق في المجالات التي تغطيها عملية المراجعة في جميع مراحلها | 2.60 | 1.015 |
| 9 | تطلب لجنة المراجعة المشورة والمساعدة من خارج الشركة في حالة عدم توفر المهارات والتخصصات والمعرفة في إدارة المراجعة الداخلية | 2.42 | 0.893 |
| 10 | تقترح لجنة المراجعة أي تحسينات لتطوير فعالية الأنظمة وزيادة الكفاءة الإنتاجية في إدارة المراجعة الداخلية | 2.40 | 0.823 |
| 11 | تتابع لجنة المراجعة تصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة إضافية تستجيب طبيعتها وتوقيتها للمخاطر التي قد تواجه الشركة | 2.56 | 0.916 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 12 | تتأكد لجنة المراجعة من أن إدارة المراجعة الداخلية تتابع تطبيق برنامج المراجعة المعد سابقاً ومتابعة أي مخالفات أو تغييرات طرأت على البرنامج | 2.08 | 0.652 |
| 13 | تشرف لجنة المراجعة على تطوير جودة التدقيق الداخلي ومتابعة برامج التحسين بما يغطي كافة أنشطة المراجعة الداخلية وتراقب كذلك استمرار فعاليتها | 2.04 | 0.656 |
| 14 | تدرس لجنة المراجعة خطة عمل المراجع الداخلي ومدى توافقها مع أهداف الشركة | 2.44 | 0.873 |
| 15 | تتأكد لجنة المراجعة من توفر التسهيلات اللازمة لتمكين المراجع الداخلي من القيام بمهمته دون معوقات | 2.40 | 0.869 |
| 16 | تناقش لجنة المراجعة مدير إدارة المراجعة الداخلية في أي مصاعب واجهت المراجعين الداخليين خلال تنفيذ أعمالهم | 2.21 | 0.605 |
| 17 | تقوم لجنة المراجعة بمناقشة مدير إدارة المراجعة الداخلية في أي قضايا جوهرية قد تظهر خلال العام | 2.17 | 0.706 |

**المصدر: إعداد الباحث**

يبين الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور لجنة المراجعة في تحسين عمل المراجع الداخلي في الشركات الليبية المساهمة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين، حيث جاءت الفقرة رقم8: تعقد لجنة المراجعة اجتماعات مع المراجع الداخلي للتنسيق في المجالات التي تغطيها عملية المراجعة في جميع مراحلها في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ2.60 وانحراف معياري 1.015، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم 3: تتأكد لجنة المراجعة من التزام إدارة المراجعة الداخلية بالسياسات والقرارات الإدارية والأنظمة والقوانين بمتوسط حسابي بلغ 2.56 وانحراف معياري 0.978، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم 11: تتابع لجنة المراجعة تصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة إضافية تستجيب طبيعتها وتوقيتها للمخاطر التي قد تواجه الشركة بمتوسط حسابي بلغ 2.56 وانحراف معياري 0.916، ويعلل الباحث هذه النتيجة بأن أعضاء لجان المراجعة يولون أهمية لتقيد الشركة بالقوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات التي تخضع لها أعمال الشركة وأنشطتها، ما ينعكس إيجابياً على التزام المراجع الداخلي بالسياسات والقرارات الإدارية والقوانين والأنظمة، كما أن لجان المراجعة تهتم

بمواصلة التنسيق مع المراجع الداخلي في تصميم وتنفيذ أعمال المراجعة ومراقبة المخاطر التي قد تواجه الشركة.

كما جاء في الفقرة رقم5: تتأكد لجنة المراجعة من أن الإجراءات التصحيحية المناسبة قد تم اتخاذها من قبل الجهات المعنية في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ1.96 وانحراف معياري 0.766، سبقتها في المرتبة الفقرة رقم 6 تبحث لجنة المراجعة مع المراجع الداخلي مستوى الأخطاء وحالات الغش التي تكتشف أثناء عملية المراجعة وكيفية معالجتها بمتوسط حسابي بلغ 1.96 وانحراف معياري 0.713، سبقتها في المرتبة الفقرة رقم 2: تتأكد لجنة المراجعة من قيام إدارة المراجعة الداخلية بمناقشة نتائج وتوصيات عملية المراجعة مع المستويات الإدارية المختلفة بمتوسط حسابي بلغ 1.98 وانحراف معياري 0.700، ولعل السبب من عدم تأكد لجنة المراجعة من أن الإجراءات التصحيحية المناسبة قد تم اتخاذها من قبل الجهات المعنية، وعدم متابعة وبحث مستوى الأخطاء وحالات الغش التي تكتشف أثناء عملية المراجعة وكيفية معالجتها هو عدم تمتع أعضاء اللجنة بنوع من الخبرة والمعرفة والمهارة بمقدار يمكنهم من متابعة أعمال المراجع الداخلي وتقييمها، وهذا ما توصلت إليه دراسات سابقة في هذا المجال (بالخير، 2004،ص83) حيث إن الجمعيات العمومية تدرك أهمية لجان المراقبة وتهتم باختيار أعضائها، إلا أن الشروط القانونية المطلوب توافرها لا يتم مراعاتها والالتزام بها عند اختيارهم.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار Kolmogorv – Smirnov test كما في الجدول رقم (6).

**جدول رقم (6) يوضح تحليل واختبار الفرضية الفرعية الثانية**

| المجال | التكرار | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | Normal Sig | Poisson sig | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تحسين خطة عمل المراجعة الداخلية | 52 | 2.274 | 0.793 | 0.0014 | 0.0115 | 0.05 |

**المصدر: إعداد الباحث**

يتبين من الجدول رقم (6) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية a=0.05وللتحقق من

مدى مساهمة لجان المراجعة في تحسين خطة عمل المراجعة الداخلية، حيث بلغت قيمة Asymp.sig – p & n المحسوبة 0.0014 – 0.0115 على التوالي تبين أن كلاهما أقل من مستوى المعنوية، ما يشير إلى قبول الفرضية العدمية، وهذا يعني أنه **لا يوجد دور فعال للجنة المراجعة في تحسين خطة عمل المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة الليبية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين.**

4.4.3 **الفرضية الرئيسية: لا يوجد دور فعال للجنة المراجعة في دعم كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الليبية.**

للتحقق من صحة هذه الفرضية كان من اللازم اختبار الفرضيات الفرعية من وجهة نظر عينة الدراسة ومن تم مناقشة الفرضية الرئيسية لاحقاً.

وللتحقق من صحة الفرضية الرئيسية تم استخدام اختبار Kolmogorv – Smirnov test بين جميع الأسئلة كما في الجدول رقم (7).

**جدول رقم (7) يوضح تحليل واختبار الفرضية الرئيسية**

| المجال | التكرار | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | Normal Sig | Poisson sig | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| دعم كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية | 52 | 2.299 | 0.784 | 0.0009 | 0.0098 | 0.05 |

المصدر: إعداد الباحث

يتبين من الجدول رقم (7) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية a = 0.05 وللتحقق من مدى مساهمة لجان المراجعة في تحسين خطة عمل المراجعة الداخلية، حيث بلغت قيمة Asymp.sig – p & n المحسوبة0.0009 – 0.0098 على التوالي تبين أن كلاهما أقل من 0.05، ما يشير إلى قبول الفرضية العدمية، وهـذا يعني أنه **لا يوجد دور فعال للجنة المراجعة في دعم كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة الليبية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين.**

ولمعرفة المستوى المؤثر من الفروقات الجوهرية بين آراء عيينتي الدراسة باستخدام اختبار Mann Whitney حيث إنه من أقوى الاختبارات اللامعلمية المستخدمة لهذا الغرض، وتم استخدامه لمعرفة الفروق بين أراء عينتي الدراسة فيما يتعلق بدور لجان المراجعة في دعم كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة الليبية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين بديوان المحاسبة ضمن إدارة متابعة الشركات العامة والمراجعين الخارجيين المستقلين العاملين لحساب أنفسهم، نجد أنه عند مستوى معنوية قدره 0.05 هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين عينتي الدراسة بالنسبة إلى النشاط التالي: تطلب لجنة المراجعة من مجلس الإدارة أسباب عدم تبني توصيات المراجع الداخلي حيث كانت قيمة sig المحسوبة لهذا النشاط 0.022، ولا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين عينتي الدراسة بالنسبة إلى باقي الأنشطة، وهذا مؤشر قوي يعطي انطباعا بتجانس الآراء بين عينتي الدراسة.

**5. النتائج والتوصيات**

جاءت هذه الدراسة لبيان دور لجنة المراجعة في دعم وظيفة المراجع الداخلي في شركات المساهمة الليبية، وفيما يلي ملخص لما أسفرت عنه الدراسة من نتائج:

1 – اهتمام لجان المراجعة بالمراجع الداخلي من حيث التأهيل العلمي، وتوفير برامج لتطوير قدرات العاملين ووجود سياسات لتطوير الموارد البشرية.

2 – لا تتأكد لجان المراجعة من إخفاء الإدارة لأية معلومات لازمة لأداء مهام المراجعة عن المراجع الداخلي.

3 – إن لجان المراجعة لا تقوم بالإشراف الكافي على أعمال المراجعة الداخلية.

4 – القصور في متابعة لجان المراجعة من التزام موظفي المراجعة الداخلية بأخلاقيات المهنة.

5 – تعقد لجنة المراجعة اجتماعات مع المراجع الداخلي للتنسيق في المجالات التي تغطيها عملية المراجعة في جميع مراحلها.

6 – تتأكد لجنة المراجعة من التزام إدارة المراجعة الداخلية بالسياسات والقرارات الإدارية والأنظمة والقوانين.

7 – عدم تأكد لجنة المراجعة من أن الإجراءات التصحيحية المناسبة قد تم اتخاذها من قبل الجهات المعنية، فهي لا تتابع مدى استجابة الإدارة لملاحظات المراجع الداخلي والإجراءات المتخذة بشأنها.

8 – لا تبحث لجنة المراجعة مع المراجع الداخلي مستوى الأخطاء وحالات الغش التي تكتشف أثناء عملية المراجعة وكيفية معالجتها.

وفي ضوء النتائج السابقة نجد أن هناك قصورا في بعض الأنشطة التي تمارسها لجنة المراجعة ولا تؤدي إلى تعزيز استقلالية المراجع الداخلي في الشركات المساهمة الليبية، كما أن هناك قصورا في بعض الأنشطة التي تمارسها لجنة المراجعة ولا تؤدي إلى تحسين خطة عمل المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة الليبية وذلك من وجهة نظر عينتي الدراسة.

وبناء على ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج نعرض التوصيات التي من شأن الأخذ بها أن يرفع من دور لجنة المراجعة في دعم كفاءة وظيفة المراجع الداخلي، وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

1 – دعم استقلالية المراجع الداخلي من خلال توفير متطلبات العمل واحتياجاته والاستجابة لملاحظات المراجع الداخلي واتخاذ القرارات المناسبة حيالها بالتنسيق مع الإدارات المعنية والمتابعة للإجراءات التصحيحية.

2 – مراعاة التطوير المهني للمراجعين الداخليين بما يحقق الرفع من مستوى الكفاءة وتفعيل الأداء.

3 – تفعيل ومتابعة تقارير المراجع الداخلي والأخذ بمقترحاته وتوصياته وعقد الاجتماعات معه لمناقشة معوقات العمل والمخاطر المحيطة بالشركات يسهم وبشكل فعال في التواصل المستمر وتفعيل العلاقات بين المراجعين الداخليين ولجان المراجعة في الشركات المساهمة الليبية.

4 – الإشراف المستمر ومتابعة البرامج والخطط المحددة لأداء المراجع الداخلي، بما يتوافق مع الأهداف العامة للشركة مع مراعاة مستوى المخاطر التي قد تواجه الشركة.

## المراجع

1 – أبو هديمة، علي محمد، **تكليف المراجع الخارجي بوظائف المراجعة الداخلية مع دراسة ميدانية في البيئة الليبية**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، 2007.

2 – بالخير، مصطفى خليفة منصور، **معوقات عمل لجان المراقبة في الشركات المساهمة الليبية – دراسة ميدانية على عينة من الشركات المساهمة الليبية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد، 2004.

3 – بن يوسف، أسامة صالح محمد، **تقييم جودة خدمات المراجعة الداخلية من خلال فجوة التوقعات مع دراسة ميدانية في القطاع الصناعي الليبي**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، 2008.

4 – حماد، طارق عبد العال، **معايير المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 .

5 – حماد، طارق عبدالعال، **حوكمة الشركات (المفاهيم – المبادئ – التجارب) – تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

6 – دحدوح، حسين احمد، **دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد24، العدد الأول، 2008.

7 – الدروقي، علي مسعود عمر، **استخدام فجوة التوقعات في قياس جودة خدمات المراجعة الخارجية**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، 2004.

8 – دليل الحوكمة للقطاع المصرفي.

9 – الرحيلي، عوض بن سلامة، **لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات**، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، المجلد 22، العدد الأول، 2008.

10 – سامي، مجدي محمد، **دور لجان المراجعة في زيادة فعالية حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد 42، 2009.

11 – شعبان، عبدالمجيد الطيب والسويح، عماد علي، **لجان المراقبة انموذجاً بديلاً عن لجان المراجعة**، المجلة الجامعة، العدد الثاني عشر، 2010.

12 – الصوص، إياد سعيد محمود، **مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، 2012.

13 – عيسى، سمير كامل محمد، **العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات مع دراسة تطبيقية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، العدد الأول، المجلد 45، 2008.

14 – علي، عماد الغناي، **مدى مراعاة المراجعين للجوانب السلوكية أثناء أدائهم لأعمال المراجع – دراسة نظرية تطبيقية**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، 2004.

15 – العيش، أمين صالح أبوبكر، **أسباب قصور المراجعين الداخليين في تقييم أداء المصارف التجارية الليبية**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، 2002.

16 – غفير، كاميليا مسعود، **المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية ومدى توافرها في المصارف التجارية الليبية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد، 1995.

17 – القانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري.

18 – القواعد العامة للعمل في سوق الاوراق المالية الليبي.

19 – كتيب إرشادات لمجالس ادارة المصارف التجارية حول الحكم المؤسسي.

20 – محمد، فاطمة جاسم وصقر، تامر عادل، **تقييم فاعلية لجان المراجعة في المصارف العراقية الأهلية**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، العدد 30، المجلد 8، 2012.

21 – المرعي، نبيه توفيق، **دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جدارا للدراسات العليا، كلية الدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، عمان، 2009.

22 – المسلاتي، محمد مسعود، **مقومات نظام المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات العليا للعلوم الاقتصادية والسياسية، 1995.

23 – مصطفى، سليمان محمد، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

24 – مصلي، عبدالحكيم محمد أمحمد، **مدى الحاجة إلى تكوين لجان المراجعة لدعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، 2004.

25 – المومني، محمد عبد الله، **تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد26، العدد الأول، 2010.

26 – نجم، بن توفيق، **الدور التكاملي للتدقيق الداخلي في فاعلية التحكم المؤسسي دراسة استطلاعية في عينة من المصارف والشركات العراقية**، مجلة الاقتصادي الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العدد 24 ، 2013.

27 – نصر، علي عبدالوهاب والسيد، شحاته شحاته، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

28 – Imen Khelil، Khaled Hussainey، Hedi Noubbigh، (2016) "Audit committee – internal audit interaction and moral courage"، Managerial Auditing Journal، Vol. 31 Issue: 45/.

29 – Khaled Ali Endaya، Mustafa Mohd Hanefah، (2016) "Internal auditor characteristics، internal audit effectiveness، and moderating effect of senior management"، Journal of Economic and Administrative Sciences، Vol. 32 Issue: 2.

30 – Wahid Omar Abuazza، Dessalegn Getie Mihret، Kieran James، Peter Best، (2015) "The perceived scope of internal audit function in Libyan public enterprises"، Managerial Auditing Journal، Vol. 30 Issue: 67/.

# The role of audit committees in supporting the efficiency of the internal audit function Libyan Joint Stock Companies

## Survey Study From the point of view of external auditors

■ Abdul Rauf Saeid Aboud *

**Abstract**

The objective of this study is to examine and analyze the role of the Audit Committee in strengthening the internal audit function and its effectiveness in the Libyan joint stock companies and the fields they exercise to achieve that objective.

To achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed and distributed to a sample of Audit Bureau auditors and independent external auditors. The questionnaire included fields that could be exercised by the audit committee and contribute to increasing the efficiency of internal audit management and effectiveness in the company. The study concluded that there is a deficiency in some activities carried out by the Audit Committee and does not lead to the effectiveness of the internal audit function from the point of view of the two study samples.

* Assistant lecturer at the National Institute of management – Tripoli.

# مصادر التمويل وأثرها على كفاءة الأداء المالي لصندوق الضمان الاجتماعي الليبي

■ د. رضا منصور شيته* ■ د. يوسف يخلف مسعود**

**الملخص**

هدفت الدراسة لتقييم مصادر التمويل لصندوق الضمان الاجتماعي الليبي. استخدام المنهج الكمي الذي اعتمد على إجراء منهجية التكامل المشترك "Johnson Co-integration Testes" ومنهجية "ECM". توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المعاشات (A)من جهة والمتغيرات المفسرة لها الاشتراكات ($S$) العائد الاستثماري ($RI$) مصادر التمويل قصيرة الأجل ($STS$)الاحتياطيات ($R$) مديونية وزارة المالية ($TD$) العائد الاستثماري مضافاً إليه مديونية الجهات الاستثمارية ($YAD$). أما في المدى القصير فارتبطت كل من الاشتراكات ($S$) والعائد الاستثماري ($RI$) ومصادر التمويل قصيرة الأجل ($STS$) وأيضا الاحتياطيات ($R$) ومديونية وزارة المالية ($TD$) ومديونية الجهات الاستثمارية ($YAD$) لها بعلاقة طردية مع متغير المعاشات كمتغير تابع.

**فهرس الكلمات الدالة:** مصادر التمويل، صندوق الضمان الاجتماعي الليبي، كفاءة الأداء المالي.

* عضو هيئة تدريس بالمعهد العالي للبنات – طرابلس
** رئيس قسم الاقتصاد – الجامعة المفتوحة

**المقدمة**

إن أنظمة الاشتراكات وتمويلها كانت محل جدل بين العديد من الدراسات حيث أكدت أن العوامل التي تسببت في ضياع التوازن المالي للضمان الاجتماعي لها تأثيرات قوية تهدد استمرارية أنظمة الضمان الاجتماعي لذلك من المهم إعداد دراسات لأنظمة الضمان الاجتماعي من حيث الوضع الاقتصادي والتنوع في مصادر التمويل مثل العائد على الاستثمار لفائض الأموال كذلك الدعم المالي ومدي ارتباطه بمختلف العائدات الاجتماعية المتأثرة به. إن المعاشات عامة تحتسب على مدى سنة فعلية في نظام الضمان الاجتماعي وهذه المدة تختلف باختلاف المشتركين بحيث أن مبلغ الأشتراك يتم حسابه من سنة إلى أخرى نظراً لارتفاع مستوى الرواتب ومستوى المعيشة، ومن وجهة النظر هذه سيوجد عدد من الوضعيات المختلفة منها تذبذب عدد المشتركين المخصوم لهم الناتج عن تغير عدد المتقاعدين كل سنة، والمعاشات الممنوحة تتغير حسب مستوى المعيشة والنمو الاقتصادي، كذلك المخاطر لا يتم أحتسابها بدقة.

وبالتالي فإن الوضعيات متعددة وفى تغير مستمر تتأثر بالمحيط الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي وتختلف من بلد إلى آخر وبذلك لا نستطيع الحصول على نظام ضماني اجتماعي ذي كفاءة مالية عالية للمعاشات التقاعدية والتي يمكن تطبيقها في أي بلد كان فالنظام المالي المعتمد مرتبط بالمحيط السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والديموغرافي في الدولة لذلك نجد أنواعاً مختلفة لأنظمة الضمان الاجتماعي **(Plamondon&latuippe. 2004.p32)** وهي في مجملها مصنفة (بسماركية-بيفيرديجية).عليه سيتم في هذه الدراسة التعرف على المصادر التمويلية المختلفة لصندوق الضمان الاجتماعي الليبي واختبار أثرها على كفاءة الأداء المالي للصندوق والمتمثلة في المعاشات.

**المشكلة**

انطلاقاً من نظرية التمويل الذاتي الكامل والتي صاغها (**Beveridge W.1942**)، فإن تمويل المعاشات المستحقة يتم باستخدام الاشتراكات المستقطعة من العاملين سواء كانوا تابعين لأجهزة الدولة أو العاملين لحساب أنفسهم، ومن تم تتولى إدارة الاستثمار بصندوق الضمان الاجتماعي استثمار قيمة هذه الاستقطاعات في أصول متنوعة لتحقيق العائد من

هذه الاستثمارات لكي يكون الصندوق(ويقصد بـ «الصندوق» أينما ورد في هذه الدراسة بصندوق الضمان الاجتماعي الليبي) قادراً على مواجهة الالتزامات الواقعة على عاتقه، وهذا لا يتأتى إلا من خلال الاستثمار الكفؤ في هذه الاشتراكات لضمان المحافظة على القيمة الحقيقية للمعاشات المستحقة للمشتركين، فضلاً عن تحقيق الاستثمار والاستقرار في معدل الاشتراكات وتحصيلها، وبحيث يكون النظام قادراً على الاستدامة المالية في الأجل الطويل دون الحاجة إلى أي دعم مالي من الحكومة (**Van Praag& Cardoso. 2003**).

واعتماداً على ما سبق ونتيجة للدور الذي تلعبه هذه الصناديق باعتبارها صاحبة الفوائض المالية في الاقتصاد والتنمية بشكل عام وسوق الأوراق المالية بشكل خاص ومساهمتها الفاعلة في كافة القطاعات داخل الدولة، تسعى هذه الدراسة إلى إجراء تحليل واختبار للمصادر التمويلية لصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا خلال الفترة من 1990-2014 وعليه فإن إشكالية هذه الدراسة تتمثل في معرفة مصادر التمويل وأثرها على كفاءة الأداء المالي لصندوق (المعاشات ) للضمان الاجتماعي الليبي وذلك من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:ما هو أثر وكفاءة الأداء المالي لصندوق الضمان الاجتماعي الليبي؟

**أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة لتقييم مصادر التمويل لصندوق الضمان الاجتماعي الليبي، من خلال اختبار أثر المصادر التمويلية المتمثلة في: (الاشتراكات، عائد المحفظة الاستثمارية، الخصوم المتداولة، الاحتياطيات، مديونية وزارة الخزانة، المصروفات الإدارية والعمومية)، على الكفاءة المالية للصندوق للفترة الزمنية 1990 – 2014.

**أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه، والذي تتمثل في أهمية الدور الذي يلعبه الضمان الاجتماعي في الاقتصاد والتنمية بشكل عام، وسوق الأوراق المالية بشكل خاص(باعتباره صاحب الفوائض المالية)، ومساهمته الفاعلة في كافة القطاعات داخل الدولة، حيث تكمن في أنها دراسة علمية.

**منهجية الدراسة:**

استخدام المنهج الكمي الذي اعتمد على تحليل سلسلة زمنية لمتغيرات الدراسة لصندوق الضمان الاجتماعي الليبي للفترة الممتدة من 1990-2014م، وتم الاعتماد على اختبارات جذر الوحدة"**Unit Root Testes**" للتحقق من سكون السلاسل الزمنية الخاصة بالدراسة من عدمها، وتم إجراء اختبارات التكامل المشترك "**Johnson Co -integration Testes**" للتأكد من وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، ولمعرفة العلاقات الاتجاهية لمتغيرات الدراسة تم استخدام اختبارات جرانجر السببية"Granger Causality Testes".

**فرضيات الدراسة:**

تم في هذه الدراسة اختبار المصادر التمويلية المتمثلة في : ( الاشتراكات، العائد الاستثماري للمحفظة، التمويل قصير الأجل،الاحتياطيات، مديونية وزارة الخزانة، العائد الاستثماري مضاف إليه مديونية الجهات الاستثمارية ) وأثرها على كفاءة الأداء المالي لصندوق (المعاشات ) للضمان الاجتماعي الليبي.

**حدود الدراسة:**

تقتصر هذه الدراسة في الحدود المكانية على صندوق الضمان الاجتماعي الليبي – الهيكل التمويلي للصندوق والمحفظة الاستثمارية – آخذا بمعايير الكفاءة المالية والربحية. والحدود الزمنية تشمل الفترة من 1990 إلى 2014.

**الدراسات السابقة**

اهتمت البحوث والدراسات العلمية التي تناولت موضوعات الضمان الاجتماعي بعدد من العوامل أو العناصر، والتي عكست بشكل واضح وجلي محور اهتمامها تلك الدراسات، وذلك حول مختلف الدول بالعالم، حيث انصب اهتمامها بالاحتياطيات ومشاكل التضخم والانكماش التي قد يتعرض لها صندوق الضمان الاجتماعي واستثمارات الصندوق، وفي النقاش التالي سوف يتم تناول هذه المحاور.

في الواقع هناك تباين واضح بين الدراسات التي تناولت موضوع الاحتياطيات الخاصة بالضمان الاجتماعي بالدراسة والبحث والأنظمة أو العوامل المؤثر فيها، حيث أظهرت

دراسة على الدول النامية،إلى أن معظم الدول النامية تستخدم أسلوب التمويل الكامل في تمويل نظم الضمان الاجتماعي بها، وهو الأسلوب الذي ينتج عند اتباعه تكوين احتياطيات ضخمة( **G A. Mackenzie. 1988**). وتشير دراسة على الأردن إلى استمرار زيادة الإيرادات والاحتياطات حتى عام 2030 ثم تبدأ بالتآكل بحيث يتم استهلاكها عام 2051 حيث إن طريقة التمويل المتبعة حالياً غير مناسبة ويجب إعادة النظر فيها (هيلروآخرون، 1996). ومن جهة أخرى بينت دراسة ( **Gregorio. & Hess. 2005** ) التي أجريت على عينة من 34 دولة من بينها كندا وسويسرا والولايات المتحدة واليابان والسويد والباقي من الدول النامية والأقل نموا خلال عقدي الثمانينات والتسعينات،أن تلك الدول قد اعتمدت على احتياطيات المستوى الأول، وهو المستوى الأساسي الممول أساسا بنظام الموازنة الذي تتحمل فيه الدولة سد العجز بين الإيرادات النظام والنفقات.

مما سبق نلاحظ أن الدراسات السابقة أظهرت أن التمويل الكامل وأسلوب تعويض العجز من الموازنة أساليب غير فعالة ولها تأثيرات واضحة على نظام الضمان الاجتماعي في مختلف الدول النامي منها والمتقدم على حد السواء. وفي نفس السياق نجد أن دراسة على المملكة العربية السعودية أجريت خلال الفترة 1973-1983، اهتمت بالعوامل التي تؤثر وتتأثر بها احتياطات التأمين الاجتماعي، حيث برهنت أنها تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية كالدخل القومي ودخل القطاع غير النفطي، وفي الوقت نفسه تؤثر في هذه المتغيرات، مما يدل على وجود علاقة آنية بين المتغيرات الاقتصادية ومتغيرات التأمين الاجتماعي فالعوامل الاقتصادية تؤثر في متغيرات التأمين الاجتماعي وتتأثر. بها كما أوضحت هذه النتائج وجود تغذية عكسية بين المتغيرات الاقتصادية ومتغيرات الضمان الاجتماعي وتأثر احتياطات التأمين الاجتماعي في المملكة العربية السعودية بالتغيرات في أسعار الفائدة العالمية إذ إن جزءاً كبيراً من هذه الاحتياطات يستثمر خارج البلاد نظراً لضيق الطاقة الاستيعابية لهذا الاقتصاد (متولى والدسوقي، 1991)

إن الاستثمارات الخاصة بصندوق التقاعد أمر في غاية الأهمية لنجاح المؤسسة الضمانية في أي دولة، إلا أنه تشير الدراسات السابقة إلى وجود مشكلة في صعوبة تقييم استثمارات الصندوق التقاعدي وترى أخرى إلى إمكانية التقييم، حيث أكدت دراسة على الاقتصاد

الأردني إلى أن هناك صعوبات تعوق تقييم أنشطة استثمارات صندوق التقاعد، لعدم وجود نظام معلومات مناسب، وعدم وجود شبكة اتصالات، كذلك التوسع من خلال المساهمة في مشاريع يصعب تحقيق الربح فيها، وأخيراً غياب السوق المالي فهو يلعب دورا في خلق فرص استثمار في الأوراق المالية (الاشعل، 2000). من جهة أخرى يرى **"Hagigi"** إمكانية استخدام مؤشر شارب لتقييم محافظ صناديق التقاعد حتى وإن كانت أهدافها الاستثمارية طويلة الأجل (**Hagigi and Kluger.1987**). وأظهرت دراسة **"Thomas"** و**"Tonks"** التي أجريت على عينة من صناديق المعاشات البريطانية خلال الفترة 1983-1997، إلى إمكانية قياس استثمارات الصندوق التقاعدي، حيث بينت أن العائد المحقق من الصناديق يساوي العائد على مؤشر فاينانشيال تايمز (**FT All Share Index**) كما أن بيتا الصندوق قريبة من الواحد وقد استنتج الباحثان أن توجيه الاستثمارات في الصناديق المختلفة متقارب بحيث لم يتفوق أي صندوق في أدائه على باقي الصناديق وكذلك توصلت الدراسة إلى وجود أثر لحجم الصندوق على العائد المتحقق منه (**Thomas and Tonks. 2001**).

لم تغفل الدراسة حقيقة وجود علاقة بين الاستثمار والعائد المحقق لصندوق التقاعد، حيث أظهرت بعض الدراسات عدم وجود أثر أو علاقة بينهما، بينما ترى دراسات وجود وقوة الدلالة الإحصائية لها . حيث أشارت دراسة حول استثمارات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأسهم المتداولة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة 1992-2001، إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أداء استثمارات المؤسسة في الأسهم المتداولة في بورصة عمان للأوراق المالية وبين أداء محفظة منتقاة بطريقة عشوائية (صالح، 2001)، واتفقت معها دراسة على صندوق الضمان الاجتماعي الليبي، وتشير نتائج الدراسة أنه، على المستوى العام للاستثمارات نجد عدم تحقيق المعدلات المستهدفة لهذه الاستثمارات وذلك من خلال انخفاض نسبة العائد على الاستثمار، كذلك تعتبر الودائع الاستثمارية هي الأفضل حالياً من بين الاستثمارات، التي يعمل فيها الصندوق، من ناحية تحقيقها عوائد ثابتة بدون تحمل أي مخاطر على الرغم من أن معدل العائد المتحقق لم يكن أفضل من بين العوائد المتحصل عليها (موسى، 2004). إلا أنه لدراسات أخرى رأي أخر، حيث برهنت دراسة على مؤسسة الضمان الاجتماعي في الأردن، إلى وجود فروق

ذات دلالة إحصائية بين أداء استثمارات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأسهم المتداولة في سوق عمان المالية، وبين أداء استثماراتها في القروض والودائع، كما أن النتائج أشارت إلى أن الاستثمار في القروض والودائع كان أفضل من الاستثمار في الأسهم، وأن نسبة الاشتراك الحالية لنظام الضمان الاجتماعي في الأردن غير كافية لضمان الموازنة بين إيرادات ونفقات المؤسسة على المدى البعيد. (صالح، 2005)، وأكدت أيضا دراسة على صندوق الضمان الليبي، أن الاستثمار في الشركات المملوكة للصندوق حققت أرباحاً مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع الاستثمار في المجالات الأخرى، كذلك تشير النتائج إلى وجود علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين حجم الأموال المتدفقة من الاستثمارات المحققة للصندوق وعناصر هذه الإيرادات (الفزانى، 2005)، وبرهنت دراسة على الأردن أجريت خلال الفترة 1980-1993، أن دخل مؤسسة الضمان الاجتماعي تساهم بدور ضئيل في توجيه وتشجيع الاستثمار في الأردن (الحلاق وآخرون، 1996). وفي نفس الاتجاه أظهرت دراسة أخرى على الأردن، ضرورة زيادة نسبة الاشتراكات الحالية من فترة إلى أخرى إذ أنه في ظل الافتراضات المتفائلة فإنه من الضروري زيادة النسبة وستكون الزيادة أكبر كلما تأخر ذلك (**Bacon & Woodrow. 1993**).

لم يهمل طيف آخر من الدراسات السابقة ضرورة توفير الدعم لاستثمارات صندوق الضمان الاجتماعي، حيث أكدت دراسة على مؤسسة التأمينات الاجتماعية السورية،عن ضرورة البحث عن موارد جديدة لمؤسسة الضمان الاجتماعي من خلال الاستثمارات الموجهة كذلك العمل على تحصيل الديون المترتبة للمؤسسة من القطاعات الأخرى(أغاء، القضماني، 2007). وكذلك أوصت دراسة على نظام الضمان الاجتماعي في مصر، بإعادة النظر في توجيه موارد الضمان نحو الاستثمار في الدين العام، والحد من تدخل الدولة في النظام، وتصفية مديونية الدولة للنظام من خلال تمليكه أصول بعض المصانع أو الشركات التي يتم بيعها مقابل المديونية (مها رمضان، 2007). وقدمت دراسة على الجمهورية الروسية مجموعة من التوصيات يرى فيها الباحثان أن من شأنها أن تدعم استثمارات صناديق المعاشات، وتكمن هذه التوصيات في التالي: أن البدائل الاستثمارية المتوفرة لصندوق المعاشات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار معدل أسعار الفائدة والسيولة والمخاطرة وهيكل الاستثمارات، وكذلك بينت

الدراسة أهمية صناديق المعاشات في تحفيز وتطوير الأسواق المالية حيث أشارت الدراسة إلى أن ظهور بعض الأدوات المالية الحديثة (مثل المشتقات) ما هو إلا تلبية لحاجة هذه الصناديق للتحوط من خسائرها (**Natarov and Chebotareva, 2002**).

وتعرضت بعض الدراسات السابقة إلى أثر التضخم على اشتراكات أو عوائد صندوق التقاعد، فالبعض يرى أن الارتفاع والتقلب الشديد في معدل التضخم سوف يزيد الاختلال في معدل العائد على الاحتياطيات باستثناء الاستثمارات المرتبطة بالرقم القياسي، علاوة على ذلك فإن موجة كبيرة غير متوقعة من التضخم سوف تقضي على القيمة الحقيقية لهذه الاحتياطيات (G A. Mackenzie، 1988). والبعض يرى أن زيادة الاشتراكات يكون مرغوباً فيها في أوقات التضخم المالي والعكس صحيح في أوقات الانكماش، هذا ما أظهرته دراسة على المملكة العربية السعودية للفترة 1973-1984 (الدسوقي وعامر،1990).

**صياغة نموذج الدراسة**

بالرجوع للدراسات السابقة وعدد من النماذج المنشورة في الدوريات حول قياس أثر التغير في المصادر التمويلية على المعاشات التقاعدية نجد أنها تضمنت عدداً من العوامل والمتغيرات المؤثرة في هذه العلاقة واستنادا إلى هذه الدراسات تم تكوين نموذج هذه الدراسة وذلك على غرار نظرية التمويل الذاتي الكامل (**BeveridgeW.1942**)، كذلك ما قام به كل من (شيته،بغني، 2014) ببناء نموذج لفحص وتحديد العوامل المؤثرة على الكفاءة العامة لصندوق الضمان الاجتماعي الليبي بحيث هدفت الدراسة إلى تقييم الهيكل التمويلي وأثره على الأداء العام لصندوق الضمان الاجتماعي الليبي حيث تكونت عينة الدراسة من جميع مفردات الهيكل التمويلي لصندوق الضمان الاجتماعي الليبي خلال الفترة من 1991 إلى 2008، والبالغ عددها ( 18 ) ست عشر سنة وتم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام مقدر OLS وتوصلت الدراسة إلى نتائج من خلال العلاقات تبينت أن هناك ارتباطا جيد يفيد أن العلاقة موجبة في حدود 64 ٪ بين العائد على الأصول والديون قصيرة الأجل والأداء العام، أما العلاقة الضعيفة فتمثلت في العلاقة بين العائد على الأصول وحقوق الملكية والأداء العام فكانت ( 14.6 ٪ )، حقق هيكل التمويل المتمثل في الديون قصيرة الأجل وحقوق الملكية مجتمعة تأثيرا معنويا وقوة تفسيرية معنوية ما

نسبته 42.2 ٪ من الأداء العام للصندوق عند مستوى معنوية أقل من 5 ٪ .

ونظراً لتطبيق نظرية التمويل الذاتي الكامل في عدة دول فإن الدراسة ستستخدم النموذج نفسه مع إدخال بعض التعديلات عليه بشكل يتلاءم مع السمات الهامة للبيئة الضمانية الليبية لذلك يتكون النموذج القياسي من العناصر التي تعكسها المعادلة التالية:

$$\sum A_t = \beta_0 + \beta_1 \sum S_t + \beta_2 \sum RI_t + \beta_3 \sum R_t + \beta_4 \sum STS_t + \beta_5 \sum TD + \beta_6 \sum YAD + \sum R_t + U_t \quad (1)$$

حيث إن:

$A_t$ الكفاءة المالية للصندوق والتي يعبر عنها قيمة المعاشات المدفوعة.

$\beta_0$ المقطع الثابت للنموذج.

$\beta_1 \ldots \beta_6$ معاملات المتغيرات الخاصة بالمصادر التمويلية إلى الكفاءة المالية للصندوق.

$S_t$ الاشتراكات الضمانية.

$RI_t$ العائد على المحفظة الاستثمارية.

$STS_t$ التمويل قصير الأجل.

$R$ الاحتياطيات.

$TD$ مديونية وزارة الخزانة.

$TAD$ العائد الاستثماري مضافا إليه مديونية الاستثمارات.

$E_t$ المتغير العشوائي.

ويتوقع أن تكون إشارة المعاملات $\beta_6, \beta_5, \beta_4, \beta_3, \beta_2, \beta_1$ , موجبة بحيث تكون العلاقة طردية بين المعاشات والمصادر التمويلية وذلك وفق نظرية التمويل الكامل (**Van Praag and Cardoso. 2003**) وكما أكدته دراسة كلا من (شيته، بغني، 2014) ودراسة (الدسوقي، 1990).

**تقدير النموذج القياسي**

1 – **اختبار جذر الوحدة** (Unit Root Test)

أظهرت نتائج اختيارات "ADF" أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى،

ولكن بعد تحويلها إلى الفروق استقر جميعها، وذلك كما هو ظاهر في الجدول رقم (1).

جدول(1) يبين نتائج اختبار جذر الوحدة "ADF"

| Variables | Level | 1st Difference | Lag Lengths | Order of Integration |
|---|---|---|---|---|
| $A_t$ | 1.922459 | -5.435345 | 1 | I(1) |
| S | 3.569231 | -4.519091 | 1 | I(1) |
| RI | -1.062421 | -3.277223 | 1 | I(1) |
| STS | -0.325792 | 3.400316 | 1 | I(1) |
| R | 2.110241 | -3.727408 | 1 | I(1) |
| TD | -2.177933 | -4.945402 | 1 | I(1) |
| YAD | -2.254095 | -5.444356 | 1 | I(1) |

أظهرت نتائج اختبارات "PP"أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى، ولكن بعد تحويلها إلى الفروق استقر جميعها، وذلك كما هو ظاهر في الجدول رقم (2).

جدول (2)يبين نتائج اختبار جذر الوحدة Phillips – Perron

| Variables | Level | 1st Difference | Lag Lengths | Order of Integration |
|---|---|---|---|---|
| $A_t$ | 2.437116 | -5.435345 | 1 | I(1) |
| S | 4.559211 | -4.525856 | 1 | I(1) |
| RI | -3.216765 | -6.259346 | 1 | I(1) |
| STS | -0.848376 | -2.146659 | 1 | I(1) |
| R | 1.548257 | -2.936866 | 1 | I(1) |
| TD | -2.226389 | -7.072677 | 1 | I(1) |
| YAD | -2.271081 | -5.835634 | 1 | I(1) |

2 – **اختبار جوهانسن للتكامل المشترك** (Co-integration Test Johansen)

بعد التأكد من أن متغيرات الدراسة غير مستقرة إلا أنها مستقرة في الفروق الأولى لذا استوجب معرفة وجود تكامل مشترك طويل الأجل من عدمه، عليه إن إجراء اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test) بأسلوب جوهانسون (Johansen)لمعرفة وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

**جدول** (3)**يوضح نتائج اختبارات** (Co – integration Test Johansen)

| No. of CE(s) | Eigen value | % 5 Trace | | P-value | Max-Eigen % 5 Statistic | | P-value |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | القيمة المحسوبة | القيمة الحرجة | | القيمة المحسوبة | القيمة الحرجة | |
| None * | 0.998349 | 320.0031 | 125.6154 | 0.0000 | 140.9377 | 125.6154 | 0.0000 |
| At most 1 | 0.982766 | 179.0655 | 95.75366 | 0.0000 | 89.33906 | 95.75366 | 0.0000 |
| At most 2 | 0.849856 | 89.72641 | 69.81889 | 0.0006 | 41.71555 | 69.81889 | 0.0006 |
| At most 3 | 0.625186 | 48.01086 | 47.85613 | 0.0483 | 21.58917 | 47.85613 | 0.0483 |
| At most 4 | 0.501672 | 26.42169 | 29.79707 | 0.1166 | 15.32291 | 29.79707 | 0.1166 |
| At most 5 | 0.358873 | 11.09878 | 15.49471 | 0.2055 | 9.779606 | 15.49471 | 0.2055 |
| At most 6 | 0.058200 | 1.319170 | 3.841466 | 0.2507 | 1.319170 | 3.841466 | 0.2507 |

وأظهرت نتائج اختبارات التكامل المشترك المبينة في الجدول التالي رقم (3) أن هناك أربع علاقات توازنية بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل في كل من اختبار"Trace" و«Max-Eigen Value".

3 – **نتائج تقدير النموذج عن طريق** (VECM):

من خلال الإدخال المتزامن لمتغيرات الدراسة، والمتمثلة في المصادر التمويلية لاختبار الفرضية الرئيسية الموضحة بنموذج الدراسة، ومن خلال نتائج تقدير النموذج عن طريق (VECM) الموضحة في الجدول رقم (28) نلاحظ بأن متغيرات النموذج الرئيسي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5 ٪ والذي أشارت النتائج إلى معنويته في تفسير

الأداء العام للصندوق الأمر الذي من خلاله يتم رفض فرضية الدراسة وقبول الفرضيات البديلة للمتغيرات الأخرى والتي تنص على أنه يوجد أثر موجب لمتغير الاشتراكات ومتغير العائد الاستثماري ومتغير التمويل قصير الأجل ومتغير الاحتياطيات ومتغير مديونية وزارة الخزانة ومتغير العائد الاستثماري مضافا إليه مديونية الجهات الاستثمارية على الأداء الكفاءة المالية عند مستوى معنوية أقل من 5 ٪ ، وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة 10 ٪ بين المصادر التمويلية الكفاءة المالية للصندوق، مما يعنى أن المصادر التمويلية كان لها تأثير إيجابيً، وبناء على نتيجة اختبار F للمتغيرات .. الدراسة في النموذج الرئيسي نجد أن جميعها ذا ت دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5 ٪ و10 ٪ ، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على انه يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للمصادر التمويلية على الكفاءة المالية للصندوق.

ويبين الجدول التالي رقم (4) نتائج نموذج تصحيح الخطأ لمعادلة الكفاءة المتوقعة، حيث معامل اتجاه تصحيح الخطأ، ذا إشارة سالبة (كما تنص عليه شروط قبول معامل التصحيح وهي أن يكون معامل تصحيح الخطأ ذا إشارة سالبة ومعنوي) (0.11-) وغير معنوي عند 5 ٪ ، إلا أنه بزيادة مقدار الخطأ إلى 10 ٪ وبدرجة ثقة 90 ٪ فإنه بمقدار النموذج أن يصحح نفسه باتجاه التوازن بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة المستقلة الأخرى الاشتراكات ($S$)، العائد الاستثماري ($RI$) مصادر التمويل قصيرة الأجل ($STS$) الاحتياطيات ($R$)، مديونية وزارة الخزانة ($TD$) العائد الاستثماري مضافاً إليه مديونية الجهات الاستثمارية ($YAD$) بنسبة 9.09 ٪ في الأجل القصير.

حيث تبين أن متغيرات الدالة لها تأثير إيجابي في الأجلين القصير والطويل، وكما هو موضح فإن العائد الاستثماري ($RI$) له اثر إيجابي بدرجة معنوية مقبولة عند 5 ٪ ، وبالتالي فأية زيادة في هذه العوائد بنسبة 1 ٪ ستؤدي إلى زيادة المعاشات بنسبة 0.006 ٪ ، أما عن الأجل القصير فيزداد هذا الأثر في الأجل الطويل ليصل إلى زيادة المعاشات بنسبة 3.8 ٪ .

كذلك فإن زيادة مصادر التمويل قصيرة الأجل ($STS$) بنسبة 1 ٪ لها أثر عكسي على انخفاض المعاشات في الأجل القصير بنسبة 0.19 ٪ ، وتنخفض في الأجل الطويل بنسبة 0.56 ٪ .

وكما هو موضح فإن الاحتياطيات ($R$) ليس لها أي تأثير في الأجل القصير على المعاشات، إلا أن تأثيرها في المدى الطويل واضح، حيث تزداد في الأجل الطويل لتصل إلى 0.90 ٪ .

أما مديونية وزارة الخزانة ($TD$) ليس لها أي تأثير في الأجل القصير، إلا أنه في المدى الطويل لها تأثير ظاهر، حيث يصل هذا الأثر في الأجل الطويل للتأثير على زيادة المعاشات بنسبة 1.77 ٪ ، كذلك فإن زيادة العائد الاستثماري مضافاً إليه مديونية الجهات الاستثمارية ($YAD$) بنسبة 1 ٪ لها أثر إيجابي على زيادة المعاشات في الأجل القصير بنسبة 0.007 ٪ ، وتزداد في الأجل الطويل بنسبة 12.1 ٪ .

**الجدول رقم (4) نتائج معادلة تصحيح الخطأ للدالة**

| ديناميكية الأجل القصير | | | ديناميكية الأجل الطويل | | |
|---|---|---|---|---|---|
| P-Value | المعامل | معادلة VEC | Standard errors | المعامل | اتجاه التكامل |
| 0.05628 | -0.115660 | ECT | | 1 | At |
| | | - | | 7.45 | C |
| | | $\Delta 1S_t$ | | | $1S_{t-1}$ |
| 0.00384 | 0.006139 | $\Delta 1RIt$ | 2.24770 | 3.886355 | $1RI_{t-1}$ |
| 0.04094 | -0.192764 | $\Delta 1Rt$ | 0.08908 | -0.564017 | $1R_{t-1}$ |
| 0.15234 | -0.337939 | $\Delta 1STS_t$ | 0.04105 | 0.902431 | $1STS_{t-1}$ |
| 0.14230 | -0.161875 | $\Delta 1TD_t$ | 0.09754 | -1.770349 | $1TD_{t-1}$ |
| 0.00577 | 0.007631 | $1\Delta YAD_t$ | 1.90294 | 12.12268 | $1YAD_{t-1}$ |

**4 – تشخيص سلسلة البواقي الخاصة بالنموذج:**

هنا سيتم الكشف على سلسلة البواقي الخاصة بالنموذج من حيث خلوها من بعض مشاكل سلسلة البواقي، والتي أهمها مشكلة عدم اتباع التوزيع الطبيعي، وكذلك مشكلة تباين حد الخطأ، ومشكلة الارتباط الذاتي، ومشكلة الاشتراك الخطي، حيث تم الكشف عن النموذج من حيث خلو البواقي من الارتباط التسلسلي Serial Correlation وذلك باستخدام اختبار (LM) كما هو مبين بالجدولين التاليين:

جدول رقم (5) يبين اختبار LM للارتباط التسلسلي

| | | | |
|---|---|---|---|
| **اختبار F** | **1.090300** | **P** | **0.3154** |
| $R^2$ | 1.702349 | P | 0.1920 |

ويلاحظ من الجدول رقم (5) رفض الفرض البديل والذي ينص على وجود ارتباط تسلسلي بالنموذج.

جدول رقم (6) يبين اختبار تباين حد الخطأ

| | | | |
|---|---|---|---|
| **اختبار F** | **2.118921** | **P** | **0.1328** |
| $R^2$ | 16.24871 | P | 0.1801 |

ويلاحظ من الجدول رقم (6) قبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود تباين حد الخطأ بالنموذج.

وبالتركيز على نتائج اختبار (Jarque-Bera)والموضحة بالشكل التالي رقم (1) فإن سلسلة البواقي الخاصة بنموذج الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، وتشير نتائج الاختبار إلى قبول فرض العدم والتي تشير إلى أن سلسلة البواقي تتوزع توزيعه طبيعي.

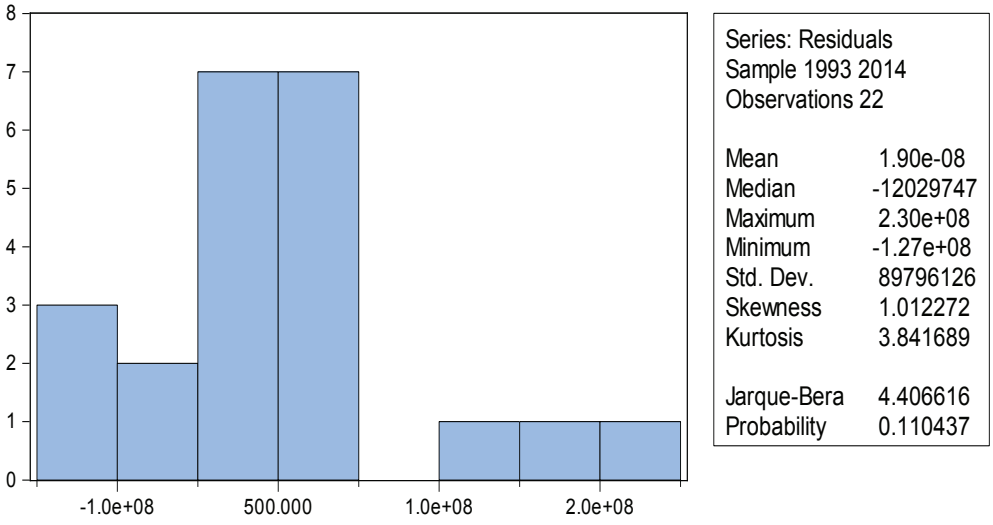


شكل رقم ( 1 ) يوضح اختبار التوزيع الطبيعي لسلسة البواقي

والجدير بالذكر أن درجة الإبطاء المثلى (VAR OPTIMAL LAG ORDER) هي"(1) "Lag كما أشارت اختبار الإبطاء المثلى وذلك باستخدام مؤشر(AIC) و(SC) كما هو مبين في الجدول التالي:

**جدول رقم (7) يبين درجة الإبطاء الأمثل**

| HQ | SC | AIC | FPE | LR | LogL | Lag |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 279.3409 | 279.5995 | 279.2539 | 4.5e+112 | NA | -3204.420 | **0** |
| 273.2801* | 275.3494* | 272.5847* | 7.0e+109* | 163.9510* | -3078.725 | **1** |

**5 – اختبار التنبؤ لتقييم جودة نموذج الدراسة:**

تم الاعتماد على الفترة الواقعة بين 1991-2014م وذلك للتنبؤ بقيمة المتغير التابع ( $A_t$ ) وذلك للمقارنة بين القيم الحقيقية للمعاشات والقيم المتنبئ بها، وهو ما يوضحه الشكل التالي والذي يبين تقدير جزء من فترة الدراسة

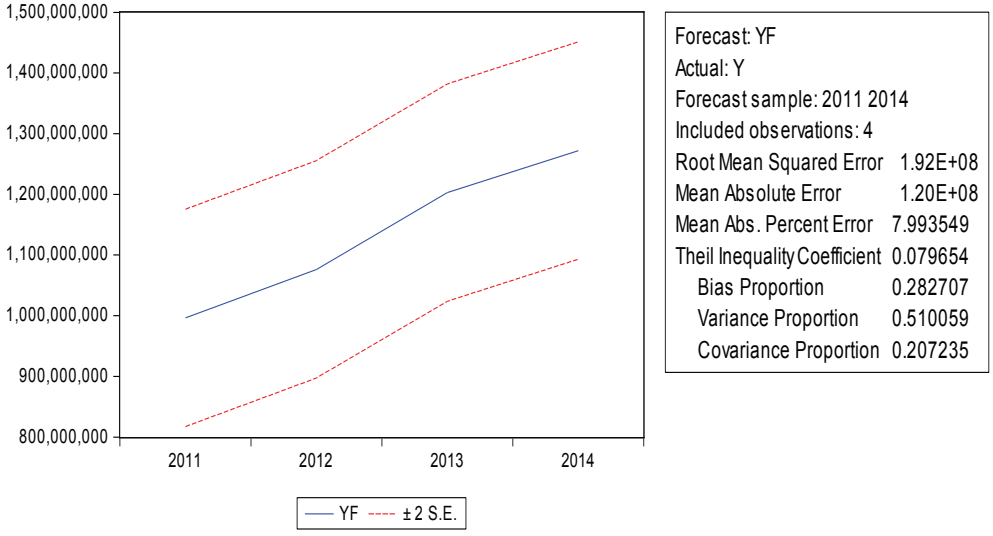


**شكل (2) يوضح اختبار التنبؤ لتقييم جودة تقدير نموذج الدراسة**

ويتضح من نتائج التحليل في الشكل السابق رقم (2)، إن الفجوة بين المتغير التابع الحقيقي($A_t$) والمتغير التابع المتنبأ به (YF) واسعة، وهذا ما يوضحه جذر متوسط مربعات الخطأ(**Root Mean Squared Error**)، حيث بلغت قيمته 192000000 وهذا يعد مؤشر كبير نسبياً، فكلما كان هذا الرقم صغيرا كان أفضل والعكس صحيح.

إلا أنه هناك مؤشرات أخرى يجب فحصها لنكون فكرة كاملة عن جودة التنبؤ، والمؤشر الثاني هو معامل عدم مساواة الطرف (**theil inequality coefficient**) ويرمز له بالحرف (U) وكلما اقتربت قيمة (U) من الصفر يعني أن القوة التنبؤية للنموذج قوية(**Ahn& Moon. 2000 .William& 2007 .Hall& Asteriou; 2001**) ، ونلاحظ أن قيمة (U) تساوي 0.079 وهذا الرقم قريب جداً من الصفر، مما يدل على أن القوة التنبؤية لنموذج الدراسة قوية جدا.

والمؤشر الأخير للحكم على جودة التنبؤ الخاصة بهذا النموذج هو مؤشر نسبة التحيز (**Bias proportion**)، وهذا يعني متوسط الانحراف بين المعاشات($A_t$) والمعاشات المتنبئ بها (YF) وتبلغ نسبة التحيز هنا 0.28، وهذه النسبة تعد صغيرة وهذا يدل على القدرة الممتازة لنموذج الدراسة في التنبؤ.

والشكل رقم (2) يوضح الانحراف بين منحنى المتغير التابع (Y) الأصلي ومنحنى المتغير التابع (YF) المتنبئ به، نلاحظ من الشكل (2) أن تحرك منحنى المتغير التابع (Y) الأصلي ومنحنى المتغير التابع المتنبئ به (YF) خلال فترة 2011-2014م تقريبا متقاربة، حيث يتحركان معا في نفس الاتجاه، مما يدل على التقدير الدقيق لجودة التنبؤ الخاصة بنموذج الدراسة، كما نلاحظ في الثلثين الأولين من فترة التنبؤ تقريبا تتطابقا كاملا بين المنحى الأصلي والمتنبئ به للمتغير التابع (Y)، مما يدل على القوة التنبؤية لنموذج الدراسة، ولذلك يمكن لصانعي السياسات المالية ومتخذي القرارات بصندوق الضمان الاجتماعي، الاعتماد على نتائج هذه الدراسة في بناء خططهم المستقبلية، والتي بكل تأكيد ستساعدهم في بناء خطة تساهم في نمو وازدهار الصندوق.

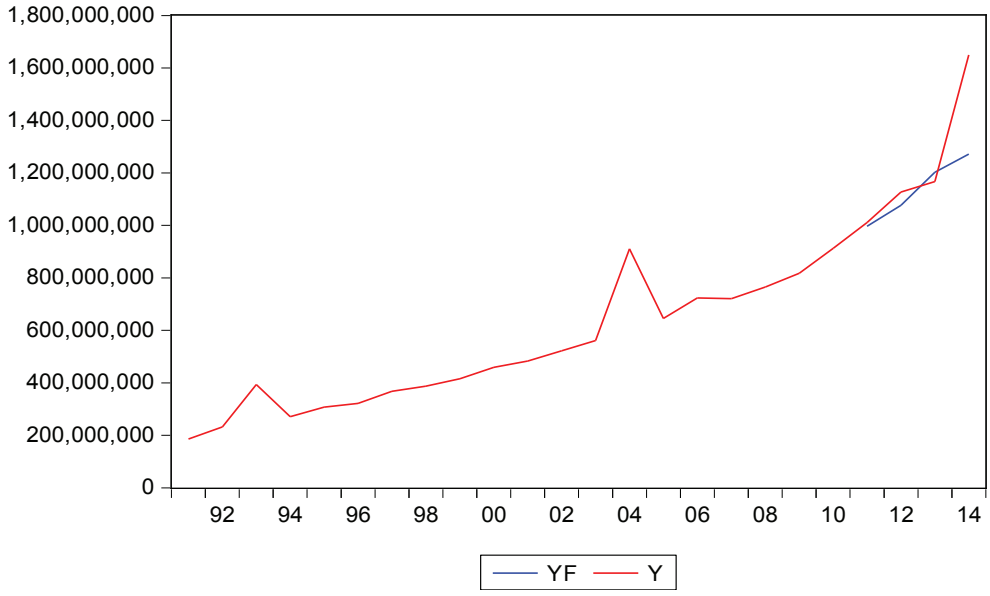


**شكل (3) يوضح الشكل البياني لمنحى Y الأصلي ومنحنى YF المتنبئ به**

**النتائج**

1 – اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test) توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المعاشات من جهة والمتغيرات المفسرة لها الاشتراكات ($S$) العائد الاستثماري ($RI$) مصادر التمويل قصيرة الأجل ($STS$) الاحتياطيات ($R$) مديونية وزارة الخزانة ($TD$) العائد الاستثماري مضافاً إليه مديونية الجهات الاستثمارية ($YAD$) كمتغيرات مستقلة.) من جهة أخرى.

2 – هناك أثر ذو اتجاه واحد بين الاشتراكات ($S$) ومتغير العائد الاستثماري ($RI$) ومتغير الاحتياطيات ($R$) من جهة ومتغير المعاشات من جهة أخرى. أما متغير مصادر التمويل قصيرة الأجل ($STS$) فإن هناك اثرا ذا اتجاهين حيث ان مصادر التمويل قصيرة الأجل. في حين متغير مديونية وزارة الخزانة ($TD$) ومتغير العائد الاستثماري ،متغير مديونية الجهات الاستثمارية ($YAD$) فإنه لا توجد علاقة سببية واضحة بينهما وبين متغير المعاشات ($A_t$).

3 – الاشتراكات ($S$) والعائد الاستثماري ($RI$) ومصادر التمويل قصيرة الأجل ($STS$) وأيضا الاحتياطيات ($R$) ومديونية وزارة الخزانة ($TD$) ومديونية الجهات الاستثمارية ($YAD$) لها أثر إيجابي بالمدى القصير على متغير المعاشات كمتغير تابع.

4 – اختلفت نتائج اختبار أثر المصادر التمويلية المتمثلة (الاشتراكات ($S$) العائد الاستثماري ($RI$) مصادر التمويل قصيرة الأجل ($STS$) الاحتياطيات ($R$) مديونية وزارة الخزانة ($TD$) العائد الاستثماري مضافاً إليه مديونية الجهات الاستثمارية ($YAD$) كمتغيرات مستقلة على الكفاءة المالية للصندوق (المعاشات) من حيث درجة التأثير حيث كانت درجة التأثير أكبر في قياس الاشتراكات ($S$).

5 – بتطبيق اختبار تقييم جودة النموذج للتنبؤ والذي دل على التقدير الدقيق لجودة التنبؤ الخاصة بنموذج الدراسة، حيث تبين بأن الثلثين الأولين من فترة التنبؤ تقريبا تتطابق بشكل كامل بين المنحنى الأصلي والمنحنى المتنبئ به للمتغير التابع ($A_t$)، وهو ما يؤكد القوة التنبؤية لنموذج الدراسة، ولذلك يمكن لصانعي السياسات المالية ومتخذي القرارات بصندوق الضمان الاجتماعي، الاعتماد على نتائج هذه الدراسة في بناء خططهم المستقبلية، والتي بكل تأكيد ستساعدهم في بناء خطة تساهم في نمو وازدهار الصندوق.

6 – أظهرت نتائج التنبؤ للمعاشات للصندوق للفترة من 1991م – 2020م بوجود ارتفاع ملحوظ في سنة 2017م بالنسبة للالتزامات تجاه المتقاعدين وهو ما يستوجب من القائمين على السياسات المالية والاستثمارية ومتخذي القرار بصندوق الضمان الاجتماعي، الاعتماد على نتائج هذه الدراسة في بناء خططهم المستقبلية، والتي ستساعدهم في بناء خطة تساهم في نمو وازدهار الصندوق ومواجهة الالتزامات الآنية والمستقبلية خاصة أن النتائج تبرز مؤشرات عن تطور تلك الالتزامات في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة .

7 – أخذت معظم بنود القوائم المالية للصندوق الاتجاه التصاعدي خلال فترة الدراسة، وعلى الرغم من تلك الارتفاعات إلا أن عوائد الصندوق لم ترتفع بنفس النسبة.

8 – أظهر تحليل أداء المحفظة عدم جدوى الكثير من المشاريع التي يساهم فيها الصندوق ولم تحقق أية عوائد، وعلى إدارة الصندوق العمل على دراسة أوضاعها.

**التوصيات:**

1 – على المشرعين ومتخذي القرار العمل على نص قوانين تسمح بتعدد الاستثمارات بشكل قد يسهم في تحقيق معدلات أداء مرتفعة، تساهم في زيادة قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته على المدى الطويل.

2 – الاهتمام بالتحليل المالي وتأهيل العاملين بالإدارة المالية في هذا المجال.

3 – ضرورة استحداث قسم مختص بدراسة المخاطر يتبع إدارة الاستثمار بالصندوق.

4 – إجراء تقويم دوري مستمر لجميع استثمارات الصندوق لاستبعاد الاستثمارات التي قد ينخفض عائدها وتصبح غير ذات جدوى اقتصادية.

**المراجع**

**أولا – الراجع العربية**

1 – بيتر هيلر، (1996)، «**إعادة هيكلة أنظمة التقاعد في الأردن**»، صندوق النقد الدولي، ترجمة عثمان عبدالله،ص ص 298-330

2 – رضا شيته، وبغني (2014)، «**الهيكل التمويلي وأثره على ربحية صندوق الضمان الاجتماعي الليبي**»، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، كلية الاقتصاد، المجلد (1)، العدد (13)، ص ص 290-313

3 – سعد فرج ابوبكر موسى،(2004)، «**استثمارات صندوق الضمان الاجتماعي – الواقع والآفاق**»، معهد التخطيط،رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس، ليبيا.

4 – سعيد الحلاق وعلاء الدين احمد، وعبدالباسط عثامنة، (1996)، «**دور الضمان الاجتماعي في تحفيز الاستثمار الكلي في الأردن**»، مجلة البلقاء التطبيقية، المجلد (4)، العدد (2)، ص 13-33.

5 – عبد العظيم علي الاشعل،(2000)، «**تقييم استثمارات – دراسة تحليلية لاستثمارات صندوق الضمان الاجتماعي**»، أكاديمية الدراسات العليا،رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس، ليبيا.

6 – عصام الصيد الفزاني، (2005، «**أثر المصروفات الرأسمالية على القدرات المالية للمؤسسات**

**المالية بالتعاقد – دراسة تحليلية لصندوق الضمان الاجتماعي بليبيا**»، أكاديمية الدراسات العليا،رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس، ليبيا.

7 – عمار ناصر آغا، عادل القضماني، (2007)، «**التنبؤ بالمركز المالي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في ضوء بعض المعايير المحتملة**»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (23)، العدد (2)، ص ص79-98.

8 – محمد صالح الحناوي ونهال مصطفى، وجلال إبراهيم، (2007)، «**أساسيات ومبادئ الإدارة المالية**»، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندري، مصر.

9 – مختار محمد متولي، والدسوقي السيد إبراهيم، (1991)، «**تأثير العوامل الاقتصادية على المؤشرات في الضمان الاجتماعي السعودي**»، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد (3)، العدد (1)، ص ص79-97.

10 – مها محمود رمضان، (2007)، «**نظم المعاشات وأثرها على النظام المصري**»، مجلة البحوث المالية، الجزء (1)، القاهرة، مصر، ص ص198-211

11 – وليد صالح، (2001)، "**تحليل استثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي في الأسهم المتداولة في سوق عمان المالي**"، مجلة دراسات،الأردن، العدد (1)، ص ص 111-124.

**ثانياً – المراجع الانجليزية**

1 – Bacon & Woodrow, (1993), "**An Actuarial Review of the Financial Position of the Jordanian Social Security Corporation**".

2-Beveridge W., (1942), **Social Insurance and Allied Services**", London, UK.

3-Hagigi, M. & B. Kluger Assessing, (1987), "**Risk and Return of pension Funds – Portfolios by the teslser Safety-First Approach**". Journal of Business Finance and Accounting,, No.(655), Pp132- 156.

4 – P. Plamondon and D. Osborne, (2001), "**Social security financing and investments in the Caribbean**, Report of the Caribbean Sub-Regional Tripartite Meeting on Social Security, Financing and Investment Policies for Pension Funds, Bridgetown, Barbados, 2425- October ,2001

5 – G. A. Mackenzie, (1988), "**Social Security Issues in Developing Countries**", International Monetary Fund, Washington, Vol.(35), Pp98- 120

6-Thomas. A and I. Tonks, (2001). "**Equity Performance of Segregated Pension Funds in the UK**". Journal of Asset Management.

7 – Natarov. A. & N: Chebotareva, (2002). "**Investing the Balance of the Pension Funds of the Russian Federation. problems of Economic Transition**". Journal of Economic Growth, Vol.(1), No.(2), Pp 212 - 223

8 – Praag, Van & Cardoso, Pedro, (2003). "**The Mix Between Pay-As-You-Go and Funded Pensions and What Demography Has To Do With It**".Center For Economic Studies and Institutes for Economic Research, February, No.(865), Pp 98- 120

9-Gregorio Impavido, & Hess, David (2005). "**Governance of public pension funds – lessons from corporate governance and international evidence**". World Bank Policy Research Working Paper No.(3110).

# An impact of funding Sources on efficiency of financial performance for Libyan Social Security Fund

– An imperial study during 1990 – 2014

■ Dr. Yusef Y Masoud *  ■ Dr. Reda M Shita **

**Abstract**

This study aimed to evaluate of funding Sources for Libyan Social Security Fund. It was used an imperial methodology which relies on method of Johnson Co-integration and method of ECM. The study found out that, there is long run relationship between ($S_A$) as depended viable and independent variables such as ($S$; $RI$; $STS$; $R$; $TD$; & $YAD$). In additional,.there is a positive short run relationship between ($S_A$) as depended viable and independent variables such as ($S$; $RI$; $STS$; $R$; $TD$; & $YAD$).

**Key Words:** funding Sources; Social Security Fund; & efficiency of financial performance.

*Head of Economic Department – Open UniversityAssistant Professor of Economics Science

**Lecture of Finance Science Member staff at High Institute of Girls – Tripoli

# معوقات تطبيق المحاسبة البيئية

## "دراسة استكشافية على الشركات التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط"

■ د. حسن أحمد الدراجي* ■ خالد زيدان الفضلي** ■ أ . إيهاب حمزة المسماري***

**ملخص الدراسة**

هدفت الدراسة إلى معرفة معوقات تطبيق المحاسبة البيئية، وقد استخدمت الدراسة مدخل دراسة حالات محدودة كطريقة للبحث وذلك لفهم الجوانب المختلفة للمشكلة قيد الدراسة.

واعتمدت الدراسة على أسلوب المقابلات الشخصية كأداة لتجميع البيانات من الشركات المشاركة في الدراسة والتي بلغ عددها (3) شركات نفطية تابعة بالكامل للمؤسسة الوطنية للنفط وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج تلخصت بأن هناك معوقات تحد من تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات المشاركة في الدراسة ومن بين هذه المعوقات ضعف الكوادر المحاسبية القادرة على الاعتراف وقياس التكاليف البيئية، وصعوبة حصر التكاليف البيئية، وعدم وجود دليل محاسبي يتضمن الحسابات الخاصة بالتكاليف البيئية، وعدم القدرة على تصميم نظام للرقابة الداخلية على الأنشطة البيئية، وعدم الدراية بالمعايير والإصدارات للمحاسبة الدولية التي تنظم المحاسبة البيئية، وترتب على هذا عدم قدرة الشركات على الإفصاح عن المعلومات البيئية في تقاريرها المالية. وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحوث في هذا المجال باستخدام منهجيات أخرى قد تساهم في زيادة المعرفة حول موضوع الدراسة.

**الكلمات المفتاحية**: المحاسبة البيئية، الإفصاح البيئي، المسؤولية الاجتماعية.

* عضو هيئة التدريس بقسم المحاسبة- كلية الاقتصاد-جامعة بنغازي
** عضو هيئة التدريس بقسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي
*** أستاذ متعاون- بكلية الاقتصاد قسم المحاسبة- جامعة بنغازي

**مقدمة**

تعد المحاسبة من العلوم الاجتماعية التي تخدم فئات عديدة في المجتمع، كالملاك والمستثمرين وإدارة المشروع والجهات الحكومية وأطراف أخرى، وهي شديدة التأثر بالمتغيرات الاجتماعية والبيئية والسياسية والاقتصادية المحيطة بها، لذا تبرز وباستمرار مشاكل محاسبية متجددة تحتاج إلى حل، ومن بين المشاكل المحاسبية المعاصرة مايتعلق بالمحاسبة البيئية، حيث لم يعد اهتمام الفكر المحاسبي مركزاً على البيئة الداخلية للمنظمات فحسب، وإنما أمتد هذا الاهتمام ليشمل البيئة الخارجية المرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بالبيانات المالية التي تصدرها المنظمات، وقد كان لهذا الاهتمام انعكاس للتطورات العالمية للاهتمام بالبيئة بعد ظهور الآثار السلبية الواضحة في البيئة (عبدالحسين، 2014).

وتعتبر معلومات المحاسبة البيئية من المعلومات الهامة والضرورية والتي تفيد المستخدمين في معرفة مدى وفاء المنظمة بمسؤوليتها الاجتماعية ومن ثم تقييم أدائها الاجتماعي، وذلك على اعتبار أن تقييم أداء المنظمة أصبح يتعدى أداءها الاقتصادي ليشمل أداءها الاجتماعي أيضا خصوصاً بعد تغير مفهوم المشروع المقبول اقتصادياً بمفهوم المشروع المقبول اجتماعياً.

**2 - الدراسات السابقة:**

أهتمت العديد من الدراسات السابقة بموضوع المحاسبة البيئية وكيفية قياسها والإفصاح عنها في القوائم المالية، فكل الدراسات السابقة تناولت موضوع المحاسبة البيئية على اعتبار أنها أحد متطلبات المسؤولية الاجتماعية فقد بدأت هذه الدراسات بالدراسة التي قامت بها لجنة التأثيرات البيئية لسلوك المشروع المنبثقة عن جمعية المحاسبة الأمريكية American Association Accountants (AAA) في عام 1973 والتي استعرضت أهم الأسباب التي حالت دون قيام المحاسبين بتوفير المعلومات المتعلقة بتأثيرات المشروع البيئي في الآتي (نقلاً عن: ميلاد، 2010).

- عدم وجود معايير قانونية لحماية البيئة تلتزم بها المشروعات، الأمر الذي أدىإلى تجنب المشروعات وإلى تحمل نفقات لتخفيض الأضرار البيئية؛

- صعوبة وضع مقاييس نقدية للتكاليف البيئية بطريقة موضوعية؛
- عدم وجود أسس مقبولة لتوزيع التكاليف الاجتماعية للأضرار البيئية على المشروعات؛
- عدم رغبة العديد من المشروعات في الإفصاح اختيارياً عن التكاليف البيئية حتى ولو تم قياسها بطريقة مقبولة.

وبينت دراسة (Johnso1993: نقلا عن: عطية وآخرون 2005) إلى إن هناك مشاكل في القياس المحاسبي للنفقات والالتزامات البيئية، وأن هناك قصوراً في الإطار الفكري للمحاسبة تمثل في عدم تقديم إجابات قاطعة لعدد من المشاكل التي تواجه المحاسبة البيئية ومن أهمها صعوبة قياس التكاليف البيئية.

وتناولت الدراسة التي قام بها محمد (2005)، أهم المعوقات التي تحول دون الإفصاح البيئي بمصر، وقد بينت هذه الدراسة وجود أربعة أسباب تعوق الإفصاح البيئي هي:

- عدم وجود إلزام على الشركات بالإفصاح البيئي؛
- نقص الوعي العام بالقضايا البيئية؛
- تجنب الخسائر أو التكاليف التي قد تلحق بالشركة؛
- غياب البعد البيئي في تقييم نجاح الشركة.

كما بين لطفي (2005)، أن الإفصاح البيئي يواجه مشاكل تمثلت في الاتي:

- صعوبة قياس الأحداث والعمليات البيئية.
- عدم توفر بيانات لقيمة الفاقد والخسائر والأضرار المترتبة على الأحداث البيئية.
- صعوبة تطبيق بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، مثل مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات، أي مقابلة المنافع الاجتماعية بالتكاليف الاجتماعية.
- عدم وجود معيار محاسبي يمكن بموجبه معالجة التكاليف البيئية.

وفي نفس السياق يرى لطفي (2005)، لكي تتمكن الشركات من الإفصاح البيئي يجب عليها تطوير أنظمتها المحاسبية الحالية، بحيث يتم إعداد دليل محاسبي يشمل

حسابات التكاليف والمنافع والأصول والالتزامات الاجتماعية والبيئية، بما يضمن القياس والتسجيل لكافة الأنشطة والعمليات الاجتماعية والبيئية، من أجل توفير المعلومات الاجتماعية والبيئية لمستخدميها.

أما في البيئة الليبية فلم يحظ موضوع الدراسة بالاهتمام الكافي من قبل الباحثين لسببين هما: حداثة الموضوع وضعف إدراك المديرين والمحاسبين لمفهوم المحاسبة البيئية.

3 - **مشكلة الدراسة**

نظراً لحاجة الفئات المختلفة لمعلومات المحاسبة البيئية فقد نشأت ضغوط على المحاسبين تطالبهم بعدم تركيز اهتمامهم على الأداء الاقتصادي فقط، بل توسيع دائرة الاهتمام لتشمل الأداء البيئي كأحد متطلبات المحاسبة الاجتماعية، لذا أصبحت المحاسبة البيئية من الموضوعات المعاصرة على الرغم من أن هناك نقصاً واضحاً فيما يتعلق بتطبيق المحاسبة البيئية متمثلاً في الاعتراف والقياس والإفصاح.

وعليه فإن مشكلة الدراسة تكمن في معرفة أهم معوقات تطبيق المحاسبة البيئية وبهذا يمكن صياغة سؤال الدراسة على النحو التالي:-

**هل توجد معوقات تحد من تطبيق المحاسبة البيئية في ليبيا؟**

4 - **هدف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى التعرف على معوقات تطبيق المحاسبة البيئية في ليبيا.

5 - **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في الحاجة إلى معرفة أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق المحاسبة البيئية في ليبيا حتى يتسنى للجهات المسؤولة اتخاذ الإجراءات اللازمة للتغلب عليها، كما أن هذه الدراسة هي دراسة استكشافية قد تنبثق منها دراسات وأبحاث مستقبلية عن المحاسبة البيئية.

6 - **الجانب النظري:-**

**مفهوم المحاسبة البيئية:**

تعرف المحاسبة البيئية بأنها«تعيين وقياس وتخصيص التكاليف البيئية لأخذها

في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الإدارية لتوصيل المعلومات للأطراف المعنية» (**الديب**، 1996؛4).

أما وكالة حماية البيئة الأمريكية عرفت المحاسبة البيئية من ثلاثة أوجه (**ناصروالخفاف**، 2012؛69).

- **المحاسبة البيئية من الوجهة الاقتصادية**: ويتم من خلال هذه المرحلة قياس وتحليل كمية وقيمة مدخلات عوامل الإنتاج، وغالبا ما تعكس هذه المرحلة مستوى الرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع.
- **المحاسبة البيئية كامتداد للمحاسبة المالية**: ويتم من خلال هذه المرحلة إعداد القوائم المالية وفق المعايير والأسس المحاسبية بحيث تتضمن هذه القوائم بيانات ومعلومات للآثار البيئية لمساعدة المستفيدين من هذه القوائم كالمستثمرين والدائنين وحملة الأسهم.
- **المحاسبة البيئية من الوجهة الإدارية**: ويتم في هذه المرحلة تحديد وتحليل البيانات والمعلومات المرتبطة بالأنشطة البيئية لغرض مساعدة الإدارة في التخطيط واتخاذ القرارات الإدارية المختلفة، كقرارات تسعير المنتجات والاستمرار في إنتاج منتج معين ومتطلبات الجودة وغيرها من القرارات الإدارية.

أما فيما يتعلق بمكونات المحاسبة البيئية فقد حددها التكريتي (2008)، في الآتي: المحاسبة الإدارية البيئية، ومحاسبة التكاليف واقتصاديات الموارد البيئية، والمحاسبة المالية البيئية، والإبلاغ البيئي، والمراجعة البيئي.

**أهمية المحاسبة البيئية:**

يرى (Patrick، 2007، p:594) أن أهمية المحاسبة البيئية تتمثل في مساعدة الشركات في الأمور التالية:

- مساعدة المديرين في اتخاذ القرارات التي تسهم في تخفيض التكاليف والأعباء البيئية.
- توسيع نطاق عملية التقييم وتحليل الاستثمار لكي يشمل الآثار البيئية المحتملة.

- التوصل إلى فهم أفضل للتكاليف البيئية ولأداء العمليات والمنتجات وتسعيرها بدقة.
- المساعدة في تطوير وتشغيل نظام إداري بيئي للمشروع ككل.
- إن تجاهل قياس التكاليف البيئية الناتجة عن التلوث البيئي يضلل العديد من مؤشرات قياس الأداء ويضخم النتائج.
- كون المحاسبة علماً اجتماعياً فإن ذلك يفرض عليها ضرورة التفاعل مع مشكلة تلوث البيئة ونفاذ مواردها لأن تأخرها سيؤدي لتأخر هذا العلم مقارنة بالعلوم الأخرى مثل الاقتصاد والإدارة.
- تستمد المحاسبة وجودها من اعتراف المجتمع بنتائجها من خلال وظيفتي القياس والتوصيل للمعلومات المالية والاقتصادية للمجتمع واستمرار الطلب على خدمات مهنة المحاسبة والمراجعة مما يستلزم تلبية الاحتياجات المتزايدة للمعلومات البيئية والاجتماعية بجانب المعلومات المالية.

**أسباب الإفصاح عن معلومات المحاسبة البيئية:**

إن تعدد وتنوع مصالح مستخدمي المعلومات المحاسبية كان له الأثرعلى نوعية المعلومات البيئية الواجب الإفصاح عنها، سواء أكان الإفصاح ضمن القوائم المالية الأساسية أم في شكل قوائم ملحقة (عبدالحسين 2014).

وفي هذا السياق أشار مجلس معايير المحاسبة المالية «FASB»[1] إلى وجوب الإفصاح عن المحاور الآتية:

- الإفصاح عن الإجراءات والأنشطة البيئية.
- الإفصاح عن الإجراءات المحاسبية الخاصة بشؤون البيئة.
- الإفصاح عن الأصول والخصوم والتكاليف البيئية.

وهناك عدة أساليب يتم من خلالها إظهار معلومات المحاسبة البيئية:

- **المحاسبة الإدارية البيئية:** حيث يكون التركيز في هذا النوع من المحاسبة على معلومات تتعلق بالمواد والطاقة ومعلومات التكاليف البيئية، وهي تهدف إلى التمكن من اتخاذ إجراءات إدارية تصحيحية لتخفيض التكاليف والآثار البيئية (Moisescu,2006)، لذا

فهي أداة لإدارة التكاليف البيئية والرقابة عليها بغرض تحسين الأداء الاقتصادي والبيئي للمشروع وتصنف المحاسبة الإدارية البيئية إلي:

- **المحاسبة البيئية على مستوى الأقسام:** وظيفتها اختيار نشاط أو مشروع استثماري ما له علاقة بالحماية والإدارة البيئية من بين عدة بدائل، وكذلك تقييم الأوجه البيئية لفترة محدودة (Godschalk، 2007).
- **المحاسبة البيئية على مستوى الشركة:** وهي أداة لإبلاغ المستخدمين بالمعلومات الملائمة والمتوافقة مع معايير المحاسبة البيئية، ويشار إلى هذا النوع من المحاسبة بالإبلاغ البيئي للشركة (Menon،2013)
- **المحاسبة المالية البيئية:** وهي تهتم بالمحاسبة وإعداد التقارير للمعاملات والأحداث البيئية التي تؤثر أو يحتمل أنها تؤثر على المركز المالي للمشروع وعلى أدائها، فهي تهدف إلىالإبلاغ عن المنافع البيئية والمالية للمشروع من خلال إعداد التقارير البيئية أو ضمن التقارير السنوية(Moisescu،2006)
- **المحاسبة البيئية القومية:** وهي تركز على الموارد الطبيعية على المستوي القومي للدولة والتدفق النقدي لتلك الموارد والتكاليف البيئية المرتبطة بها.

ووفقاً للتقرير الصادر عن الإنتوساي [2] (2010)، فإن هناك أربعة أنواع للحسابات البيئية، وهي تمثل أحدث تصنيف دولي للحسابات البيئية:

- حسابات أصول الموارد الطبيعية.
- حسابات التدفقات النقدية للتلوث والمواد.
- الحسابات النقدية والحسابات الفرعية الأخرى.
- الحسابات البيئية المعدلة على مستوى الاقتصاد الكلي.

**التحديات التي تعوق المحاسبة البيئية:**

لقد أشار ميلاد (2010)، بأن هناك معوقات تؤثر سلباً على الإفصاح المحاسبي عن معلومات المسؤولية الاجتماعية [3] ومن ببينها الأنشطة البيئية تمثلت في الآتي:-

- ضعف اهتمام الإدارة بقضايا المسؤولية الاجتماعية.

- غياب الإلزام بالإفصاح المحاسبي عن معلومات المسؤولية الاجتماعية.
- ضعف اهتمام الهيئات المهنية بمجال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
- صعوبة التطبيق العملي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.
- عدم قدرة الشركات على تحمل أعباء المسؤولية الاجتماعية.
- غياب البعد الاجتماعي في تقييم نجاح الشركات.

كما يشير أحمد (2015)، إلى العديد من التحديات التي تعوق المحاسبة البيئية تتلخص في الآتي:

- كيفية إدماج وتفعيل المسؤوليات البيئية والاجتماعية في إستراتيجية الشركة، بغرض تفعيلها، ومن ثم توفير المعلومات البيئية والاجتماعية لأصحاب المصالح.
- صعوبة تطبيق خاصية القابلية للمقارنة الأفقية والرأسية في ظل الإفصاح الاختياري.
- تعدد أساليب الإفصاح المحاسبي الممكن اتباعها للإفصاح المحاسبي عن المعلومات البيئية.
- صعوبة تطبيق خاصية الأهمية النسبية، بشأن تحديد المعلومات المالية وغير المالية البيئية الهامة، والتي تفيد أصحاب المصالح في اتخاذ العديد من القرارات.
- ضرورة توافر خاصية التحقق من المعلومات البيئية، التي يتعين الإفصاح عنها نظراً لعدم توافر معايير محاسبية دولية أو محلية تحظى بالقبول العام، تنظم هذا الإفصاح خاصة وأن الكثير من بنود المعلومات البيئية تعتمد على الحكم الشخصي والتقديرات عند إعدادها.

**7. منهجية الدراسة:**

تحاول هذه الدراسة استكشاف معوقات تطبيق المحاسبة البيئية بالشركات العاملة بصناعة النفط والغاز لأنها على علاقة وطيدة بمشكلات التلوث البيئي، واستخدمت مدخل دراسة حالات محدودة [4]، تم حصرها بالشركات التالية (شركة الخليج العربي للنفط، شركة سرت لإنتاج النفط والغاز، شركة راس لانوف لتصنيع النفط) كطريقة للبحث، للاعتقاد من جهة أن هذا المدخل يناسب موضوع الدراسة ولتشجيع العديد من الباحثين على استخدام مدخل دراسة الحالة، نظراً لأهميته وتميزه عن العديد من مداخل

البحث الأخرى، من بينها الاستبيان في فهم العديد من الظواهر، حيث يعرف Yin(1994) دراسة الحالة: بأنها دراسة للظاهرة في سياقها الحقيقي، خاصة عند عدم وضوح الحدود بين الظاهرة ومحيطها، ويرى أن لدراسة الحالة القدرة على البحث في محيط المشكلة والذي قد يكون غير ممكن باستخدام الاستبيان، ويضيف Tellis(1997) أن منهجية دراسة الحالة تعتبر مثالية عندما تكون هناك حاجة لدراسة الظاهرة بشكل عميق،وفيما يلي نبذة مختصرة عن الشركات [5] محل الدراسة:

**شركة الخليج العربي للنفط:**

تعتبر شركة الخليج العربي من أوائل الشركات التي قامت المؤسسة الوطنية للنفط بتأسيسها سنة 1979م والتي تمتلكها بالكامل حيثُ تكونت نتيجة لتأميم فرع شركة برتشبتروليم البريطانية والمعروفة BB،ويقع مقرها الرئيسي في مدينة بنغازي كما يوجد لديها فرع يتمثل في مرسى الحريقة بمدينة طبرق، وتعمل شركة الخليج على إنتاج النفط والغاز بالإضافة إلى تكرير النفط وتعتمد في إنتاجها على الحقول النفطية التابعة لها وهي (حقل السرير، النافورة، الحمادة، البيضاء، مسلة، ماجد، الصحابي، أم الفرود) كما تمتلك شركة الخليج مصفاتين لتكرير النفط إحداها بحقل السرير والأخرى بطبرق.

**شركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز:**

يقع مقرها الرئيسي على بعد 800كم شرق طرابلس و240كم غرب بنغازي بمرسى البريقة إذ تعتبر ثالث أكبر الشركات المملوكة بالكامل للمؤسسة الوطنية للنفط والتي تأسست سنة 1981م على أنقاض انسحاب شركة أسو ستاندرد ليبيا وهي من أوائل الشركات التي اكتشفت النفط في ليبيا فقد عثرت على النفط بكميات تجارية بحقل زلطن سنة 1959م مما حفز الشركات النفطية العالمية على الاستثمار في الصحراء الليبية من خلال عمليات التنقيب عن النفط، ومن أجل تحقيق صورة متكاملة لعمليات إنتاج وتصنيع النفط والغاز فقد تم دمج الشركة الوطنية للكيميائيات بشركة سرت للنفط بالإضافة إلى نقل تبعية خط نقل الغاز الساحلي (البريقة – الخمس) إليها، كما تعتبر صناعة البتروكيميائيات في مرسى البريقة هي حجر الأساس لصناعة البتروكيميائيات في ليبيا.

**شركة راس لانوف لتصنيع النفط:**

يقع المقر الرئيسي للشركة بمدينة راس لانوف في خليج سرت شمال ليبيا كما يوجد لها مكاتب بكل من طرابلس وبنغازي إذ تأسست الشركة سنة 1982م وهي من الشركات المملوكة بالكامل للمؤسسة الوطنية للنفط ويعتبر مجمع راس لانوف البتر وكيماوي من أكبر المشاريع الاستثمارية والإستراتيجية في مجال تصنيع النفط والغاز والتي نفذت على أرض ليبيا ويُدار من قبل شركة رأس لأنوف لتصنيع النفط، ومن أهم أنشطة مجمع راس لانوف القيام بعمليات صناعة وتكرير النفط ومشتقاته بالإضافة إلى إنتاج الكيميائيات النفطية واللدائن العضوية والألياف.

واعتمدت الدراسة في تجميع بياناتها على المقابلات الشخصية من الشركات المشاركة بالدراسة، ويرى Brownell(1995) أن المقابلة الشخصية أهم مصدر للبيانات للباحثين الذين يستخدمون مدخل دراسة الحالة، وقد قسمها إلى نوعين، الأول يعتمد على أسئلة معدة مسبقاً، بينما يعتمد الثاني على أسئلة تبرز أثناء المقابلة، وقد قامت الدراسة بأجراء 9 مقابلات مع مسؤولين في الشركات محل الدراسة.

تحليل البيانات تم وفقاً للمعوقات التي أشار إليها أحمد (2015)، وميلاد (2010)، والتي يعتقد الباحثان أنها تناسب هدف الدراسة، وقد تم صياغة مجموعة من الأسئلة التي تم طرحها على المشاركين، على النحو التالي:

**المحور الأول: قدرة الشركة على تحديد المسؤوليات البيئية:-**

- هل تتخذ الشركة الإجراءات اللازمة للحد من الغازات المسببة للاحتباس الحراري؟
- هل تقوم الشركة بوضع تنفيذ الضوابط اللازمة لمنع التلوث أو الحد منه في ضوء المسموح به دولياً؟
- هل تقوم الشركة بإعادة تدوير المخلفات والتخلص من النفايات؟

**المحور الثاني: الاعتراف والقياس لتكاليف المحاسبة البيئية:-**

- هل لدى الشركة كوادر محاسبية مؤهلة لممارسة المحاسبة البيئية؟
- هل توجد صعوبة في حصر التكاليف البيئية؟

■ هل توجد صعوبة في فصل التكاليف البيئية عن التكاليف الاقتصادية؟

■ هل يوجد بالشركة دليل محاسبي يتضمن حسابات خاصة بالتكاليف البيئية؟

■ هل يوجد بالشركة دفاتر وسجلات محاسبية خاصة بالأنشطة البيئية؟

■ هل توجد صعوبة في تصميم نظم للرقابة الداخلية على عمليات الأنشطة البيئية؟

**المحور الثالث: الإفصاح، وقابلية المقارنة:-**

■ هل يتم الإفصاح عن المعلومات البيئية من خلال التقارير الدورية؟

■ هل يمكن خاصية القابلية للمقارنة للتقارير المالية من فترة إلى أخرى ومن شركة إلى أخرى؟

**المحور الرابع: المعايير الدولية والقوانين واستراتيجيات الشركة تجاه المحاسبة البيئية:-**

■ هل يوجد معايير دولية أو محلية خاصة بالمحاسبة البيئية؟

■ هل يوجد قوانين أو تشريعات أخرى تلزم الشركات بالإفصاح المحاسبي عن الأنشطة البيئية؟

■ هل تلزم المؤسسة الوطنية للنفط الشركات التابعة لها بالإفصاح عن المحاسبة البيئية؟

■ هل للإدارة استراتيجيات أو اهتمامات بوجود محاسبة عن الأنشطة البيئية؟

**8. تحليل نتائج الدراسة:**

يرى معظم المشاركين في الدراسة أن هناك صعوبات تحد من تطبيق المحاسبة البيئية بالشركات النفطية قيد الدراسة وفيما يلي تحليل للنتائج التي توصلت إليها الدراسة:

● يوجد تراوح بين الشركات فيما يخص قدرتها على تحديد مسؤولياتها البيئية التي يتعين على الشركة الوفاء بها والمتمثلة في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الغازات المسببة للاحتباس الحراري؛ وضع وتنفيذ الضوابط اللازمة لمنع التلوث أو الحد منه في ضوء المسموح به دولياً؛ إعاده تدوير المخلفات والتخلص من النفايات، وبشكل عام نستطيع القول بأنها قادرة إلى حد ما في تحديد مسؤوليتها.

- بالرغم من قدرة الشركات في تحديد مسؤوليتها؛ إلا أنه يوجد ضعف في الكوادر المحاسبية القادرة على الاعتراف والقياس المحاسبي للتكاليف البيئية؛ ويوجد لدى الشركات صعوبة في حصر تكاليفها البيئية؛ وأيضا هناك صعوبة في الفصل بين التكاليف البيئية والاقتصادية؛ وذلك بسبب عدم وجود دليل محاسبي يتضمن حسابات خاصة بالتكاليف البيئية؛وعدم وجود سجلات ودفاتر محاسبية خاصة بالأنشطة البيئية، وعدم قدرة هذه الشركات على تصميم نظم للرقابة الداخلية الفاعلة على الأنشطة البيئية.
- ونتيجة لما سبق فإن الشركات غير قادرة عن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتكاليف البيئية في تقاريرها المالية.
- عدم الدراية بالمعايير والإصدارات المحاسبية الدولية التي تنظم المحاسبة البيئية وكذلك عدم وجود معايير محلية خاصة بالمحاسبة عن الأنشطة البيئية؛ وعدم وجود قوانين وتشريعات تلزم الشركات بالإفصاح المحاسبي عن الأنشطة البيئية؛ وعدم إلزام المؤسسة الوطنية للنفط الشركات بالمحاسبة عن الأنشطة البيئية؛ وعدم اهتمام الإدارات بالمحاسبة عن الأنشطة البيئية تعد من أهم معوقات تطبيق المحاسبة عن الأنشطة البيئية.

## 9. التوصيات:

نظراً للنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة والتي أكدت على وجود معوقات تحد من تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات المشاركة في الدراسة، مما يؤثر سلباً على نتائج الأعمال بهذه الشركات نتيجة لقضايا التعويضات التي يمكن أن ترفع ضد هذه الشركات من المتضررين وأصدقاء البيئة، فإنه:

- يجب على المؤسسة الوطنية للنفط الاهتمام بمسؤوليتها تجاه الشركات التابعة لها بإلزامها بتطبيق إجراءات المحاسبة البيئية، وأيضاً مخاطبة الجهات المشرعة لإصدار القوانين واللوائح التي تنظم عمل المحاسبة البيئية.
- تضمين موضوعات المحاسبة البيئية ضمن المناهج والمقررات الدراسية بالمرحلة الجامعية الأولى.
- على الشركات التعاون مع الجامعات الليبية والمعاهد المهنية المتخصصة في إعداد

الدورات المحاسبية في مجال المحاسبة البيئية وذلك لغرض تطوير وصقل الكوادر المحاسبية بالشركات.

- إنشاء أقسام خاصة بالمحاسبة البيئية تابعة للإدارات المالية بالشركات.
- إجراء المزيد من الدراسات حول المحاسبة البيئية وذلك باستخدام منهجيات وطرق تجميع بيانات أخرى، وكذلك دراسة حالة المؤسسة الوطنية للنفط وذلك لزيادة المعرفة حول هذا الموضوع.

**الهوامش**

1 - في هذا السياق، فقد أصدر «FASB" حتي هذا اليوم أربعة عشر بياناً تتعلق بالإبلاغ المالي البيئي، أولها كان في عام 1975، وآخرها في عام 2009، وهي الوثيقة رقم -1 (FAS R141 FSP )

2 - هي المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة المالية العليا.

3 - أشار الباحثان فيما سبق إلى أن موضوع المحاسبة البيئية يندرج تحت مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

4 - قد أوضح (الدرويش وآخرون، 2005) أن دراسة الحالات المحدودة هي، تحقيق تفصيلي وذلك عن طريق جمع البيانات المتعلقة بمنظمة أو مجموعة منظمات أو فرد أو مجموعة أفراد، وذلك خلال فترة زمنية محددة وتحليل شامل للبيئة التي توجد بها الحالة، من بين الدراسات التي استخدمت مدخل دراسة حالات محدودة. دراسة الكزة والنخاط (2009)، والتي أجريت في البيئة الليبية .

5 - حسب الموقع الرسمي للمؤسسة الوطنية للنفط على شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) www.noclibya.com.ly،

**قائمة المراجع**

**أولا : المراجع العربية**

1 -احمد، سعد محمد بيومي (2015)، « **إطار مقترح للإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المتكاملة للأعمال عن البعدين البيئي والاجتماعي مع دراسة تطبيقية**»، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

2 - التكريتي، إسماعيل يحيى (2008)، «**محاسبة التكاليف المتقدمة - قضايا معاصرة**» دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

3 - الدرويش، بشير محمد؛ غنية، المهدي الطاهر؛ شلابي، البهلول عمر (2005)، « **البحث العلمي في العلوم الإدارية والمالية، الأسس والمفاهيم والنماذج**»، منشورات المكتب الوطني للبحث والتطوير، طرابلس، ليبيا.

4 - الديب، عوض لبيب فتح الله (1996)، « **المحاسبة عن التكاليف البيئية والالتزامات البيئية في ضوء المبادئ المحاسبية الحالية - مع الإشارة إلى مصر» مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، الإسكندرية، ملحق ع 2،33**.

5 - الكزة، عبدالسلام احمد، النخاط، خالد عبدالواحد (2009)،«**سياسة تشجيع وتنظيم شركات القطاع الخاص ومشاكل تطبيقها، دراسة انتقادية لواقع قطاع المقاولات في مدينة بنغازي**»، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، المجلد الثامن والعشرون.

6 - المؤسسة الوطنية للنفط، شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، www.noclibya.com.ly، تاريخ زيارة الموقع، 2017/07/12 .

7 - عبدالحسين، أمل (2014) « **واقع استخدام المحاسبة البيئية في المنشآت الصناعية دراسة تطبيقية على عدد من المنشأ.الصناعية العراقية**» مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد الثامن، العدد الحادي والثلاثون.

8 - عطية، خالد عبد العزيز؛ المحمود، صالح عبدالرحمن؛ زهران، علاء الدين محمود (2005)، « **منهج مقترح لقياس التكاليف والمنافع الناجمة عن الآثار البيئية للمنشات الصناعية**»، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، المجلد السادس، العدد الثاني، ص ص 205-281.

9 -محمد، فهيم أبو العزم، (2005)، « **معوقات الإفصاح البيئي في التقارير المالية: حالة جمهورية مصر العربية**» مجلة الإدارة العامة، المجلد الخامس والأربعون، العدد الأول، ص 43-91.

10 - ميلاد، عصام عبدالحفيظ عبدالسلام (2010) «**معوقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية**» دراسة تطبيقية على الشركات النفطية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد.

11 - لطفي، أمين السيد (2005) « **المراجعة البيئية**»، ( الإسكندرية: الدار الجامعية).

12 - ناصر، طه عليوي، الخفاف، هيثم هاشم (2012)، « **أهمية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية ودورها في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات دراسة استطلاعية لأراء عينة من المنشات الصناعية**» مجلة الإدارة الاقتصاد، السنة الخامسة والثلاثون، العدد اثنان وتسعون، ص65-103.

**ثانياً: المراجع الأجنبية**

1 - Brownell, P.,(1995). Research - ods in Management Accounting. Coo - Pers& Lybrand, Melbourne.

2 - Menon، morison،(2013). «Concept of environmental accounting»، building better businesses- globally،http//www.siftmedid.co.uk.

3-Moisescu، Florentina،(2006). «ENVIRONMENTAL FINANCIAL ACCOUNTING»، journal: Annals of Dunarea de Jos University. ISSN: 15840409. Issue: 1Pages 7984-. Dunarea de Jos University of Galati.

4 - Patric Medley، (2007). »Environmental accounting-what dose it mean to professional accountants ?» Accounting، Auditing، And Accountability journal، vol. 10،No. 4،pp594- 600.

5 - Tellis، W.، (1997). Application of a case study methodology. The Qualitative Report. On-line serial 3(3). http// www.nova.edu.

6 - Godschalk، Seakle KB، (2007). «Environmental Accounting» EMAN - Africa SLR onsulting Africa (PTY) LTD.

7 - Yin، R، (1994). Case Study Researcb: Design and M etbod s. Sage Publications Inc،California.

# Obstacles to the implementation of environmental accounting

## «Exploratory study on the subsidiaries of the National Oil Corporation»

■ Hassan Ahmed aldaragi* ■ Khalid zidan alfadhiy*** ■ Ehab. H. Aeyad. Elmesmari ***

**abstract**

The study aimed at identifying the obstacles to the application of environmental accounting. The study used the introduction of limited case studies as a method of research in order to understand the different aspects of the problem under study .

The study relied on the method of personal interviews as a tool to collect data from the companies participating in the study, which were (3) oil companies wholly affiliated to the National Oil Corporation. The study reached several conclusions that summarized the obstacles that limit the implementation of environmental accounting in companies participating in the study. Constraints The weakness of accounting staff capable of recognizing and measuring environmental costs, the difficulty of limiting the environmental costs, the absence of accounting evidence including the accounts of environmental costs, the inability to design a system of internal control of environmental activities, the lack of know-how And the international accounting publications governing environmental accounting. This has resulted in the inability of companies to disclose environmental information in their financial reports

* Faculty of Economic Department of Accounting
* * University of Benghazi Faculty of Economic Department of Accounting.
* Faculty of Economic Department of Accounting

# رأس المال الفكري في منظمات الأعمال الليبية

■ أ.د. إدريس عبدالحميد الشريف* ■ أ. نسرين على مازق** ■ أ. خالد زيدان الفضلي***

**ملخص الدراسة:**

في ظل ثورة المعلومات التي سادت عالم الأعمال اليوم أدركت منظمات الأعمال أن النموذج التقليدي للاقتصاد القائم على الموارد الطبيعية لم يعد يكفي لمواجهة منافسيها لذلك تحولت إلى النموذج المعاصر للاقتصاد القائم على المعرفة، فهو السبيل الوحيد للإبداع وخلق الأفكار المبتكرة للوصول بالمنظمات إلى مستوى مرموق من الأداء والذي أطلق عليه رأس المال الفكري، إذ يعتبر المحرك الأساسي لرأس المال المادي وهو مصدر للميزة التنافسية، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر أبعاد الإدارة الإستراتيجية لرأس المال الفكري على تنمية الإبداع داخل منظمات الأعمال.

ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم صياغة فرضية رئيسة واحدة، وعدد خمس فرضيات فرعية، وتم اختيار مدراء الإدارات والمراقبين والمنسقين ورؤساء الأقسام في كل من شركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز وشركة راس لانوف لتصنيع النفط وشركة الخليج العربي للنفط، كعينة ممثلة للدراسة والمتمثل في قطاع النفط في ليبيا، وبلغ حجم العينة (71) مفردة موزعة على (3) شركات، ولكون هذه الدراسة استكشافية بطبيعتها لذا استخدمت استمارة الاستبيان كأداة لجمع بياناتها والتي تم تحليلها بواسطة الأساليب الإحصائية المناسبة، وخلصت هذه الدراسة إلى أن هناك اهتماما براس المال الفكري وأن هناك تأثيرا لأبعاد رأس المال الفكري على تنمية الإبداع داخل منظمات الأعمال.

وأوصت الدراسة بالاهتمام بموضوع الأصول الفكرية والتعمق في دراسة جميع ما يتعلق بها بالكيفية التي تسهم في إثراء البيئة الليبية بالمعرفة اللازمة لتفعيلها داخل منظماتها، كما ان اتباع منظمات الأعمال الليبية الإستراتيجية مناسبة لإدارة رأس مالها الفكري لإدراك أبعاده يؤدي لتنمية الإبداع داخلها وإكسابها ميزة تنافسية يصعب تقليدها.

* وكيل وزارة المالية

** عضو هيئة التدريس بقسم المحاسبة – الأكاديمية الليبية فرع بنغازي

*** عضو هيئة التدريس بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي

**المقدمة:**

ساهمت عدة عوامل في تطور الفكر الإداري وصاحب ذلك ظهور مفاهيم جديدة في بيئة منظمات الأعمال والتي بدورها أحدثت تغيرات جوهرية ساعدت منظمات الأعمال على مواكبة التطورات البيئية السريعة في عالم المعرفة والإبداع التقني وعولمة الأسواق، ومن أهم هذه المفاهيم هو مفهوم رأس المال الفكري "Intellecual Capital" الناتج عن إدراك المنظمات المعاصرة إلى حقيقة أن أصولها المادية أقل قيمة من أصولها المعنوية غير المسجلة في دفاترها (كاظم، 2008)، فقد اعتبر رأس المال الفكري عنصر الارتكاز الأساسي لكل الاستراتيجيات الحديثة في إدارة وتسيير المنظمات والتي تعتمد على المعرفة للبحث عن الجديد والمتجدد من الأساليب والمنتجات والخدمات المعتمدة على الإبداع والابتكار للوصول الأسرع والأكفأ إلى العملاء والتفوق على المنافسين (الجواجوة، 2007).

وانطلاقا من مفهوم رأس المال الفكري وكونه إستراتيجية وسلاحاً تنافسياً يعتمد على الا ابتكار والتجديد لضمان البقاء في البيئة ذات التغير المتسارع، فقد أصبحت المنظمات تعمل بشكل جاد ومستمر لاكتساب ميزات تنافسية من خلال إدارة رأس المال الفكري الذي يعتبر أهم مورد يحقق للمنظمة أهدافها (حنان وتوفيق، 2011)، ويعتبر (Brown 1988) من أوائل الباحثين الذين أشاروا للفوائد التي يمكن أن تحققها منظمات الأعمال من خلال الاهتمام برأس المال الفكري لأهمية الاستثمار فيه حيث قال إن رأس المال الفكري غير المستثمر عملية يمكن تشبيهها بالذهب غير المستخرج (هيجان، 2007: 3).

وفيما يخص الدراسات السابقة التي تناولت موضوع رأس المال الفكري والتي أجريت خارج البيئة الليبية، ومن ضمن هذه الدراسات دراسة ( Brown 1998) التي هدفت إلى معرفة كيفية تحفيز رأس المال الفكري وذلك من خلال التعرف على الوسائل التي تساهم في تنشيط رأس المال الفكري للوصول إلى الزيادة القصوى في الإنتاج، فقد أكد على أهمية الاستثمار في رأس المال الفكري عن طريق تقييم الذكاء الفكري داخل المنظمة وتحديده ومن ثم تحفيزه.

أما دراسة ( Koenig 2000) فتناولت انبعاث رأس المال الفكري وبيان أهميته في زيادة

قيمة المنظمات وترسيخ موقعها وحصتها السوقية، وتوصلت الدراسة إلى حقيقة مفادها أن رأس المال الفكري يمثل الأصل المركزي أي الأساسي في ميزانية المنظمات وأن جميع الأصول المادية الأخرى أصبحت أصولا ثانوية، وأكدت الدراسة على ضرورة التحول من القياس إلى الإدارة.

كما قام ( Bontis 2000) بدراسة هدفت إلى معرفة العلاقة بين عناصر رأس المال الفكري المتمثلة في رأس المال البشري والهيكلي والزبائني وقد أفضت إلى أن العنصر البشري مهم بغض النظر عن القطاع التي يعمل فيها فضلاً عن أن لرأس المال الفكري أثراً كبيراً في هيكل الأعمال في قطاعات الأعمال غير الحكومية، وأخيراً لرأس المال الزبائني تأثير في قطاع الأعمال بغض النظر عن النوع.

في حين أجرى العنزي (2001) دراسة أسهمت في بيان مفهوم رأس المال الفكري وكيفية تطويره بهدف زيادة تفعيله باعتباره الثروة الحقيقية لمنظمات الأعمال في القرن الحادي والعشرين فتواجد الكفاءات والمواهب والمهارات المتفردة بالمنظمة سوف يحدث فرقا في النجاح الاستراتيجي لها.

واهتمت دراسة المفرجي وصالح (2003) إلى التعريف بالجوانب المختلفة لموضوع رأس المال الفكري بالكيفية التي تسهم في زيادة المعرفة من خلال التعريف بالمفاهيم الأساسية والمرتبطة برأس المال الفكري بالإضافة إلى إثراء الخبرات وذلك للتغلب على بعض التحديات المتعلقة بإدارة رأس المال الفكري وأخيراً اكتساب المهارات لتسهيل التعامل معه.

وركزت دراسة عباس (2004) على العلاقة التي تربط رأس المال الفكري بإدارة الجودة الشاملة، وتوصلت الدراسة إلى أن كفاءة رأس المال الفكري تزداد بتوفير البرامج التدريبية المتنوعة وأساليب التحفيز المادي والمعنوي سواء أكانت جماعية أو فردية معتمدة على قدرات ومهارات الفئة المتميزة، وذلك بربط إدارة المعرفة برأس المال الفكري للوصول إلى قمة التمييز.

ويرى يوسف (2005) في تقييمه لرأس المال الفكري في شركات الأعمال بأنه أحد الموارد الأساسية للشركات الحديثة في ظل اقتصاد المعرفة، وقد أوصت الدراسة لضرورة التعمق في دراسة الإشكاليات التي تعوق طرق القياس والمعالجة المحاسبية لرأس المال الفكري.

كما قامت (Appuhami 2007) بدراسة العلاقة بين رأس المال الفكري وقيمة المنظمة من خلال فحص العلاقة بين رأس المال الفكري والعوائد الرأسمالية السوقية للأسهم وكذلك فحص العلاقة بين العوائد الرأسمالية للأسهم وكل من إنتاجية رأس المال البشري وإنتاجية رأس المال الهيكلي على مجموعة من المنظمات العاملة في النشاط المالي، ووضحت الدراسة أنه كلما ارتفعت إنتاجية رأس المال الفكري كلما زادت معدلات العوائد الرأسمالية ومن ثم قيمة المنظمة.

في حين تناولت دراسة هيجان (2007) سبل وإستراتيجيات التحول من الفئة العامة إلى الفئة المتميزة وذلك بالاهتمام بالأشخاص المتميزين الذين يمثلون فعلاً رأس المال الفكري من خلال برنامج إداري يعمل على اكتشاف هذه المهارات ورعايتها وتطويرها بشكل مستمر.

**مشكلة الدراسة:**

في ظل التحول نحو مجتمعات المعرفة، تسعى منظمات الأعمال إلى كسب ميزة تنافسية عن غيرها من المنظمات العاملة في نفس القطاع، فقد أصبحت العمالة الغنية بالمعرفة والقادرة على الإبداع مسألة محورية للمنظمة والعامل الأساسي لبقائها في قمة المنافسة، وهذا ما يعرف برأس المال البشري (هند ورفيقة، 2011؛ بوقلقول، 2009) والذي يتصف بخاصية فريدة وهي أن المنظمة تستفيد من مساهماته في العمل دون أن تمتلكه حيث يختلف رأس المال البشري عن رأس المال الهيكلي فالمعرفة والمهارات في عقول الأفراد تمثل رأس المال البشري، وتتحول إلى رأس مال هيكلي في حالة تم نقلها وتأكيدها في مستندات متنوعة داخل المنظمة، بينما يتمثل رأس المال الزبائني في كسب العملاء وتعميق ولائهم للمنظمة، إذاً رأس المال الفكري يؤدي دوراً إستراتيجياً في المنظمة إذ إنهُ يعَظّم قيمتها ويكسبها ميزة تنافسية مستديمة، وهذا الدور يتوقف على وجود إدارة فعالة لرأس المال الفكري (صالح، 2009).

موضوع رأس المال الفكري تم دراسته في بيئات مختلفة على الصعيد الدولي والعربي إلا أن البيئة الليبية تحتاج المزيد من البحوث والدراسات لبيان أهمية هذا الموضوع.

وعليه فإن مشكلة هذه الدراسة متمثلة في السؤال الرئيسي الآتي:

**ما هو تأثير رأس المال الفكري من حيثُ (الاستقطاب، الصناعة، التنشيط، المحافظة، الاهتمام بالزبائن) على تنمية الإبداع في الشركات النفطية الليبية؟**

وتم صياغة سؤال البحث في الفرضية الرئيسية التالية :

**لا تؤثر أبعاد رأس المال الفكري على تنمية الإبداع في المنظمات النفطية الليبية.**

ويتم قبول أو رفض الفرضية الرئيسية من خلال قبول أو رفض الخمس فرضيات فرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولي:** "لا يؤثر استقطاب رأس المال الفكري على تنمية الإبداع".
- **الفرضية الفرعية الثانية:** "لا تؤثر صناعة رأس المال الفكري على تنمية الإبداع".
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** "لا يؤثر تنشيط رأس المال الفكري على تنمية الإبداع".
- **الفرضية الفرعية الرابعة :** "لا تؤثر المحافظة على رأس المال الفكري في تنمية الإبداع".
- **الفرضية الفرعية الخامسة:** "لا يؤثر الاهتمام بزبائن المؤسسة على تنمية الإبداع".

**هدف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر أبعاد الإدارة الإستراتجية لرأس المال الفكري في المنظمات النفطية الليبية على تنمية الإبداع داخلها.

**أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية الدراسة من حقيقة أن رأس المال الفكري يعتبر من أكثر الأصول الإستراتيجية غير المادية قيمة، والذي يساهم في زيادة قيمة المنظمة لكونه مصدراً لتوليد الثروة بالإضافة إلى ذلك فهو يعتبر الوسيلة لتحقيق التنمية الدائمة من خلال الإبداع والابتكار وبالتالي هو القوة الخفية التي تضمن البقاء للمنظمة وحصولها على الميزة التنافسية، ويتوقع أن تقدم هذه الدراسة منهجاً أوسع لمفهوم رأس المال الفكري في منظمات الأعمال الليبية يترتب عليه إمكانية استفادة هذه المنظمات بصفة خاصة من تحسين وتطوير إدارة رأس مالها الفكري لتنمية القدرات الإبداعية لدى العاملين فيها لغرض الحصول على ميزة تنافسية تسهم في استمرارها، كما يتوقع أن تساهم هذه الدراسة في الإضافة ولو بجزء يسير للمعرفة بصفة عامة على اعتبارها من أولى الدراسات التي تناولت أثر أبعاد رأس المال الفكري في تنمية الإبداع بمنظمات الأعمال الليبية.

**منهجية الدراسة:**

يمكن اعتبار هذه الدراسة استكشافية من حيثُ الهدف الذي تسعى لتحقيقه والمتمثل في اكتشاف تأثير أبعاد رأس المال الفكري على تنمية الإبداع في منظمات الأعمال الليبية، كما يمكن تصنيف هذه الدراسة من حيثُ الإجراءات (Process) التي اتبعتها في جمع بياناتها على أنها دراسة نوعية (Qualitative) أكثر من كونها كمية (Quantitative)، والتي تندرج ضمن النموذج الوظيفي وطبقاً لهذا النموذج تهتم الوظائف بصورة عامة بالاستقصاءات (التحقيقات) للعالم الاجتماعي باستخدام علم الوجود الواقعي، ونظرية المعرفة الإيجابية وحتمية وجهة النظر للطبيعة البشرية ووجهة نظر منهجية البحث الفطرية أي المنهجية الطبيعية.

**مجتمع وعينة الدراسة:**

تتمثل عينة الدراسة التي يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة في مدراء الإدارات والمراقبين والمنسقين ورؤساء الأقسام في الشُعب الإنتاجية والإدارية في (شركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز، وشركة الخليج العربي للنفط، وشركة راس لانوف لتصنيع النفط) باعتبارها من أهم الشركات النفطية الليبية المملوكة بالكامل للمؤسسة الوطنية للنفط حيث اختيرت كميدانً للبحث لكون قطاع النفط من أكثر القطاعات حيوية وتأثيراً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا وبالتالي هي أكثر المنظمات حاجة إلى رأس المال الفكري باعتباره موردا إستراتيجيا مسؤولاً عن خلق الميزة التنافسية للوصول للعالمية وبالتالي رفع قيمة وكفاءة المنتجات النفطية الليبية من خلال تنمية القدرات الإبداعية للعاملين، كما استهدفت عينة الدراسة مشاركة الفئات الأكثر إلماماً بظروف القطاع النفطي الليبي، كما أنهم المسؤولون عن إدارة رأس المال الفكري داخل المنظمات النفطية وبالتالي هم المعنيون بشكل مباشر بموضوع هذه الدراسة كما أنه من خلال مسح للشركات التابعة لقطاع النفط تأكد امكانية الحصول على البيانات فقط من الشركات الثلاث المذكورة، وتم توزيع عدد ( 100 ) استمارة استبيان موزعة على (3) شركات نفطية وكانت الاستمارات المستردة والقابلة للتحليل عدد (71).

**أداة جمع البيانات:**

تم إعداد استمارة استبيان حول "أثر أبعاد رأس المال الفكري على تنمية الإبداع في المنظمات النفطية الليبية" وتكونت الاستمارة من قسمين، **الأول:** وهو عبارة عن السمات الشخصية لعينة الدراسة (الوظيفة، القسم، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)،**أما القسم الثاني:** وهو عبارة عن محاور الدراسة، احتوى على عدد (45) سؤالا موزعة على خمسة محاور، ليساهم كل محور منها في اختبار فرضية من الفرضيات الفرعية الخمس للدراسة.

**الإطار النظري:**

يُعرف ( Hamel 1994) رأس المال الفكري على أنه قدرة متفردة تتفوق بها المؤسسة على منافسيها تتحقق من تكامل مهارات مختلفة وتسهم في زيادة القيمة المقدمة للمشترين وهي مصدر من مصادر الميزة التنافسية (المفرجي وصالح، 2003: 15)، ويصفهُ ( Yogesh 1998) بقوة ذهنية مجتمعة، تمثل تشكيلة من المعرفة والمعلومات والخواص الفكرية والخبرة التي تمثل المواد الأولية الرئيسة لاقتصاد اليوم (الروسان والعجلوني، 2010: 4) وهناك من اعتبر رأس المال الفكري سلاحاً تنافسيا وأداة إستراتيجية لتحقيق أهداف المؤسسة وهذا ما عكسه تعريف ( .Hansen et. al 1999) بقوله إنه يمثل الموجودات غير الملموسة التي يمكن استخدامها كسلاح تنافسي من قبل المؤسسة في عملية التطوير الإبداعي والاستراتيجي التي تعتمد الابتكار والتجديد الذي يعد الوسيلة والأساس لبقاء واستمرار المؤسسة في بيئة العمل المتسارع (بوقلقول، 2009: 94، 95).

إذ يتصف رأس المال الفكري بالعديد من الخصائص من بينها أن رأس المال الفكري جزء من رأس المال البشري ولكن لا يشترط بالضرورة أن يكون رأس المال الفكري حاصلا على شهادة أكاديمية كما يميل باتجاه اللامركزية الإدارية والهيكل التنظيمي المرن، كما يصعب الاستغناء عن العاملين الذين يتمتعون برأس مال فكري أو إيجاد بديل عنهم لأنهم نتاج الخبرات المتراكمة في المنظمة، وبالتالي يتصف رأس المال الفكري بقدرته على خلق القيمة لكونه يتميز بقدرات متفردة قادرة على تطوير الأفكار القديمة أو إنتاج أفكار جديدة، ويمثل رأس المال الفكري أصولاً فكرية غير ملموسة لها الأثر الأساسي في زيادة

قيمة الأصول الملموسة للمنظمة وتعظيمها، بالإضافة إلى ذلك فهو لا ينشأ من العدم ولا يتكون صدفةً بل يحتاج إلى جهد كبير وتكلفة عالية لبنائِه داخل المنظمة، فهو يشمل استقطاب رأس المال الفكري المتمثل في مجموعة محدودة من العاملين يمتلكون قدرات متميزة ومهارات متفردة ومن ثم تطويره والمحافظة عليه، إذ يمثل رأس المال الفكري الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية للمؤسسة (**المفرجي وصالح**، 2003؛ **صالح**، 2009؛ **الروسان والعجلوني**، 2010؛ **بوقلقول**، 2009).

وتتجلى أهمية رأس المال الفكري فيما تجنيه إدارة المنظمة من نتائج هامة من خلال استثمارها فيه والمتمثلة في: (**مصطفي**، 2004):

- زيادة القدرة الإبداعية للعاملين.
- إبهار وجذب العملاء وزيادة توثيق ولائهم للمنظمة.
- تعزيز القدرة التنافسية، باستغلال عامل الوقت وذلك عن طريق تقديم منتجات جديدة أو مطورة بمعدلات سريعة، وتقليص المدة بين كل ابتكار وما يليه.
- تخفيض تكاليف الإنتاج إلى الحد المناسب وذلك للبيع بأسعار تنافسية.
- رفع الجودة والكفاءة الإنتاجية.

ولمعرفة رأس المال الفكري يجب تمييزه عن رأس المال المادي الذي يمثل الوجود المادي للمنظمة وقيمتها الدفترية فهو يشمل كافة الموارد الملموسة التي تظهر في ميزانية المنظمة كالمعدات والعقارات والمباني وغيرها، بينما يعتمد الوجود الحقيقي للمنظمة على رأس المال الفكري فهو يُعبر عن المعرفة التي يمكن تحويلها إلى قيمة من خلال الثروة الفكرية والأفكار الإبداعية والابتكارية الكامنة في الكفاءات البشرية وبذلك فهو الركيزة الأساسية لنجاح المنظمة واستمرارها بصفه خاصة وبناء التقدم الاقتصادي بصفه عامة والجدول رقم (1) يبين الفرق بين رأس المال لفكري ورأس المال المادي.

**الجدول رقم (1) مقارنة بين رأس المال الفكري والمادي**

| رأس المال الفكري | وجه المقارنة | رأس المال المادي |
|---|---|---|
| غير ملموس(أثيري) | الميزة الأساسية | مادي ملموس |
| في عقول الأفراد العاملين في المنظمة | موقع التواجد | ضمن البيئة الداخلية للمنظمة |
| الأفراد ذوو المعارف والخبرات | التمثيل النموذجي | الآلات، المعدات، المباني |
| متزايدة بالابتكار | القيمة | متناقصة بالاستهلاك |
| بالاستخدام الخيالي والابتكاري الإبداعي | نمط خلق الثروة | بالاستخدام المادي |
| العمل المعرفي | المستخدمون له | العمل العضلي |
| ليس له عمر مع تزايد القدرات الإبداعية | الزمن | له عمر إنتاجي وتناقص للطاقة |
| يتواقد عند حدوث المشاكل | الواقع التشغيلي | يتوقف عند حدوث المشاكل |

**أعد اعتماداً على المصادر التالية: (يوسف، 2009 ؛ الشكرجي ومحمود، 2010).**

**مكونات رأس المال الفكري:**

يعتبر رأس المال الفكري الأساس المتين لنمو المنظمة ومصدر ثرائها، كما يعد محرك الإبداع والابتكار المستمر الذي يمد المؤسسة بالحيوية الدائمة والقدرة على المنافسة، ويعد تصنيف Stewart لرأس المال الفكري سنة (1997) هو التصنيف الأكثر قبولاً واستخداماً في عالم الأعمال والذي يتكون من ثلاثة مكونات وهي (رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس المال الزبائني) كما يوضحها الشكل رقم (1):

**الشكل رقم (1) مكونات رأس المال الفكري**

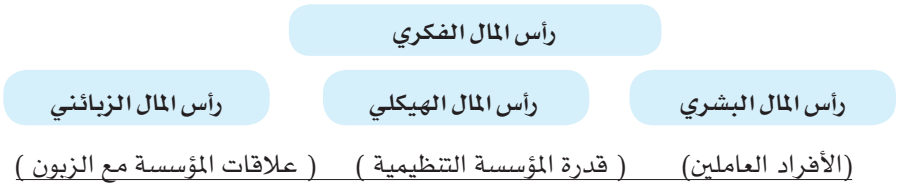


**أعد اعتمادا على (كثلوم والعيد، 2011).**

رأس المال البشري عبارة عن القدرات الفطرية والمكتسبة لدى كل فرد والتي تؤدى إلى زيادة القيمة الاقتصادية المضافة لكافة مجالات الأعمال إذا أحسن استثمارها مثل باقي الأصول (Intec، 2004: 171)، بينما يتمثل رأس المال الهيكلي في كل ما يبقى في المؤسسة من قيمة عند مغادرة الموظفين مكان عملهم، ولذلك يمكن للمؤسسة أن تتاجر بها فهو ملك لها بعكس رأس المال البشري وعلى ذلك يبرز الاختلاف بين رأس المال البشرى ورأس المال الهيكلي، فالمعرفة والمهارات في عقول الأفراد تمثل رأس المال البشرى، وتتحول إلى رأس مال هيكلي فقط إذا تم نقلها وتحويلها وتخزينها في مستندات متنوعة بالمنظمة، فقد تجمعت كافة جهود رأس المال البشري والهيكلي في سبيل الوصول إلى تعامل وخبرة رائعة مع الزبائن لنيل رضاهم وولائهم من خلال تحديد المعرفة الكفيلة بتلبية متطلباتهم بهدف ترغيبهم في المنظمة (الفضل، 2009)، انطلاقا من مبدأ اعرف زبونك وذلك بالتعرف على متطلباتهم الحالية وتوقعاتهم المستقبلية مما يشكل قيمة مضافة لمعرفة المنظمة والتي تعرف برأس المال الزبائني الناتج عن تنامي معرفة الزبون المنطلقة من تعامله طويل الأمد مع المنظمة والتي تدر عليها عوائد ضخمة خلال دورة حياة الزبون (نجم، 2004)، وصاغ (Stewart 1997) خطوات إلادارة الإستراتيجية لمكونات رأس المال الفكري في أربع نقاط:

1) العمل على استثمار كافة أفكار وأعمال العاملين التي تحقق مصالح المؤسسة، وذلك بإقامة علاقة حسنة لمدة طويلة مع كل الأطراف سواء العاملين أو الزبائن أو الموردين.
2) توفير الموارد المناسبة لتكفي احتياجاتهم ومساعدتهم على تكوين شبكة داخلية من العلاقات القوية تسمح ببناء فرق عمل متجانسة ومتماسكة من خلال التدريب والتعليم.
3) توفير نظام للمعلومات وقاعدة بيانات ذات كفاءة تسمح بتخزين المعرفة والرجوع إليها عند الحاجة وبقدر منطقي وهذا ما يعرف بهيكلة رأس المال الفكري، والسماح للعاملين باستخدام كل ما يلهم ملكة الإبداع والابتكار لديهم.
4) منح العاملين الحرية في طرح أفكارهم وبث روح المبادرة والابتكار ورعاية الأفكار المبدعة مما يسهم في المحافظة على رأس المال الفكري(مقدادي، 2009). ويوضح الشكل رقم (2) أبعاد الإدارة الإستراتيجية لمكونات رأس المال الفكري:

**استقطاب رأس المال الفكري**

- الجهود التي تبذلها المنظمة للبحث عن الخبرات المتقدمة لجذب المهارات التقنية النادرة وتوفير نظام معلومات يسهل مهمة الجذب والاستقطاب.

**صناعة رأس المال الفكري**

- الجهود التي تبذلها المنظمة من أجل تحسين رصيدها المعرفي بشكل دائم من خلال تعزيز قدرة العاملين لديها وتقليل التعارض بينهم وبناء الأنسجة الفكرية بتعاون مجموعة من الأفراد على التعلم المشترك

**الاهتمام بالزبائن**

- الجهود التي تبذلها المنظمة من أجل الاهتمام بآراء الزبائن ومقترحاتهم عند تصميم منتجات جديدة أو حتى تطوير منتجات قديمة وذلك من خلال توثيق متطلبات الزبائن وتقديم الخدمات لهم واستخدام العديد من الأساليب وللاحتفاظ بولائهم.

**تنشيط رأس المال الفكري**

- الأساليب التي تعتمد عليها المنظمة لإثارة القدرة الإبداعية والابتكارية لدي العاملين وذلك بإستخدامها طرق العصف الذهني لتوليد أكبر قدر ممكن من الأفكار بالإضافة الى تشجيع تكوين جماعات حماسية تحب التحدي والإنجازات المتفوقة في العمل وكذلك الاهتمام بآراء العاملين ومقترحاتهم التطويرية.

**المحافظة على رأس المال الفكري**

- الجهود التي تبذلها المنظمة في سبيل الاهتمام بالطاقات الفكرية والعاملين المتميزين والقادرين على خلق أفكار جديدة أو تحسين أفكار قديمة وذلك من خلال التدريب والتطوير بالإضافة إلي التحفيز المادي والمعنوي وأيضاً تقليل فرص الاغتراب التنظيمي.

**الشكل رقم (2) الابعاد الإستراتيجية لمكونات رأس المال الفكري**

أعد اعتمادا على المصادر: (المفرجي وصالح، 2003؛ يخضية، 2004؛ المحياوي، 2007)

**الإبداع ودور رأس المال الفكري في تعزيزه:**

أما الإبداع فهو يضيف قيمة ملحوظة للمؤسسة معتمداً على عنصر المخاطر وذلك بتطبيق أفكار خلاقة تسهم في إنتاج منتجات جديدة (المحياوي، 2007)، إن أهم مصادر الإبداع عبر التاريخ تكمن في المعرفة الجديدة والتي تعتبر الأساس لبقاء المؤسسة واستمرارها، وتعتبر إدارة رأس المال الفكري هي المسؤولة عن توليد المعرفة داخل المنظمة لذا يجب عليها أن تدير رأس مالها الفكري بكفاءة عالية بما يسمح للعاملين ذوي القدرات والمهارات المتفردة على التفكير بطريقة إبداعية وهذا يعتبر نوعا من التعزيز داخل المنظمة، بالإضافة إلى ذلك تعمل أيضاً إدارة المعرفة على تعزيز الثقافة الإبداعية من خلال استخراج المعرفة الضمنية الكامنة في عقول العاملين ونشرها بين العاملين لخلق آفاق من التفكير الإبداعي يجعلها قادرة على تلبية رغبات ومتطلبات زبائنها المتغيرة والمتجددة بمرور الزمن وبالتالي فهي قادرة على مواكبة التطور في محيط التغيير، إذ يوجد عدة مداخل لرأس المال الفكري يعمل من خلالها على تعزيز ثقافة الإبداع في المنظمة وقد حصرت بعض المداخل الأساسية في التالي (المحياوي، 2007):

- **مدخل الرافعة:** يقوم بتوزيع المعرفة على تخصصات المنظمة وذلك من خلال استخدام إدارة المعرفة لتقنية المعلومات التي تعمل على تحسين الإبداع بالاستخدام المتعدد للمعرفة المتاحة في مجالات مختلفة.
- **مدخل التركيب:** الذي يقوم على تطبيق واستخدام المعرفة المتاحة "الموجودة أصلاً" بكافة أنواعها من أجل الوصول إلى تحسين وتطوير منتجات وخدمات جديدة بحيث تتناسب مع رغبات العملاء في مجال إنتاج المنظمة أو في المجالات الأخرى.
- **مدخل الابتكار:** وهذا المدخل يعتمد قيام إدارة رأس المال الفكري بتوليد معرفة مبتكرة وبشكل متجدد بحيث لا تكون معرفة قياسية أو عالمية بل نابعة من قدرة متفردة يمتاز بها بعض العاملين والتي يصعب نقلها أو تقاسمها مع الآخرين داخل المنظمة، إن قيام المنظمة بتوفير بيئة مناسبة للإبداع من خلال نشر المعرفة هي الوسيلة المناسبة لإبداع العاملين وليس بالضغط عليهم.

**تحليل البيانات واختبار فرضية الدراسة:**

**اختبار ثبات أداة القياس:**

وهو إمكانية الحصول على نتائج مقاربة عند إعادة الدراسة على نفس أفراد المجتمع وبنفس الظروف وبأداة القياس ذاتها، وللتحقق من ثبات البيانات المتحصل عليها من عينة الدراسة تم إجراء اختبار الفا – كرنباخ (Alpha Chronbach)، إذ بلغت قيمة الفا لهذه الدراسة (96 ٪ ) مما يشير إلى ثبات أداة القياس والذي تم اختبارها عند مستوى ثبات (60 ٪ ) وهذا يعني أن أداة الدراسة قد حققت قيمة مقبولة إحصائياً لا تقل عن أصغر قيمة مقبولة من الثبات والموثوقية (60 ٪ ) فكلما ارتفعت قيمة ألفا كلما دل ذلك على ثبات وموثوقية البيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة (البياتي، 2005).

**اختبار التوزيع الطبيعي:**

من خلال نتائج اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T test) اتضح أن كل أبعاد رأس المال الفكري قد اختلفت بشكل معنوي عن الوسط الفرضي للمقياس (3) حيث كانت القيمة الاحتمالية المناظرة لقيمة (T) لكل بعد من الأبعاد أقل من مستوى المفترض (5 ٪ ) وبهذا يمكن القول بأن هناك اتجاها ايجابيا لدى أفراد ومجتمع الدراسة نحو أبعاد رأس المال الفكري.

**التحليل الوصفي لعينة الدراسة:**

من أجل التوصل إلى نتائج موضوعية قابلة للتطبيق من دراسة أثر أبعاد رأس المال الفكري على تنمية الإبداع، فقد دعت الضرورة إلى التعرف على بعض خصائص ومعالم عينة الدراسة والتي تمثل في (الوظيفة، القسم، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة) (منصور آخرون، 2002) وذلك من خلال جداول التوزيعات التكرارية والمئوية والمتوسطات الحسابية المرجحة بالإضافة إلى الانحرافات المعيارية كما يلي:

الجدول رقم (2) : توزيع مفردات الدراسة وفقاً للمستوى الوظيفي:

| م | الوظيفة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| 1 | مدير إدارة | 4 | ٪ 5.6 |
| 2 | مراقب | 10 | ٪ 14.1 |
| 3 | منسق | 22 | ٪ 31 |
| 4 | رئيس قسم | 35 | ٪ 49.3 |
| | الإجمالي | 71 | ٪ 100 |

يتبين من الجدول رقم (2) أن أكبر نسبة إجابة على الاستبيان استحوذ عليها العاملون بوظيفة رئيس قسم بنسبة (49.3 ٪ ) وتأتي بعدها وظيفة منسق بنسبة (31 ٪ ) ثم مراقب بنسبة (14.1 ٪ ) في حين يتحصل مدراء الإدارة على النسبة الأقل (5.6 ٪ ) وهذا يعكس الحصول على الاجابات من مستويات وظيفية مختلفة.

● **توزيع مفردات العينة وفقاً للإدارة التي يعملون بها:**

الجدول رقم (3)

| م | الإدارة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| 1 | إدارة المحاسبة | 22 | ٪ 30.9 |
| 2 | إدارة شؤون العاملين | 31 | ٪ 43.7 |
| 3 | إدارة التدريب والتطوير | 18 | ٪ 25.4 |
| | الإجمالي | 71 | ٪ 100 |

يتضح من الجدول رقم (3) أن أعلى نسبة مشاركة في الدراسة كانت من العاملين في إدارة شؤون العاملين فقد بلغت (43.7 ٪ )، الأمر الذي يسهل استيعاب المشاركين لموضوع رأس المال الفكري وأثر أبعاده على تنمية الإبداع، وتليها نسبة المشاركين من إدارة المحاسبة (30.9 ٪ )، في حين تحصلت إدارة التدريب والتطوير على (25.4).

● **توزيع مفردات الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي:**

**الجدول رقم (4)**

| م | المؤهل العلمي | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| 1 | دبلوم | 21 | ٪ 29.5 |
| 2 | ليسانس | 6 | ٪ 8.5 |
| 3 | بكالوريوس | 36 | ٪ 50.7 |
| 4 | ماجستير | 8 | ٪ 11.3 |
| | الإجمالي | 71 | ٪ 100 |

يتضح من الجدول رقم (4) أن نسبة حاملي مؤهل بكالوريوس (٪ 50.7 ) وتليها نسبة (٪ 29.5 )، لحاملي الدبلوم في حين كانت نسبة حاملي ليسانس (٪ 8.5 ) وهذا مؤشر ضمني بتمتع المشاركين بمستوى تعليم ملائم يساعد في فهم وإدراك العينة لأثر رأس المال الفكري على الإبداع في المؤسسات التي يعملون فيها.

● **توزيع مفردات الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة:**

**الجدول رقم (5)**

| م | الخبرة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| 1 | أقل من 5 سنوات | 6 | ٪ 8.5 |
| 2 | من 5 إلى أقل من 10 سنوات | 8 | ٪ 11.3 |
| 3 | من 10 إلى أقل من 15 سنة | 19 | ٪ 26.8 |
| 4 | من 15 سنة فأكثر | 38 | ٪ 53.5 |
| | الإجمالي | 71 | ٪ 100 |

يلاحظ من الجدول رقم (5) أن أكثر من نصف مفردات العينة لديهم خبرة من (15)

سنة فما فوق، في حين يمثل العاملون بسنوات خبرة تقل عن (5) سنة على أقل نسبة مئوية (8.5 ٪ )، وهذا يعطي مؤشرا على أن المشاركين بالدراسة لديهم خبرة مناسبة.

**التحليل الاستدلالي:**

لتحليل الجزء الثاني من بيانات استمارة الاستبيان والتي من شأنها الحكم على فرضيات الدراسة، تم الاعتماد على أساليب التحليل الاستدلالي والمتمثل في اختبار T لعينة واحدة One Sample T Test، واختبار ويلكوكسون Wilcoxon Signed Rankste وذلك لاختبار فيما إذا كان متوسط أو وسط كل عبارة يختلف عن الوسط الفرضي للمقياس أو الوسيط (3).

**ملخص النتائج الإحصائية لدراسة:**

● **الفرضية الفرعية الأولى:**

**الجدول رقم (6) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى عند مستوى معنوية (0.05)**

| م | الأسئلة | المتوسط المرجح | الانحراف المعياري | P-value |
|---|---|---|---|---|
| 1 | تعمل المؤسسة على استقطاب الأفراد الذين يمتلكون مهارات وخبرات متقدمة لشغل المناصب الإدارية المهمة | 3.4930 | 1.0124 | 0.000 |
| 2 | تهتم المؤسسة باستقطاب الأفراد ذوي المهارات الفنية والتقنية في مجال الأعمال المتنوعة | 3.5211 | 0. 9389 | 0.000 |
| 3 | تمتلك المؤسسة نظام معلومات للموارد البشرية يمتاز بالملائمة للحصول على أفضل المتقدمين لشغل الوظائف الشاغرة فيها. | 3.2535 | 0. 8403 | 0.014 |
| 4 | إن المقابلة عامل أساسي للتعيين في المؤسسة. | 3.8873 | 0. 9342 | 0.000 |
| 5 | تعول المؤسسة كثيرا على نتائج اختبارات المتقدمين للوظائف لغرض المفاضلة في التعيين. | 3.6056 | 0. 9331 | 0.000 |
| 6 | إن إبداع رأس المال الفكري هو الوسيلة لبقاء المؤسسة. | 3.7183 | 0. 7593 | 0.00 |
| 7 | يوجد في المؤسسة فريق يبحث عن كل ما هو جديد لخدمة المؤسسة. | 2.8451 | 0. 8887 | 0.146 |
| 8 | تتبني المؤسسة الأفكار الإبداعية وتدعمها. | 3.0986 | 0. 8307 | 0.310 |
| 9 | أسعي لإيجاد طرق جديدة في العمل. | 4.0704 | 0.3900 | 0.000 |

وبناءً على نتائج الاختبارات للفرضية الفرعية الأولى تم رفض عدد (7) فرضيات صفرية (H0) للفرضيات الجزئية وقبول فرضيتان صفريتان، لذا تم رفض الفرضية الصفرية (H0) للفرضية الفرعية الأولى وقبول الفرضية البديلة (H1) لها، ويوضح ذلك أن استقطاب رأس المال الفكري يؤثر على تنمية الإبداع داخل المؤسسات النفطية.

● **الفرضية الفرعية الثانية:**

**الجدول رقم (7) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية عند مستوى معنوية (0.05)**

| م | الأسئلة | المتوسط المرجح | الانحراف المعياري | p-value |
|---|---|---|---|---|
| 1 | تهتم المؤسسة بالأفكار والمعالجات التي يقترحها الأفراد المتميزون لمعالجة مشكلات العمل. | 3.7183 | 0. 7539 | 0.000 |
| 2 | تمتلك المؤسسة شبكة لإدارة تقنيات معلومات الموارد البشرية المحسوبة تمكنها من تنفيذ خططها وبرامجها الخاصة بالموارد البشرية بكفاءة وفاعلية. | 3.3521 | 0. 8635 | 0.001 |
| 3 | تتصف المؤسسة بوجود مناخ مرن وسهل لتكوين الأنسجة الفكرية بتعاون العاملين المميزين من خلال التعليم المشترك. | 2.9859 | 0. 9179 | 0.893 |
| 4 | هناك حجم كبير من التفاعل الموضوعي فيما بين الإدارة والعاملين في هذه المؤسسة. | 3.1831 | 0. 8503 | 0.075 |
| 5 | الفلسفة الإدارية في هذه المؤسسة هي التأكيد على أهمية العنصر البشري في العمل. | 3.5775 | 0. 8222 | 0.000 |
| 6 | إن طبيعة العلاقات بين المستويات الإدارية المختلفة مصممة لمساعدة العاملين على الإبداع والابتكار. | 2.9577 | 0. 9013 | 0.727 |
| 7 | توفر المؤسسة للعاملين فيها جواً إدارياً مريحاً للوصول إلى التفكير الإبداعي. | 3.0282 | 0. 0552 | 0.801 |
| 8 | تعتبر المؤسسة الإبداع والابتكار عاملين مهمين في تقييم أداء العاملين لديها. | 3.3662 | 0. 9295 | 0.002 |
| 9 | لا أتردد في إحداث أو تبني التغيير المطلوب لصالح العمل | 4.0704 | 0.6397 | 0.000 |

وبينت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية رفض عدد (5) فرضيات صفرية (H0) وقبول عدد (4) فرضيات صفرية، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية(H0) وقبول الفرضية البديلة لها (H1)، وبذلك يؤثر بعد صناعة رأس المال الفكري على تنمية الإبداع في المؤسسات النفطية الليبية.

- **الفرضية الفرعية الثالثة:**

**الجدول رقم (8) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة عند مستوى معنوية (0.05)**

| م | الأسئلة | المتوسط المرجح | الانحراف المعياري | p – value |
|---|---|---|---|---|
| 1 | تشجع المؤسسة روح الإبداع والابتكار لدى الأفراد العاملين فيها. | 3.4225 | 0. 8046 | 0.000 |
| 2 | تشجع المؤسسة على إقامة حلقات النقاش بين العاملين لاستثمار طاقتهم الفكرية. | 3.0141 | 0. 8700 | 0.858 |
| 3 | تحتضن المؤسسة الأفراد غير التقليديين في الأداء. | 2.8451 | 0. 7492 | 0.085 |
| 4 | تؤمن المؤسسة بأن التدريب أفضل وسيلة لاكتساب المهارات العملية. | 3.9155 | 0. 7318 | 0.000 |
| 5 | الإدارة تبذل جهداً كبيراً لتنمية طموح الفرد الناجح عندما يكون منسجماً مع طموح المؤسسة. | 3.5634 | 0. 8406 | 0.000 |
| 6 | تشجع المؤسسة المستويات الإدارية الدنيا على تقديم ومناقشة الأفكار الجديدة. | 3.0986 | 0. 8307 | 0.317 |
| 7 | تعقد المؤسسة دورات تدريبية لتوعية العاملين فيها بأهمية التفكير الإبداعي. | 3.0423 | 0. 8691 | 0.668 |
| 8 | توفر المؤسسة نوعاً من اللامركزية الذي يساعد على طرح الأفكار الجديدة. | 2.7746 | 0. 8314 | 0.026 |
| 9 | لدي القدرة على تفسير الاتصالات والمعلومات التي ترد من الأقسام والدوائر الأخرى | 3.7324 | 0.6537 | 0.000 |

وبناء على نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة تم رفض عدد (5) فرضيات صفرية (H0) وقبول عدد (4) فرضيات صفرية، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة لها (H1)، لذا يمكن القول إن هناك علاقة بين تنشيط رأس المال الفكري وتنمية الإبداع داخل المؤسسات النفطية.

- **الفرضية الفرعية الرابعة:**

**الجدول رقم (9) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة عند مستوى معنوية (0.05)**

| م | الأسئلة | المتوسط المرجح | الانحراف المعياري | p – value |
|---|---|---|---|---|
| 1 | تؤمن المؤسسة بأن البيئة الخارجية تفرز أنواعا امختلفة من التقادم بسبب سرعة الابتكارات المتلاحقة. | 3.5070 | 0. 7722 | 0.000 |
| 2 | تراعي المؤسسة رغبة الفرد وقدرته في الأداء عند توزيع الأعمال. | 3.2394 | 0. 9018 | 0.029 |
| 3 | تحافظ المؤسسة على المكانة الاجتماعية للموظفين ذوي القدرات المتميزة مهما تكن مواقعهم الوظيفية. | 3.1127 | 0. 8543 | 0.257 |
| 4 | في هذه المؤسسة الدعم والمكافآت توازن التهديد والانتقاد. | 2.6197 | 0. 8679 | 0.001 |
| 5 | في هذه المؤسسة الأفراد يكافؤون اعتماداً على أدائهم. | 3.1972 | 1.0367 | 0.124 |
| 6 | تقدم المؤسسة حوافز مادية ومعنوية لأصحاب الأفكار الإبداعية. | 2.9155 | 0. 9523 | 0.464 |
| 7 | إن قدرة المؤسسة على البقاء تعتمد على تحسن مستوى الأداء الاستثماري والتسويقي لمنتجاتها. | 3.4507 | 0. 9379 | 0.000 |
| 8 | تعمل المؤسسة على تقديم منتجات جديدة وكذلك تطوير منتجات قديمة. | 3.0000 | 0. 8451 | 0.986 |
| 9 | أحاول بنفسي اكتشاف المشكلات بهدف حلها. | 3.8592 | 0.6163 | 0.000 |

وتأسيسا على نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة تم رفض عدد (5) فرضيات صفرية (H0) وقبول عدد (4) فرضيات صفرية، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية الفرعية الرابعة (H0) وقبول الفرضية البديلة لها (H1)، أي أنه هناك علاقة بين المحافظة على رأس المال الفكري وتنمية الإبداع داخل المؤسسات النفطية الليبية.

- **الفرضية الفرعية الخامسة:**

**الجدول رقم (10) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة عند مستوى معنوية (0.05)**

| م | الأسئلة | المتوسط المرجح | الانحراف المعياري | p – value |
|---|---|---|---|---|
| 1 | تعمل المؤسسة على توثيق المعلومات الخاصة بالزبائن (الرغبات والحاجات). | 3.4085 | 0. 6228 | 0.000 |
| 2 | تمتلك المؤسسة نظام معلومات محسوب لسد الفجوة بين المؤسسة والزبون. | 3.4225 | 0. 6899 | 0.000 |
| 3 | يلاحظ احتفاظ المؤسسة بزبائنها القدامى. | 3.2958 | 0. 5950 | 0.000 |
| 4 | تهتم المؤسسة بآراء الزبائن ومقترحاتهم في تقديم خدمات جديدة وإجراء التحسينات على الخدمات القديمة والاستغناء عن غير المقبول منها. | 3.0704 | 0. 6829 | 0.379 |
| 5 | الإجراءات في هذه المؤسسة تضع الزبون في المقام الأول | 3.1408 | 0. 7615 | 0.119 |
| 6 | تتقبل المؤسسة مقترحات عملائها الإبداعية وتعمل على تنفيذها لتطوير منتجاتها. | 3.0986 | 0. 7001 | 0.234 |
| 7 | لدى المؤسسة القدرة على تطوير سياساتها وإستراتيجياتها وبرامجها التسويقية تمشياً مع ظروف الزبائن وإمكانياتهم الشرائية المتاحة. | 3.1408 | 0. 7425 | 0.115 |
| 8 | سهولة وسرعة تصميم وتطبيق جميع العمليات الإنتاجية والتسويقية لدى المؤسسة استجابة لاحتياجات السوق المستهدفة. | 3.2535 | 0. 8056 | 0.012 |
| 9 | لدي القدرة على تفهم احتياجات ورغبات العملاء. | 3.3380 | 0.7548 | 0.001 |

وتوضح نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة رفض عدد (5) فرضيات صفرية (H0) وقبول عدد (4) فرضيات صفرية، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية(H0) وقبول الفرضية البديلة لها (H1)، ويدل ذلك على وجود تأثير لاهتمام المؤسسة بزبائنها وتنمية الإبداع داخلها.

**ملخص نتائج اختبار الفرضيات الفرعية:**

**الجدول رقم (11) نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة**

| رقم الفرضية | الفرضيات الصفرية H0 للفرضية الفرعية | القرار المتخذ |
|---|---|---|
| 1 | **لا يؤثر استقطاب رأس المال الفكري على تنمية الإبداع.** | رفض H0 |
| 2 | **لا يؤثر صناعة رأس المال الفكري على تنمية الإبداع.** | رفض H0 |
| 3 | **لا يؤثر تنشيط رأس المال الفكري على تنمية الإبداع.** | رفض H0 |
| 4 | **لا يؤثر المحافظة رأس المال الفكري على تنمية الإبداع.** | رفض H0 |
| 5 | **لا يؤثر الاهتمام بزبائن المؤسسة على تنمية الإبداع.** | رفض H0 |

يتضح من الجدول السابق أنه قد تم رفض الفرضيات الصفرية الفرعية الخمس (H0) للفرضيات، وبالتالي قبول الفرضيات البديلة لها (H1)، الأمر الذي ترتب عليه رفض الفرضية الصفرية (H0) الرئيسية للدراسة وقبول الفرضية البديلة لها (H1)، أي أنه يوجد تأثير **لأبعاد رأس المال الفكري على تنمية الإبداع في المؤسسات النفطية الليبية.**

**نتائج الدراسة:**

يمكن تلخيص نتائج الدراسة على النحو التالي:

1 - إن استقطاب رأس المال الفكري يؤثر على تنمية الإبداع في المؤسسات النفطية الليبية.

2 - إن صناعة رأس المال الفكري تؤثر على تنمية الإبداع في المؤسسات النفطية الليبية.

3 - أن تنشيط رأس المال الفكري يؤثر على تنمية الإبداع في المؤسسات النفطية الليبية.

4 - إن المحافظة على رأس المال الفكري تؤثر على تنمية الإبداع في المؤسسات النفطية الليبية.

5 - إن الاهتمام بزبائن المؤسسة يؤثر على تنمية الإبداع في المؤسسات النفطية الليبية.

وترجع أسباب الوصول إلى هذه النتائج، إلى أن حالة المنافسة الشديدة في عالم اقتصاد المعرفة تفرض على منظمات الأعمال تنمية قدراتها الإبداعية وذلك لخلق سمعة سوقية تساعدها على مواجهة منافسيها، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال

إستراتيجية إدارية فعالة تسمح بإدارة رأس مالها الفكري بطريقة ملائمة تمكنها من تحقيق أبعاده المتمثلة في الاستقطاب وجذب مهارات تقنية نادرة وصناعة رصيد معرفي متجدد وبناء نسيج فكري متعاون، وتنشيط القدرات الإبداعية بتشجيع التحدي والإنجاز وأيضاً المحافظة على الطاقات المتفردة القادرة على خلق الأفكار وذلك بالتحفيز المادي والمعنوي، وأخيراً الاهتمام والاحتفاظ بولاء الزبون من خلال التعرف على احتياجاته الحالية وتوقعاته المستقبلية وذلك بتبني شعار مؤسسات عصر المعرفة وهو تطوير الموجود والتفكير بالجديد.

**توصيات الدراسة:**

الاهتمام بموضوع الأصول المعنوية والفكرية والتعمق في دراستها وبحثها بالطريقة التي تسهم في تزويد البيئة الليبية بالمعرفة اللازمة لتفعيلها داخل منظماتها، ايضا اتجاه المنظمات الليبية وخصوصاً النفطية منها لتركز اهتمامها على إدارة رأسمالها الفكري بالإستراتيجية المثلى لتوظيف أبعاده الكامنة في استقطاب القدرات والمهارات المتفردة وتعزيزه وتنميته بشكل مستمر وخلق بيئة من التعاون بين العاملين وتنشيطهم باستخدام مجموعة من الأساليب تحيى فيهم روح الإبداع والابتكار ومن ثم المحافظة على هذه الفئة المتميزة بأفكارها الخلاقة ويصب ذلك في تحويل رأس المال الفكري إلى قيمة سوقية من خلال الإبداع والابتكار لاستثمار الاختراعات والابتكارات في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة، كما أنه قد يكون من أهم مجالات الدراسات والبحوث المستقبلية ببحث نفس موضوع الدراسة في البيئة الليبية باستخدام منهجية مختلفة وفي قطاعات اخرى.

**قائمة المراجع**

**أولا: المراجع العربية:**

1 - اتحاد الخبراء الاستشاريين الدوليين Intec، 2004. عائد الاستثمار في رأس المال البشري قياس القيمة الاقتصادية لإدارة العاملين. الطبعة الأولى. القاهرة: إبتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

2 - بوقلقول، الهادي، 2009. أهمية الرأسمال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية. مجلة التواصل، العدد (24)، جوان، 92 - 118.

3 - الجواجزة، كامل محمد، 2007. أثر إدارة مخاطر استثمار رأس المال المعرفي في تحقيق المزايا التنافسية لمنظمات التأمين الأردنية، مشاركة في المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ضمن محور إدارة المخاطر وإدارة المعرفة .

4 - حنان، بن عاتق وتوفيق، حجماوى، 2011. الاستثمار في رأس المال الفكري في تحديات ما بعد البترول في الجزائر. ملتقى دولي حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، 13 - 14 ديسمبر في الجزائر، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

5 - الروسان، محمود والعجلوني، محمود، 2010. أثر رأس المال الفكري في الإبداع في المصارف الأردنية. مجلة دمشق الاقتصادية والقانونية، المجلد (26)، العدد(2)، 37 - 57.

6 - الشكرجى، بشار ذنون ومحمود، مصعب صالح، 2010. قياس رأس المال الفكري وأثرة في ربحية المصارف. مجلة تكريت الإدارية والاقتصادية، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد (6)، العدد (20)، 29 - 47.

7 - صالح، رضا إبراهيم، 2009. رأس المال الفكري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو إدارة متميزة في القطاع الحكومي المملكة العربية السعودية، الرياض.

8 - الفضل، مؤيد محمد على، 2009. العلاقة بين رأس المال الفكري وخلق القيمة، دراسة ميدانية على الصناعات المصرفية في دول الخليج. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (11)، العدد (3)، 173 - 185.

9 - كاظم، عبد الله، 2008. أثر رأس المال الفكري في الإبداع التنظيمي. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (10)، العدد (3)، 65 - 80.

10 - كثلوم، بن تامر والعيد، فرحتية، 2011. الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على إبداع في منظمات المتعلمة. ملتقي دولي حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، 13 - 14 ديسمبر في الجزائر، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

11 - المحياوي، قاسم نايف علوان، 2007. دور رأس المال المعرفي في تعزيز ثقافة الإبداع في منظمات الأعمال. مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد (18)، العدد (1)، يونيو، 1 - 3.

12 - مصطفى، أحمد سيد، 2004. إدارة الموارد البشرية الإدارة العصرية لرأس المال الفكري. القاهرة: أحمد سيد مصطفى.

13 - المفرج، عادل حرحوش وصالح، أحمد على، 2003. رأس المال الفكري طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

14 - مقدادي، يونس عبد العزيز، 2009. أثر عمليات إدارة رأس المال المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية لدى منظمات الأعمال الصغيرة في محافظة اربد: دراسة ميدانية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، القاهرة، العدد (3)، يوليه، 279 - 304.

15 - منصور، عزام صبري وآخرون، 2002. مقدمة في الإحصاء. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

16 - هند، مهداوي ورفيقة، صباغ، 2011. دور رأس المال الفكري في الإبداع وتحقيق الميزة التنافسية داخل منظمات الأعمال، ملتقى الدولي حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة.

17 - هيجان، عبد الرحمن بن أحمد، 1427هـ/2006م. رأس المال الفكري: إستراتجية التحول من الفئة العامة إلى الفئة المتميزة.

18 - يخضية، سملالي، 2004. التسير الاستراتيجي لرأس المال الفكري والميزة التنافسية المستدامة للمؤسسة للاقتصادية. مجلة العلوم الإنسانية. جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر، العدد (6)، جوان.

19 - يوسف، عبد الستار حسن، 2009. دراسة تحليلية لرأس المال الفكري وطرق قياسه في منظمات الأعمال. مجلة الإداري، تصدر عن معهد الإدارة العامة بسلطنة عمان، العدد (117)، السنة (31)، يونيو.

**ثانياً: المراجع الأجنبية:**

**1 -** Appuhamim, B. A. Ranjith, The Impact of Intellectual Capital on Investor Capital Gain on Shares : An Empirical Investigation in Thai Banking, Finance and Insurance Sector Journal of Internet Banking and Commerce, 2007.

**2 -** Bontis, Nick, keow, William Chua Chong, Richordson, Stanly, Intellectual Capital and business Performance in Malaysin Industries, Journal of Intellectual Capital, 2000.

**3 -** Brown, T. ,Ringing up Intellectual Capital, Management Review, 1998.

**4 -** Hamel, G.;& Prahadad, C.; Competing for the Furure, Harvard Business Review, November – December, 1994.

**5 -** Stewart, T.A., Intellectual Capital: The New Wealth of Organizations, Double Day Currency, Nw York, 1997.

**6 -** Yogesh,M. What is the Defintition of Knowledge Management Forbes,1998.

# Intellectual Capital in Libyan Organizations

■ . Idris Abdulhamid El Sharif. * ■ Nasreen Ali Mazik ** ■ Khalid Zidane Alfadhly ***

**Abstract**

To achieve the aims of this study one basic hypothesis in the company of another five sub–hypothesis have been made. Board managers, observers, coordinators and chairmen of departments have been selected from three Libyan Petroleum companies, namely: Sirt company, Ras Al anof company and the Gulf company, a number of (100) questionnaire distributed among these companies.

This study is considered as exploration of its natures, data has been analyzed using the statistics tests, namely "One sample T Test and Wilcoxon Signed Rankste ".

The final result showed evidence that there is an impact to the dimension of Intellectual Capital at the developing creation inside the organizing management.

* Deputy of Financial Minstery

** . A Staff Member of Accounting Department – The Libyan Academy – Benghazi Branch

*** . A Staff Member of Economy Faculty – University of Benghazi

# أثر اختيار نمط العقد النفطي على تكاليف وإيرادات الدولة الليبية

■ د. عبدالرزاق المبروك أبوفائد* ■ أ. محمد عمر محمد المعلول**

**ملخص الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أشكال التعاقدات النفطية المبرمة بين الدولة الليبية أو إحدى أدواتها والمستثمر الأجنبي بشكل عام والنظام المالي لهذه العقود بشكل خاص وصولاً إلى النمط التعاقدي الأكثر جدوى من الناحية المالية بالنسبة للدولة الليبية، أما مشكلة الدراسة فتدور حول التساؤل عن مدى عناصر تكاليف والايـرادات بتغيير نوع العقود النفطية السائدة في شركات النفط العاملة في ليبيا. وقد تم الاعتماد على استخدام المنهج الوصفي التحليلي المبني على جمع البيانات وتحليلها وتقييمها، وانتهت الدراسة بتقديم عدد من النتائج والتوصيات، وكان أبرزها: أن نموذج اتفاقيات الامتياز ليس النموذج الأمثل في كل الحالات ويحتاج إلى إجراء بعض التعديلات لتحقيق التوازن بين مصلحة طرفي الإتفاقية، وأن اتفاقيات الاستكشاف ومقاسمة الإنتاج بصيغتها الرابعة تعد الأفضل من وجهة النظر المالية بالنسبة للشركة الاجنبية، ويجب الحذر عند عقد أو تجديد هذا النوع من الاتفاقيات النفطية.

* أستاذ مشارك بقسم المحاسبة – جامعة غريان
** باحث وموظف بشركة فنترسهال النفطية فرع ليبيا

**1. مقدمة:**

تعتبر صناعة النفط من أهم الصناعات في الوقت الحاضر لما لها من أهمية كمصدر للطاقة إلى جانب دورها السياسي والاقتصادي، حيث إنه في بعض الدول المنتجة للنفط تدر صادراتها معظم الدخل القومي، وفي ليبيا يعد النفط هو المصدر الرئيسي للدخل.

ونظراً لما شهدته العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحالي من تطور كبير في مجال التعاقد وتحديد حصة الدولة الليبية من الإيرادات والتكاليف. وكمحاولة لتوظيف الخبرة العملية والعلمية في مجال النفط والعقود النفطية، تم اختيار هذا الموضوع ليكون مجالا للدراسة والبحث، ونأمل أن يكون مكملاً لما سبقه من بحوث ويجد فيه القارئ فائدته المرجوة.

**2. مشكلة الدراسة:**

نظراً لما للنفط من أهمية بارزة حتى إنه أصبح عصب التقدم الذي يشهده العالم حاليا من خلال اعتماد العديد من الصناعات عليه وعلى مشتقاته، وما للجوانب المالية في العقود النفطية التي تمتل حجر الزاوية بالنسبة لصناعة النفط من دور في كل مراحل العمليات النفطية، وأن إهتمامات صناعة النفط كغيرها من الصناعات تتمحور حول تحقيق عائد مجز متنامٍ وبأقل تكلفة ممكنة، ولما كانت الاتفاقيات النفطية تمثل الإطار القانوني الذي يرسم حدود وأبعاد العلاقة بين الاطراف الموقعين عليها، كما أنها تحدد بوضوح حقوق والتزامات كل الأطراف. لذا فإنه يستلزم دراسة أثر تغيير هذه الاتفاقيات على عناصر التكاليف والايرادات في الشركات النفطية. وتبرز مشكلة الدراسة من خلال ما تواجهه الصناعة النفطية من تحديات في تحديد التكاليف والايرادات وفقاً لاختلاف نوع التعاقد من شركات النفط العالمية والذي يحدد حصتها وحصة الدولة المنتجة، مما ينعكس على السياسات والإجراءات المحاسبية المتبعة في هذه الصناعة. وعليه فإن مشكلة الدراسة تكمن في السؤال الآتي:

**هل اختلاف نوع العقد النفطي يؤثر على التكاليف والإيرادات في الشركات النفطية ؟ وإذا وجد هذا الأثر فهل هو بالزيادة أو بالنقصان؟**

وبمعنى آخر يمكن صياغة السؤال كما يلي: ما مدى تأثر عناصر التكاليف والإيرادات بتغيير نمط التعاقد في الشركات النفطية في ليبيا؟

**3. أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أهم آثار التغيير في العقود النفطية القائمة سواء القديمة أو الجديدة على تكاليف مراحل الإنتاج النفطي وإيرادات الدولة المنتجة.
- محاولة الوقوف على خصائص العقود النفطية السائدة وتحديد نقاط القوة والضعف فيها.
- الإحاطة بالمعالجات المحاسبية اللازمة لتكاليف العمليات النفطية والتعرف على كيفية تحديد كميات الإنتاج وأسعارها.
- وضع سناريوهات لتحليل متغيرات الدراسة وتأثيراتها المختلفة بغية الوصول إلى نتائج وتقديم توصيات تساعد في اتخاذ القرارات عند إبرام العقود مع الشركات النفطية العالمية في المستقبل.

**4. أهمية الدراسة:**

- تساهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة نظراً لقلة البحوث والدراسات التي تخص هذا المجال.
- من خلال هذه الدراسة يستطيع أصحاب القرار من تحديد نمط التعاقد المناسب الذي من شأنه أن يحقق أكبر عائد ممكن للدولة وبأقل تكلفة.

**5. تساؤلات الدراسة:**

- هل يؤثر تطبيق عقود امتياز النفط تأثيراً إيجابياً أم سلبياً على التكاليف والإيرادات بالنسبة للدولة الليبية؟
- ما تأثير تطبيق عقود الاستكشاف ومقاسمة الإنتاج الرابعة « إبسا « 4 على التكاليف والإيرادات بالنسبة للدولة الليبية؟

### 6. منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على إستخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي معاً، حيث يركز الأول على وصف الظاهرة محل الدراسة من حيث الإطار القانوني والمالي في أنماط العقود النفطية السائدة وما يتضمنه من دراسة الجوانب المحاسبية، في حين يركز الجانب الثاني على تحليل العلاقة بين المتغيرات الرئيسية المكونة للظاهرة المدروسة، من خلال تحديد وتحليل الاختلافات بين أنماط العقود وتأثير ذلك على كلٍ من التكاليف والإيرادات، بناءً على البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية وتقارير الإنتاج للشركة محل الدراسة، وقد تم تقسيم الدراسة إلى جانبين رئيسيين هما:

- **الجانب النظري:** يتضمن استقراء الأدب المحاسبي من خلال الإطلاع على الكتب والدوريات والرسائل العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
- **الجانب العملي:** يتضمن إجراء الدراسة التطبيقية على إحدى الشركات المنتجة العاملة في مجال النفط والغاز لمعرفة ما يجري في الممارسة العملية، وذلك بتجميع البيانات والمعلومات اللازمة من خلال الإطلاع على الكشوفات والسجلات والدفاتر المالية وغير المالية بالشركة مباشرةً وتحليلها ودراستها، كما أن بعض المقابلات الشخصية ستجرى مع شاغلي الوظائف ذات العلاقة بموضوع الدراسة في الشركة، ولقد تم اختيار شركة فنترسهال ليبيا لتكون دراسة حالة بهذه الدراسة.

### 7. حدود الدراسة:

ركزت هذه الدراسة على قطاع النفط باعتباره من أهم القطاعات في الدولة الليبية، وهو ما ينسجم مع طبيعة وأهداف المشكلة محل الدراسة، وتنحصر حدود الدراسة في الآتي:

- من حيث الموضوع، تقتصر على دراسة نمط التعاقد في شركة فنترسهال ليبيا والتي تعتبر الشركة النفطية الوحيدة العاملة في مجال الاستكشاف والإنتاج وتحكمها علاقة تعاقدية مع الدولة الليبية تتمثل في عقود الامتياز، وعلى ذلك استثنت الدراسة الشركات النفطية العاملة في مجال الصناعة التحويلية مثل شركة الزاوية لتكرير النفط، وشركات الخدمات النفطية مثل شركة الحفر الوطنية، وشركات

التسويق مثل شركة البريقة لتسويق النفط وأيضاً الشركات المملوكة بالكامل للمؤسسة الوطنية للنفط وتعمل في نطاق الاستغلال المباشر للثروة النفطية، لعدم ارتباطها بعقود نفطية مثل شركة الخليج العربي للنفط.

- بالنسبة للحدود المكانية، فتتمثل في ليبيا وتحديداً على شركة فنترسهال ليبيا.
- أما الحدود الزمانية، توفرت لدينا بيانات تاريخية لخمس سنوات ما بين عام 2006 و2010، واستبعدنا البيانات التاريخية للسنوات من 2011 إلى 2015 باعتبارها سنوات ذات أحداث مالية غير اعتيادية وبالتالي لا تصلح كأساس للدراسة.

**8. الدراسات السابقة :**

بعد الإطلاع على الأدبيات المحاسبية في المجال النفطي، في محاولة منا لبناء إطار نظري متكامل لموضوع الدراسة وكذلك لمعرفة نواحي القصور والضعف في تلك الدراسات من آجل إعداد دراسة علمية تحاول سد واستكمال الفراغ والقصور في تلك الدراسات وخاصة التي تتعلق بالبيئة الليبية. ومن خلال المسح المكتبي تكشفت لنا مجموعة من الدراسات، يمكن عرضها بإيجاز كما يلي:

- **دراسة بيت المال** ( 2004) بعنوان « محاسبة النفط والغاز في ليبيا وفقاً لنصوص قانون النفط وآثارها على النتيجة في قطاع النفط» وتهدف إلى دراسة طرق محاسبة إنتاج النفط والغاز في ليبيا، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها، قصور قانون النفط فيما يتعلق بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة مهنياً، وكذلك وجود تباين في الطرق المحاسبية المتبعة في الشركات النفطية في ليبيا مما يصعب معه تحديد الطريقة المتبعة من حيث كونها طريقة التكاليف الكلية أو طريقة المجهودات الناجحة.
- **دراسة سعيد** (2007) تحت عنوان « آثار ودوافع بدائل تطبيق مبدأ المقابلة لقياس الربح في شركات النفط» وقد تناولت المشاكل التي تثيرها بدائل تطبيق مبدأ المقابلة في صناعة النفط وكذلك انعكاسات وآثار مثل هذه البدائل في البيئة الليبية وقد تبين من خلال البحث أن صناعة النفط تتصف بوجود مشاكل خاصة عند تطبيق مبدأ المقابلة.

- **دراسة أبودرنة** ( 2007) بعنوان « دراسة وتقييم طرق معالجة نفقات البحث والاستكشاف في شركات النفط الليبية على ضوء ما نص عليه التشريع الليبي» وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن أغلب الشركات النفطية تطبق طريقة التكلفة الكلية في معالجة نفقات البحث والاستكشاف، أن أغلب الشركات النفطية ملتزمة برسملة نفقات البحث والإستكشاف بعد بدء الفترة الإنتاجية، إن نفقات البحث والاستكشاف تعد منخفضة مقارنة بإجمالي نفقات صناعة النفط والغاز.
- **دراسة الروينى** ( 2008) تحت عنوان « مستقبل عقود المشاركة النفطية ومقاسمة الإنتاج بالاقتصاد الليبي في ظل التطورات النفطية المعاصرة « وقد توصلت إلى أن عقود المشاركة النفطية وعقود المقاسمة غير متحيزة في نتائجها الاقتصادية لصالح الشريك الأجنبي، كما أن عقود المقاسمة بأجيالها المختلفة تعد فرصة لصالح الشركات الاجنبية لا بديل لها من ناحية العوائد بينما تعد فرصة ضائعة أمام الشريك الوطني.
- **دراسة شختور** ( 2009) بعنوان « أثر اختلاف اتفاقيات الشراكة النفطية مالياً على العائدات النفطية الليبية «، وتهدف هذه الدراسة إلى إجراء مقارنة بين اتفاقية المقاسمة واتفاقية المشاركة وإظهار آثار الاختلاف بين الاتفاقيتين على العوائد النفطية للدولة الليبية خلال الفترة من 2003 إلى 2007، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها، هو أن عائد الدولة الليبية من خلال اتفاقية المشاركة يفوق العائد من تطبيق اتفاقية المقاسمة خلال نفس فترة الدراسة، إن نسبة الشراكة لا تعني أن الإنتاج يتم توزيعه على أساس هذه النسبة وإنما تقتصر هذه النسبة على توزيع المصاريف فقط.

من خلال دراسة وتحليل الدراسات السابقة، نلاحظ أن بعضها تناول موضوع محاسبة النفط من حيث تحديد تكلفة إنتاج البرميل وطرق معالجة نفقات البحث والاستكشاف، أو للمشاكل المحاسبية الناتجة عن قياس وتحديد الدخل الضريبي، والبعض الاخر تناول موضوع العقود النفطية من الناحية الاقتصادية باستثناء دراسة شختور التي تناولت الإثر المالي لعقدي المشاركة والمقاسمة، وبالتالي جاءت هذه الدراسة مكملة لهذه الدراسات من جهة بحيث تناولت كل أنماط العقود النفطية المطبقة في ليبيا بما فيها عقود الامتياز التي لا زالت سارية منذ اكتشاف النفط في ليبيا إلى الوقت الحالي، وتناولت من جهة

أخرى أثر هذه العقود على التكاليف والإيرادات وذلك وفقاً للمعايير والأعراف الدولية وكما هو مطبق بناءً على القانون الليبي، وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو إستخدامها طريقة السناريوهات والنمذجة في تحليل وتقييم أثر تطبيق العقود النفطية السائدة في ليبيا على كل من التكاليف والإيرادات .

### 9. أنواع العقود النفطية:

إن العلاقة بين الدولة المنتجة للنفط وبين الشركات الأجنبية التي تقوم بالبحث والاستكشاف في هذا المجال يتم صياغتها في صورة إتفاقية شاملة للاشتراطات والأحكام المختلفة، ولقد مرت الاتفاقيات والعقود لغرض التنقيب عن النفط وإنتاجه بأشكال قانونية مختلفة. وسنتعرف في هذا الجزء على ماهية العقود النفطية ونشأتها وخصائصها بصورة موجزة*.

### 1.9 عقود الامتياز:

على الرغم من أن عقد الامتياز التقليدية قد أندثر في معظم أنحاء العالم نسبة لشروطه المجحفة، إلا أنه مازال مستخدماً في عدد من الدول النامية، كما أن كثيراً من الأسس المالية المعمول بها حالياً في كثير من الدول تحمل ملامح الامتيازات التقليدية.

الامتياز النفطي هو أول أسلوب عرفته الصناعة النفطية وقامت عليه منذ بداية تكوينها وحتى أوائل سبعينيات القرن العشرين، وساد هذا النمط لفترة زمنية طويلة. أصل كلمة الامتياز في اللغة من الميز أي التمييز بين الاشياء، والامتياز كمصطلح عام هو الإنتفاع أو الإجازة أو التمليك أو الهبة أو الاحتكار أو الحق الذي تمنحه الدولة أو أحد أجهزتها لشخص من القطاع الخاص سواءً كان طبيعياً أو معنوياً وقد يكون وطنياً أو أجنبياً. أما الامتياز النفطي فينصرف للدلالة على صيغة العقود الأولى، وهو نظام الامتياز الاقتصادي الأقدم في الدول المنتجة للنفط.

ويعرف عقد الامتياز النفطي على أنه " الحكر الكامل لحامل الامتياز في التحري عن النفط واستكشافه واستخراجه وتصديره بحيث لا يمكن لأي مستثمر أخر أن يقوم بأي نشاط بترولي داخل الرقعة المشمولة بالامتياز ". (بيوض، 2012،ص 74) ويتميز عقد الامتياز بمجموعة من الخصائص منها على سبيل المثال: ( كاوان، 2014،ص135)

- ضخامة حجم الامتيازات النفطية.
- طول مدة عقد الامتياز.
- ضآلة العوائد المالية التي تحصل عليها الدولة المنتجة.
- ملكية شركات النفط لكافة مراحل الصناعة النفطية والنفط المستخرج.
- إنعدام الرقابة على الشركات صاحبة الامتياز.
- الفصل في المنازعات عن طريق هيئة تحكيم دولية.
- الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.

**2.9 عقود المشاركة :**

ظهرت المشاركة كفكرة في أقدم امتياز للنفط في منطقة الشرق الأوسط، وهو عقد إمتياز دارسي الممنوح له من إيران عام 1901م، ولكن المشاركة الحقيقية بدأت باتفاقيات المشاركة بالمناصفة على الرغم من أن نظام مناصفة الأرباح لم يستهدف سوى زيادة العوائد المالية للدولة المنتجة ولم يغير من جوهر الامتياز النفطي. (الكبتي والبريوني، 2009،ص52)

ويعتبر عام 1957م، تاريخاً هاماً في تطور العلاقة بين الدول المنتجة للنفط والشركات الأجنبية، حيث بدءاً من هذا التاريخ ظهر شكل جديد من أشكال التعاقد استهدف تحقيق مشاركة فعلية للدولة المنتجة في عمليات اكتشاف النفط واستغلاله، ويطلق على هذه العقود بعقود المشاركة. (الراشدي، 2014،ص 53)

في هذا النوع من العقود تدخل الدولة المنتجة للنفط من خلال شركة نفط وطنية كشريك أو في شراكة مع شركة أو مجموعة من الشركات النفطية العالمية، للتنقيب عن النفط واستغلاله في الامتيازات الممنوحة في أراضيها، وأنشئت مؤسسات عامة لتكون الأداة التي تسيطر عن طريقها على صناعة النفط وتشارك الشركات الأجنبية في عقود المشاركة، ومن أمثلة ذلك المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا.

ويعرف عقد المشاركة بأنه « العقد الذي يبرم بين الدولة أو إحدى مؤسساتها الوطنية وبين مستثمر أجنبي كطرف آخر، ويحصل بمقتضاه الأخير على حق البحث واستغلال الثروة النفطية عن طريق تكوين شركة مشتركة بين الطرفين في داخل إقليم الدولة

ولمدة زمنية محددة ( أبوالعلا، 2008، ص567) ويتميز عقد المشاركة بمجموعة من الخصائص يمكن إيجازها في النقاط التالية: ( كاوان، 2014، ص196)

- تقليص مدة ومساحة التنقيب والإنتاج
- تحمل الشركات الأجنبية المخاطر بمفردها
- تعدد أطراف عقد المشاركة
- حصول الدولة المضيفة على أتاوه معينة غير قابلة للاسترداد .
- ضرورة تخلي الشركة الأجنبية برد جزء من المساحة الأصلية الممنوحة لها والتي لم يكتشف النفط بها

**3.9 عقود المقاولة :**

لقد عرف هذا النوع من العقود في صناعة النفط للمرة الأولى بعد تأميم الصناعة النفطية في المكسيك عام 1938م، وكان ظهوره الأول كعقود نفطية تم تنفيذها في العام 1948م، في المكسيك وفي الأرجنتين عام 1958م وفي أندونيسيا عام 1962م، وأول عقد مقاولة أبرم في إيران عام 1966م وفي العراق مع مؤسسة إيراب الفرنسية عام 1967م. ( الدوري، 2003،ص18)

عقد المقاولة النفطي هو عقد تعهد الدولة المنتجة أو شركة النفط الوطنية بمقتضاه إلى شركة أجنبية بمهمة تنفيذ العمليات النفطية لحسابها في منطقة معينة ولقاء مقابل معين. ويعرف عقد المقاولة بأنه « العقد الذي بواسطته تخول شركة وطنية لدولة منتجة للبترول، مشروعاً أجنبياً عاما أو خاصا القيام بالأعمال اللازمة للبحث عن حقول البترول واستغلالها وذلك لحساب الشركة الوطنية. ( الكبتي والبريوني، 2009، ص59) ويتميز عقد المقاولة بمجموعة من الخصائص نوجزها في النقاط التالية: ( كاوان، 2014،ص217)

- ملكية النفط المستخرج تكون للشركة الوطنية
- تقليص مدة ومساحة العقد
- التمويل يقع على عاتق الشركة الوطنية والشركة المقاولة
- الحفاظ على الاحتياطي الوطني

**4.9 عقود مقاسمة الإنتاج :**

لا تعتبر عقود اقتسام الإنتاج نظاماً تعاقدياً جديداً في مجال صناعة النفط العالمية، فمن الناحية التاريخية نجد أن هذه العقود ظهرت لأول مرة في أندونيسيا منذ صدور قانونها النفطي لسنة 1961م، ولكنها لم تنتشر على نطاق واسع إلا عام 1968م، وفي منطقة الشرق الأوسط تعتبر مصر رائدة في الأخذ بعقود اقتسام الإنتاج من خلال العقد المبرم بين المؤسسة المصرية العامة للنفط وشركة الشمال سومطرة ( نوسوديكو) في عام 1969م، ثم أنتشر استخدام هذه العقود في دول أخرى تنتج النفط داخل منظمة الأوبك.

تعرف عقود المقاسمة بأنها « تلك العقود التي تنظم علاقة استكشاف وإستغلال النفط بين الشركة الوطنية في البلد المنتج والشركة الأجنبية التي يوكل إليها مهمة المقاول، وتتحمل وحدها المخاطرة في مقابل الحصول على حصة من الإنتاج معفاة من الضرائب وبسعر التكلفة» ( كاوان، 2014،ص 234)

وبالنظر إلى عقود اقتسام الإنتاج يتبين أن الشركة الأجنبية ليست صاحبة امتياز وليست شريكا حقيقيا في العلاقة القانونية كما في عقود المشاركة، ولهذا هناك اختلاف بين القانونيين في تصنيف هذا النمط التعاقدي، فيرى البعض أنه من نمط عقود المقاولة، في حين يراه البعض على أنه نوع قائم بذاته، ومع هذا الاختلاف في التصنيف إلا أن هناك اتفاقا على إختلاف مضمون كل من عقد المقاولة أو الخدمة وعقود مقاسمة الإنتاج. ويتميز عقد مقاسمة الإنتاج بمجموعة من الخصائص يمكن إيجازها في الآتي:

- محدودية المساحات التي تغطيها عقود المقاسمة مقارنة بالأنماط الاخرى.
- قصر مدة عقود المقاسمة
- التزام الشركة الأجنبية بتمويل عمليات البحث عن النفط واسترداد التكلفة.
- الإدارة المشتركة لعمليات التنقيب والإنتاج
- التخلي التدريجي عن الأراضي غير المستثمرة.

**10. القوانين واللوائح المنظمة لاستغلال الثروة النفطية في ليبيا :**

لقد صدر قانون المعادن رقم (9) لسنة 1953م في 5 سبتمبر عام 1953م، وبموجب

هذا القانون تقدمت عدة شركات بطلب الاستطلاع عن النفط، ومنحت رخص الاستطلاع للشركات النفطية الأجنبية للقيام بالعمليات الاستطلاعية التي بعثت مؤشراً مهماً على وجود مؤهلات نفطية في البلاد واستمر العمل بهذه التراخيص لمدة عامين. ووفقاً لقانون المعادن فقد منحت ثماني شركات تراخيص استطلاع لمدة سنة واحدة في أواخر سنة 1953م وأوائل 1954م، وبدأت في أعمال الاستطلاع الجيولوجي. (قشقش، 2012،ص243)

في سنة 1955م صدر قانون النفط رقم (25) وقد قسم هذا القانون مراحل النشاطات النفطية إلى مرحلة استطلاع ابتدائي ويصدر بها ترخيص، ثم مراحل البحث والإنتاج والنقل والتسويق وينظمها عقد إمتياز، ويمثل ترخيص الاستطلاع الوسيلة القانونية الأولى للدخول في المجال النفطي الليبي وهو يضع حامله في مركز لائحي لا تعاقدي وبالتالي لا يخول صاحبة استناداً إلى قانون النفط ( المادة6/5) أية حقوق أو امتيازات فيما يتعلق بالبحث أو التنقيب عن النفط، وإنما يكتفي فقط بأعمال الاستطلاع المبدئي حسب ما ورد في الملحق الأول للقانون الخاص بترخيص الاستطلاع النموذجي. (سليمان، 2010،ص215)

بدخول شركات النفط والتي بلغ عددها أكثر من أربعين شركة، وبعد تحقق أول اكتشاف نفطي كبير بحقل زلطن عام 1959م والاحتفال بتصدير أول شحنة عام 1961م أخذت الشركات الأجنبية تتزاحم للتنقيب عن النفط واستخراجه فأصبح الوقت ملائماً لإعادة تقييم قانون النفط الليبي وإدخال بعض التعديلات على الأحكام الواردة فيه، وبذلك توالت التعديلات بما يتناسب مع تطور صناعة النفط في ليبيا ومع صناعة النفط في البلاد الأخرى. (بيوض، 2012،ص83)

إن من أهم النصوص القانونية المطبقة في صناعة النفط الوطنية تلك اللوائح الإدارية والمالية والفنية التي صدرت لتنفيذ القانون بموجب المادة 24 من قانون البترول رقم 25 لسنة 1955م، وكانت اللوائح النفطية من رقم (1 - 7) قد صدرت في عهد لجنة البترول، أما اللائحة النفطية رقم 8 الخاصة باحتياطات الآمان، واللائحة النفطية رقم 9 المتعلقة بالرقابة الإدارية والفنية والمالية على العمليات النفطية فقد صدرتا في عهد وزارة شؤون البترول. وتعد اللائحة النفطية رقم 8 واللائحة رقم 9 من أهم اللوائح النفطية الليبية، وتتمثل لوائح صناعة التي لا تزال سارية حتى الآن في اللوائح النفطية رقم 1 ورقم 8 ورقم 9 .

**11. المعالجة المحاسبية لتكاليف العمليات النفطية في ليبيا :**

يتم تبويب تكاليف العمليات النفطية وفقاً للمراحل الأساسية التي يمر بها إنتاج النفط، ونتناول في هذا الجزء المعالجة المحاسبية لتلك التكاليف طبقاً للتشريع النفطي الليبي بشكل موجز كما في التسلسل الآتي:

**اولاً – تكاليف البحث والاستكشاف :**

غالباً ما يميز قانون النفط الليبي بين المصاريف التي تنفق قبل بدء الفترة الإنتاجية ويعتبرها رأسمالية وتلك التي تنفق بعد الفترة الإنتاجية والتي أجاز اعتبارها رأسمالية أو إيرادية. ولا شك أن الخلط بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية يؤدي إلى عدم إظهار نتائج الأعمال والمركز المالي للوحدة الإقتصادية بشكل سليم في السنوات المختلفة.

1 – تكلفة تراخيص الاستطلاع المبدئي : نصت المادة الرابعة عشر في الفقرة 4 من قانون النفط الليبي على أن « المصاريف التي يتكبدها صاحب العقد في سبيل تنظيم أعماله في ليبيا والبدء فيها» هي من المصاريف التي لا يجوز استقطاعها من الدخل الخاضع للضريبة الليبية بأي حال من الاحوال. (قانون، 1955). وبتطبيق اللائحة النفطية رقم 9 والتي لم تتضمن بنداً بهذا الخصوص، أصبحت النفقات السابقة للحصول على عقد الامتياز بما فيها نفقات الاستطلاع المبدئي من النفقات الخاصة بالشركة الأجنبية ولا يجوز استقطاعها بأي حال من الأحوال من الدخل الخاضع للضريبة. ( أبوزريدة،2000،ص60)

2 – المعالجة المحاسبية لتكاليف التعاقد: تتكون تكلفة عقود الامتياز والمشاركة أساساً من المصاريف القضائية الخاصة بإبرام العقد ومصروفات الإيجارات السنوية، ووفقاً لقانون النفط الليبي تعتبر جميع المصروفات القانونية والإدارية المتعلقة بالحصول على العقد والتي تنفقها الشركة قبل إبرام العقد من المصروفات الخاصة بالشركة والتي لا تدخل في حساب أرباح الشركة الخاضعة للضريبة. ( قانون، 1955)

3 – تكلفة الاستكشاف الجيولوجي والجيوفيزيائي :وتشمل كافة المصاريف المباشرة التي تنفق على نشاط الاستكشاف والمصاريف غير المباشرة مثل مصاريف إيجار

المباني والمصروفات الإدارية الخاصة بالاستكشاف، ولقد ميز قانون النفط بين نوعين من نفقات البحث والإستكشاف حيث قسمها إلى نوعين: مصروفات الاستكشاف التي تنفقها الشركة قبل بدء الفترة الإنتاجية ومصروفات الاستكشاف التي تنفق بعد بدء الفترة الإنتاجية.

4 - تكلفة آلات ومعدات الاستكشاف : تشمل تكلفة معدات الاستكشاف ومعامل تحليل العينات الصخرية والمباني وغيرها، وتثبت هذه التكلفة بحساب يسمى حساب الآلات والمعدات، وتستهلك وفق طرق الاستهلاك المعروفة وتعامل الأقساط مثل تكاليف الاستكشاف الأخرى. وتظهر تكلفة هذه الأصول في حساب إجمالي أولاً هو حساب آلات ومعدات الاستكشاف ثم يقسم إلى مجموعة من الحسابات الفرعية حسب أنواع الأصول المقتناة.

**ثانياً – تكاليف الحفر والتطوير :**

تعتبر عمليات الحفر من العمليات الدقيقة التي تطلب مهارة وخبرة وتخصصا، ومن ثم فهي تكلف شركات النفط مبالغ طائلة، وعند معالجة النفقات المترتبة عليها يجب أن نفرق بين المصروفات التي أنفقت على حفر الآبار المنتجة وبين ما أنفق على الآبار الجافة، وكذلك تكاليف التجهيزات والمعدات الملموسة وتكاليف الحفر والتطوير غير الملموسة وذلك كما يلي:

1 - نفقات الحفر والتطوير المتعلقة بالآبار المنتجة : تعتبر أغلب الشركات مصروفات الحفر والتطوير المتعلقة بالآبار المنتجة مصروفات رأسمالية لا تستقطع من الدخل عند إنفاقها ولكنها تستنفذ خلال استمرار الإنتاج من هذه الآبار. وقد نصت اللائحة النفطية رقم 9 على أن تكلفة الآبار المنتجة للبترول هي مصروفات رأسمالية لا يجوز استنزالها من الدخل في السنة التي أنفقت فيها، بل يجب استهلاكها فيما بعد على أساس المعدلات التي حددها القانون وهي 5 ٪ للمصروفات الرأسمالية، و10 ٪ للأصول والمعدات الثابتة. ( اللائحة النفطية، رقم 9)

2 - نفقات الحفر والتطوير الخاصة بالآبار الجافة : عندما تكون نتيجة الحفر بئراً جافة فإن قانون النفط الليبي يميز بين نوعين من التكاليف:

i. التكاليف التي تتكبدها الشركة قبل بدء الإنتاج في أي عقد من العقود التي تملكها الشركة في ليبيا، وهذه التكاليف هي من النفقات الرأسمالية قبل الفترة الإنتاجية التي يجب إعتبارها رأسمالية ويتم استهلاكها بعد البدء في الانتاج بنسبة 5 ٪ سنوياً.

ii. تكاليف الآبار الجافة التي تنفقها الشركة بعد بدء الفترة الانتاجية وقد أجاز القانون للشركة حق الاختيار بين خصمها من أرباح الفترة التي أنفقت فيها أو اعتبارها من التكاليف الرأسمالية، وفي الحالة الأخيرة يتم استهلاكها بنسبة 5 ٪ سنوياً.

**ثالثاً – تكاليف الإنتاج :**

إن المحاسبة في مرحلة الإنتاج تهتم أساساً بتحديد كل من تكاليف النفط الخام المنتج والايـرادات المحصلة منه، ومقابلتها في كل فترة محاسبية. وبصفة عامة تشمل نفقات الانتاج المصروفات الدورية المتعلقة بعمليات استخراج النفط ومعالجته وتجميعه ونقله إلى محطات الشحن أو موانيء التصدير وغيرها من النفقات اللازمة لتشغيل الحقول المنتجة وإدارة عملياتها. كما ينتج النظام المحاسبي أثناء فترة الإنتاج بالإضافة إلى قائمة الدخل تقارير خاصة تتضمن معلومات محاسبية لأغراض خاصة، ومن ذلك الإقرار الضريبي الذي هو عبارة عن بيان بالإيرادات والمصروفات وصافي الدخل الناتج خلال السنة المالية.

**12. المحاسبة عن الإيرادات في شركات إنتاج النفط :**

يمثل الإيراد الجانب الإيجابي في معادلة الدخل، فعن طريق المقابلة بين مصروفات وإيـرادات الفترة يتم الحصول على الدخل الـدوري، وهو من أهم المؤشرات المعتمدة في القياس المحاسبي. ولقد جرى العرف المحاسبي على اعتبار الإيراد متحققاً عند إتمام عملية البيع أو الإنتاج، أي أن معيار تحقق الإيراد يتطلب إتمام العملية التي ينتج عنها الإيراد في صورة أصول جارية قابلة للتقييم الموضوعي في سوق التبادل التجاري. ومن المشكلات التي تواجه المحاسبين في مجال محاسبة الإيرادات هو تحديد الزمن الذي يتم فيه تحقيق الإيراد وتحديد قيمته، أي تحديد النقطة التي يجوز عندها محاسبياً الاعتراف بالإيراد وإثباته في الدفاتر، ومن أهم أسس تحقيق الإيراد ما يلي: (العجمي، 2009،ص 42)

1 - **أساس البيع:** أي اعتبار لحظة البيع هي اللحظة الحاسمة لتحقيق الإيراد، ويلاحظ أن هذا الأساس لا يصلح في الصناعات الاستخراجية.

2 - **أساس الإنتاج** : في حالة الإنتاج حسب الطلب والعقود طويلة الأجل فإن أساس الإنتاج يعتبر أكثر ملائمة.

3 - **أساس الاستكشاف** : يمكن اعتبار أن الاعتراف بالاحتياطي البترولي لشركات إنتاج النفط أساساً لتحقيق الإيراد، ويرى بعض مؤدي هذا الأساس أن هناك أثرا جوهريا لهذا الاكتشاف على عملية اكتساب الإيراد بالشركة.

إن الأساس المنطقي لتحقيق الإيراد والسائد في شركات النفط هو عند إتمام عملية الإنتاج ويتم تحديد الكمية التي تم إنتاجها والسعر الذي تقيم على أساسه وهو غالباً السعر المعلن في الأسواق العالمية. ويثبت الإنتاج في كل من حساب مستودعات الزيت الخام ( المخزون) وحساب الإيرادات بتلك القيمة، غير أن هذه الطريقة مخالفة لمبدأ تحقيق الإيراد المتعارف عليها في المحاسبة وهي أن الإيراد يتحقق عند نقطة البيع، وتكون المخالفة هنا بمقدار زيادة السعر المعلن عن تكاليف الإنتاج، لهذا نجد بعض الشركات تقوم بتقدير رصيد النفط المتبقي في المستودعات آخر المدة بالتكلفة باتباع إحدى طريقتي التسعير المعروفتين: FIFO أو LIFO وذلك تجنباً لمخالفة مبدأ تحقيق الإيراد عند البيع. ( خالد، 2006،ص 175)

ويتصف النشاط النفطي بالتعقيد نظراً لتداخل المصالح والمسؤوليات بين شركات النفط والدول المنتجة والأسواق العالمية التي كثيراً ما تتحدد فيها الأسعار، ما يفرض حالة من عدم الاستقرار في جم الإيرادات وكيفية استلامها. وتقاس قيمة الإيراد الناتج عن أية معاملة بموجب اتفاق بين الشركة والمشتري بالقيمة العادلة والتي تتمثل في القيمة التي يمكن بها مبادلة أصل معين بين بائع ومشتري كل منهما لديه الرغبة في التبادل وعلى بينة بظروف السوق ويتعاملان بإرادة حرة دون وجود أية قيود على أي منهما سواء داخلية أو خارجية.

وجرت العادة على أن تنص العقود أو الاتفاقيات المبرمة بين الشركات النفطية والدول المنتجة على الأسعار التي يتم على أساسها تقييم كميات النفط الخام المصدرة من أراضيها. ويتم التمييز بين طريقتين من طرق تحديد الإيرادات في شركات النفط وهما:

- طريقة تحديد الإيرادات في الحسابات التي تمسكها الشركة لأغراض التقرير المالي ولأغراضها الخاصة الأخرى، وهذه الطريقة تستخدم الأسعار الفعلية المحققة من بيع النفط الخام أو أسعار التحويل.

- طريقة تحديد الإيرادات للأغراض الضريبية، وهي تستخدم الأسعار المعلنة أساساً لها.

وفيما يلي بيان عناصر الإيرادات التي يحسب على أساسها الدخل الخاضع للضريبة الليبية: (قانون النفط، 1955)

**أولاً. إيرادات النفط الخام:**

وهي تمثل الإيرادات الرئيسية لشركات النفط، وتحسب هذه الإيرادات في كل سنة على أساس الكميات المصدرة من قبل الشركة خلال السنة ومقدرة بالسعر المعلن.

- قيمة مبيعات النفط الخام محسوبة بالسعر المعلن
- قيمة الأتاوة العينية محسوبة بالسعر المعلن
- قيمة النفط الخام المسلم إلى المؤسسة الوطنية لأغراض الاستهلاك المحلي أو الصناعة بسعر متفق عليه اتفاقية 14 مايو سنة 1974.
- قيمة جرد النفط الخام في نهاية المدة محسوبة بسعر التكلفة.

**ثانياً. الإيرادات الثانوية من العمليات الأخرى:**

طبقاً لمفهوم الدخل الشامل يدخل في وعاء الضريبة الإيرادات التي تحققها شركات النفط ولا تدخل في نشاطها الرئيسي*.

مما سبق نخلص إلى أن لتحديد قيمة الإيرادات في شركات إنتاج النفط خطوات الخطوة الأولى تتمثل في تحديد الكميات المنتجة والمصدرة وأسعار النفط ثم القياس المحاسبي عن تلك الإيرادات، ويتحقق الإيراد حالما أصبح النفط خارج البئر أي عند نقطة الإنتاج وتسمى طريقة سعر السوق ( الإنتاج). ويرتبط تحديد الإيرادات بالعقود النفطية المطبقة، حيث يتم التمييز في ليبيا بين الإيرادات التي يتم تحديدها للأغراض الضريبية كما في شركات الامتياز والمشاركة وتلك التي يتم تحديدها لأغراض التقارير المالية وتستخدم الأسعار الفعلية المحققة من بيع النفط أساساً لها.

**13. أسلوب ومنهج الدراسة :**

تم تطبيق هذه الدراسة وفقاً لمنهج التحليل الوصفي واستخدام أسلوب دراسة الحالة، ويقوم هذا المنهج على أساس الجمع بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي معاً، يركز الأول

على جمع الحقائق المتصلة بموضوع عقود الامتياز المملوكة لشركة فنترسهال التي تمارس نشاط استكشاف وإنتاج النفط في ليبيا، مما يتيح لنا وصف الحالة المدروسة في حين يركز الثاني على تحديد وتحليل العلاقة بين المتغيرات الرئيسية المكونة لها من خلال تحديد وتحليل الاختلافات بين أنماط العقود النفطية السائدة وأثرها على حصة الدولة والشركة الأجنبية.

### 1.13 طريقة جمع البيانات :

اعتمدت هذه الدراسة على استخدام عدد من الطرق والأساليب في جمع البيانات الخاصة بهذا الجانب من البحث، من الإطلاع على السجلات المحاسبية والكشوفات والتقارير المالية وغير المالية الخاصة بالشركة، وذلك كأدوات رئيسية لتجميع البيانات اللازمة وبالقدر الذي يخدم ويحقق أهداف الدراسة. وقد استمدت بيانات من المصادر التالية:

- بيانات إنتاج للسنوات 2006 – 2010 استمدت من تقارير الإنتاج السنوية للشركة.
- بيانات المصروفات والإيـرادات للسنوات 2006 - 2010 استمدت من واقع التقارير المالية.
- استمدت البيانات المتعلقة بأسعار النفط الخام الليبي للسنوات الخمس من النشرة الاقتصادية التي تصدر عن مصرف ليبيا المركزي.

### 2.13 مجتمع وعينة الدراسة :

تم اختيار قطاع النفط كبيئة للدراسة، أما مجتمع الدراسة فيتألف من جميع شركات إنتاج النفط العاملة في ليبيا والتي تجمعها علاقة تعاقدية مع الدولة الليبية أو إحدى أدواتها والمتمثلة في المؤسسة الوطنية للنفط، وبذلك يستثنى من مجتمع الدراسة شركات الخدمات النفطية وشركات التصنيع وكذلك شركات القطاع العام.

وفيما يلي عرض موجز عن بيئة الدراسة في القطاع النفطي والشركات التابعة له، ومجتمع الدراسة والذي يتحدد في شركات الامتياز وشركات مقاسمة الإنتاج وهي وزارة النفط، المؤسسة الوطنية للنفط، شركات النفط والتي إما مملوكة بالكامل للمؤسسة مثل

شركة سرت وشركة الخليج أو شركات مشاركة معها بأي نمط من أنماط العقود ( شركة إمتياز) مثل شركة فنترسهال أو شركات استكشاف ومقاسمة الإنتاج وعددها 8 شركات، أو شركات مشغلة مثل شركة مليته للنفط والغاز وشركة أكاكوس وشركة الهروج وشركة الزويتينة وشركة الواحة.

وتنحصر عينة الدراسة في شركات النفط الأجنبية التي تعمل في مجال الاستكشاف والإنتاج في ليبيا وترتبط بعقود امتياز مع الدولة الليبية، وهي شركة فنترسهال ليبيا.

**14. لمحة تاريخية عن شركة فنترسهال وطبيعة عملها :-**

شركة فنترسهال ليبيا، هي فرع لشركة أجنبية مسجلة في ليبيا حسب القانون التجاري الليبي، ويقتصر نشاط فرع الشركة على مزاولة عمليات استكشاف وإنتاج النفط والغاز واستثماره، ويمتلك الفرع بالكامل التشغيل النفطي لعقدي امتياز بحصة غير مقسمة (100 ٪ ) وذلك بموجب حقوق اتفاقيات الامتياز الممنوحة في سنة 1966م.

ولقد بدأت الشركة الألمانية نشاطها في مجال استكشاف وإنتاج النفط والغاز في ليبيا منذ سنة 1958م كشركة مشغلة لحساب الشركة الألمانية « فنترسهال أي جي» وكانت قد حصلت في هذا التاريخ على نصف الحصة مع شركة « دويج أرداويل» بموجب امتياز في حوض سرت، ولم يكتشف النفط في هذه البقعة وجرى التخلي عنها في سنة 1971م، وفي عام 1959م حصلت على امتياز آخر بالاشتراك مع دويج أرداويل في المنطقة ذاتها، وفي الدورة الثانية من الامتيازات التي بدأت عام 1966م مُنحت شركة فنترسهال بالاشتراك مع الويرات للنفط أربع مناطق في الوسط من حوض سرت، إلا أن شركة الويرات منحت حقوق المشاركة إلى فنترسهال منذ ذلك التاريخ، وقد اكتشف النفط بهذه المنطقة عام 1970م.

وتم إكتشاف النفط بكميات تجارية بالامتياز 96 بتاريخ 5 مارس 1976م، أما تاريخ بدء الفترة الإنتاجية الامتياز المذكور كما هو مقرر حسب قانون النفط ابتداءً من 24 أغسطس 1976م، أما تاريخ بدء الفترة الإنتاجية للامتياز 97 ابتداءً من 22 يونيو 1988م. وتعتبر الشركة الأجنبية الوحيدة التي استمرت إلى الآن رغم تاريخها الطويل في ليبيا تعمل وفقاً لعقود الامتياز الأصلية ولم توقع أبداً أيا من اتفاقيات المشاركة أو المقاسمة في الإنتاج.

وفي الوقت الحالي تعد شركة فنترسهال أحد أكبر منتجي النفط في ليبيا، وقد بلغ الإنتاج قبل 17/ فبراير/ 2011م، 100،000 برميل يومياً، ثم توقف نشاط الشركة خلال الثورة تماماً وعادت إلى الإنتاج في منتصف شهر أكتوبر من عام 2011 ووصل بنهاية سنة 2012 إلى 85 ألف برميل يومياً وبسبب الاعتصامات في الموانئ النفطية الشرقية من قبل حرس المنشآت النفطية توقف الإنتاج مرة أخرى منذ منتصف يوليو 2013م*.

ومن أهم الحقول النفطية التي تدار من قبل الشركة : حقل جخرة، حقل السارة، حقل التواما، حقل حميد، حقل النخلة، حقل التاكو، حقل فسيلة، حقل بي وحقل كيو.

**15. نموذج ومتغيرات الدراسة :**

للإيفاء بمتطلبات المعالجة المنهجية لمشكلة الدراسة وتساؤلاتها، وعلى ضوء إطار الدراسة النظري، تم تصميم نموذج يستند على برنامج مايكروسوفت إكسل، وعن طريق هذا النموذج يتم حساب حجم الإيـرادات المالية المتوقعة من عام إلى عام باستعاب التغيرات المحتملة على المتغيرات المختلفة في الأمدين المتوسط والطويل، جراء تغيير نوع العقد النفطي وقياس أثر الأنماط التعاقدية ( كمتغيرات مستقلة) على كل من التكاليف والإيرادات ( كمتغيرات تابعة).

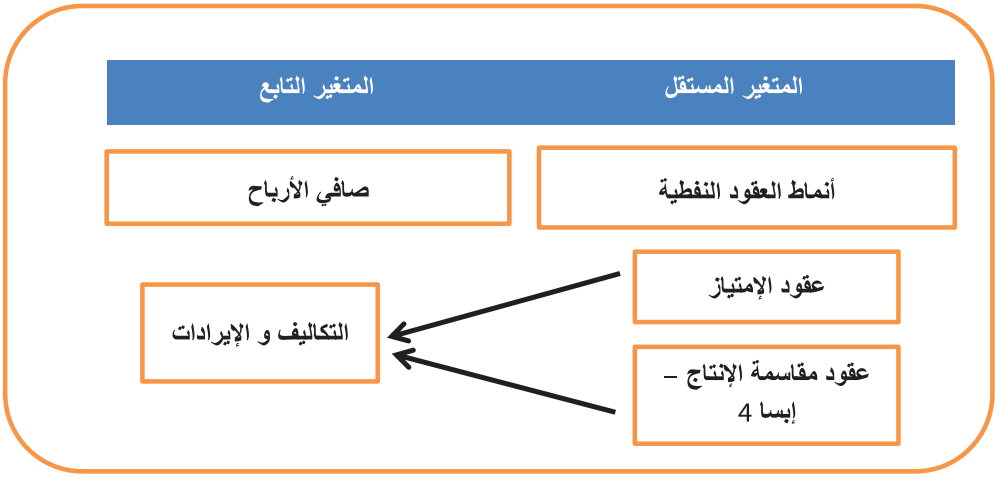


**شكل رقم (1) العلاقة بين متغيرات الدراسة**

لقد تطلب تحديد الربح في الشركة محل الدراسة وفقاً للتغير في نمط التعاقد، وبيان الاختلافات بين الربح المحدد في كل حالة أو سيناريو من السيناريوهات المحتملة، بناء أو تصميم نموذج خاص بهذه الدراسة، وتطبيقه على البيانات الفعلية المتحصل عليها من الشركة محل الدراسة. ويستند هذا النموذج على تقدير العلاقة بين عدة متغيرات أحدها المتغير التابع والأخرى تمثل متغيرات مستقلة، يؤدي التغير فيها إلى تغير المتغير التابع، إذ إنه من المعلوم أنه كلما تغيرت شروط التعاقد أو نوع العقد النفطي تبع ذلك تغير في حصة الدولة من التكاليف والإيرادات.

ويمكن تحديد التكاليف والإيرادات إذا علمت قيمة متغير أو أكثر من المتغيرات الفرعية الأخرى ذات الأهمية في موضوع الدراسة وذلك لأن هذا النموذج يتبع تكوينه من البنود المالية للاتفاقيات النفطية والتي تتغير نسبها وحصصها حسب القوة التفاوضية للطرفين الوطني والأجنبي.

يأتي التحليل والمقارنة قبل الاستنتاج وبعد التصنيف، ويقدم التحليل المالي معلومات مفيدة للأطراف المختلفة، وهذه الخطوة تتضمن مقارنة عناصر القوائم المالية بعضها مع بعض، ومقارنة المجموعات الجزئية بالمجموعات الكلية لاستخراج التغيرات التي تطرأ عليها في فترة زمنية محددة واكتشاف العلاقات بينها، وهو ليس عملية سهلة بل معقدة وتدخل فيها عوامل متعددة بالإضافة إلى ظروف عدم التأكد.

ولقد قامت دراسة وتحليل البيانات الخاصة بشركة فنترسهال على ثلاث مراحل وهي كما يلي:

- مقارنة أداء الشركة للأعوام من 2006 – 2010 وذلك بمقارنة كافة أرقام الإيرادات والمصروفات والربحية لكل عام بالعام السابق له.
- مقارنة نتائج قائمة الدخل بإجمالي الإيرادات من مبيعات النفط للأعوام من سنة 2006 – 2010 وذلك كنسبة مئوية لمعرفة الاتجاهات سواء زيادة أو نقصاً.
- حساب النسب المالية للأعوام من 2006 إلى 2010 ومقارنتها وتفسير نتائجها باستخدام المعيار التاريخي.

**الجدول رقم ( 1 ) نتائج التحليل الأفقي لبعض البنود الهامة في قوائم التكاليف والإيرادات.**

| البيان | نسبة التغير 2007/2006 | نسبة التغير 2007/2006 | نسبة التغير 2009/2008 | نسبة التغير 2010/2009 |
|---|---|---|---|---|
| إيرادات مبيعات النفط الخام | ٪ 13 | ٪ 23 | ٪ 102 - | ٪ 6 |
| تكلفة التغير في المخزون | ٪ 133 | ٪ 173 | ٪ 400 | ٪ 93 |
| مصروف الأتاوة «16.67 ٪» | ٪ 3 | ٪ 2 - | ٪ 28 - | ٪ 24 - |
| مصروفات التشغيل | ٪ 143 - | ٪ 5 - | ٪ 17 | ٪ 14 |
| مصروف الاستهلاك | ٪ 18 - | ٪ 17 - | ٪ 34 | ٪ 3 - |
| مصروفات خطوط الأنابيب | ٪ 18 | ٪ 2 | ٪ 30 - | ٪ 10 |
| مصروفات إدارية وعمومية | ٪ 27 | ٪ 10 - | ٪ 13 - | ٪ 7 |
| مصروفات الاستكشاف | ٪ 52 | ٪ 16 | ٪ 275 - | ٪ 27 - |
| الأرباح قبل الضريبة | ٪ 14 | ٪ 27 | ٪ 136 - | ٪ 8 |
| الأرباح بعد الضريبة | ٪ 28 | ٪ 54 | ٪ 270 - | ٪ 17 |

والجدول التالي يبين نتائج التحليل الرأسي لبعض عناصر التكاليف بالنسبة لهيكل التكلفة في الشركة محل الدراسة خلال الفترة.

**جدول رقم ( 2 ) التحليل الرأسي لبعض عناصر التكاليف في الشركة**

| البيان | التحليل النسبي للتكاليف في السنوات | | | | | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 10 : 06 |
| تكلفة التغير في المخزون | ٪ 0 | ٪ 1 - | ٪ 1 | ٪ 0 | ٪ 5 - | ٪ 1 - |
| مصروف الأتاوة | ٪ 39 | ٪ 37 | ٪ 38 | ٪ 31 | ٪ 25 | ٪ 34 |
| مصروفات التشغيل | ٪ 22 | ٪ 23 | ٪ 23 | ٪ 29 | ٪ 34 | ٪ 26 |
| مصروف الاستهلاك | ٪ 20 | ٪ 17 | ٪ 15 | ٪ 23 | ٪ 23 | ٪ 20 |
| مصروفات خطوط الأنابيب | ٪ 13 | ٪ 15 | ٪ 16 | ٪ 13 | ٪ 14 | ٪ 14 |
| مصروفات إدارية وعمومية | ٪ 2 | ٪ 3 | ٪ 3 | ٪ 2 | ٪ 3 | ٪ 3 |
| مصروفات الإستكشاف | ٪ 3 | ٪ 6 | ٪ 7 | ٪ 2 | ٪ 2 | ٪ 4 |

ويبين الجدول التالي نتائج التحليل الرأسي للتكاليف والأرباح كنسبة من الإيرادات في الشركة

**جدول رقم ( 3 )**

**التحليل الرأسي لإجمالي التكاليف والأرباح في الشركة**

| البيان | التحليل النسبي للتكاليف والارباح في السنوات | | | | | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 10 : 06 |
| إجمالي التكاليف | ٪ 18 - | ٪ 17 - | ٪ 13 - | ٪ 25 - | ٪ 23 - | ٪ 19 - |
| الربح قبل الضريبة | ٪ 82 | ٪ 83 | ٪ 87 | ٪ 75 | ٪ 77 | ٪ 81 |
| الأرباح بعد الضريبة | ٪ 7 | ٪ 6 | ٪ 7 | ٪ 6 | ٪ 6 | ٪ 6 |

من خلال الجدول رقم (1) تبين لنا الآتي:

■ أن مصروف الأتاوة يشكل الجانب الأكبر في هيكل التكلفة، إذ شكلت ما نسبته في المتوسط 34 ٪ .

- ارتفاع الأهمية النسبية لتكاليف التشغيل والاستهلاك ورسوم خطوط الأنابيب والموانئ النفطية في هيكل التكاليف بنسبة 26 ٪ ، 20 ٪ ، 14 ٪ على التوالي.
- ضعف الأهمية النسبية للمصاريف الإدارية والعمومية، إذ لم تتجاوز نسبة 3 ٪ في المتوسط خلال خمس سنوات.
- تكلفة التغير في المخزون كانت متدنية جداً، أما الجانب الإيرادي من تكلفة الاستكشاف والذي يمثل مصروفات الآبار الجافة فكانت في المتوسط 4 ٪ .

ومن خلال تحليل الجدول رقم (2) تبين لنا الآتي:

- إن الانخفاض الطفيف في نسبة التكاليف كنسبة من إيرادات المبيعات للعامين 2007، 2008 كان له أثر إيجابي تمثل في زيادة نسبة الربح التشغيلي لهذين العامين، وذلك نظراً للوزن النسبي لمبلغ الأتاوة ومصروفات التشغيل وإن كان العام 2009 والذي كانت فيه النسبة 8 ٪ ، 7 ٪ هو الأكثر تأثيراً على نسبة الربح التشغيلي.
- يعد العام 2008 هو الأعلى في نسبة الربح التشغيلي مقارنة بالعامين السابقين والعامين اللاحقين، حيث وصلت إلى 87 ٪ ، وقد أدى الانخفاض التدريجي في نسبة التكاليف خلال الأعوام 2006: 2008 إلى زيادة الربح التشغيلي، مع ملاحظة أن العكس صحيح في السنوات 2009، 2010 وهذا الانعكاس لهو دليل على ضعف تأثير المصروفات والإيرادات الأخرى كنسبة من الإيرادات.
- يوضح انخفاض نسبة صافي الربح إلى المبيعات تأثير ضريبة الدخل بصورة مباشرة، والتي تمثل ما نسبته 65 ٪ من صافي الربح قبل الضريبة.

من خلال تحليل المؤشرات المالية كما هو في الجدول رم (3) توصلنا إلى الاتي:

- أن ارتفاع معدل دوران الأصول يدل على فعالية الشركة في القدرة على استغلال الأصول ويظهر التحليل أن هناك انخفاضا طفيفا في سنة 2007 مقارنة بالعام السابق.
- تقيس نسبة معدل العائد على حقوق الملكية المبلغ المتاح للتوزيع على حملة الأسهم كنسبة من إجمالي المبلغ المستثمر من قبل الملاك، وفي عام 2006 كان نصيب كل دولار واحد مستثمر من صافي الربح 1.09 أي أكثر من دولار واحد وهو أعلى معدل للربحية على حقوق المساهمين في السنوات الخمس محل الدراسة.

■ تعد نسبة العائد على الاستثمار من أهم المؤشرات الربحية وتقيس قدرة الشركة على تحقيق صافي أرباح باستغلال كافة أصولها، وتعتبر نسبة 4.95 ٪ المحققة للعام 2008 من أعلى النسب وهو ما يعكس فاعلية إدارة الشركة في استخدام أصولها سواء المتداولة أو الثابتة.

**16. سيناريوهات تطبيق عقود الاستكشاف ومقاسمة الإنتاج :**

تم استخدام عدد من السيناريوهات المحتملة في حالة تطبيق نظام عقود مقاسمة الإنتاج وتحديد الأبعاد الزمنية لها، وبما أن سنة 2026 هي سنة إنهاء العقد بالنسبة لامتيازات الشركة، فقد تم تقسيم الفترة من سنة 2011 إلى سنة 2025 إلى مدى متوسط لمدة خمس سنوات تبدأ من سنة 2011، ومدى طويل لمدة عشر سنوات تبدأ من سنة 2016، وعليه فإن السيناريوهات المحتملة في حالة تطبيق نمط المقاسمة الرابعة كما يلي:

**السيناريو الأول :** يطبق فيه نظام عقود المقاسمة كبديل عن نظام الامتياز السائد حالياً في الشركة محل الدراسة، ويعتمد على البيانات الفعلية للشركة، ويسمى بالسيناريو البديل.

**السيناريو الثاني :** يتضمن بيانات تقديرية إيجابية، ولهذا يمكن تسميته بالسيناريو المتفائل.

**السيناريو الثالث :** تستخدم فيه بيانات تقديرية أقل تفاؤلاً، وعليه يسمى بالسيناريو المتحفظ.

ومن البديهي أنه يترتب على هذا التغيير العمل وفق نظام مالي يختلف تماماً على نظام الامتياز القائم، ومن التغييرات المتوقعة وفق الترتيبات التعاقدية الجديدة بناء على السمات العامة لاتفاقيات الاستكشاف ومقاسمة الإنتاج ما يلي:

- قيام شركة فنترسهال بالتوقيع كطرف ثان على اتفاقية استكشاف ومقاسمة الإنتاج مع المؤسسة الوطنية للنفط.
- إعطاء الحق للطرف الثاني بالاستكشاف واستغلال النفط والغاز في منطقة العقد (الامتياز 96 و97).
- نسبة من الإنتاج المتفق عليها تخصص للمؤسسة الوطنية للنفط أما النسبة الباقية

فتخصص للشريك الأجنبي إلى أن يسترد تكاليفه المتراكمة القابلة للاسترداد (نفط التكلفة) وتحسب قيمة الخام المستلم من الشريك الأجنبي بالسعر الرسمي للخام الليبي.

- توزع الكمية الباقية من الخام بعد التوزيع الأول إن وجدت ( وتعرف بنفط الربح) بين الطرفين على النحو التالي:

حصة الشريك الأجنبي = معامل الأساس * المعامل « أ » * فائض النفط [1]*.

- تصنف تكاليف العمليات النفطية في نظام المقاسمة إلى تكاليف رأسمالية وتكاليف إيرادية.
- إن الاتفاقيات التي لازالت مطبقة حتى الآن في الشركة محل الدراسة هي نمط الإمتياز، وفي هذه الحالة فإن الشركة ستستمر في أعمالها وفق نظام الامتياز حتى تاريخ إنهاء العقد وهو سنة 2026، وبذلك سنفترض لأغراض هذا البحث أن الشركة دخلت في اتفاقية مشاركة الإنتاج بدءاً من سنة 2006 وعلى اعتبار أن عمر الاتفاقية 20سنة فإن تاريخ الإنهاء سيكون سنة 2026م.
- يفترض التحليل أن الاستهلاك والنفاد وفقاً لطريقة القسط الثابت، وبناء على قانون النفط الليبي، حيث تستهلك الأصول الملموسة بنسبة 10 ٪ والأصول غير الملموسة بنسبة 5 ٪ .

وبناءً على ما سبق، فإن القيم الافتراضية التي سيتم استخدامها لأغراض هذا البحث في بناء السيناريوهات وفق الترتيبات التعاقدية يمكن تلخيصها في النقاط الثلاث التالية:

- حصة المؤسسة الوطنية للنفط من الإنتاج المتفق عليه 80 ٪ ، أما الشركة الأجنبية فنصيبها 20 ٪ .
- تسترد الشركة نفقات البحث والاستكشاف على المناطق المنتجة وتكاليف الحفر الإنتاجي والتطوير بنسبة 50 ٪ ، أما تكاليف التشغيل فتسترد بالكامل في الفترة التي حملت ودفعت فيها هذه التكاليف بحسب حصة الشركة في مقاسمة الإنتاج 20 ٪ .

*معامل الأساس هو عبارة عن متوسط الإنتاج اليومي لمنطقة العقد بالبرميل خلال السنة. والمعامل " أ " يعتمد على نسبة الإيرادات المتراكمة المستلمة من الشريك الأجنبي في منطقة العقد إلى مصروفات العمليات النفطية المتراكمة التي تكبدها الشريك الأجنبي على نفس المنطقة.

■ تكون منحة الإنتاج بمبلغ يساوي 5،000،000 دولار عند الوصول إلى إنتاج متراكم يبلغ 100،000،000 برميل نفط من كل استكشاف تجاري، وبعد ذلك مبلغ يساوي 3،000،000 دولار عند الوصول إلى إنتاج كل 30،00،000 برميل من الإنتاج الإضافي.

ومن هذا المنطلق فإن السيناريوهات الثلاثة المقترحة لنمط المقاسمة الرابع ( إبسا 4) يكون كما يلي:

**السيناريو البديل: التحول إلى نظام عقود الاستكشاف ومقاسمة الإنتاج :-**

في هذا السيناريو سيتم الابقاء على البيانات الفعلية المالية وغير المالية للشركة خلال الفترة من سنة 2006 : 2010 م، وتطبيقها في حالة أن الشركة محل الدراسة قامت بتغيير نوع التعاقد والانتقال من عقود الامتياز إلى عقود الاستكشاف ومقاسمة الإنتاج الرابعة، وتعديل البيانات كما لو كانت عقود المقاسمة خلال كل الفترات السابقة. وعليه يقوم السيناريو البديل على إستخدام البيانات التقديرية في المديين المتوسط والطويل على إعتبار أنهما امتداد للفترة الأولى، وذلك وفقاً للأسس التالية:

- تقديرات الإنتاج خلال العمر الإنتاجي للحقول النفطية تعادل 100،000 برميل في اليوم.
- متوسط السعر الرسمي للبرميل خلال الفترة يعادل 75 دولاراً.
- إن الإنتاج يساوي الصادرات، ولهذا فإن تكلفة التغير في المخزون تساوي صفر.
- لتحديد الاستهلاك والنفاد يعتبر رصيد التكاليف الملموسة الفعلي في 12/31 لسنة 2010، رصيد أول المدة للسنة التالية مع وجود إضافات السنة التي تقدر في السنوات الخمس الأولى بمبلغ 120،000،000 دولار وفي المدى الطويل بمبلغ 60،000،000 دولار
- رسوم خطوط الأنابيب وموانئ النفط تقدر بناء على متوسط السنوات الثلاث التي كان فيها الإنتاج قريبا من سقف 100،000 برميل يومياً وهو يعادل تقريباً 80،000،000 دولار.

- مصروفات التشغيل تتكون من شقين أحدهما ثابت والآخر متغير وتفترض هنا أن إجمالي هذه التكاليف في المدى القصير 150،000،000 دولار وفي المدى الطويل 200،000،000 دولار.

**السيناريو المتفائل : حالة الإنتاج والسعر المرتفع :-**

كما أسلفنا فإن التحول من نظام مقاسمة الأرباح إلى نظام مقاسمة الإنتاج، يترتب عليه تغييرات محتملة تم ذكر بعضها في السيناريو السابق، وإذا ما تم استخدام بيانات تقديرية متفائلة للفترة اللاحقة للفترة محل الدراسة، فإن هناك ترتيبات أخرى متوقعة، وفيما يلي أهم النقاط المتوقعة التي سيتم استخدامها في هذا السيناريو المحتمل، وهي كما يلي:

- إنه لا توجد قيود على الإنتاج، ويتم الإنتاج بالطاقة القصوى، وهي خلال الخمس سنوات الأولى 120،000 برميل، أما في المدى الطويل فتعادل 100،000 برميل في اليوم.
- سعر البيع الرسمي للنفط الخام الليبي يكون في حدود 100 دولار للبرميل المنتج.
- إن الإنتاج يساوي الصادرات، بمعنى أنه لا يوجد مخزون في نهاية الفترة.
- التكاليف الرأسمالية كما في السيناريو البديل لا تتغير، وأن إضافات السنة تقدر في المدى المتوسط بمبلغ 120،000،000 دولار وخلال السنوات العشر الأخيرة بـ 60،000،000 دولار.
- رسوم خطوط الأنابيب وموانئ النفط تقدر في المدى المتوسط 95،000،000 دولار، أي بزيادة قريبة من معدل زيادة الإنتاج عن السيناريو البديل وتقدر بـ 80،000،000 دولار في المدى الطويل.
- ارتفاع تكاليف التشغيل بسبب زيادة الإنتاج في المدى المتوسط، ويبلغ إجمالي هذه التكاليف 165،000،000 دولار وذلك بزيادة الشق المتغير 10 ٪ عن السيناريو الأول أما في المدى الطويل 200،000،000 دولار.

**السيناريو المتحفظ : حالة الإنتاج والسعر المنخفض :-**

نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية السائدة اليوم في ليبيا، وما يحصل من تغيرات على مستوى العالم فإن هذا السيناريو هو الأقرب للواقع الحالي، حيث إذا ما استمرت الظروف الحالية على ما هي عليه واستمرت أسعار النفط في الهبوط وتوقف النشاط بشكل شبه كلي بسبب إغلاق الموانئ النفطية، فإن كل هذه العوامل مجتمعة ستؤدي إلى تغيرات تتحدد في النقاط التالية:

- تقديرات الإنتاج في المدى المتوسط تكون عند مستوى 80،000 برميل في اليوم، وخلال العشر سنوات الاخيرة 100،000 برميل يومياً.
- هبوط سعر البيع الرسمي إلى مستوى 50 دولارا للبرميل.
- إن ما يتم إنتاجه يتم تصديره بالكامل، ولهذا فإن تكلفة التغير في المخزون تساوي صفر.
- ثبات التكاليف الرأسمالية كما هي في السيناريو البديل، وأن إضافات السنة في المدى المتوسط مبلغ 120،000،000 دولار ومبلغ 60،000،000 دولار في السنوات العشر الأخيرة.
- رسوم خطوط الأنابيب وموانئ النفط تقدر بـ 65،000،000 دولار في المدى المتوسط، أي انخفض بنسبة 20 ٪ عن السيناريو البديل، وعدم تغيرها في المدى الطويل.
- مصروفات التشغيل في المدى المتوسط 135،000،000 دولار أي يقل الشق المتغير ( بافتراض أنه 50 ٪ ) بنسبة 10 ٪ عن السيناريو الأول، وفي المدى الطويل 200،000،000 دولار.

لمعرفة الآثار الناجمة عن تغيير عقود الامتياز إلى عقود مقاسمة الإنتاج الرابعة تم استخدام نموذج الدراسة، وهو نموذج مصمم على برنامج اكسل ينبع تكوينه من بنود الاتفاقية التي تتغير نسبها وحصصها حسب القوة التفاوضية للطرفين الوطني والأجنبي. ويشتمل هذا النموذج على البيانات الخاصة بنشاط الشركة محل الدراسة خلال الفترة

من 2006 إلى 2010، وتطبيقها في حالة عقود الاستكشاف ومقاسمة الإنتاج خلال فترة الدراسة، والجدول التالي يبين أهم نتائج التحول إلى عقود المقاسمة على حصة الشريك الأجنبي من الإنتاج، وذلك خلال السنوات الخمس الأولى.

**جدول رقم ( 4 ) نتائج اقتسام الإنتاج في ظل تطبيق المقاسمة الرابعة للفترة 2006:2010 ،**

| السنة | كمية الإنتاج السنوي | نسبة الشركة من الإنتاج | | نفط الاسترداد | | حصة الشركة من فائض النفط | | حصة الشركة من الإنتاج | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | النسبة | الكمية | النسبة | الكمية | النسبة | الكمية | الكمية | النسبة |
| 2006 | 40,553,882 | ٪ 20 | 8,110,776 | ٪ 4 | 1,804,412 | ٪ 8 | 3,153,182 | 4,957,594 | ٪ 12 |
| 2007 | 41,803,279 | ٪ 20 | 8,360,656 | ٪ 4 | 1,806,800 | ٪ 5 | 1,936,668 | 3,743,468 | ٪ 9 |
| 2008 | 40,048,706 | ٪ 20 | 8,009,741 | ٪ 4 | 1,535,294 | ٪ 5 | 1,966,233 | 3,501,528 | ٪ 9 |
| 2009 | 31,794,673 | ٪ 20 | 6,358,935 | ٪ 7 | 2,345,313 | ٪ 4 | 1,407,763 | 3,753,075 | ٪ 12 |
| 2010 | 26,021,627 | ٪ 20 | 5,204,325 | ٪ 5 | 1,382,561 | ٪ 6 | 1,492,024 | 2,874,585 | ٪ 11 |
| المتوسط | 36,044,433 | ٪ 20 | 7,208,887 | ٪ 5 | 1,774,876 | ٪ 5 | 1,700,672 | 3,766,050 | ٪ 10 |

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن:

- انخفاض النسبة الفعلية للشريك الأجنبي من الإنتاج عن نسبة المقاسمة المتفق عليها (20 ٪ ) وبالمقابل ارتفاع النسبة الفعلية لحصة الدولة من الإنتاج عن النسبة المتفق عليها.
- تبلغ نسبة نفط الاسترداد في المتوسط 5 ٪ وفائض النفط الذي يحصل عليه الشريك الأجنبي كعائد له 5 ٪ وتمثل نسبة فائض النفط النسبة من الإنتاج التي تؤول للشريك الأجنبي بعد استرداد التكاليف، أي بعد استبعاد نسبة نفط الاسترداد.

**17. تحليل أثر متغير التكاليف :**

يوضح الجدول التالي توزيع تكاليف الإنتاج بين طرفي الاستثمار حسب نموذج المقاسمة الرابعة وذلك على فترتين، المدى المتوسط 2011: 2015 وخلال المدى الطويل 2016 : 2025 م.

جدول رقم (5) توزيع تكاليف الإنتاج بين الشريك الأجنبي والمؤسسة الوطنية للنفط

| السنوات | مساهمة الشريك الأجنبي | | | مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | السيناريو الأول | السيناريو الثاني | السيناريو الثالث | السيناريو الأول | السيناريو الثاني | السيناريو الثالث |
| 2011 | 51,800,000 | 65,480,000 | 54,800,000 | 207,200,000 | 261,920,000 | 219,200,000 |
| 2012 | 53,940,000 | 66,700,000 | 55,880,000 | 215,760,000 | 266,800,000 | 223,520,000 |
| 2013 | 55,780,000 | 67,740,000 | 56,800,000 | 223,120,000 | 270,960,000 | 227,200,000 |
| 2014 | 57,400,000 | 68,680,000 | 57,620,000 | 229,600,000 | 274,720,000 | 230,480,000 |
| 2015 | 58,820,000 | 69,480,000 | 58,340,000 | 235,280,000 | 277,920,000 | 233,360,000 |
| 2016 | 68,660,000 | 72,800,000 | 73,560,000 | 274,640,000 | 291,200,000 | 294,240,000 |
| 2017 | 68,540,000 | 72,200,000 | 72,900,000 | 274,160,000 | 288,800,000 | 291,600,000 |
| 2018 | 68,440,000 | 71,700,000 | 72,320,000 | 273,760,000 | 286,800,000 | 289,280,000 |
| 2019 | 68,360,000 | 71,260,000 | 71,820,000 | 273,440,000 | 285,040,000 | 287,280,000 |
| 2020 | 68,300,000 | 70,880,000 | 71,380,000 | 273,200,000 | 283,520,000 | 285,520,000 |
| 2021 | 68,240,000 | 70,540,000 | 71,000,000 | 272,960,000 | 282,160,000 | 284,000,000 |
| 2022 | 68,200,000 | 70,260,000 | 70,660,000 | 272,800,000 | 281,040,000 | 282,640,000 |
| 2023 | 68,160,000 | 70,000,000 | 70,360,000 | 272,640,000 | 280,000,000 | 281,440,000 |
| 2024 | 68,140,000 | 69,780,000 | 70,100,000 | 272,560,000 | 279,120,000 | 280,400,000 |
| 2025 | 68,100,000 | 69,580,000 | 69,380,000 | 272,400,000 | 278,320,000 | 279,520,000 |

و استكمالاً لعملية التحليل نحو توضيح الأثر على التكاليف، فإن الجدول التالي يوضح تكلفة استخراج البرميل في ظل تطبيق نظام عقود مقاسمة الإنتاج، في ضوء البيانات التقديرية للعوامل والمتغيرات المؤثرة على التكاليف وفقاً للسيناريوهات الثلاثة ومقارنتها مع التكلفة في ضوء البيانات المتاحة والتي أمكن الحصول عليها خلال الفترة من سنة 2006 : 2010 م.

جدول رقم ( 6 ) متوسط تكلفة إنتاج البرميل خلال الفترة من سنة 2011 : 2026م.

| البيان | المدى المتوسط | | | المدى الطويل | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | السيناريو الأول | السيناريو الثاني | السيناريو الثالث | السيناريو الأول | السيناريو الثاني | السيناريو الثالث |
| تكلفة التشغيل | 150,000 | 165,000 | 135,000 | 200,000 | 200,000 | 200,000 |
| مصروف الاستهلاك والنفاد | 47,700 | 78,080 | 83,440 | 61,570 | 74,500 | 76,990 |
| رسوم خطوط الانابيب والموانئ النفطية | 80,000 | 95,000 | 65,000 | 80,000 | 80,000 | 80,000 |
| إجمالي تكاليف الإنتاج | 277,740 | 338,080 | 283,440 | 341,570 | 354,500 | 356,990 |
| الإنتاج السنوي | 36,520 | 43,824 | 29,218 | 36,530 | 36,530 | 36,530 |
| تكلفة استخراج البرميل بالدولار | 7.8 | 7.7 | 9.7 | 9.4 | 9.7 | 9.8 |
| كمية النفط التي يستلمها الشريك الأجنبي | 3,391 | 3,429 | 3,623 | 3,235 | 3,030 | 3,722 |
| كمية النفط التي تستلمها مؤسسة النفط | 33,129 | 40,395 | 25,593 | 33,295 | 33,500 | 32,808 |
| نصيب الشركة من تكلفة البرميل | 0.7 | 0.6 | 1.0 | 0.7 | 0.7 | 0.8 |
| نصيب الدولة من تكلة البرميل | 6.9 | 7.1 | 8.5 | 8.5 | 8.9 | 8.8 |

ومن خلال التحليل وفقاً للجدول رقم ( 6 ) نلاحظ الآتي:

- في السيناريو الأول بلغت تكلفة البرميل في المتوسط خلال الفترة من 2011 – 2015 مبلغ 8 دولار ومبلغ 9 دولار خلال الفترة من 2016 – 2025 وأن مساهمة الشركة ما هو نسبة 20 ٪ وتسترد بالكامل.
- أما في السيناريو الثاني فقد بلغت 8 و10 دولار في المديين المتوسط والطويل على التوالي وتعتبر هذه التكلفة كبيرة نسبياً وهي متقاربة إذا ما قورنت بالتكلفة في السيناريو السابق.

- أن متوسط تكلفة استخراج البرميل في السيناريو الثالث 10 دولار في المديين المتوسط والطويل مما يدل على أن هناك ارتباطا كبيرا بين معطيات السيناريوهات المختلفة فيما يتعلق بالتكاليف.

**18. تحليل الأثر على الإيرادات :**

يمكن تلخيص أثر تطبيق نظام مقاسمة الإنتاج على الإيرادات عن البرميل في فترتين، خلال الفترة من 2011 - 2015 وخلال الفترة من 2016 - 2025 وفقاً للجدول التالي:

**جدول رقم (7) الإيرادات النفطية المتحققة لطرفي المقاسمة حسب نظام مقاسمة الإنتاج الرابعة**

| السنوات | إيرادات الشريك الأجنبي | | | إيرادات المؤسسة الوطنية للنفط | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | السيناريو الأول | السيناريو الثاني | السيناريو الثالث | السيناريو الأول | السيناريو الثاني | السيناريو الثالث |
| 2011 | 251,660 | 341,255 | 179,921 | 2,485,840 | 4,038,746 | 1,280,079 |
| 2012 | 253,594 | 342,814 | 180,898 | 2,491,406 | 4,049,186 | 1,283,102 |
| 2013 | 254,362 | 342,865 | 181,186 | 2,483,138 | 4,037,135 | 1,278,814 |
| 2014 | 255,462 | 343,535 | 181,705 | 2,482,038 | 4,036,466 | 1,278,814 |
| 2015 | 256,426 | 344,105 | 182,160 | 2,481,074 | 4,035,896 | 1,277,840 |
| 2016 | 243,219 | 304,773 | 187,803 | 2,501,781 | 3,355,227 | 1,642,197 |
| 2017 | 242,656 | 303,724 | 187,034 | 2,494,844 | 3,346,276 | 1,637,966 |
| 2018 | 242,588 | 303,384 | 186,640 | 2,494,912 | 3,346,616 | 1,638,360 |
| 2019 | 242,534 | 303,086 | 186,301 | 2,494,966 | 3,346,914 | 1,638,699 |
| 2020 | 242,975 | 303,470 | 186,323 | 2,502,025 | 3,356,530 | 1,643,677 |
| 2021 | 242,452 | 302,597 | 185,744 | 2,495,048 | 3,346,403 | 1,639,256 |
| 2022 | 242,425 | 302,407 | 185,513 | 2,495,075 | 3,347,593 | 1,639,487 |
| 2023 | 242,398 | 302,230 | 185,309 | 2,495,102 | 3,347,770 | 1,639,691 |
| 2024 | 242,866 | 302,723 | 185,454 | 2,502,134 | 3,357,277 | 1,644,546 |
| 2025 | 242,357 | 301,945 | 184,984 | 2,495,143 | 3,348,055 | 1,640,016 |

فمن خلال التحليل السابق للإيرادات حسب معطيات السيناريوهات الثلاثة، يمكن استخلاص النقاط المهمة التالية:

- في المديين المتوسط والطويل يلاحظ نمو إيرادات كل من الدولة والشريك الأجنبي، وذلك مع تزايد كميات الإنتاج والأسعار رغم ثبات نسب المقاسمة. ولكن معدل الزيادة بالنسبة للشريك الأجنبي أقل من الدولة ويرجع السبب في ذلك إلى أن نصيب الدولة من نفط الربح يزيد مع مجموع الإنتاج التراكمي وأيضاً يزيد مع تزايد نسبة الإيرادات المتراكمة إلى التكاليف المتراكمة.
- في المدى المتوسط تحصل الدولة على إيرادات تتراوح بين 88 ٪ و92 ٪ من إجمالي الإيرادات، ونجد في هذا المدى أن السنة الأولى للتشغيل يأخذ فيها الشريك الأجنبي نسبة المقاسمة كاملة.
- في المدى طويل الأجل يلاحظ انخفاض الإيرادات الحكومية في السيناريو الثاني وزيادتها في السيناريو الثالث عن الإيرادات في المدى المتوسط، وذلك بسبب التركيز على زيادة الإنتاج وتخفيض تكاليف العمليات النفطية في السيناريو الثالث، ويعني ذلك مساراً باتجاه زيادة حصة الدولة الليبية من إجمالي الإيرادات النفطية، والعكس صحيح في السيناريو الثاني.
- في السيناريو البديل فإن معدلات النمو والانخفاض في إيرادات كل من الشريك الأجنبي والدولة بطيئة، حيث إن الإنتاج والأسعار ونسب التوزيع في هذا السيناريو تتسم بالثبات ولم تتغير.
- السيناريو المتفائل يبين بالنتيجة أن الدولة تحصل على إيرادات تصل إلى 4،049،186 دولارا بينما يحصل الشريك الأجنبي في نفس السنة على إيراد بمبلغ 342،814 دولارا، مما يشير إلى أن اتفاقيات مقاسمة الإنتاج النموذج الأفضل لاستغلال النفط بالنسبة للدولة.
- في السيناريو المتحفظ نجد أن أرقام إيرادات الدولة استمرت في تسجيل انخفاض من سنة إلى أخرى في المدى المتوسط، في حين أنها تحقق أرقاما كبيرة مقارنة مع أرقام إيرادات الشريك الأجنبي في نفس السيناريو.

**19. تحليل وتقييم جدوى الاتفاقيات النفطية :**

لغرض الحصول على الإجابات المطلوبة لتساؤلات الدراسة يستلزم الأمر دراسة نتائج تحليل السيناريوهات وتقييم جدوى الاتفاقيات النفطية السائدة من ناحية الجوانب السلبية ويقصد بها التكاليف وكذلك الجوانب الإيجابية ويقصد بها الإيـرادات. فمن خلال دراسة شروط الاتفاقيات والتحليل السابق يمكن إجراء مقارنة بين هذه الأنماط التعاقدية والتي تتحدد في مقارنة اتفاقيات شركة فنترسهال كاتفاقيات قديمة وسارية حتى الأن والصيغة الرابعة أو الأخيرة من نمط اتفاقيات مقاسمة الإنتاج الليبية، وذلك للتعرف على أفضل أشكال هذه الاتفاقيات والملاحظات التي يمكن أخذها في الاعتبار عند عقد أو تجديد الاتفاقيات النفطية.

وهناك عدد من الأساليب المستخدمة في التقييم المالي والاقتصادي للقرارات الاستثمارية، وهي تتفاوت فيما بينها من حيث الدقة والصعوبة وإن كانت معايير التقييم والمفاضلة هي التي تتمشى مع أغراض هذا البحث. ونظراً لأن القيمة الاقتصادية للمشروع الإستثماري تشتق من تأثيره على تدفقاته النقدية، فإنه يجب قبل البدء في التحليل أن يتم تقدير التدفقات النقدية التي سوف تنتج عن قبوله ولذلك فإن الجدول التالي يبين صافي التدفقات النقدية وفقاً لنماذج الاتفاقيات النفطية السائدة خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، وهي خمس سنوات، وذلك على إعتبار أنها فترة حياة المشروع، أي المدة الزمنية التي يحقق خلالها المشروع الاستثماري عائدات مالية صافية.

جدول رقم ( 8 )التدفقات النقدية حسب نماذج الاتفاقيات النفطية السائدة خلال الفترة من سنة 2006 ؛ 2010م

| النظام المالي | البيان | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نظام الامتياز | التدفقات النقدية الداخلة | 2,747,800 | 3,158,500 | 4,104,100 | 2,029,100 | 2,151,900 |
| | التدفقات النقدية الخارجة | 411,138 | 427,100 | 406,900 | 378,600 | 369,300 |
| | التدفقات النقدية الصافية قبل الضريبة | 2,336,62 | 2,731,400 | 3,697,200 | 1,650,300 | 1,782,600 |
| | الاستهلاك والنفاد | 99,500 | 90,700 | 77,200 | 117,600 | 114,200 |
| | التدفقات النقدية الخاضعة للضريبة | 2,237,400 | 2,600,400 | 3,578,100 | 1,518,300 | 1,655,700 |
| | الضريبة | 2,104,499 | 2,476,452 | 3,379,850 | 1,417,980 | 1,555,697 |
| | التدفق النقدي بعد الضريبة | 132,901 | 123,948 | 198,250 | 100,320 | 100,003 |
| | التدفقات النقدية المتراكمة | 132,901 | 256,849 | 455,099 | 555,419 | 655,422 |
| | الإستهلاك والنفاد | 99,500 | 90,700 | 77,200 | 117,600 | 114,200 |
| | التدفق النقدي السنوي | 232,401 | 214,648 | 275,450 | 217,920 | 214,203 |
| | التدفقات النقدية المتراكمة | 232,401 | 447,049 | 722,499 | 940,419 | 1,154,622 |
| نظام مقاسمة الإنتاج | التدفقات النقدية الداخلة | 2,747,800 | 3,158,500 | 4,104,100 | 2,029,100 | 2,151,900 |
| | التدفقات النقدية الخارجة | 213,000 | 261,600 | 247,800 | 236,900 | 255,900 |
| | التدفقات النقدية الصافية قبل طرح الاندثار | 2,534,800 | 2,896,900 | 3,856,300 | 1,792,200 | 1,896,000 |
| | الاستهلاك والنفاد | 99,500 | 90,700 | 77,200 | 117,600 | 114,200 |
| | التدفقات النقدية القابلة للتوزيع | 2,436,300 | 2,806,200 | 3,779,100 | 1,640,600 | 1,781,800 |
| | حصة الدولة من صافي التدفقات النقدية | 2,420,548 | 2,854,486 | 3,727,812 | 1,794,662 | 1,898,057 |
| | حصة الشركة من صافي التدفقات النقدية | 337,116 | 280,760 | 357,156 | 240,197 | 235,716 |
| | التدفقات النقدية المتراكمة | 337,116 | 617,877 | 975,032 | 1,215,229 | 1,450,945 |
| | نسبة الشركة من الاستهلاك والنفاد | 19,900 | 18,140 | 15,440 | 23,520 | 22,840 |
| | التدفق النقدي السنوي | 357,016 | 298,900 | 372,596 | 2263,717 | 258,556 |
| | التدفقات النقدية المتراكمة | 357,016 | 655,917 | 1,028,512 | 1,292,229 | 1,550,785 |

هناك عدد من الأساليب المستخدمة في التقييم المالي والاقتصادي للقرارات الإستثمارية، وهي تتفاوت فيما بينها من حيث الدقة والصعوبة وإن كانت معايير التقييم والمفاضلة هي التي تتمشى مع أغراض هذا البحث، ومن خلال البيانات المتوفرة تم استخدام مؤشر معدل العائد المحاسبي، مؤشر صافي القيمة الحالية، مؤشر معدل العائد الداخلي ومؤشر دليل الربحية، وفيما يلي ملخص لنتائج التحليل باستخدام معايير تقييم جدوى العقود النفطية السائدة في ليبيا:

| البيان | نظام الامتياز | نظام المقاسمة |
|---|---|---|
| معدل العائد المحاسبي | ٪ 17 | ٪ 63 |
| صافي القيمة الحالية عند 15 ٪ | 199.628 دولار | 697.494 دولار |
| معدل العائد الداخلي | ٪ 52 | ٪ 156 |
| دليل الربحية | 1.34 | 2.91 |

ولعل من أبرز الاستنتاجات التي يتطلب بيانها بعد عرض ملخص نتائج تطبيق معايير تقييم جدوى نظامي العقود النفطية ( الامتياز والمقاسمة الرابعة)، كمشروعين استثماريين منفصلين ما يلي:

- **بالنسبة للمشروع الأول:** والمتمثل في تطبيق نظام عقود الامتياز ومن خلال نتائج التقييم المالي والاقتصادي تبين أنه يحقق معدل عائد محاسبي مقبول بالنسبة للشركة، كما يتمتع بصافي قيمة حالية أكبر من الصفر ومعدل عائد داخلي أعلى من تكلفة رأس المال، وأن المشروع ذو ربحية وله جدوى مالية.
- **بالنسبة للمشروع الثاني:** والمتمثل في تطبيق النسخة الرابعة من نظام عقود الاستكشاف ومقاسمة الإنتاج، وهو بمثابة بديل عن المشروع الأول، فقد أظهرت نتائج التقييم توافر هذا البديل على مؤشرات أكثر إيجابية من خلال قدرته على تحقيق معدل عائد وصافي قيمة حالية أكبر من المشروع الأول ( نظام عقود الإمتياز)، زيادة على ذلك فإن له قدرة أكبر على تحقيق الأرباح الاستثمارية.

مما سبق عرضه فيما يتعلق بنتائج التقييم وفقاً لمعايير الاستثمار المختلفة فإنه يتم قبول المشروع الثاني والمتمثل في عقود الاستكشاف ومقاسمة الإنتاج ( إبسا 4) وعدم قبول النظام الحالي المطبق في الشركة وهو نظام عقود الامتياز النفطية،

**20. النتائج والتوصيات :**

من خلال مجمل التحليل الذي تضمنته الدراسة، توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1. إن قانون النفط الليبي رقم 25 لسنة 1955 وتعديلاته، أعطى أهمية خاصة للنظام الضريبي النفطي الخاص بعقود الإمتياز، في حين أن جل اتفاقيات الاستثمار المبرمة بين المؤسسة الوطنية وشركات النفط الأجنبية هي اتفاقيات استكشاف ومقاسمة الإنتاج.
2. لا تخضع حصة الشركات الأجنبية المستثمرة وفقاً لاتفاقيات الاستكشاف ومقاسمة الإنتاج للنظام المالي المقرر بموجب قانون النفط رقم 25 لسنة 1955.
3. ورود الخطوط العريضة للنظام المحاسبي بالاتفاقية بشكل مجمل أدى إلى حدوث العديد من المشاكل في معالجة الكثير من القضايا المحاسبية، من أهمها صعوبة الفصل بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية.
4. تبتعد شركات النفط عن موضوعية القياس المحاسبي في كثير من الأحوال بسبب خصائص هذه الصناعة وظروف الإنتاج، ومثال ذلك صعوبة تطبيق مبدأ المقابلة في هذه الشركات.
5. إن الاختلاف بين عقود الامتياز وعقود المشاركة فيما يتعلق بالمصطلحات والفلسفة لاختلاف اللغة المستخدمة بينهما، ولكن الخلاف الجوهري يكمن في العناصر المحددة لحصة كل من الدولة والشريك الأجنبي من وجهة نظر مالية.
6. تستخدم الشركة طريقة القسط الثابت في احتساب الاندثار في الآلات والمعدات على أساس معدل ثابت (33 ٪ ) عند تحديد الدخل للأغراض الضريبية ولأغراض التقرير المالي، ويؤدي ذلك إلى أن الشركة تقوم بالجمع بين الحسنيين ضرائب أقل وصافي دخل أعلى،
7. إن ضرائب الدخل التي اشترطت اتفاقيات المقاسمة الرابعة أن تلتزم الشركات الأجنبية

بتسديدها شكلية، وتقوم المؤسسة الوطنية للنفط بسدادها نيابة عنها، والغرض منها هو تجنيب الشركات العاملة في ليبيا من المخاطرة الضريبية وذلك لعدم وجود اتفاقيات الازدواج الضريبي مع عدد من الدول التي تحمل بعض الشركات جنسيتها.

8. اتضح من التحليل ارتفاع الأهمية النسبية لمصروفات التشغيل والاستهلاك ورسوم خطوط الأنابيب في هيكل التكاليف، وأيضاً وجود تفاوت كبير في الأرباح بسبب التغيرات التي حدثت على أسعار النفط والكميات المصدرة خلال سنوات الدراسة.

9. يبين التحليل أثر تطبيق نظام عقود المقاسمة أن نسبة النفط التي يحصل عليها الشريك الأجنبي من الإنتاج لا تتجاوز 10 ٪ في المتوسط، مما يشير إلى علاقتها المباشرة بالنفط المنتج وكميته وتاريخ إنتاجه لا بالأرباح التي تحققها الشركة.

10. من تحليل السيناريوهات الثلاثة في المديين المتوسط والطويل يتضح أن نصيب الدولة من تكلفة البرميل الناتج عن مساهمتها بنسبة 80 ٪ من التكلفة يبلغ في المتوسط 7.7، 8 ، 8.7 دولار على التوالي، مما يدل على أن تكاليف عملياتها الإنتاجية تكون باهظة الثمن في السيناريوهين المتفائل والمتحفظ مقارنة بالسيناريو البديل.

11. من تحليل وتقييم جدوى الاتفاقيات النفطية يتضح أن اتفاقيات النفط القائمة على أساس الإنتاج ليست النموذج الأمثل لإستغلال النفط بالنسبة للدولة ويجب التعامل بحذر مع هذا النوع من الإتفاقيات.

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، نوصي بمجموعة من النقاط أهمها ما يلي:

1. ضرورة إصدار قانون جديد للنفط بديلاً عن قانون النفط القديم رقم 25 لسنة 1955م، يراعى فيه التطورات التي شهدتها الصناعة النفطية على الساحتين الوطنية والعالمية، خاصة فيما يتعلق بتحديد مسؤوليات وواجبات وحقوق كافة الأطراف لكل أنماط العقود والاتفاقيات النفطية في الدولة الليبية.

2. ضرورة توفير البنية القانونية التي تضمن النصوص المتصلة بالنواحي المالية لجميع الأنظمة المالية في عقود الاستثمار النفطية السائدة في ليبيا.

3. يجب الاهتمام بإصدار معايير محاسبية تتعلق بتنظيم الممارسات عن النفط والغاز، وتبني معيار المحاسبة الدولي رقم 6 وتطبيقه إلى حين إصدار مثل تلك المعايير.

4. العمل على تطوير الإجراءات والسياسات المحاسبية النفطية ومراجعتها بصفة مستمرة، وتصميم أنظمة المحاسبة والتكاليف بما يتلائم مع أحدث الأنظمة المحاسبية المعاصرة، وأن تكون ملائمة لجميع الشركات القائمة باختلاف جنسياتها على أساس اتفاقيات النفط المطبقة في ليبيا.

5. استخدام طريقة المجهودات الناجحة في المعالجة المحاسبية لتكاليف البحث والإستكشاف لانسجامها مع القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمعايير المحاسبية الدولية الخاصة بصناعة النفط ( IFRS 6 ).

6. إعادة تفعيل قانون النفط فيما يتعلق بفترة الاستهلاك للأصول الثابتة وتحديد العمر الإنتاجي للأصول بدقة، وأن يتم التفريق بين الأصول الموجودة فوق الأرض والأصول تحت الأرض عند حساب استهلاك الأصول الثابتة.

7. الهدف الأساسي من الاتفاقيات النفطية هو تجنيب الدولة مخاطر المغامرة بأموالها، لذا يجب أن يقتصر الاستثمار الأجنبي في المناطق البكر بالنسبة للأراضي التي لم يتم استكشافها من قبل، بدلاً من التمديد التعاقدي الممنوح للشركات الأجنبية في الحقول المكتشفة التي تأكد وجود النفط في مناطق امتيازها.

8. إعادة مراجعة النظام الضريبي من قبل وزارة النفط وتقليص الإعفاءات الضريبية إزاء أصحاب الامتيازات النفطية، حيث إن نظام الكلفة الضريبية الذي لا يزال معمول به في شركة فنترسهال منذ أكثر من 30 سنة جاء نتيجة لانخفاض أسعار النفط، ولا يوجد مبرر أن يستمر العمل به.

9. ضرورة أن تراعى المؤسسة الوطنية للنفط في الاتفاقيات الجديدة القائمة على أساس اقتسام الإنتاج ما يلي:

- أن يقتصر اسناد الأعمال للشركات الوطنية وعدم اللجوء إلى الشركات الأجنبية إلا في الحالات التي لا يوجد فيها تخصصات ليبية تقوم بها.
- تقريب الفوارق السائدة بين العمالة الأجنبية والوطنية وأن تقتصر العمالة الأجنبية على الأعمال الفنية دون المالية والإدارية.
- أن تتحمل الشركات الأجنبية وحدها بتكاليف مكاتبها المتواجدة بليبيا للإشراف

على تنفيذ الاتفاقيات.

10. تدريب وتأهيل الكوادر النفطية من رجال الإدارة والمحاسبة بصورة مستمرة لتنمية مهاراتهم وتأهيلهم لقيادة المرحلة المقبلة بعد أن أصبحت الصناعة أكثر تعقيداً وأكثر نضجاً.

11. ضرورة إعتماد أساليب التحليل الحديثة كأساس في عملية اتخاذ القرار بشأن النمط الأفضل والاسترشاد بالنموذج المعد في هذه الدراسة نظراً لمراعاته للظروف المحلية حتى يستطيعوا اتخاذ قراراتهم بشكل علمي سليم.

**قائمة المصادر والمراجع**

**اولاً. الكتب**

1. أبوالفتوح علي فضالة، محاسبة البترول، الطبعة الولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.
2. بسمان نواف الراشدي، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية النفطية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2014.
3. حسين يوسف القاضي، سمير معذي الريشاني، محاسبة البترول، الطبعة الأولى، دار التقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
4. حسين يوسف القاضي، محاسبة النفط في ظل العقود السائدة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
5. خالد أمين عبدالله، محاسبة النفط، الطبعة الثانية، دار وائل لطباعة والنشر، عمان، 2006.
6. خلود خالد الصادق بيوض، عقد الامتياز النفطي وتطبيقاته، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012.
7. سليمان، عبدالرزاق المرتضى، الاشخاص االإعتبارية في العلاقات الدولية الخاصة – العلاقات النفطية في دول الأوبك، الطبعة الأولى، مكتبة طرابلس العالمية، طرابلس،2010.
8. عبدالهادي حسن طاهر، تحديد الدخل في صناعة البترول الدولية، الطبعة الأولى، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت، 2008.
9. كاوان إسماعيل إبراهيم، عقود الثنقيب عن النفط وإنتاجه" دراسة قانونية تحليلية مقارنة" الطبعة الولى، دار الكتب القانونية، 2014.
10. الدوري، محمد أحمد، مبادئ اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، دار شموع التقافة، الزاوية، ليبيا، 2003.
11. محمد نجيب أحمد الكبتي، حقي إسماعيل البريوتي، النظام القانوني للعقود النفطية، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الشعب للنشر والتوزيع، مصراتة، 2009.
12. قشقش، محمود العارف، مصادر الاقتصاد الليبي قبل ظهور النفط وبعده " 1950 – 1970 "، الطبعة الأولى، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، 2012.
13. مختار علي أبوزريدة، محاسبة النفط أصولها العلمية وتطبيقاتها، الطبعة الثالثة، الشركة

الدولية للطباعة، القاهرة، 2000.

14. نسرين عبدالحميد نبية، عقود شركات البترول ومستقبلها في الدول العربية والعالم، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2010.

15. يسرى محمد أبوالعلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008.

**ثانياً. الرسائل العلمية**

1. عبدالسلام سالم الرويني، مستقبل عقود المشاركة النفطية ومقاسمة الإنتاج بالاقتصاد الليبي في ظل التطورات النفطية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2008.

2. علي ميلود أحمد أبودرنة، دراسة وتقييم طرق معالجة نفقات البحث والاستكشاف في شركات النفط الليبية على ضوء ما نص عليه التشريع الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجبل الغربي، غريان،2007.

3. مانع علي عبدالله العجمي، مشكلات قياس الربح الخاضع للضريبة في شركات النفط بدولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2009.

**ثالثاً. الإنترنت**

1. أثر اكتشاف النفط على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، www.libyaforum.org

2. المؤسسة الوطنية للنفط، التقرير السنوي 2006، www.noclibya.com.ly

3. المؤسسة الوطنية للنفط، حصاد نصف عقد(2006 - 2010)، www.noclibya.com.ly

4. المؤسسة الوطنية للنفط، سياسة الباب المفتوح وجولات الإعلان العام الأربع، www.noclibya.com.ly

5. الموقع الرسمي لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) www.opec.org

6. الموقع الرسمي لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) www.oapecorg.org

**رابعاً. النشرات والتقارير والقوانين**

1. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية لسنة 2012.

2. تقرير لجنة التحقق من سلامة إجراءات بيع النفط، المجلس الأعلى للقضاء، للفترة من 2013/12/2 إلى 2014/2/23 م.

3. قانون النفط الليبي رقم 25 لسنة 1955 م.

4. قانون رقم 82 الصادر في 18 أكتوبر 1072، والخاص بتعديل بعض أحكام قانون البترول الليبي رقم 25 لسنة 1955.

5. اللائحة النفطية رقم (1)

6. اللائحة النفطية رقم (8) بشأن احتياطيات الآمان والمحافظة على موارد الثروة النفطية.

7. اللائحة النفطية رقم (9) بشأن الرقابة المالية والإدارية والفنية للمحافظة على الثروة النفطية.

# The effect of choosing the style of the oil contract on the costs and revenues of the Libyan state

■Dr; Abdurizzag E, Abofaied * ■ Mr; Mohammed Omer Elmalol**

**Abstract:**

This study aims to identify the types of oil contracts concluded between the Libyan state or one of its instruments and foreign investor and the fiscal system to these contracts, in particular to reach the most feasible contractual type of financial aspect for the Libyan state. The problem of the study revolves around the question of what the impact of costs and revenues elements when change the prevailing oil contracts in oil companies operating in Libya. After an analytical study on the costs and revenues data for Wintershall Libya. The researchers relied on the use of descriptive analytical method based on the data collection, analysis and evaluation, and the study ended by providing a number of finding and recommendations, most notably: The model of concession agreements is not the perfect model in all cases and needs to make some adjustments to achieve a balance between the interests of the parties of the agreements, and exploration and production sharing agreements, as the fourth is better from a financial point of view, and should be treated with special caution, when signing or renewal of oil agreements.

* Associate professor, Accounting Department, The Faculty of Accounting, Gharian
** Researcher, work in Wintershall Company, Libya

# دوافع اعتماد معايير المحاسبة الدولية في ليبيا

■ د .عيسى رمضان الفرجانى* ■ د . شمس الدين محمد فرج **

**ملخص البحث**

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى التحقق من العوامل التي دفعت ليبيا إلى تبنى معايير المحاسبة الدولية في التنظيم المحاسبي للشركات والمصارف. كما تهدف هذه الورقة إلى تقويم وجهات نظر المستجوبين حول الفوائد التي يمكن أن تحققها الهيئات والمؤسسات الليبية بعد تبني تلك المعايير. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام اسلوب المقابلات الشخصية كاسلوب رئيسي في جمع البيانات المتعلقة بهذه الدراسة. ومن خلال المنهج الاستقرائي، أظهرت نتائج هذه الدراسة أن أهم العوامل التي كان لها الأثر في دفع السلطات الليبية نحو تبني معايير المحاسبة الدولية هي: دخول الشركات الأجنبية، التشريعات المعمول بها من قبل المؤسسات المالية العالمية، دخول شركات المحاسبة والمراجعة الدولية، الاتجاه نحوالتحسين في جودة التقارير المالية للشركات والمصارف الليبية، تطور مستوى التعليم المحاسبي، النمو الاقتصادى. كما أظهرت نتائج هذه الدراسة أن المراجع الخارجي ليس له أي تأثير نحو دفع ليبيا لتبني هذه المعايير.

*أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس
** أستاذ مساعد، كلية المحاسبة ، جامعة الجبل الغربي

## 1. المقدمة

إن معايير المحاسبة بوصفها أحد نماذج التنظيم المحاسبي تحدد متى وكيف تقدم المعلومـــات الاقتصاديـــة ذات الجودة العالية حول الوحدة الاقتصادية بشكل دقيق، (Tower, 1993). ولأن صحة وعدالة المعلومات المحاسبية تلعب دورا جوهريا في تضييق الفجوة الناتجة من فصل الملكية عن الإدارة (Jensen and Meckling, 1976) ولابد من إنتاج هذه المعلومات وفقا لمعايير محاسبية مقبولة (Glautier and Underdown, 1986) وعرضها في التقارير المالية التي بدورها تعد المصدر الرئيسي والأساسي لمستخدميها للحصول على معلومات تساعدهم على اتخاذ قراراتهم (Alarzeen and Karbhari, 2004). ومن أهم وظائف هذه التقارير تتمثل في تقديم معلومات محاسبية تتصف بالملائمة والوقتية وذات فائدة للمستخدمين الخارجيين لممارسة حقوقهم التي تتمثل في توفير القواعد والمعايير المحاسبية والملزم تطبيقها من خلال القوانين واللوائح المكونة للتنظيم المحاسبي (Zhao and Millet-Reyes, 2007: Dahawy and Conover, 2007).

كثيراً من الدول ليس لها معايير محاسبة ومراجعة محلية (Riahi-Belkaoui، 2000). وفي هذا السياق (Tan et al., 2000; Mashayekhi and Mashayeki، 2008; Nobes and Parker, 2002) يرون أن أسلوب تبني معايير المحاسبة الدولية يضمن توفير التكلفة والوقت مقارنة بإعداد معايير محاسبة محلية، بالإضافة إلى ذلك يوفر بيئة اتصال مناسبة ما بين الشركات الوطنية والشركات الأجنبية كالدخول في الأسواق المالية العالمية. ولهذا يمكن القول بإن الدخول إلى الأسواق المالية العالمية يتطلب تقارير مالية معدة وفقاً لمعايير محاسبية متطورة مثل معايير المحاسبة الدولية.

إن أغلب دراسات الأدب المحاسبي والتي اهتمت بدراسة القضايا المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية كانت على الدول المتقدمة، بينما لم يلقَ هذا الموضوع الاهتمام الكافي في الدول النامية. وعليه فإن هذه الدراسة اهتمت بدراسة موضوع اعتماد معايير المحاسبة الدولية في الدول النامية وإجراء دراسة تطبيقية على ليبيا كدولة نامية. ركزت هذه الدراسة على العوامل التي دفعت هذه الدول بشكل عام وليبيا بشكل خاص إلى اعتماد هذه المعايير في تنظيماتها المحاسبية.

**مشكلة الدراسة:**

تماشياً مع إتجاه ليبيا إلى الانفتاح الاقتصادي العالمي وسعيها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي دفع المشُّرع الليبي إلى الحث على تبني معايير المحاسبة الدولية سواء عن طريق رئيس الوزراء (اللجنة الشعبية العامة سابقاً) بقراريه رقم 134 لسنة 2006 بشأن إنشاء سوق الأوراق المالية ورقم 436 لسنة 2008 بشأن إصدار النظام الأساسي للسوق أو بالقانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن المصارف والقانون رقم 11 لسنة 2010 بشأن إعادة تنظيم سوق الأوراق المالية الليبي، وذلك من أجل الحصول على تقارير مالية تتصف بالشفافية والإفصاح الكامل وتكون قابلة للمقارنة على المستوى العالمي.

لذلك يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي العوامل التي دفعت إلى تبني معايير المحاسبة الدولية في ليبيا؟

**أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على العوامل التي أدت إلى تبني معايير المحاسبة الدولية في ليبيا وإلى المساهمة العلمية للأدب المحاسبي المتعلق بالدول النامية بشكل عام وليبيا بشكل خاص، بالإضافة إلى ذلك تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- تحديد مفهوم تبني معايير المحاسبة الدولية.
- تحديد العوامل التي أدت إلى تبني معايير المحاسبة الدولية في الدول النامية.
- التعرف على مدى تأثير هذه العوامل على دفع ليبيا لتبني معايير المحاسبة الدولية.

**أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية وحداثة موضوع الاتجاه إلى تبني معايير المحاسبة الدولية وأن ليبيا شهدت في الآونة الأخيرة تغييراً في سياستها الاقتصادية بالتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص. فخلال التسعينيات قامت بتشجيع الاستثمار الأجنبي في ليبيا بالمشاركة مع الاستثمار المحلي. ولجذب هذا الاستثمار قامت بتعديل بعض النقاط في قانون الضرائب ومن أهمها الاعفاءات الضريبية، وأيضاً تأسيس سوق الأوراق المالية الليبي بالقرار رقم 134 لسنة 2006 والذي ألزم جميع الشركات الليبية، التي يزيد

رأس مالها عن مليون دينار . التسجيل في السوق وأن تعد قوائمها المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية. بالإضافة إلى ذلك أصدرت السلطات الليبية قانون المصارف رقم 1 لسنة 2005 والذى ألزم المصارف بإعداد حساباتها وفقاُ لمعايير المحاسبة الدولية. كما تزداد أهميتها إلى عدم الاهتمام بدراسة هذا الموضوع بشكل تفصيلي في البيئة الليبية.

في ليبيا وقبل اكتشاف النفط في بداية الستينات في العهد الملكي كان الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل أساسي على الزراعة والرعي وبعض الصناعات الصغيرة التقليدية التي كانت غيرقادرة على تغطية العجز في الميزانية العامة للدولة، بالإضافة إلى قلة الخبرات الإدارية والمالية والمهارات التقنية نتيجة ارتفاع نسبة الأمية، الأمر الذي جعل الحكومة تبحث عن المساعدات الخارجية من الأمم المتحدة لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجهها الدولة. وبعد اكتشاف النفط والزيادة في الصادرات أصبح المصدر الرئيسي للدولة والذي أدى إلى الانتعاش الاقتصادي وتحسين في مستوى معيشة الفرد وأصبح هناك الاهتمام بإقامة مشاريع اقتصادية تنموية وأيضاً بالتعليم وغيرها من الأمور الاخرى (Vandewalle, 2006 ;Mahmud and Russell, 2003; Buzied, 1998; Agnaia, 1996; Wright, 1981)

فازداد متوسط دخل الفرد من 20 ديناراً ليبياً ما قبل الاستقلال إلى 100 دينار ليبي في سنة 1960 ثم إلى 600 دينار ليبي في سنة 1970 – (Agnaia, 1997) إلى أن تغير نظام الحكم بالانقلاب العسكري الذي تم على يد مجموعة من ضباط الجيش في 1969. فخلال الفترة من 1970 حتى 1990 تغيرت السياسة الاقتصادية بالتركيز على القطاع العام وإلغاء القطاع الخاص ولهذا أصبح النشاط الاقتصادي يدار ويراقب بشكل كامل من قبل الحكومة والشركات المملوكة لها (Pratten and Mashat, 2009; Mahmud and Russell, 2003; Agnaia, 1997). ونتيجة لعدم نجاح الحكومة في تنفيذ الخطط والسياسات الاقتصادية الموضوعة آنذاك خلال الفترة المذكورة قامت بتغيير السياسة الاقتصادية لتطوير التنمية الاقتصادية بالرجوع إلى القطاع الخاص وذلك بخصخصة القطاع العام والسماح إلى النشاطات الخاصه بالاستثمار في الدولة بجانب القطاع العام وأيضاً السماح إلى الاستثمار الأجنبي بالاستثمار في السوق الليبي بالمشاركة مع الاستثمار المحلي ( Mahmud and Russell, 2003)، وقامت بإصدار القانون رقم 9 لسنة 1992 بشأن تنظيم القطاع الخاص وخصخصة بعض نشاطات القطاع العام، والقانون رقم 5 لسنة 1997 بشأن تشجيع الاستثمار الأجنبي.

وفيما يتعلق بالتعليم المحاسبي في ليبيا لم يحظ باهتمام في الفترة ما قبل الاستقلال وخاصة في حقبة الاستعمار الإيطالي؛ حيث كان مقتصراً بشكل كبير على تعليم الإيطاليين وبعدد قليل من المدارس وهذا أدى إلى ارتفاع نسبة الأمية؛ حيث بلغت أكثر من (90 ) حتى ما بعد فترة الاستقلال واستمر التعليم ضعيفاُ ولم يلقَ اهتماماُ ملحوظاُ وهذا أدى إلى قلة الخبرات في المجالات الإدارية والتخطيطية والتنظيمية والهندسية والمحاسبية (Agnaia 1997; ,Ahmad and Gao,2004).

وبدأ التعليم المحاسبي في ليبيا خلال النصف الثاني من الخمسينيات وبالتحديد في سنة 1957 عندما قدم أول برنامج تعليمي في المحاسبة عن طريق كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة ليبيا (جامعة بنغازي الآن)، وهي أول كلية محاسبة أسست في ليبيا والتي اهتمت بتقديم ثلاثة برامج تعليمية في المجال المحاسبي والإدارة والاقتصاد وبعدد طلبة لايتجاوز 48 طالباُ وبعشرة محاضرين (Mahmud and Russell, 2003 Bait-El-mal et al;. 1973) وتأسست هذه البرامج على خبرات أجنبية من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لقلة الخبرات الليبية في هذا المجال، إضافة إلى هذا أن متطلبات البرنامج من حيث مكونات ومحتويات المناهج والكتب المرجعية وكذلك المحاضرين منقولة من هاتين الدولتين عن طريق برامج ألُأمم المتحدة

وبعد اكتشاف النفط سنة 1960 لقي التعليم المحاسبي نوعا من الاهتمام وبشكل ملحوظ بعد زيادة صادرات النفط وزيادة الدخل والمتمثل في إنشاء المدارس والمعاهد والكليات في أغلب التخصصات بما فيها التعليم المحاسبي (Ahmed and Gao, 2003) فازداد عدد الطلبة من 48 طالباً في 1957 إلى 1639 طالبا في سنة 1976 (دليل كلية الاقتصاد والتجارة لسنة 1977).

ونتيجة للتوسع في النشاطات الاقتصادية المسيطر عليها من قبل الحكومة (التركيز على القطاع العام وإلغاء القطاع الخاص)، في بداية الثمانينات ظهرت الحاجة إلى خدمات مهنة المحاسبة والمحاسبين الأمر الذي أدى إلى إنشاء المزيد من المعاهد المتوسطة والعليا والكليات التي تقدم التعليم المحاسبي لسد الحاجة من المحاسبين والمراجعين، وفتح برامج الدراسات العليا الذي بدأ ببرنامج الماجستير في سنة 1986 بكلية الاقتصاد والتجارة بجامعة ليبيا فكان عدد الطلبة الدارسين في هذا البرنامج حتى سنة 2006/2005 قد

وصل إلى 9836 طالبا وعدد طلبة الماجستير والدكتوراه الدراسين بالخارج وصل إلى 8935 طالبا (تقرير وزارة التعليم العالي لسنة 2009).

وللرفع من مستوى مهنة المحاسبة تم الاهتمام بتعديل التشريعات المتعلقة بالمجال المحاسبي، ومن أهمها القانون التجاري رقم 23 لسنة 2010 والذي حل محل القانون التجاري الصادر في 1953 والملزم تطبيقه من جميع الشركات العاملة في ليبيا سواء كانت عامة أم خاصة مسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي أو غير مسجلة. حيث يتضمن هذا القانون الإجراءات التنظيمية لتأسيس الشركات وتنظيمها من الناحية الإدارية والمالية، فحدد الحسابات الأساسية والدفاتر المحاسبية اللازمة التي يجب إمساكها من قبل جميع النشاطات الاقتصادية، أيضا حدد القوائم المالية التي يجب إعدادها وفقاً لمعايير محاسبية تحددها القوانين واللوائح المالية الأخرى المعمول بها في الدولة. وقانون الضرائب رقم 7 لسنة 2010 والذي حل محل القانون رقم 23 لسنة 2004 والذي يتضمن بعض التغييرات الجوهرية في الأمور التي تنظم عمل الشركات من الناحية الضريبية كالإعفاءات العامة والإعفاءات من ضريبة الدخل واتباع مبدأ الاستحقاق بدلاً من المبدأ النقدي والأخذ بالمخصصات وغيرها. وقانون المصارف رقم 1 لسنة 2005 الذي ألغى قانون المصارف رقم 1 لسنة 1993 الذي يهدف إلى تطوير العمل المصرفي وبعض المعالجات والقياسات المحاسبية لبعض الأمور المالية المتعلقة بالمصارف.

أما اللائحة المالية العامة للشركات الصادرة في سنة 1980، والخاصة بتنظيم العمل المالي والمحاسبي للشركات المملوكة للدولة فألزمت الشركات بإعداد ميزانية تقديرية كأداة لمراقبة المصروفات والإيرادات الفعلية، أيضاً حددت الدفاتر والسجلات المحاسبية الواجب إمساكها، كما ألزمت الشركات باتباع طريقة الوارد أولاً الصادر أولاً لتقويم المخزون وتضمنت الدورة المستندية لكل من عمليات القبض والصرف، كم ألزم القرار رقم 134 لسنة 2006 بإنشاء سوق الأوراق المالية الليبي والقرار رقم 436 لسنة 2008، بإصدار النظام الأساسي للسوق وتنظيم العمل المحاسبي والإداري للشركات المسجلة بالسوق، ووضع شروط التسجيل ومن أهمها ألا يقل رأس المال عن مئة ألف دينار ليبي وإعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية. والجزء التالي من الورقة يسلط الضوء على الدراسات السابقة المهتمة بمعايير المحاسبة الدولية.

## 2. الدراسات السابقة:

إن معايير المحاسبة الدولية تم تبنيها من قبل بعض الدول النامية دون إجراء أية تعديلات كما في الباكستان والبحرين وبنغلاديش ونيجيريا وماليزيا وتايلند والأردن ودول مجلس تعاون الخليج العربي وسنغافورة (Joshi and Ramadhan 2002 Ashraf and Ghani, 2005) وببعض التعديلات كما في زمبابوي وإيران وبما يتفق مع القوانين واللوائح المحلية الموجودة في تلك الدول (Mashayekhi Mashayekhi and 2000 C ,hamisa, 2008). فتبني معايير المحاسبة الدولية في هذه الدول قد تم إما من قبل سلطات الدولة كما في الباكستان وبنغلاديش والاتحاد الاوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي أو من قبل الشركات كما في البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة (Zeghal and Mhedhbi 2006)

كما تناولت دراسة المشاط وابوزيد (2014)، معايير المحاسبة الدولية في البيئة الليبية حيث توصلت الدراسة إلى أن تبني معايير المحاسبة الدولية يسهم في رفع كفاءة العمل المحاسبي وتوفير الجهد والوقت والتكلفة اللازمة لوضع معايير محلية. أما في السعودية أظهرت دراسة عسيري (2014)، بإن تبني معايير المحاسبة الدولية يتطلب ضرورة التوفيق بينها وبين المعايير المحلية المناظرة لها والأخذ في الاعتبار بإن تكون اللغة العربية من اللغات الرئيسية لمعايير المحاسبة الدولية ومشاركة مختلف الدول في إعداد معايير المحاسبة الدولية. وفي هذا السياق أيضًا توصلت دراسة المطيري (2011)، إلى أن تبني معايير المحاسبة الدولية له أثر إيجابي على إستقرار السوق المالي في دولة الكويت. أما في ليبيا أظهرت دراسة فرج والفرجاني (2016)، بإنه رغم تبني معايير المحاسبة الدولية في ليبيا من خلال قانون المصارف رقم 1 لسنة 2005 وقانون سوق الأوراق المالية الليبي إلا أن التطبيق المحاسبي في ليبيا لازال متأثرا بالقوانين واللوائح مثل قانون الضرائب والتنظيم المحاسبي للشركات (المبادئ المحاسبية المتعارف عليها).

الاستثمار الأجنبي في الدول النامية أيضا يُنظر إليه كمصدر أو كدافع يؤدى إلى اعتماد معايير المحاسبة الدولية على سبيل المثال قام ( Alshammari et al., 2007) بدراسة آليات التطبيق بعد اعتماد معايير المحاسبة الدولية في دول مجلس التعاون الخليجى؛ حيث أظهرت نتائج تلك الدراسة بإن تزايد عدد المصارف الأجنبية التي تطبق المعايير الدولية بشكل تطوعي دفع حكومات تلك الدول إلى إلزام ومطالبة كل البنوك

لتبني معايير المحاسبة الدولية كما أشارت نتائج تلك الدراسة إلى أن ضغوطات الشركات المتعددة الجنسية أدت إلى تبني تلك المعايير من قبل حكومات هذه الدول. أيضا دراسة (Mashayekhi and Mashayekhi، 2008) أظهرت بإن إيران اتخذت معايير المحاسبة الدولية كأساس لوضع معايير محاسبة وطنية الأمر الذى أدى إلى نجاح إيران في جذب استثمار أجنبي ومن ثم تطوير التقارير المالية والمعايير المحاسبية كما أوصت تلك الدراسة بضرورة تطبيق معاييرالمحاسبة الدولية لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي.

وأظهرت دراسة (Dobija and Klimczak 2010) بإن اللوائح المالية الجديدة في بولندا أجازت استخدام معايير المحاسبة الدولية الأمر الذى أدى إلى تضييق الفجوة بين لائحة المحاسبة المحلية ومعايير المحاسبة الدولية وكان ذلك جزءا من عملية المواءمة في تطبيق المعايير الدولية ومن ثم فسح المجال للاستثمار الأجنبي. وأوضحت دراسة (Preobragenskaya and McGee، 2003) بإن غياب مصداقية المعلومات المالية أدى إلى صعوبة في جذب الاستثمار الأجنبي في روسيا ومن بين الحلول التي أوصت بها تلك الدراسة هو تبني معايير المحاسبة الدولية في إعداد القوائم المالية وعرضها. كما توصلت دراسة صلاح (2008) إلى أن استخدام معايير المحاسبة الدولية في الجزائر يؤدي إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي وتوسيع الأعمال الاقتصادية ورفع كفاءة السوق وتقديم معلومات شفافة وقابلة للمقارنة. وفي الجزائر أيضا أكدت دراسة الزين (2011) بإن توفيق معايير المحاسبة المحلية مع معايير المحاسبة الدولية سيكون له أثر كبير على التدفقات الرأسمالية كما أظهرت الدراسة ايضا أن الإصلاح المالي والمحاسبي وتشجيع الاستثمار الأجنبي دفع المشرع إلى اعتماد معايير المحاسبة الدولية.

وعلى مستوى دولي أيضا تلزم المؤسسات المالية العالمية مثل المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي بتطبيق معايير المحاسبة الدولية. هاتان المؤسستان تؤكدان وبشكل متزايد على ضرورة اتباع معايير المحاسبة الدولية من قبل المقترضين من هاتيين المؤسستين (Rahman،1994 and Chamisa،2000). كما أضاف (Rahman،2000)، أن المؤسسات المالية العالمية كانت تفرض شروطا محددة على أغلب الدول الآسيوية أثناء الأزمة الاقتصادية الماضية عام 1997. أما في بنقلاديش تعد تشريعات المصرف الدولي وصندوق النقد الدولى أحد العوامل الرئيسة التي تدفع الحكومة والهيئات المحاسبية نحو إتخاذ قرارات

متعلقة بتبني معايير المحاسبة الدولية وهذا بسبب ضغوطات تلك المؤسسات المالية التي تمثل مصدر التمويل والإقراض في تلك الدولة (Rahman and Mir، 2005). أما في دولة البحرين فأوضحت الدراسة التي أجراها (Ramdhan، 2002)، أن هناك علاقة بين متطلبات المؤسسات المالية الدولية مثل المصارف والمؤسسات المالية وتبني معايير المحاسبة الدولية. وفي السياق نفسه أظهرت دراسة أخرى في تايلند أن مؤسسات الإقراض الدولي مثل المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي يمارسان ضغوطات لتبني معايير المحاسبة الدولية (Srijumpetch، 2004).

والتقارير المالية تعد في مستوى عالٍ من الجودة وذات مصداقية وقابلة للمقارنة عندما يتم إعدادها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية. على سبيل المثال: المحاسبون والمراجعون ينظرون إلى عملية تطبيق معايير المحاسبة الدولية أنها تؤدي إلى تحسين وتعزيز شمولية وعدالة القوائم المالية بالإضافة إلى كونها تؤدي إلى التخفيض أو التقليل من التلاعب المحاسبي (Bozkurt et al.، 2013). حيث يتم اعتماد معايير المحاسبة الدولية من قبل الدول المتقدمة والدول النامية من أجل تطوير وتحسين جودة التقارير المالية ومن المسلم به أن جودة المعلومات المحاسبية والتقارير المالية مرتبطة بجودة المعايير المحاسبية المقبولة مثل معايير المحاسبة الدولية، وفى هذا السياق أظهرت دراسة (Jones and Higgin، 2006)، بإن قرار مجلس التقارير المالية الأسترالي والمتعلق باعتماد معايير المحاسبة الدولية بدءاً من سنة 2005 من قبل الشركات أدى إلى الاعتقاد بإن ذلك سيكون له الأثر الأكبر على التطبيقات والمعالجات المالية والإجراءات الموجودة بالنظام المحاسبي في أستراليا التي ليس لها معالجات أو إجراءات متوازية مع نصوص معايير المحاسبة الدولية.

أما على المستوى الدولى فأُجريت دراسة على إحدى وعشرين دولة – دول متقدمة وأخرى نامية – وذلك لمعرفة العلاقة بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية وجودة تقارير المعلومات المحاسبية؛ حيث أظهرت نتائج تلك الدراسة أن الشركات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية لديها معلومات محاسبية ذات جودة أعلى من تلك المعلومات بالدول التي لا تطبق هذه المعايير أما دراسة (Christensen et al.، 2008) فوجدت أن التطورات في الجودة المحاسبية في ألمانيا مرتبطة بالشركات المتبنية معايير المحاسبة الدولية. كما أوضحت دراسة (Iatridis and Rouvolis، 2010)، بإن هناك إعتقادا سائدا بين الماليين

بإن معايير المحاسبة الدولية تقدم للمستثمرين والمقرضين مؤشراً على مصداقية وجودة التقارير المالية للشركات اليونانية المدرجة وهذا ما يعزز ثقة أصحاب المصلحة في عدالة القوائم المالية المعدة وفقا لتلك المعايير.

كما أكدت دراسة (Soderstrom and Sun، 2007)، على أن تبني معايير المحاسبة الدولية في دول الاتحاد الأوروبى أظهر تأثيراً إيجابياً على جودة المعلومات المحاسبية في تلك الدول. وكذلك الحال في الأردن أوضحت دراسة (Rawashdeh، 2003) بإن تطبيق هذه المعايير بسوق عمان للأوراق المالية ساعد في تقديم معلومات أكثر إفصاحاً مما تقدمه معايير المحاسبة الأردنية للمستثمرين. أما دراسة (Alshammari et al.، 2007) فأوضحت بإن تبني معايير المحاسبة الدولية من قبل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي يساهم في زيادة الثقة حول المعلومات المحاسبية المقدمة للمساهمين والمستثمرين كما تساعد أيضا في تحقيق إجراءات المقارنة للتقارير المالية.

مناهج التعليم المحاسبي في بعض الدول النامية مثل ليبيا لايتضمن معايير المحاسبة الدولية كإطار محاسبي لإعداد الحسابات هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أشارت دراسة (Ahmed and Gao، 2004)، إلى أن منهج التعليم المحاسبي في ليبيا يكاد يكون غير كاف لتقديم مخرجات قادرة على العمل بالسوق وخاصة في ظل التطورات والمتغيرات المحيطة بمهنة المحاسبة. كما أوضحت دراسة ( Herbert et al، 2013) بإن البيئة المحاسبية في نيجيريا مازالت غير جاهزة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية وأوصت تلك الدراسة بضرورة إدخال هذه المعايير بمناهج التعليم المحاسبي قبل تحول الشركات النيجيرية لتطبيق هذه المعايير وكذلك أوصت الدراسة بتدريب الموظفين والإدارة على تطبيق هذه المعايير. أما على المستوى الدولى فقد أُجريت دراسة على 120 دولة حول اتخاذ قرارت السماح أو عدمه باستخدام معايير المحاسبة الدولية من قبل الشركات المدرجة؛ حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة بإن مستوى التعليم يؤثر بشكل إيجابي في تطبيق هذه المعايير (Archambault and Archambault، 2009). وفي السياق نفسه أظهرت دراسة ( Zeghal and Mhedhbi، 2009) بإن الدول ذات المستوى التعليمي الأعلى هي الدول الأكثر تحفيزاً نحو اعتماد المعايير الدولية. بينما في الأردن أوضحت دراسة (AL-Akra et al، 2009)، أن ضعف التعليم المحاسبي قد يشكل عائقاً أمام التطبيق

السليم لمعايير المحاسبة الدولية بسبب مستوى التدريس في المحاسبة والمراجعة تحديدا على سبيل المثال في الجامعات؛ حيث يعاني التدريس من نقص في مناهج المحاسبة المتطورة ونقص في معلمي المحاسبة بالاضافة إلى أن المناهج المحاسبية لاتتضمن معايير المحاسبة الدولية.

التطور والنمو الاقتصادى يسهم في خلق سوق تنافسية فيما بين الشركات التي تسعى بدورها إلى تقديم تقارير مالية تفى بحاجة المستخدمين بشكل عام وتنال ثقة المستثمرين بشكل خاص. في هذا السياق أكدت دراسة ( Al-Akra et al، 2009) أن العوامل الاقتصادية المرتبطة بالخصخصة وبرامج الإصلاح المحاسبي قد ساهمت بشكل كبير في تطوير التطبيقات المحاسبية الناتجة عن الإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية في الأردن. كما أوضحت دراسة (Preobragenskaya and McGee، 2003) أنه لتحقيق نموٍ اقتصادي لابد من توافر بيانات مالية شفافة تفى بمتطلبات أسواق الاستثمار الدولية والحصول على بيانات مالية تمتاز بدرجة مقبولة من الشفافية يتطلب الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية الأمر الذى يؤدي بدوره إلى النمو الاقتصادى في تلك الدول.و على العكس من ذلك فقد أظهرت دراسة (Zeghal and Mhedhbi، 2006) أن النمو والانفتاح الاقتصادي الخارجي ليس له تأثير كبير نحو تبنى معايير المحاسبة الدولية في الدول النامية. وهناك رأى آخر يعتقد في أن اعتماد معايير المحاسبة الدولية في حد ذاته لايضمن نمواً اقتصادياً متزايداً (Larson and Kenny، 1995).

من أهداف المراجعة الخارجية خلال عملية فحص واختبار القوائم المالية هو التأكد من أن القوائم المالية موضوع المراجعة قد أُعدت وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية والتأكد من عدم تجاوز هذه المعايير. في هذا الجانب أظهرت دراسة (Al-Basteki، 1995)، أن هناك علاقة بين ضغوطات المراجع الخارجى وتبني معايير المحاسبة الدولية في البحرين؛ حيث إن المراجع الخارجي يمارس ضغوطاته التي تكون في شكل توصيات أو ملاحظات في تقرير المراجعة التي تلزم عملاء المراجعة بتبني أو بالالتزام بمعايير المحاسبة الدولية. وأظهرت دراسة (Joshi and Ramdhan، 2002) التي كانت في البحرين أيضا؛ حيث يعتقد المحاسبون المهنيون بالمشروعات الصغرى أن المراجعين الخارجيين لديهم تأثير إيجابى نحو تبني معايير المحاسبة الدولية.

وعلى المستوى الدولى أكدت دراسة (Rahman et al.، 2002) التي خُصصت لتحليل العوامل المتعلقة بمواءمة التطبيق المحاسبي دوليا، بإن شركات المراجعة العالمية أو مايعرف بالأربع الكبار (Big 4) لعبت دوراً رئيسياً في عملية مواءمة التطبيق المحاسبي دوليا هذا من ناحية ومن ناحية أخرى شركات المراجعة العالمية أسهمت في تأسيس لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) عام 1973. كما تعد شركات المراجعة الداعم الأساسي لمجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB). وفى ألمانيا أظهرت دراسة (Glaum and Street، 2003)، أن القوائم المالية للشركات التي تمت مراجعتها من قبل مراجعين غير شركات المراجعة العالمية (Big 4) أقــل امتـــــثالا لمعايير المحاسبة الدولية من تلك التي تمت مراجعتها من قبل شركات المراجعة العالمية (Big 4). وعلى المستوى الدولى خُصصت دراسة (Prather-Kinsey and Meek، 2004)، لفحص مدى تطبيق أو التزام الشركات – المسجلة بإحدى صفحات الموقع الرسمي الخاص بلجنة معايير المحاسبة الدولية على شبكة المعلومات الدولية – بمعيار الإفصاح الدولي رقم (14) ؛ حيث أظهرت نتائج تلك الدراسة أن الشركات (عملاء المراجعة) لشركات المراجعة العالمية (4Big) تُفصح معلومات أكثر شفافية كما تلتزم بتطبيق معيار الإفصاح الدولى رقم (14). أما في تايلاند أظهرت دراسة (Srijumpetch، 2004) أن المراجعين الخارجيين المحليين يمارسون بعض التأثيرنحو تبنى معايير المحاسبة الدولية، أما المراجعون الخارجيون الدوليون فإنهم الأكثر تأثيراً نحو تبني معايير المحاسبة الدولية وذلك لأنهم (Big 4) يتمتعون بثقة أكبر من تلك التي يحظى بها المراجع المحلى من قبل أصحاب المصلحة.

### 3. منهجية الدراسة:

في إطار المنهج الاستقرائى ومن خلال دراسة الأدب المحاسبي المتعلق بتبني معايير المحاسبة الدولية يبرز التساؤل التالي: هل العوامل التي تمت دراستها في بعض الدول النامية يمكن أن تكون دافعاً لدول نامية أخرى مثل ليبيا، نحو اعتماد معايير المحاسبة الدولية؟ وللإجابة على هذا التساؤل تم إستخدام إسلوب المقابلات الشخصية لجمع البيانات. والهدف من إستخدام إسلوب المقابلات الشخصية هو لغرض تقديم بيانات موثوقة وتفصيلية مرتبطة بأهداف الدراسة من أجل تسليط الضوء على موضوع الدراسة (Rossman and Marchall، 1989).كما أن أسلوب المقابلات الشخصية يستخدم بشكل واسع في تجميع بيانات البحوث الوصفية (Bryman، 2004). علما بإن مجتمع الدراسة

يتكون من الشركات العامة التي يزيد رأس مالها عن مليون دينار وبياناتها متاحة لدى ديوان المحاسبة وعددها 20 شركة (انظر الجدول رقم 2). بالإضافة إلى المصارف التجارية الخمسة الرئيسية وكذلك المراجعين الخارجيين بمكاتب المراجعة القانونية والمعتمدين بدليل المصرف المركزي (انظر الجدول رقم3) ومراجعي ديوان المحاسبة (مدير إدارة فحص حسابات الشركات بالإدارة العامة ومدير إدارة فحص حسابات الشركات بفرع طرابلس). بالإضافة إلى رئيس لجنة إعداد مقترح المعايير المحاسبية الليبية بنقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين. في هذه الدراسة تم استجواب 18 مشاركاً (9 مديرون[1] ماليون و6 مراجعون خارجيون و2 من مراجعى ديوان المحاسبة ومشارك واحد من نقابة المحاسبين والمراجعين القانونيين).

وتمت المقابلات الشخصية في الفترة من فبراير إلى إبريل 2010 وجميع هذه المقابلات تم تسجيلها صوتياً وكان المتوسط الزمني المستغرق في المقابلة مابين 40 و55 دقيقة. وكان 90 من المستجوبين هم خريجو جامعات ودراسات عليا «ماجستير». وأغلب المشاركين لديهم 20 سنة خبرة عملية في المجال المحاسبي بالإضافة إلى أن معظمهم مسؤولون أو مديرون في أماكن عملهم. والقسم التالي يوضح نتائج هذه الدراسة.

## 4. النتائج:

من خلال المقابلات الشخصية تبين أن الأغلبية العظمى من المستجوبين – حوالي 80 منهم يعتقدون أن السماح للاستثمار الأجنبي بالدخول للاستثمار في السوق الليبي لعب دوراً مهماً في اعتماد السلطات الليبية لمعايير المحاسبة الدولية لتنظيم محاسبة الشركات في ليبيا، على سبيل المثال أحد مراجعي المكاتب القانونية أوضح قائلاً: «إن جذب الاستثمار الأجنبي بالاستثمار في السوق الليبي هو من العوامل الأكثر تأثيراً على تبني معايير المحاسبة الدولية من قبل السلطات الليبية. وتشجيع المستثمرين الخارجيين للاستثمار في ليبيا بالمشاركة مع المستثمرين المحليين أدى إلى ضغط المستثمرين الخارجيين على الحكومة الليبية لتبني معايير المحاسبة الدولية لضمان نجاح استثماراتهم في السوق الليبي.» أما أحد مراجعي الديوان فقال: «إن معظم هؤلاء المستثمرين الأجانب هم من دول متقدمة ولديهم خبرات متميزه في هذا المجال ولديهم أنظمة محاسبية متطورة وقوية تتبع

1 عدد سبعة مشاركين من الشركات العامة والمستهدفة واثنان من المصارف التجارية

معايير محاسبية عالمية مثل معايير المحاسبة الدولية. ولكي تتحقق المشاركة فالمستثمر الأجنبي يحتاج إلى معلومات دقيقة حول الوضع المالي للشريك المحلي وذلك لاتخاذ القرار المناسب حولها، وهذا أيضاُ يتحقق باتباع معايير المحاسبة الدولية لإنتاج هذه المعلومات المطلوبة».

كما أضاف أحد المديرين الماليين «أن السماح للاستثمار الأجنبي بالمشاركة مع الاستثمار المحلي يعتبر عاملاً دفع ليبيا إلى اعتماد معايير المحاسبة الدولية، والذي يتطلب من الشريك المحلي تقديم بيانات ومعلومات كافية ودقيقة عن وضعه المالي للشريك الأجنبي، وهذا يتحقق باستخدام معايير متطورة مثل معايير المحاسبة الدولية للحصول على هذه البيانات واالمعلومات.» أما وجهة نظر أحد منظمي نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين كانت مخالفة لوجهات النظر السابقة حيث أكد قائلاً «بأن السبب الذي دفع ليبيا إلى اعتماد معايير المحاسبة الدولية هو عدم وجود معايير محاسبية محلية معتمدة».

فمن هذه النتائج يتضح أن دخول الاستثمار الأجنبي للاستثمار في ليبيا وبالمشاركة مع الاستثمار المحلي ومع غياب معايير محاسبية محلية كان عاملاُ له الأثر الكبير لدفع ليبيا إلى اعتماد معايير المحاسبة الدولية. فهذه النتائج تتوافق مع نتائج الدراسات السابقة التي أظهرت أن الاستثمار الأجنبي كان مؤثراً مهماً في تبني معايير المحاسبة الدولية، ومن هذه الدراسات (Al-Shammari et al., 2007; Mashayekhi and Mashayekh, 2008; Dobija and Klimczak, 2010)

كما أن 80 من المستجوبين يعتقدون أن من العوامل التي جعلت ليبيا تتجه إلى تبني معايير المحاسبة الدولية دخول شركات المحاسبة والمراجعة الدولية – المعروفة بالأربع الكبار – لأنها تمتاز بالمهارات والكفاءات العالية والخبرات الجيدة في ممارسة المهنة بالإضافة إلى أنها ستصبح كدليل إرشادي للمحاسبة في الدولة للكثير من المحاسبين والمراجعين فمثلاً أحد المستجوبين من المديرين الماليين يرى أن «دخول شركات المحاسبة والمراجعة الدولية كان لها أثر كبير لتبني معايير المحاسبة الدولية في ليبيا، وكنتيجة لعدم تحديد المعايير والمبادئ المحاسبية الملزم اتباعها من قبل هذه الشركات بالقوانين واللوائح المالية التي تنظم عملها استطاعت شركات المحاسبة والمراجعة الدولية إقناع السلطات المسؤولة على هذه الشركات لتبني معايير المحاسبة الدولية باعتبارها معايير مقبولة عالمياً».

بينما الأقلية من هؤلاء المستجوبين بنسبة (20) كانت لديهم نظرة مخالفة مفادها أن هذه الشركات ليس لها تأثير واضح على تبني معايير المحاسبة الدولية من قبل السلطات الليبية، فأحد المديرين الماليين المستجوبين أفاد أن «دخول شركات المحاسبة والمراجعة الدولية بالعمل في السوق الليبي ليس لها أي أثر على اتجاه ليبيا لتبني معايير المحاسبة الدولية؛ لأن المراجع الخارجي يهدف إلى التحقق من عدالة وصدق القوائم المالية وفقاً للإطار القانوني والمهني بالدولة». فمن خلال نتائج وجهات النظر السائدة يمكن القول إن دخول شركات المحاسبة والمراجعة الدولية كان له الأثر إلى حد ما على اتجاه ليبيا لتبني معايير المحاسبة الدولية، فنتائج هذه الدراسة تتوافق مع الدراسات التالية (Al-Basteki، 1995; Rahman et al .، 2002; Albu and Albu، 2012).

إن التشريعات الخاصة بالمؤسسات المالية الأجنبية ومنها التي قامت بالمشاركة مع المؤسسات الليبية كانت أحد الدوافع التي جعلت ليبيا تتبنى معايير المحاسبة الدولية حسب رأي الأغلبية العظمى من المشاركين، فأحد المديرين الماليين المستجوبين بقطاع المصارف أكد أن «التشريعات المنظمة للمؤسسات المالية الأجنبية لها الأثر القوي على تبني معايير المحاسبة الدولية، فعلى سبيل المثال، مصرفنا ملزم بإعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية وهذا بسبب علاقة المصرف مع المؤسسات المالية الأجنبية مثل البنك الدولي (WB) وصندوق النقد الدولي (IMF). إضافة إلى ذلك شراء حوالي نسبة 19 من رأس مال كل من مصرف الصحارى ومصرف الوحدة من قبل مصرف باريس الوطني (BNP) والمصرف العربي على التوالي والذي أعطاهم الحق في مشاركتهم في الإدارة لتسيير بعض الأمور منها إعداد الحسابات التي تتوافق مع حساباتهم بالإدارة العامة التي تعد وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.»

غير أن رأي الأقلية بنسبة (10٪) يظهر أن السبب الذي جعل ليبيا تتبنى معايير المحاسبة الدولية هو عدم وجود معايير محاسبية محلية معتمدة وأن معايير المحاسبة الدولية هي معايير عالمية. وعليه فنتائج هذه الدراسة تتفق مع الدراسات السابقة التي أظهرت أن تشريعات المؤسسات المالية الأجنبية كانت من العوامل المؤثرة في تبني معايير المحاسبة الدولية ومن هذه الدراسات (Rahman، 1998; Chamisa، 2000; Joshi and Ramadhan، 2002; Srijunpeteh، 2004; Mir and Rahman، 2005; Boolaky، 2012)

فعلى سبيل المثال أظهرت دراسة (Chamisa، 2000 ) أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يحثان المستفيدين من دعمهم باستخدام معايير المحاسبة الدولية.

كان تأثير دورمعايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة التقارير المالية بعد تبنيها، بارزاً من قبل أغلبية المشاركين في الدراسة «المستجوبين» (انظر الجدول رقم 1) . إن المشاركين يرون أن معايير المحاسبة الدولية تعد مقبولة عالمياً هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إنشاء سوق الأوراق المالية الليبي يتطلب وجود معايير محاسبة دولية تؤدي إلى إنتاج معلومات تحظى بثقة المستخدمين في المستويات كافة فعلى سبيل المثال أفاد أحد المستجوبين أنه «من الأفضل تبني معايير المحاسبة الدولية؛ لأنها تُستخدم بشكل واسع دولياً وبالتالي تساعد في تطوير جودة القوائم المالية من وجهة نظر المستثمرين كما أنها تشجع جذب الاستثمار الأجنبي. وعدم تبني وتطبيق ليبيا لمعايير المحاسبة الدولية يجعل سوق المال الليبي أقل تنافسية مقارنة بالدول الأخرى». وأضاف أحد المستجوبين من المديرين الماليين أن «القبول العالمي لمعايير المحاسبة الدولية كان له تاثير كبير نحو تبني هذه المعايير، وبسبب تحول الاقتصاد الليبي نحو سياسة الانفتاح أمام الأسواق العالمية جعل ليبيا تضع سياسة محاسبية جديدة تم قبولها في دول أخرى وكذلك من قبل الشركات المتعددة الجنسية بالإضافة لعدم وجود معايير محاسبة محلية، بالتالي أصبح من الضرورى تبني معايير المحاسبة الدولية». فمن هذه النتائج اتضح أن أغلب المستجوبين يرون أن جودة ومصداقية وعدالة التقارير الماليـــة يمكن أن تتحقــق من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية وعليه فإن هذه النتائج تتفق مع نتائـج كل من (Jones and Higgins ،2006; Al-Shammari et al.، 2007; Barth et al.، 2008; Iatridis and Rouvolis، 2010; and Bozkurt et al.، 2013)

إلا ان نتائج هذه الدراسة لا تتفق مع نتائج دراسة (Ashraf and Ghani، 2005)؛ حيث أظهرت نتائج تلك الدراسة بإنه رغم تبني الباكستان لمعايير المحاسبة الدولية كأساس للتطبيق في النظام المحاسبي لم يظهر دليل على تحسن جودة التقارير المالية في الباكستان.

ومن خلال نتائج هذه الدراسة وتجارب دول أخرى[1] يتضح بإن غياب معايير محاسبية

1 - اليونان، تايلاند، إيران، الاردن، دول مجلس التعاون الخليجي، الجزائر، نيجيريا، سنغافورة، ماليزيا، باكستان بنقلاديش،

محلية كإطار مهني موحد وعدم تحديد أية معايير أو مبادئ محاسبية يلزم تطبيقها من قبل جميع الشركات والمصارف بالقوانين واللوائح المعمول بها قبل تبني معايير المحاسبة الدولية أدى إلى وجود صعوبات في مقارنة التقارير المالية لهذه للشركات من قبل مستخدمى تلك التقارير كما يمكن القول بإن هذه الصعوبات يمكن تذليلها عن طريق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. عليه لوحظ أن هذه النتائج متوافقة مع نتائج دراسات سابقة أظهرت أن تبني معايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية وعدالتها وقابليتها للمقارنة ومن بين هذه الدراسات على سبيل المثال دراسة (Al-Shammari et al., 2007).

وحوالى 56 من المستجوبين يرون أن النمو والتطور الاقتصادى له تأثير كبير نحو تبني معايير المحاسبة الدولية (انظر الجدول رقم )1، وفى هذا السياق أفاد أحد المستجوبين من مراجعي المكاتب القانونية بإن «التطور في الاقتصاد الليبي ينعكس في اللوائح والتشريعات الجديدة التي نصت على تشجيع الاستثمار الأجنبي للدخول في ليبيا وهذا بدوره يتطلب إصدار قوانين ولوائح جديدة لرقابة وتنظيم هذا القطاع، منها القوانين المتعلقة بتنظيم مهنة المحاسبة والتي ألزمت تطبيق معايير المحاسبة الدولية». بينما يرى مراجع آخر أن «النمو الاقتصادي ليس له تأثير على تبني معايير المحاسبة الدولية، إن استخدام معايير المحاسبة المقبولة عالميا مثل معايير المحاسبة الدولية أدى إلى تنمية الاقتصاد في ليبيا». بالإضافة إلى أن أغلب المستجوبين يعتقدون أن نمو الاقتصاد الليبي كان نتيجة لعدة جوانب متمثلة في محاولة إصلاح أو تغيير سياسة السوق الليبي وجذب الاستثمار الأجنبي والتي تطلبت إصدار قوانين تنظم القطاع الاقتصادي متضمناً التطبيق المحاسبي باستخدام معايير المحاسبة المقبولة عالمياً كمعايير المحاسبة الدولية. ومن ثم أظهرت نتائج هذه الدراسة أن تطور ونمو الاقتصاد الليبي بسبب ازدياد الإنتاج النفطي كان عاملاً مهما لدفع ليبيا نحو تبني معايير المحاسبة الدولية من قبل سلطة الدولة، والتي توافقت مع نتائج الدراسات السابقة مثل (Al-akra et al., 2009; Preobragenskaya and McGee, 2003)، واختلفت مع (Zeghal and Mhedhbi, 2006) حيث أكدت تلك الدراسة أن النمو الاقتصادي ليس له تأثير كبير نحو تبني معايير المحاسبة الدولية في الدول النامية.

أما فيما يتعلق بمستوى التعليم المحاسبي فيرى حوالى 70 من المستجوبين (انظر

الجدول رقم 1)، بإن التطور في التعليم المحاسبي من حيث الزيادة في عدد الخريجيين الدارسين بالخارج كان له الأثر الواضح والأكبر في دفع ليبيا نحو تبني معايير المحاسبة الدولية من التعليم المحلى، فمثلاً أحد المديرين الماليين أوضح قائلاً « إن مستوى التعليم المحاسبي بالخارج كان له تأثير أقوى من تأثير مستوى التعليم المحلي نحو تبني ليبيا لمعايير المحاسبة الدولية لأن هؤلاء الخريجين لديهم معرفة واسعة بتلك المعايير وبتعيينهم في وظائف عليا في الجهات الحكومية أو في مختلف المؤسسات الاقتصادية الأخرى أُتيحت لهم الفرصة لتطبيق تلك المعرفة والمهارة في تلك الأنشطة بما في ذلك المجال المحاسبي، الأمر الذى أدى إلى إقناع الحكومة باتخاذ قرارات تتعلق بتبني معايير المحاسبة الدولية في إطار تنظيم مهنة المحاسبة في ليبيا». كما استدل أحد المديرين الماليين الأخرين بالقول «إن تبني معايير المحاسبة الدولية بقطاع المصارف والشركات الكبيرة في ليبيا يدل على وجود رأس مال بشري من ذوي الخبرة والكفاءة وكان ذلك بسبب ازدياد عدد خريجي الجامعات والدورات التدريبية في المجال المحاسبي من خارج ليبيا وازدياد التعاون الخارجي والنمو الاقتصادي والدخول في الأسواق العالمية.»

أما الرأى السائد بين مجموعة المراجعين القانونيين ويمثلون حوالي اكثر من 40 من المستجوبين حيث يرجع إلى أن التعليم المحاسبي ليس له تأثير نحو تبني معايير المحاسبة الدولية حيث أفاد أحدهم بإن «نمو مستوى التعليم المحاسبي بشكل عام ليس له تأثير إيجابي على تبني المعايير الدولية وذلك بسبب أن مخرجات التعليم المحاسبي المحلي تنقصها الجوانب التطبيقية في المحاسبة وهذا كان نتيجة لقِدم وعدم كفاية المنهج التعليمي المحاسبي في ليبيا، بالإضافة إلى الزيادة في عدد الخريجين من جامعات دول متقدمة من حملة الماجستير والدكتوراه وميولهم بالعمل كأكاديميين بالجامعات الليبية أدى إلى وجود فجوة في التطبيق العملي المرتبط بمهنة المحاسبة.»

ولهذا يمكن القول إن هذه النتائج تظهر بإن مستوى التعليم بالخارج له تأثير أكبر نحو تبني معايير المحاسبة الدولية في ليبيا أكثر من مستوى التعليم المحلي؛ لأن الدارسين بالخارج لديهم مستوى عالٍ من الدراية والإدراك حول أنظمة المحاسبة المطبقة في مختلف دول العالم وبالتالي يحاولون تطبيق نظام محاسبي ملائم للبيئة الليبية، فنتائج هذه الدراسة متسقة مع نتائج الدراسات السابقة منها على سبيل المثال

(Zeghal and Mhedhbi، 2006; Archambault and Archambault، 2009) حيث تؤكد هاتان الدراستان أن الدول ذات المعدلات التعليمية المرتفعة تكون أكثر جاهزية واستعداداً نحو تبني معايير المحاسبة الدولية، أيضاً أكثر من 60 من المستجوبين (انظر الجدول رقم 1)، يرون أن المراجع الخارجي ليس له تأثير يذكر نحو تبني معايير المحاسبة الدولية كما يرون أيضاً أن المراجعين الخارجيين يركزون على المتطلبات القانونية واللوائح المعمول بها أثناء مراجعة القوائم المالية للشركات، على سبيل المثال كان رأي احد المديرين الماليين أن «المراجع الخارجي المحلي يركز بشكل قوي على المتطلبات القانونية والتشريعات التي تنظم حسابات الشركة وطريقة إعدادها بما في ذلك المعايير المحاسبية الواجب اتباعها من قبل الشركات، فلم تتضمن توصياته استخدام معايير المحاسبة الدولية وأسباب ذلك.» كما أكد أيضاً أحد المديرين الماليين الآخرين أن» مهنة المحاسبة في ليبيا تبدو ضعيفة بسبب ضعف الكثير من أعضائها منهم المراجعون القانونيون.» اما الرأي الدفاعي من أحد المراجعين القانونيين فيؤكد على أن «المراجعين القانونيين يقومون باستمرار بإقناع الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية؛ حيث قدمنا توصيات للمصارف والشركات بضرورة الامتثال للمعايير المحاسبية المقبولة عالمياً أثناء إعداد الحسابات والقوائم المالية.»

وفقا لنتائج هذه الدراسة فإن المراجع الخارجي في ليبيا ليس له تأثير نحو تبني المعايير الدولية للمحاسبة وذلك بسبب تركيز المراجع الخارجي على المتطلبات القانونية في إعداد الحسابات وهذا لا يتوافق مع نتائج دراسات سابقة مثل (Al-Basteki، 1995; Srijunpetch، 2004; and Albu and Albu، 2012).

بشكل عام يرى حوالى 85 من المشاركين (انظر الجدول رقم 1)، بضرورة تبني ليبيا لمعايير المحاسبة الدولية وفقا للتغيرات الاقتصادية التي حدثت في الفترة الأخيرة؛ حيث يرى أحد المديرين الماليين بإن «تتجه ليبيا نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية مع إجراء بعض التعديلات في هذه المعايير بحيث تتلاءم مع نشاطات الشركات والمتطلبات البيئية، نتيجة لإتجاه ليبيا نحو تغيير السياسة الاقتصادية القائمة على السوق المفتوح بدلا من الاقتصاد المخطط أو المغلق وإنشاء سوق الأوراق المالية الليبي وجذب الاستثمار الأجنبي، وهذا يتطلب معلومات محاسبية تفي بمتطلبات واحتياجات مستخدمي تلك المعلومات والتي تنال ثقة المستثمرين ويتحقق ذلك بتبني معايير المحاسبة الدولية.

## 5. الخلاصة:

هذه الدراسة حاولت استعراض الدوافع التي جعلت ليبيا تتبنى معايير المحاسبة الدولية. وتم اختيار ليبيا كنموذج للدول النامية ولذلك تم تقديم نبذة حول ليبيا كبيئة تعمل بها مهنة المحاسبة. أما الدافع الأساسى وراء اختيار هذا الموضوع وتحديداً في ليبيا فهو بسبب أن السلطات الليبية أصدرت القانون رقم 1 لسنة 2005 والمعدل بالقانون رقم 46 لسنة 2012 والذي ينص في إحدى مواده على ضرورة إلزام المصارف بإعداد حساباتها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وكذلك بأن تتم مراجعتها وفقا لمعايير المراجعة الدولية كما أصدرت أيضاً القرار رقم 134 لسنة 2006 والمعدل بالقرار رقم 434 لسنة 2008 والذى ينص على ضرورة تسجيل الشركات الخاصة أو العامة الليبية في سوق المال الليبي كما ألزم هذا القرار هذه الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في إعداد الحسابات ومراجعة تلك الحسابات وفقا لمعايير المراجعة الدولية.

نتائج هذه الدراسة تعكس أراء ووجهات نظر مستخدمي القوائم المالية بأحد الاقتصاديات النامية مثل ليبيا .هذه النتائج توضح وتسلط الضوء حول الدوافع أو الأسباب التي جعلت ليبيا تعتمد معايير المحاسبة الدولية في آراء ووجهات نظر المستجوبين وتقترح أن الدوافع التي جعلت ليبيا تتبنى معايير المحاسبة الدولية هي متطلبات وحاجات الشركات الأجنبية ونشاطات شركات المراجعة الدولية (Big 4)، وتشريعات المؤسسات المالية العالمية (WB&IMF)، وتحسين جودة التقارير المالية ونموالاقتصاد الليبي وتطور مستوى التعليم.

كما أظهرت نتائج هذه الدراسة أن المراجع الخارجى لا يلعب دورا في التأثير نحو تبني هذه المعايير. بشكل عام نتائج هذه الدراسة تشير إلى أن الاعتقاد السائد يتمحور حول ضرورة تبني ليبيا لمعايير المحاسبة الدولية للرفع من مستوى جودة المعلومات المحاسبية، هذا لأن مهنة المحاسبة في ليبيا غير فعالة وغير قادرة على وضع معايير محلية. وفى الختام يمكن تلخيص بعض القيود التي واجهت هذه الدراسة التي تتمثل في أن عينة الدراسة لم تأخذ في الإعتبار رأي المشرع بسوق المال الليبي أوالمراجع بمصلحة الضرائب. وعليه يوصي الباحثان بإجراء دراسة مستقبلية تأخذ في الحسبان آراء هاتين المجموعتين، كما يوصيان بإجراء دراسة للتحقق من كيفية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ليبيا وما هي المعايير المطبقة فعلا في البيئة الليبية، كما يوصي الباحثان بدراسة مستقبلية للبحث

إن كان هناك تحديات أو صعوبات تواجه عملية التنفيذ الفعلي والامتثال لمعايير المحاسبة الدولية بالدول النامية بشكل عام وليبيا بشكل خاص.

**المراجع العربية:**

1 - بدر سعد المطيري (2011) الآثار المتوقعة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت. رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة الشرق الاوسط/ كلية الأعمال/ قسم المحاسبة.

2 - حواس صلاح (2008) التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية – رسالة دكتوراه – جامعة الجزائر/ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

3 - شمس الدين فرج وعيسى الفرجاني (2016) «تقييم انتقادي لمهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا». مجلة المختار للعلوم الاقتصادية – المجلد الثالث – العدد الخامس. الصفحات 216-244.

4 - عادل عبدالحميد المشاط وسناء ضو أبوزيد (2014) مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية في البيئة الليبية: موقف المحاسبين الليبيين المجلة الجامعة العدد السادس عشر – المجلد الرابع نوفمبر.

5 - عبدالله علي عسيري (2014) معايير المحاسبة السعودية بين التبني أو التوفيق مع معايير المحاسبة الدولية: دراسة تحليلية – مجلة جامعة الملك عبدالعزيز – الاقتصاد والإدارة – المجلد 58 – العدد 2 – الصفحات 33-68.

6 - منصوري الزين (2011) أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية وأبعاد الإفصاح والشفافية – دراسة تحليلية تقييمية للنظام المحاسبي والمالي الجديد المطبق في الجزائر. الملتقى الدولي حول «النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS-IAS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدي». ورقة عمل.

**المراجع الاجنبية:**

1. Agnaia, A.A. (1996) "Assessment of Management Training Needs and Selection for Training: the Case of Libyan Companies", International Journal of Manpower, Vol.17, No.3, pp. 31 -51 .

2. Agnaia, A.A. (1997) "Management Training and Development Within its Environment: the Case of Libyan Industrial Companies", Journal of European Industrial Training, Vol. 21, No. 3, pp. 117–23.

3. Ahmad, N. S. and Gao, S. S. (2004) «Changes, Problems and Challenges of Accounting Education in Libya», Accounting Education, Vol. 13, No. 3, pp. 365- 390 .

4. Al-Akra, M., Ali, M. J., and Marashdeh, O. (2009) «Development of Accounting Regulation in Jordan», The International Journal of Accounting, Vol. 44, pp. 163–186.

5. Al-Basteki, H. (1995) "The Voluntary Adoption of International Accounting Standards by Bahrain Corporations", Advances in International Accounting, Vol. 8, pp. 47- 64 .

6. Albu, N and Albu, C. N, (2012) "International Financial Reporting Standards in an Emarging Economy: Lessons from Romania", Australian Accounting Review, Vol. 22, No. 63, pp. 341- 352 .

7. Aljifri, K. and Khasharmeh, H. (2006), «An Investigation into the Suitability of the International Accounting Standards to the United Arab Emirates Environment», International Business Review, Vol. 15, pp. 505 – 526.

8. Alrazeen, A. and Karbhari, Y. (2004) "Users' perceptions of Corporate Information in Saudi Arabia: an Empirical Analysis", International Journal of Commerce and Management, Vol. 14, No. 3, pp. 41- 57.

9. Al-Shammari, B. Brown, P. R. and Tarca, A. (2007) «Development of Enforcement Mechanisms Following Adoption of International Accounting Standards in the Gulf Co-Operation Council Member States», working paper, in the Gulf Co-Operation Council Member States, January 24.

10. Archambault, J. J. and Archambault, M.E. (2009) "An Analysis of Social Factors Influencing the Adoption of International Financial Reporting Standards", Journal for Global Business Advancement, Vol. 2, No. 12-.

11. Ashraf, J. and Ghani, W. I. (2005) «Accounting Development in Pakistan», the International Journal of Accounting, Vol. 40, pp. 175- 201.

12. Bait-El-Mal, M. M, Smith, C. H, and Taylor, M. E, (1973) «The Development of Accounting in Libya», International Journal of Accounting Education and Research, pp. 83 -102.

13. Barth, M., Landsman, W. and Lang, A. (2008) "International Accounting Standards and Accounting Quality", Journal of Accounting Research, Vol. 46, No. 3, pp. 467 – 498.

14. Boolaky, P. K, (2012) "Accounting development and IFRS in small island economies: the case of Mauritius between 1960 and 2008", Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol. 2 No. 1, 2012, pp. 4 -29.

15. Bozkurt, O., Islamoğlu, M., Oz, Y. (2013) "Perceptions of professionals interested in accounting and auditing about acceptance and adaptation of global financial reporting standards", Journal of Economics, Finance and Administrative Science, Vol.18, No. 34, pp. 16- 23.

16. Bryman, A. (2004). «Social Research Methods», 2°d, ed, Oxford, New York.

17. Buferna, F., Bangassa, K. and Hodgkinson, L. (2005) «Determinants of Capital Structure Evidence from Libya», Working Paper, Management School, University of Liverpool, UK.

18. Buzied, M. M. (1998) «Enterprise Accounting and its Context of Operation: the Case of Libya», Unpublished PhD Thesis, Durham University, United Kingdom.

19. Chamisa, E. E. (2000) «The Relevance and Observance of the IASC Standards in Developing Countries and the Particular Case of Zimbabwe», the International Journal of Accounting, Vol. 35, No. 2, pp. 267 – 286.

20. Christensen, H. B. Lee, E. and Walker, M. (2008) "Incentives or Standards: What Determines Accounting Quality Changes Around IFRS Adoption?", SSRN, available at: http://ssrn.com/abstract=1013 054.

21. Dahawy, K. and Conover, T. (2007) "Accounting Disclosure in Companies Listed on the Egyption Stock Exchange", Middle Eastern Finance and Economics, Issue, 1, pp.5 – 20.

22. Dobija, D. and Klimczak, K. M. (2010) "Development of Accounting in Poland: Market efficiency and the Value Relevance of Reported Earnings", The International Journal of Accounting, Vol. 45, pp. 356 – 374.

23. Faraj, S.K. and Akbar, S. (2010) "An Emperical Investigation of the Audit Market: Perceptions of Auditor's Independence", Journal for Global Business Advancement, Vol. 3, No. 2, pp. 133 -153.

24. Glautier, M.W.E and Underdown, B. (1986) «Accounting Theory and Practice», 3rd ed. Pitman, London, Great Britain.

25. Herbert, W. E, Tsegba, I. N, Ohanele, A. C, and Anyahara, I. O, (2013) "Adoption of International Financial Reporting Standards (IFRS): Insights from Nigerian Academics and Practitioners", Researrch Journal of Finance and Accounting, Vol. 4, No. 6, pp. 121 – 135.

26. Iatridis, G. and Rouvolis, S. (2010) "The Post-adoption Effects of the Implementation of International", Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Vol, 19, pp 55- 65.

27. Jensen, M.C. and Meckling, W.H. (1976) «Theory of the Firm: Managerial Behaviour, agency costs, and ownershipstructure, Journal of Finacial Economics, Vol. 3.4, pp. 305- 360.

28. Jones, S. and Higgins, A. D. (2006) "Australia's Switch to International Financial Reporting Standards: a Perspective from Account Preparers", Accounting and Finance, Vol. 46, pp. 629 – 652.

29. Joshi, P. L. and Ramadhan, S. (2002) «The Adoption of International Accounting Standards by Small and Closely Held Companies: Evidence from Bahrain», the International Journal of Accounting, Vol. 37, pp. 429- 440.

30. Kilani, K. A. (1988) «The Evolution and Status of Accounting in Libya», PhD Thesis, Hall University, United Kingdom.

31. Larson, R. K. (1993) "International Accounting Standards and Economic Growth: An Empirical Investigation of their Relationship in Africa", In Wallace, R. S. O. et al. (eds), Research in Third World Accounting, Vol. 2, pp. 27- 43 JAI Press Ltd.

32. Larson, R. K., and Kenny, S. Y. (1995) "An Empirical Analysis of International Accounting Standards, Equity Markets, and Economic Growth in Developing Countries", Journal of International Financial Management and Accounting, Vol. 6, No. 2, pp. 130- 157.

33. Mahmud, M. B. and Russell, A. (2003) «An Empirical Investigation of the Development of Accounting Education and Practice in Libya, and of Strategies for Enhancing Accounting Education and Accounting Practice in Libya», Research in accounting in Emerging Economies, Vol. 5, pp. 197 – 236.

34. Marchall, C. and Rossman, G. (1989), «Designing Qualitative Research», Sage Publications.

35. Mashayekhi, B. and Mashayekh, S. (2008) "Development of Accounting in Iran", The International Journal of Accounting, Vol. 43, pp. 66 – 86.

36. Mir, M. Z. and Rahaman, A. S. (2005) "The Adoption of International Accounting Standards in Bangladesh", Accounting, Auditing & Accountability Journal, Vol.18, No. 6, pp 816 – 841.

37. Mukhtar, M. R. Kelbash, B. M. and Elgharabli, A. K. (2008) «Libya: a Guide to Commercial Law, Banking Law and Accounting», GMB Publishing Ltd, London.

38. Nobes, C, and Parker, R, (2002) «Comparative International Accounting», 7th, ed, Prentice Hall, London.

39. Porter, M. and Yergin, D. (2006) "National Economic Strategy: An Assessment of the Competitiveness of the Libyan Arab Jamahiriya", Ninitor Group, United Kingdom.

40. Pratten, J. D. and Mashat, A. A. (2009), «Corporate Social Disclosure in Libya», Social Responsibility Journal, Vol. 5, No. 3, pp. 311 – 327.

41. Preobragenskaya, G. and McGee, R. (2003) "The Role of International Accounting Standards in Foreign Direct Investment: A Case Study of Russia", the Thirteenth International Conference of the International Trade & Finance, Association, Vaasa, Finland, May 28 -31.

42. Rahman, A, Perera, H. and Ganesh, S. (2002) «Accounting Practice Harmony, Accounting Regulation and Firm Characteristics», Journal ABACUS, Vol. 38, No. 1, pp. 46- 77.

43. Rahman, A. R. Ng, L. W. and Tower, G. D, (1994) «Public Choice and Accounting Standard Setting in New Zealand: An Exploratory Study» Abacus 30 (1), 98–117.

44. Rahman, M. Z. (2000) "Accounting Standards in the East Asia Region", paper Presented to the Second Asian Roundtable on Corporate Governance "The Role of Disclosure in Strengthening Corporate Governance and Accountability", Organized by OECD and World Bank, 31 May – 2 June, Hong Kong.

45. Rawashdeh, M. (2003) «Effects of Introducing International Accounting Standards on Amman Stock Exchange», Journal of American Academy of Business, Vol. 3, No. (12/), pp. 361– 366.

46. Riahi-Belkaoui, A. (2000) «Accounting Theory», 4th, ed, Business Press, London.

47. Soderstrom, N. S. and Sun, K. J. (2007), "IFRS Adoption and Accounting Quality: A Review", European Accounting Review, Vol. 16, No. 4, pp. 675–702.

48. Srijunpetch, S. (2004) «The Implementation of International Accounting Standards in Thailand», Unpublished PhD Thesis, the University of Manchester, the Faculty of Social Sciences and Law.

49. Tan, H., Wang, S. and Welker, M. (2009), «Foreign Analyst Following and Forecast Accuracy around Mandated IFRS Adoptions», working paper, Available at: www. bus. wisc.edu/accounting/faculty/documents/PaperMikeWelker409-17-. pdf, pp. 156-.

50. Tower, G (1993) "A Public Accountability Model of Accounting Regulation", British Accounting Review, Vol. 25, pp. 61 – 85.

51. Vandewalle, D. J. (2006), «A History of Modern Libya», Cambridge, New York.

52. Wright, J. (1981), «Libyan: A Modern History», Croom Helm Ltd, Great Britain.

53. Zeghal, D. and Mhedhbi, K, (2006) «An Analysis of the Factors Affecting the Adoption of International Accounting Standards by Developing Countries", The International Journal of Accounting, Vol. 41, pp. 373 – 386.

54. Zhao, R. and Millet-Reyes, B. (2007) "Ownership Structure and Accounting Information Content: Evidence from France", Journal of International Financial Management and Accounting, Vol. 18, No. 3, pp. 223 – 246.

**جدول رقم (1) الدوافع المؤثرة على تبني معايير المحاسبة الدولية**

| مجموعة الدراسة | A | B | C | D | E | F | G | H | I |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | x | | X | X | X | X | X | | X |
| 2 | X | X | X | X | X | X | X | | X |
| 3 | X | X | X | X | X | X | X | | X |
| 4 | X | X | X | X | X | X | X | | X |
| 5 | X | X | X | X | X | | | | X |
| 6 | X | | X | X | X | X | X | | X |
| 7 | X | X | X | X | X | | X | | X |
| 8 | X | X | X | X | X | | X | | X |
| 9 | X | X | X | X | X | | X | | X |
| 10 | X | X | X | X | X | | X | X | |
| 11 | X | X | X | X | X | | | X | X |
| 12 | X | | X | X | X | X | | | X |
| 13 | X | X | X | X | | X | | X | |
| 14 | | X | | | X | | | X | X |
| 15 | | X | X | X | X | X | | X | X |
| 16 | X | X | X | X | X | | X | X | X |
| 17 | X | X | X | X | X | X | X | X | X |
| 18 | | | | X | | X | X | | |
| 18 مستجـــــــــــوبا | | | | | | | | | |
| المجموع | 15 | 14 | 16 | 17 | 16 | 10 | 12 | 7 | 15 |
| النسبة | 83 | 78 | 89 | 94 | 89 | 56 | 67 | 39 | 83 |

X تشير إلى الإجابة بنعم

**توضيح الرموز**

A) دخول الاستثمار الأجنبي أدى إلى تبني معايير المحاسبة الدولية.

B) دخول شركات المراجعة الدولية أدى إلى تبني معايير المحاسبة الدولية.

C) تشريعات المؤسسات المالية الدولية أدت إلى تبني معايير المحاسبة الدولية.

D) معايير المحاسبة الدولية تعد معايير محاسبية مقبولة عالمياً.

E) معايير المحاسبة الدولية تساعد في الرفع من جودة التقارير المالية.

F) تطوير الاقتصاد الليبي أدى إلى تبني معايير المحاسبة الليبية.

G) التطوير في مستوى التعليم المحاسبي في ليبيا أدى إلى تبني معايير المحاسبة الدولية.

H) المراجعون الخارجيون المحليون لديهم أثر إيجابي على تبني معايير المحاسبة الدولية.

I) ليبيا يجب ان تتبنى معايير المحاسبة الدولية.

**جدول رقم (2) الشركات العامة التي يزيد رأسمالها عن مليون دينار والخاضعة لفحص ديوان المحاسبة**

| ت | إســـــم الشركة |
|---|---|
| 1 | شركة الإنماء لاستخلاص وتكرير الزيوت النباتية |
| 2 | الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية |
| 3 | الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية |
| 4 | الشركة الليبية للنهضة والتطوير العمراني |
| 5 | شركة الشاحنات والحافلات |
| 6 | الشركة العامة للورقة والطباعة |
| 7 | شركة الانماء للصناعات الهندسية |
| 8 | الشركة العامة للإلكترونات |
| 9 | شركة الإنماء للمطاحن والاعلاف |
| 10 | الشركة العامة للصناعات الطبية |

| | |
|---|---|
| 11 | الشركة العامة لصناعة المواسير |
| 12 | الشركة الليبية للإستثمارات الداخلية |
| 13 | شركة النبع |
| 14 | الشركة العامة للتبغ |
| 15 | الشركة العامة للنقل البحري |
| 16 | الشركة العامة للكهرباء |
| 17 | شركة الخطوط الجوية الليبية |
| 18 | شركة الخطوط الجوية الافريقية |
| 19 | شركة الإنشاءات الكهربائية |
| 20 | الشركة الليبية للإسمنت |

**جدول رقم (3)**

**مكاتب المراجعة القانونية المعتمدين بدليل مصرف ليبيا المركزي**

**(المشاركين بالدراسة)**

| ت | الاســـم | رقم القيد في السجل | رقم الهاتف |
|---|---|---|---|
| 1 | بدر الحاسي وشركاؤه | 34 | 021.444.5318 |
| 2 | حسين أبونوارة وشركاؤه | 40 | 021.333.5107 |
| 3 | عبد السلام كشادة وشركاؤه | 5 | 021.333.0941 |
| 4 | محمد حسين كانون | 26 | 021.444.0976 |
| 5 | محمد غتور وشركاؤه | 4 | 021.444.1004 |
| 6 | محمود قاسم تنتوش | 41 | 021.333.1955 |

# The Adoption of International Accounting Standards (IASs) in Libya.

■ Essa Elfirjani* ■ Shamsaddeen Faraj **

**Abstract**

This study focuses on the adoption of IASs in developing countries taking Libya as an example. It aims to examine the essential causes that led those countries to implement IASs. The study epplied the interviews technique for date collection. This study found that the key reasons, that drove developing countries including Libya towards the adoption of IASs, are the economic growth, foreign accounting companies, development of accounting education and international legislations.

**Keywords**: IASs, accounting in developing countries, Libya

* Assistant Professor, Faculty of Economy & Political Sciences, Tripoli University
** Assistant Professor, Gharyan Accounting Faculty, AL-Jabal AL-Garbi University.

# معوقات الصيرفة الإلكترونية وأثرها على المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف

## دراسة ميدانية بالتطبيق على مصرف الجمهورية الرئيسي

■ د. فوزي عبد القادر رحاب ■ د. فتحي أحمد انقيطة **

**الملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر معوقات الصيرفة الإلكترونية على المكونات ذات البعد الإستراتيجي للمصارف، وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من العاملين في مجال الصيرفة الإلكترونية ومقدمي الخدمة بمصرف الجمهورية الرئيسي والبالغ عددهم (80) مفردة، وقد استخدم أسلوب الحصر الشامل نظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة، وتم الاعتماد على استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، وتم تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود أثر معنوي لمعوقات الصيرفة الإلكترونية على المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف، وقد خلص الباحثان إلى عدة توصيات أهمها: ضرورة توفير البنية التحتية المعلوماتية الملائمة من حيث أجهزة الحاسوب والبرمجيات وخدمات الاتصالات والإنترنت.

**الكلمات المفتاحية:** معوقات الصيرفة الإلكترونية، المكونات ذات البعد الاستراتيجي، المصارف التجارية.

* عضو هيئة تدريس/ كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب
** عضو هيئة تدريس/ كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب

**المبحث الأول: الإطار العام للدراسة**

**أولاً: المقدمة:**

تعد صناعة الخدمات المصرفية الإلكترونية إحدى أهم نتائج التطور العلمي والتكنولوجي المعاصر، فالثورة التكنولوجية المعاصرة وما صاحبها من انتشار في استخدامات الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات لجميع الصناعات والأعمال وبمعدلات سريعة في أرجاء العالم، دفع الكثير من شركات الأعمال إلى تبني تكنولوجيا المعلومات في تسيير أعمالها، فكان القطاع المصرفي من القطاعات السباقة في هذا المجال والتي تبنت استخدامات إلكترونية عديدة لتحسين أدائها واكتساب ميزة تنافسية استراتيجية (مسعود، 2017، ص507).

لقد أصبحت التكنولوجيا المعاصرة إحدى أكبر القضايا الاستراتيجية في مجال الأعمال المصرفية، وهذا الواقع يفرض على المصارف تحديات كبيرة. فالعالم اليوم يشهد تحولات عميقة ومتسارعة نتيجة التطور الهائل لتكنولوجيا المعلومات، أدت إلى بروز أنماط جديدة من المعاملات في مختلف المجالات. لهذا كان لابد للمصارف من تغيير مفهوم الخدمات المصرفية التقليدية إلى الخدمات المصرفية عن بعد بسبب النمو المتسارع على الخدمة المصرفية الإلكترونية من قبل العملاء، وزيادة المنافسة بين المصارف بسبب ازدياد توقعات العملاء، ورغبة المصارف في تخفيض التكاليف ورفع مستوى الفاعلية والرغبة في التوسع في تقديم الخدمات المصرفية وجذب المزيد من العملاء (السماتي، 2004،ص66 ).

وعلى الرغم من الدور الذي تلعبه الصيرفة الإلكترونية في تحسين وتطوير مستوى الخدمات المقدمة، إلا أنه يصاحبها العديد من المعوقات والتي تعيق تطورها وتوسعها،والتي تتمثل في عدم توفر البنية التحتية التقنية والكوادر البشرية المدربة على استخدامها، وانخفاض الوعي المصرفي لدى العملاء وقلة الثقة بالصيرفة الإلكترونية، إضافة إلى عدم وجود تشريعات حكومية تنظم مثل هذه الأعمال وحمايتها وضمان سريتها(ياس وجميل، 2014، ص44).

وستحاول هذه الدراسة التعرف على معوقات الصيرفة الإلكترونية وأثرها على المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف من خلال القيام بدراسة ميدانية موجهة إلى مصرف الجمهورية باعتباره أحد المصارف التجارية العاملة في ليبيا.

**ثانياً: مشكلة الدراسة:**

شهدت الصناعات المصرفية تقدماً ملموساً في مجال تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية والتي أصبح من الضروري انتشارها بشكل سريع نتيجة للتطورات التقنية والتكنولوجية التي يعيشها العالم اليوم، فالمصارف التي لا تتوفر فيها تقنيات مصرفية حديثة لا يمكنها تطوير استراتيجيتها الذاتية واستمرارها في المنافسة والنمو، لذا يستوجب بحث وتحليل معوقات الصيرفة الإلكترونية ومعرفة مدى تأثيرها على المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف.

ومن هذا المنطلق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

ما أثر معوقات الصيرفة الإلكترونية على المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف؟ ويتفرع منه التساؤلات الفرعية الآتية:

1 – ما أثر معوقات الصيرفة الإلكترونية على جودة الخدمة؟

2 – ما أثر معوقات الصيرفة الإلكترونية على جذب العملاء؟

3 – ما أثر معوقات الصيرفة الإلكترونية على مواكبة التقدم التكنولوجي؟

**ثالثاً: أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

1 – التعرف على أثر معوقات الصيرفة الإلكترونية على المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف، ويتفرع منه الأهداف الفرعية الآتية:

أ – التعرف على أثر معوقات الصيرفة الإلكترونية على جودة الخدمة.

ب – التعرف على أثر معوقات الصيرفة الإلكترونية على جذب العملاء.

ج – التعرف على أثر معوقات الصيرفة الإلكترونية على مواكبة التقدم التكنولوجي.

2 – معرفة معوقات الصيرفة الإلكترونية في المصارف التجارية الليبية.

3 – اقتراح جملة من التوصيات والتي من شأنها الرفع من دور المصارف الليبية في التغلب على المعوقات التي تواجهها عند استخدامها للصيرفة الإلكترونية.

**رابعاً: فرضيات الدراسة:**

من أجل معرفة أثر معوقات الصيرفة الإلكترونية على المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف التجارية الليبية تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

لا يوجد أثر معنوي لمعوقات الصيرفة الإلكترونية على المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف.

ويندرج تحت هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية التالية:

1 – لا يوجد أثر معنوي لمعوقات الصيرفة الإلكترونية على جودة الخدمة.

2 – لا يوجد أثر معنوي لمعوقات الصيرفة الإلكترونية على جذب العملاء.

3 – لا يوجد أثر معنوي لمعوقات الصيرفة الإلكترونية على مواكبة التقدم التكنولوجي.

**خامساً: أهمية الدراسة:**

تتلخص أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

1 – تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تتطرق إلى الصيرفة الإلكترونية من خلال دراسة واقعها وأهم المعوقات التي تقف عائقاً دون تطورها.

2 – طبقاً لما هو متاح من دراسات سابقة تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات المبكرة في الدول العربية بشكل عام وفي ليبيا بشكل خاص، حيث إنه حسب علم الباحثين لا توجد أي دراسة تتناول معرفة أثر معوقات الصيرفة الإلكترونية على المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف.

3 – تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تساعد إدارة المصارف محل الدراسة في التعرف على المعوقات التي تحد من انتشار الصيرفة الإلكترونية وكيفية علاجها، وبما يسهم في تقديم أفضل الخدمات المصرفية.

**سادساً: منهجية الدراسة:**

**1 – المنهج المتبع:**

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهدافها وذلك من

خلال التحليل والتوصيف الدقيق لمعوقات الصيرفة الإلكترونية وأثرها على المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف.

2 – **نوع ومصادر جمع البيانات:**

أ – **البيانات الأولية:** تم تصميم صحيفة استبيان لغرض جمع البيانات الأولية الخاصة بالدراسة العملية، بالإضافة إلى المقابلات الشخصية مع بعض العاملين بالمصارف، حيث تمت الاستفادة من هذه المقابلات في وضع الإطار العام لأسئلة ومحاور استبانه الدراسة.

ب – **البيانات الثانوية:** تم جمع البيانات الثانوية، وذلك من خلال الاطلاع على الكتب، والأوراق والأبحاث العلمية، والدوريات، وذلك لإثراء الجانب النظري من الدراسة.

**ثامنا: حدود الدراسة:**

1 – **الحدود المكانية:** وتمثلت في العاملين في مجال الصيرفة الإلكترونية ومقدمي الخدمة بمصرف الجمهورية الرئيسي.

2 – **الحدود الزمنية:** وتمثلت في الفترة الزمنية التي استغرقت لجمع بيانات الدراسة الميدانية، والتي امتدت للفترة مابين سبتمبر2017 إلى نوفمبر 2017.

**سابعاً: الدراسات السابقة:**

قد تم عرض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة على النحو التالي:

**أ – الدراسات العربية:**

1 – **دراسة (قدومي، 2008) بعنوان: العوامل المؤثرة في انتشار الصيرفة الإلكترونية.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية وطبيعة الخدمات المصرفية الإلكترونية التي توفرها المصارف التجارية الأردنية، وتحليل أهم معوقاتها ومزاياها ومخاطرها ومقومات نجاحها.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وجود معوقات مثل غياب التشريعات ونقص الوعي وارتفاع خدمة الإنترنت، التي تحد من انتشار الصيرفة الإلكترونية بالرغم من تمتعها بانخفاض حجم المخاطرة.

2 – دراسة (وادي، 2008) **بعنوان: أهمية ومزايا البنوك الإلكترونية في قطاع غزة بفلسطين ومعوقات انتشارها.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية ومزايا البنوك الإلكترونية والمعوقات التي تواجه انتشارها في فلسطين لكي تمارس أعمالها التجارية إلكترونياً أو عبر شبكة الإنترنت.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن البنوك الإلكترونية تعد وسيلة جيدة وهامة لجذب العملاء وتنمية وتطوير التجارة الإلكترونية في فلسطين ووسيلة للتوسع في تقديم الخدمات بواسطة البنك، وأن البنوك الإلكترونية وسيلة يقتصر تأثيرها على العملاء الذين يجيدون التعامل مع الإنترنت.

3 – دراسة (**جاسم ومبارك**، 2010) **بعنوان: معيقات تطبيق الصيرفة الإلكترونية في القطاع المصرفي الحكومي.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المعيقات التي تواجه المصارف الحكومية في حالة رغبتها بالتحول نحو الصيرفة الإلكترونية.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن هناك تخوفا من عدم وجود تشريعات وغطاء قانوني والذي يمكن أن يحمي عملية التعامل بالصيرفة الإلكترونية في حالة تطبيقها، وأن هناك حاجة إلى وجود كادر بمختلف المستويات الإدارية تكون له القدرة على التعامل مع التقنية التي تحتاجها عملية التحول.

4 – دراسة (**محمد**، 2015) **بعنوان: متطلبات تطبيق الصيرفة الإلكترونية ومعوقاتها في المصارف العراقية.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية الصيرفة الإلكترونية وصعوباتها ومدى تطبيقها والتحول من العمل التقليدي إلى العمل الإلكتروني.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن هناك استعدادا واضحا من قبل العاملين في المصارف المبحوثة لاستخدام العمليات المصرفية الإلكترونية.

**ب – الدراسات الأجنبية:**

1 – دراسة(Abushanab et al، 2010) **بعنوان: الخدمات المصرفية عبر الإنترنت**

**وقبول العميل في الأردن.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى قبول تطبيق تكنولوجيا بنوك الإنترنت في الأردن من وجهة نظر عملاء ثلاثة بنوك أردنية هي (البنك العربي، وبنك الإسكان، والبنك الإسلامي الأردني).

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن أهم العوامل التي تعزز قبول استخدام بنوك الإنترنت تعود إلي: فعالية الأداء المتوقع من استخدام بنوك الإنترنت، والتأثيرات الاجتماعية، والثقة المتوقعة في أنظمة الحماية والآمان، وحماية الخصوصية عند استخدام الإنترنت، والنية في تعلم استخدام بنوك الإنترنت.

2 – **دراسة** (Khrewesh، 2011) **بعنوان: نموذج تبني البنوك الإلكترونية في فلسطين.**

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في تبني الخدمات المصرفية الإلكترونية لدى عملاء البنوك في فلسطين وبالتالي تقديم نموذج يعمل على تبني الخدمات المصرفية الإلكترونية ويساعد القطاع المصرفي الفلسطيني على نشر الخدمات المصرفية الإلكترونية في المجتمع الفلسطيني.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن الفائدة وسهولة الاستخدام والاتجاه نحو استخدام الحاسوب والإنترنت كانت العوامل الرئيسية التي تؤثر في تبني الخدمات المصرفية الإلكترونية في فلسطين.

**ج – التعليق على الدراسات السابقة:**

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، تبين للباحثين ما يلي:

1 – ركزت معظم الدراسات السابقة على العمل المصرفي من حيث مزاياه وأهميته ومخاطره ومعوقاته ومقوماته، دون الربط بينها وبين المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف، حيث لا توجد أية دراسة (في حدود علم الباحثين) تناولت قياس الأثر بين معوقات الصيرفة الإلكترونية وبين المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف، مما نتج عن ذلك فجوة بحثية يسعى الباحثان في هذه الدراسة لتغطيتها.

2 – تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تتناول معوقات الصيرفة الإلكترونية وأثرها على المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف العاملة في البيئة الليبية، للوقوف على الجوانب الإيجابية والسلبية، وبما يسهم في تطوير أداء المصارف في استخدام الصيرفة الإلكترونية ونشر ثقافتها لدى العملاء دعماً لمسيرة العمل المصرفي في ليبيا.

**المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة**

**أولاً: مفهوم الصيرفة الإلكترونية:**

هناك العديد من التعريفات للصيرفة الإلكترونية فيعرفها (الشمري والعبدلات، 2008، ص29) بأنها تلك العملية التي تستطيع من خلالها المصارف أو المؤسسات المالية التي تقوم على الركائز الإلكترونية والتي تستطيع توظيف كافة التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية أن تقوم بتقديم كافة خدماتها المصرفية. ويعرفها (Rosoulian & Safari, 2011 ,p2) بأنها أنظمة جديدة تقدم العديد من المميزات والفوائد التي تعمل على جذب العميل والمحافظة عليه من خلال تقديم خدمات مصرفية هي نفسها الخدمات التي تقدمها المصارف التقليدية إلا أنها ذات جودة عالية وكلفة منخفضة. ويعرفها (فهد، 2011،ص3) بأنها إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية، أي باستخدام تكنولوجيا جديدة، سواء تعلق الأمر بالسحب أو بالدفع أو بالائتمان أو بالتحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف.

**ثانياً: قنوات الصيرفة الإلكترونية:**

تتمثل أهم قنوات التوزيع لخدمات الصيرفة الإلكترونية فيما يلي:

1 – **آلات الصراف الآلي:**

وهي تلك الآلات التي يمكن نشرها بالأماكن المختلفة سواء بالجدار أو بشكل مستقل وتكون متصلة بشبكة حاسب المصرف أو يقوم العميل باستخدام بطاقة بلاستيكية أو بطاقة ذكية للحصول على الخدمات مثل السحب النقدي والإيداع النقدي والاستفسار عن الحساب وغيرها(الشمري والعبدلات، 2008، ص30).

**2 – نقاط البيع الإلكترونية:**

وهي الآلات التي يتم نشرها لدى المؤسسات والمراكز التجارية والخدمية بمختلف أنواعها وأنشطتها. ويمكن للمستفيد استخدام بطاقة بلاستيكية أو بطاقة ذكية للقيام بأداء مدفوعات من خلال الخصم على حسابه الكترونياً عند تمرير هذه البطاقة داخل الآلة المتصلة الكترونياً بحاسوب المصرف (ياس وجميل، 2014، ص40).

**3 – الصيرفة المنزلية:**

وهي عبارة عن استخدام الحاسب الآلي الشخصي للعميل وربطه مع نظام الحاسب الآلي بالمصرف، وتعتمد هذه الصيرفة على فكره تحويل البيانات من حاسب العميل إلى حاسب المصرف والعكس وذلك من إشارات رقمية إلى موجات أو إشارات ضوئية بواسطة أجهزة التحويل الخاصة بالحاسب لتمر عبر وسائط اتصال متعددة إلى الحاسب الشخصي بمنازل العملاء (شاهين، 2010، ص520).

**4 – الصيرفة عبر الهاتف:**

تساعد الصيرفة الإلكترونية عبر الهاتف في تسهيل إدارة العملاء لعملياتهم المصرفية والتقليل من الازدحام على المصارف. فهي العملية التي تتيح للعميل إجراء معاملاته المصرفية عبر الهاتف وإجراء تسويات الحساب والمدفوعات وطلب الحصول على الائتمان (محمد، 2015، ص140).

**5 – الصيرفة عبر الإنترنت:**

وتسمى هذه الصيرفة بالمصارف الافتراضية وهي تلك المصارف التي تستخدم الإنترنت كقناة لتوزيع الخدمات المصرفية من قبل المصرف مثل الإيداع، وتحويل الأموال، والحصول على الخدمات المصرفية الجديدة (الشمري والعبدلات، 2008، ص38)، ويعتبر الإنترنت هو جوهر عمل هذه المصارف والتي دخلت في ميدان التنافس مع المصارف الأخرى (قدومي، 2008، ص298). وتعد الصيرفة الإلكترونية عبر الإنترنت أداة إستراتيجية في قطاع الأعمال وقطاع التنمية فهي بذلك تقدم مجموعة من الحوافز للعملاء من خلال سهولة الحصول والوصول إلى حساباتهم في أي مكان بالعالم ومن خلال الحاسوب المنزلي (محمد، 2015، ص141).

**ثالثاً: معوقات الصيرفة الإلكترونية:**

هناك العديد من المعوقات التي تعيق الصيرفة الإلكترونية منها: (الشمري والعبدلات، 2008، ص191-192):

1 – عدم توفر البنية التحتية التقنية.

2 – عدم توفر كادر بشري مدرب على الخدمة الإلكترونية.

3 – ارتفاع تكاليف شراء الأجهزة الإلكترونية والصيانة والتدريب.

4 – ارتفاع التكاليف الإدارية كإنشاء وحدة إدارية متخصصة.

5 – انخفاض الوعي المصرفي لدى الجمهور وقلة الثقة بالمصارف الإلكترونية.

6 – عدم وجود تشريعات حكومية تنظم مثل هذه الأعمال وحمايتها وضمان سريتها.

ويضيف (محمد، 2015، ص144) المعوقات التالية:

1 – عدم اقتناع الإدارات العليا بتبني مفاهيم الصيرفة الإلكترونية.

2 – بطء خدمات الإنترنت من قبل المزود.

3 – عدم إلمام العملاء بالخدمات المصرفية الإلكترونية، وعدم انتشار مواقع الصرافات الآلية.

4 – عدم انتشار شبكة الإنترنت للمستخدمين بشكل كاف، وعدم توفر شبكة تربط المصارف فيما بينها.

**رابعاً: المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف:**

**1 – جودة الخدمة:**

وهي مقياس إلى أي مدى تلاقي الخدمة المقدمة توقعات العملاء، وأنها تحدد حسب تصور العميل وليس تصورات مقدمي الخدمة، لذلك من المهم جداً تحديد احتياجات ورغبات العملاء، ثم تصميم الخدمة لتلبي هذه المتطلبات، وأن جودة الخدمة يمكن أن تساعد المنظمة لتمييز نفسها عن غيرها من المنظمات وأن تكتسب ميزة تنافسية (الباهي، 2016، ص30).

**2 – جذب العملاء:**

أصبح رضا العملاء أحد الأمور الحيوية والهامة في قطاع الأعمال المالية. إذ أدركت معظم المصارف أن رضا العملاء يمنحها مبرراً قوياً للبقاء والنمو، وأن عدم تمكنها من تحقيق ذلك الرضا يجعلها عاجزة عن الاستمرار والمنافسة لاسيما في ظل التحديات المتمثلة بالتطور التكنولوجي وسرعة الانتشار والتوسع وما سيتبع ذلك من تغيرات في أذواق وحاجات العملاء (محمود، 2015، ص363).

**3 – مواكبة التقدم التكنولوجي:**

إن استخدام التكنولوجيا الحديثة في العمل المصرفي أمر لابد منه من أجل التكيف مع معطيات التطور ولضمان بقاء المصارف واستمرارها، إذ أصبح التحدي الحقيقي للمصارف يتمثل في إيجاد مجموعة من الخدمات التي تلبي احتياجات ورغبات العملاء وتفوق توقعاتهم باعتبارها نقطة البدء في العمل المصرفي (الخفاجي، 2012، ص53).

**المبحث الثالث: الإطار العملي للدراسة**

**أولاً: أداة الدراسة:**

تم إعداد استمارة استبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة وتتكون هذه الاستمارة من محورين:

المحور الأول: معوقات الصيرفة الالكترونية ويتكون هذا المحور من (12) عبارة.

المحور الثاني: المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف ويشمل محاور فرعية هي (جودة الخدمة، وجذب العملاء، ومواكبة التقدم التكنولوجي) ويتكون كل محور من هذه المحاور من (5) عبارات.

فقد اعتمد الباحثان في تصميم استمارة الاستبيان على دراسة كل من (قدومي، 2008) ،(وادي، 2008) ،(سامي، 2010) ،(موسى، 2011) ،(ياس وجميل، 2014) ،(محمد، 2015).

ولقد استخدم الباحثان مقياس ليكرت (Liker Scale) الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لعبارات الاستبيان، حيث منح الدرجات من (1-5) وفقاً للتدرج التالي: (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) والتي تقيس اتجاهات وآراء

المستقصى منهم. ولحساب طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فئات المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (4÷5=0.80)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي واحد صحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا يصبح طول الخلايا كما هو موضح بالجدول التالي:

**جدول رقم (1) إجابات الأسئلة ودلالتها**

| الإجابة على الأسئلة (البديل) | التقدير في التعليق علي النتائج | طول الخلية | الوزن النسبي (درجة الموافقة) |
|---|---|---|---|
| غير موافق بشدة | درجة ضعيفة جدا | 1 – 1.79 | 20 ٪ – 35 ٪ |
| غير موافق | درجة ضعيفة | 1.80 – 2.59 | 36 ٪ – 51 ٪ |
| محايد | درجة متوسطة | 2.60 – 3.39 | 52 ٪ – 67 ٪ |
| موافق | درجة عالية | 3.40 – 4.19 | 68 ٪ – 83 ٪ |
| موافق بشدة | درجة عالية جدا | 4.20 – 5 | 84 ٪ – 100 ٪ |

**ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:**

تمثل مجتمع الدراسة في العاملين في مجال الصيرفة الإلكترونية ومقدمي الخدمة بمصرف الجمهورية الرئيسي، وبناءً عليه فقد بلغ عدد أفراد مجتمع الدراسة (80) مفردة، ونظراً لمحدودية عدد أفراد مجتمع الدراسة تم الاعتماد على أسلوب الحصر الشامل، فقد تم توزيع استمارات الاستبيان على جميع أفراد المجتمع حيث بلغ عدد الاستمارات المستردة (61) استمارة من إجمالي عدد الاستمارات الموزعة والبالغ (80) استمارة استبيان أي بنسبة استجابة 76.25 ٪ .

**ثالثاً: ثبات الاستبيان:**

تم إجراء اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات استمارة الاستبيان وذلك للتأكد من أن هذا الاستبيان سوف يعطي نفس النتائج إذا تم إعادة توزيعه على أفراد العينة عدة مرات خلال

فترات زمنية معينة. والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

**جدول رقم (2) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان**

| ت | المحاور | معامل ألفاكرونباخ | الثبات |
|---|---|---|---|
| 1. | معوقات الصيرفة الالكترونية | 0.788 | 0.888 |
| 2. | جودة الخدمة | 0.708 | 0.841 |
| 3. | جذب العملاء | 0.737 | 0.858 |
| 4. | مواكبة التقدم التكنولوجي | 0.863 | 0.929 |
| | جميع عبارات الاستبيان | 0.792 | 0.890 |

من الجدول السابق يتضح أن معاملات ألفا كرونباخ والثبات مقبولة لجميع الأسئلة، لأن جميع قيم معاملات الثبات تجاوزت (0.6) وبالتالي يمكن القول إنها معاملات ذات دلالة جيدة، ويمكن الاعتماد عليها في التحليل وتعميم النتائج.

**رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:**

تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS، حيث تم استخدام النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات وصدق محتوى استبيان الدراسة، ومعامل الارتباط والانحدار الخطي البسيط لاختبار فرضيات الدراسة.

**خامسا: عرض نتائج الدراسة:**

**أ – التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة:**

**1 – الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل (معوقات الصيرفة الإلكترونية):**

يوضح الجدول التالي عرض الإحصاءات الوصفية المتمثلة في المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد معوقات الصيرفة الإلكترونية

| ت | العبارات | المتوسط | الانحراف المعياري | التقدير | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| 1. | لا تتوفر بالمصرف بنية تحتية تقنية كافية. | 3.51 | 1.027 | عالي | 10 |
| 2. | عدم إلمام العملاء بالخدمات المصرفية الإلكترونية | 3.43 | 1.271 | عالي | 11 |
| 3. | لا تتوفر لدى العاملين المهارات اللازمة لأعمال الصيرفة الإلكترونية | 3.66 | 0.793 | عالي | 9 |
| 4. | ارتفاع كلفة الخدمة المصرفية الالكترونية | 4.56 | 0.827 | عال جدا | 2 |
| 5. | مواقع الصراف الآلي غير منتشرة بشكل جيد | 4.74 | 0.603 | عال جدا | 1 |
| 6. | بطء خدمة الإنترنت من المزود | 3.67 | 0.831 | عال | 8 |
| 7. | ارتفاع درجة مخاطر الخدمة المصرفية الإلكترونية | 3.72 | 1.185 | عال | 7 |
| 8. | لا تتوفر شبكة إنترنت تربط المصارف فيما بينها | 4.03 | 1.016 | عال | 6 |
| 9. | تفضيل العملاء للعمل التقليدي في الحصول على الخدمة المصرفية | 4.20 | 0.910 | عالي جدا | 5 |
| 10. | عدم توفر خدمات مصرفية الكترونية شاملة كما هو الحال في الخدمات التقليدية | 4.31 | 0.847 | عالي جدا | 4 |
| 11. | التشريعات والقوانين لم تهتم بشكل مناسب بالعمل المصرفي الإلكتروني | 4.51 | 0.942 | عالي جدا | 3 |
| 12. | عدم انتشار نقاط البيع POS في المجال التجاري يحد من التعامل ببطاقات الائتمان. | 3.51 | 1.027 | عال | 10 |
| | المعدل العام | 3.99 | 0.939 | عال | |

يتضح من الجدول السابق أن أعلى العبارات تقديراً هي (مواقع الصراف الآلي غير منتشرة بشكل جيد) بمتوسط حسابي (4.74) وانحراف معياري (0.603)، تليها العبارة ( ارتفاع كلفة الخدمة المصرفية الالكترونية) بمتوسط حسابي (4.56) وانحراف معياري (0.827)، في حين كان أقل العبارات تقديراً هي (عدم إلمام العملاء بالخدمات المصرفية الالكترونية) بمتوسط حسابي (3.43) وانحراف معياري (1.271)، وان المتوسط العام بلغ (3.99) وهي درجة عالية، وهذا يعني أن إجابات أفراد عينة الدراسة بخصوص بعد معوقات الصيرفة الالكترونية جاءت بدرجة موافقة عالية.

**2 – الإحصاء الوصفي للمتغير التابع (المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف) ويتضمن الأبعاد التالية:**

**البعد الأول: جودة الخدمة:**

يوضح الجدول التالي عرض الإحصاءات الوصفية المتمثلة في المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وذلك على النحو التالي:

**جدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد جودة الخدمة**

| ت | العبارات | المتوسط | الانحراف المعياري | التقدير | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| .1 | يهتم المصرف بحسن المعاملة مع العملاء | 3.51 | 1.074 | عال | 2 |
| .2 | يلتزم المصرف بتنفيذ وعوده مع العملاء | 3.57 | 1.176 | عال | 1 |
| .3 | يوفر المصرف الكفاءات البشرية المؤهلة لخدمة العملاء | 3.03 | 1.414 | متوسط | 4 |
| .4 | يهتم المصرف بالتصميم والديكور الداخلي للمصرف | 2.39 | 1.005 | ضعيف | 5 |
| .5 | يؤكد المصرف اعتناء الموظفين بملابسهم ومظهرهم اللائق | 3.20 | 1.062 | متوسط | 3 |
| | المعدل العام | 3.14 | 1.146 | متوسط | |

يتضح من الجدول السابق أن أعلى العبارات تقديراً هي(يلتزم المصرف بتنفيذ وعوده مع العملاء) بمتوسط حسابي (3.57) وانحراف معياري (1.176)، تليها العبارة (يهتم المصرف بحسن المعاملة مع العملاء) بمتوسط حسابي (3.51) وانحراف معياري (1.074)، في حين كان أقل العبارات تقديراً هي (يهتم المصرف بالتصميم والديكور الداخلي للمصرف) بمتوسط حسابي (2.39) وانحراف معياري (1.005)، وإن المتوسط العام بلغ (3.14) وهي درجة متوسطة، وهذا يعني أن إجابات أفراد عينة الدراسة بخصوص بعد جودة الخدمة جاءت بدرجة موافقة متوسطة.

**البعد الثاني: جذب العملاء:**

يوضح الجدول التالي عرض الإحصاءات الوصفية المتمثلة في المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وذلك على النحو التالي:

**جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد جذب العملاء**

| ت | العبارات | المتوسط | الانحراف المعياري | التقدير | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| .1 | يؤكد المصرف السرعة والدقة في إنجاز المعاملات | 3.20 | 1.062 | متوسط | 2 |
| .2 | يوفر المصرف خدمة السحب على المكشوف للعملاء | 2.20 | 0.792 | ضعيف | 4 |
| .3 | يوفر المصرف مواقف لسيارات العملاء | 2.85 | 1.138 | متوسط | 3 |
| .4 | يعمل المصرف على تسهيل حصول العملاء على القروض | 2.10 | 1.012 | ضعيف | 5 |
| .5 | يعمل المصرف على زيادة عدد الفروع في مختلف المناطق | 3.59 | .8830 | عال | 1 |
| | المعدل العام | 2.788 | 0.977 | متوسط | |

يتضح من الجدول السابق أن أعلى العبارات تقديراً هي (يعمل المصرف على زيادة عدد

الفروع في مختلف المناطق) بمتوسط حسابي (3.59) وانحراف معياري (0.883)، تليها العبارة (يؤكد المصرف السرعة والدقة في إنجاز المعاملات) بمتوسط حسابي (3.20) وانحراف معياري (1.062)، في حين كان أقل العبارات تقديراً هي (يعمل المصرف على تسهيل حصول العملاء على القروض) بمتوسط حسابي (2.10) وانحراف معياري (1.012)، وان المتوسط العام بلغ (2.788) وهي درجة متوسطة، وهذا يعني أن إجابات أفراد عينة الدراسة بخصوص بعد جذب العملاء جاءت بدرجة موافقة متوسطة.

**البعد الثالث: مواكبة التقدم التكنولوجي:**

يوضح الجدول التالي عرض الإحصاءات الوصفية المتمثلة في المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وذلك على النحو التالي:

**جدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد مواكبة التقدم التكنولوجي**

| ت | العبارات | المتوسط | الانحراف المعياري | التقدير | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| .1 | يتوسع المصرف في إصدار جميع أنواع بطاقات الائتمان لخدمة العملاء | 3.11 | 1.082 | متوسط | 1 |
| .2 | يعمل المصرف على تطوير وتحديث التكنولوجيا المستخدمة في العمل بشكل مستمر | 2.74 | 1.559 | متوسط | 4 |
| .3 | تركز الإدارة على توفير الصيانة اللازمة بأسرع وقت حرصاً على استمرار تقديم الخدمة | 2.98 | 1.258 | متوسط | 3 |
| .4 | يركز المصرف على إعداد وتدريب وتنمية مهارات الكوادر البشرية على استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة | 3.00 | 1.449 | متوسط | 2 |
| .5 | يركز المصرف على الأمن التكنولوجي ومراقبة جميع الأعمال بوسائل تكنولوجية حديثة | 2.27 | 1.006 | ضعيف | 5 |
| | المعدل العام | 2.82 | 1.271 | متوسط | |

يتضح من الجدول السابق أن أعلى العبارات تقديراً هي (يتوسع المصرف في إصدار جميع أنواع بطاقات الائتمان لخدمة العملاء) بمتوسط حسابي (3.11) وانحراف معياري (1.082)، تليها العبارة (يركز المصرف على إعداد وتدريب وتنمية مهارات الكوادر البشرية

على استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة.) بمتوسط حسابي (3.00) وانحراف معياري (1.449)، في حين كان أقل العبارات تقديراً هي (يركز المصرف على الأمن التكنولوجي ومراقبة جميع الأعمال بوسائل تكنولوجية حديثة) بمتوسط حسابي (2.27) وانحراف معياري (1.006)، وأن المتوسط العام بلغ (2.82) وهي درجة متوسطة، وهذا يعني أن إجابات أفراد عينة الدراسة بخصوص بعد مواكبة التقدم التكنولوجي جاءت بدرجة موافقة متوسطة.

**ب – اختبار فرضيات الدراسة:**

اختبار الفرضية الرئيسية والتي تنص على أنه: لا يوجد أثر معنوي لمعوقات الصيرفة الإلكترونية على المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف، وحتى يتم اختبار هذه الفرضية قام الباحثان بتقسيمها إلى ثلاث فرضيات فرعية يتم اختبار كل منها على النحو التالي:

**1 – الفرضية الفرعية الأولي والتي تنص على أنه: لا يوجد أثر معنوي لمعوقات الصيرفة الالكترونية على جودة الخدمة.**

ولاختبار الفرضية السابقة، فإنه تم استخدام تحليل الانحدار كما هو موضح في الجدول التالي:

**جدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار لبيان أثر معوقات الصيرفة الالكترونية على جودة الخدمة**

| المتغيرات المستقلة | معامل الارتباط (R) | معامل التحديد $R^2$ | اختبار التأثير T-test | Sig |
|---|---|---|---|---|
| معوقات الصيرفة الالكترونية | 0.298 | 0.089 | -2.393 | 0.017 |

يتضح من الجدول السابق أن معامل الارتباط بين معوقات الصيرفة الالكترونية وجودة الخدمة، قد بلغ (0.298 )، كما تشير قيمة معامل التحديد إلى أن معوقات الصيرفة الالكترونية تمثل ما نسبته 8.9 ٪ من التغيرات التي تحدث في جودة الخدمة وهي تعد مقبولة إحصائياً بالاعتماد على قيمة T التي بلغت(2.393-) وهي دالة إحصائياً، حيث

بلغ مستوى دلالتها (0.017) وهو أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه: يوجد أثر معنوي لمعوقات الصيرفة الالكترونية على جودة الخدمة.

**2 – الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على أنه: لا يوجد أثر معنوي لمعوقات الصيرفة الالكترونية على جذب العملاء.**

ولاختبار الفرضية السابقة، فإنه تم استخدام تحليل الانحدار كما هو موضح في الجدول التالي:

**جدول رقم (8) نتائج تحليل الانحدار لبيان أثر معوقات الصيرفة الالكترونية على جذب العملاء**

| المتغيرات المستقلة | معامل الارتباط (R) | معامل التحديد $R^2$ | اختبار التأثير T-test | Sig |
|---|---|---|---|---|
| معوقات الصيرفة الالكترونية | 0.295 | 0.087 | -2.371 | 0.021 |

يتضح من الجدول السابق أن معامل الارتباط بين معوقات الصيرفة الالكترونية وجذب العملاء، قد بلغ (0.295 )، كما تشير قيمة معامل التحديد إلى أن معوقات الصيرفة الالكترونية تمثل ما نسبته 8.7 ٪ من التغيرات التي تحدث في جذب العملاء وهي تعد مقبولة إحصائياً بالاعتماد على قيمة T التي بلغت (2.371 –) وهي دالة إحصائياً، حيث بلغ مستوى دلالتها (0.021) وهو أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه: يوجد أثر معنوي لمعوقات الصيرفة الالكترونية على جذب العملاء.

**3 – الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على أنه: لا يوجد أثر معنوي لمعوقات الصيرفة الالكترونية على مواكبة التقدم التكنولوجي.**

ولاختبار الفرضية السابقة، فإنه تم استخدام تحليل الانحدار كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (9) نتائج تحليل الانحدار لبيان أثر معوقات الصيرفة الالكترونية على مواكبة التقدم التكنولوجي

| المتغيرات المستقلة | معامل الارتباط (R) | معامل التحديد $R^2$ | اختبار التأثير T-test | Sig |
|---|---|---|---|---|
| معوقات الصيرفة الالكترونية | 0.341 | 0.098 | -2.898 | 0.009 |

يتضح من الجدول السابق أن معامل الارتباط بين معوقات الصيرفة الالكترونية ومواكبة التقدم التكنولوجي، قد بلغ (0.341 )، كما تشير قيمة معامل التحديد إلى أن معوقات الصيرفة الالكترونية تمثل ما نسبته 9.8 ٪ من التغيرات التي تحدث في مواكبة التقدم التكنولوجي وهي تعد مقبولة إحصائياً بالاعتماد علي قيمة T التي بلغت(-2.898) وهي دالة إحصائياً، حيث بلغ مستوى دلالتها (0.009) وهو أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه: يوجد أثر معنوي لمعوقات الصيرفة الالكترونية على مواكبة التقدم التكنولوجي.

اختبار الفرضية الرئيسية والتي تنص على أنه: لا يوجد أثر معنوي لمعوقات الصيرفة الإلكترونية على المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف.

**ولاختبار الفرضية السابقة، فإنه تم استخدام تحليل الانحدار كما هو موضح في الجدول التالي:**

جدول رقم (10) نتائج تحليل الانحدار لبيان أثر معوقات الصيرفة الالكترونية على المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف

| المتغيرات المستقلة | معامل الارتباط (R) | معامل التحديد $R^2$ | اختبار التأثير T-test | Sig |
|---|---|---|---|---|
| معوقات الصيرفة الالكترونية | 0.263 | 0.069 | -2.093 | 0.041 |

يتضح من الجدول السابق أن معامل الارتباط بين معوقات الصيرفة الالكترونية والمكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف، قد بلغ (0.263) كما تشير قيمة معامل التحديد إلى أن معوقات الصيرفة الالكترونية تمثل ما نسبته 6.9 ٪ من التغيرات التي تحدث في المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف وهي تعد مقبولة إحصائياً

بالاعتماد علي قيمة T التي بلغت(2.093-) وهي دالة إحصائياً، حيث بلغ مستوى دلالتها (0.041) وهو أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه: يوجد أثر معنوي لمعوقات الصيرفة الالكترونية على المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف.

**سادساً: النتائج والتوصيات:**

**أ – نتائج الدراسة:**

يمكن استخلاص بعض النتائج الهامة ذات الصلة بموضوع الدراسة وذلك على النحو التالي:

1 – أظهرت الدراسة أن المتوسط العام لبعد معوقات الصيرفة الإلكترونية بلغ (3.99) وبانحراف معياري (0.939)، وهذا يعني أن اتجاهات عينة الدراسة جاءت بدرجة موافقة عالية.

2 – أثبتت الدراسة أن اتجاهات عينة الدراسة لأبعاد المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف جاءت بدرجة موافقة متوسطة، حيث جاءت مرتبة تنازلياً على النحو التالي:(جودة الخدمة، مواكبة التقدم التكنولوجي، جذب العملاء).

3 – خلصت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لمعوقات الصيرفة الإلكترونية على المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف، وكانت قيمة معامل التحديد ($r^2$= ٪ 6.9) وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في معوقات الصيرفة الإلكترونية مسؤولة عن تفسير ما نسبته (٪ 6.9 ) من التغيرات التي تحدث في المكونات ذات البعد الاستراتيجي للمصارف.

4 – خلصت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لمعوقات الصيرفة الإلكترونية على جودة الخدمة، وكانت قيمة معامل التحديد ($r^2$= ٪ 8.9) وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في معوقات الصيرفة الإلكترونية مسؤولة عن تفسير ما نسبته (٪ 8.9 ) من التغيرات التي تحدث في جودة الخدمة.

5 – خلصت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لمعوقات الصيرفة الإلكترونية على جذب العملاء، وكانت قيمة معامل التحديد ($r^2$= ٪ 8.7) وهذا يعني أن التغيرات التي

تحدث في معوقات الصيرفة الإلكترونية مسؤولة عن تفسير ما نسبته (8.7 ٪ ) من التغيرات التي تحدث في جذب العملاء.

6 – خلصت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لمعوقات الصيرفة الإلكترونية على مواكبة التقدم التكنولوجي، وكانت قيمة معامل التحديد (9.8 ٪ =$r^2$) وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في معوقات الصيرفة الإلكترونية مسؤولة عن تفسير ما نسبته (9.8 ٪ ) من التغيرات التي تحدث في مواكبة التقدم التكنولوجي.

**ب – توصيات الدراسة:**

من خلال النتائج السابقة يمكن عرض التوصيات التالية:

1 – ضرورة توفير البنية التحتية المعلوماتية الملائمة من حيث أجهزة الحاسوب والبرمجيات وخدمات الاتصالات والإنترنت.

2 – العمل على تدريب الكوادر البشرية وتأهيلها على استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة وبما يسهم في الرفع من مستوى الخدمات المقدمة للعملاء.

3 – ضرورة قيام المصارف بحملة تثقيفية وتوعية شاملة ومكثفة لعملائها لغرض نشر ثقافة الصيرفة الإلكترونية وحثهم على استخدام الخدمة الإلكترونية بإظهار المزايا المتحققة منها مقارنة بالعمل المصرفي التقليدي.

4 – التعاون مع قطاع الاتصالات لحل مشكلة بطء الإنترنت والانقطاع المستمر في الشبكة.

5 – ضرورة توسيع نطاق استخدام أجهزة الصراف الآلي من قبل المصارف وبث الوعي بين العملاء حول كيفية استخدامها، إضافة إلى نشر نقاط البيع POS في جميع المراكز التجارية.

6 – وضع قوانين وتشريعات شاملة تحكم الصيرفة الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين المصرف والعملاء وتحديد مسؤوليات وواجبات كل طرف.

7 – تطوير وسائل الآمان والحماية وضمان سرية جميع العمليات المصرفية.

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع العربية:

#### أ – الكتب:

1 – السماتي، سيف الدين، (2004)، العمليات المصرفية الإلكترونية والإطار الإشرافي، عمان، اتحاد المصارف العربية.

2 – الشمري، ناظم محمد والعبدلات، عبد الفتاح زهير، (2008)، الصيرفة الإلكترونية، عمان، دار وائل للنشر.

#### ثانياً: الدوريات:

1 – الخفاجي، علي كريم، (2012)، توظيف تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية مقارنة بين المصارف الحكومية والأهلية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 8، العدد 3.

2 – جاسم، نبيل ذنوب ومبارك، مثال مرهون، (2010)، معيقات تطبيق الصيرفة الإلكترونية في القطاع المصرفي الحكومي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 25.

3 – شاهين، علي عبد الله، (2010)، نظم الدفع الإلكتروني ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها: دراسة تطبيقية على بنك فلسطين، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 1.

4 – فهد، نصر حمود، (2011)، إمكانات التحول نحو الصيرفة الإلكترونية في البلدان النامية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 4.

5 – قدومي، ثائر عدنان، (2008)، العوامل المؤثرة في انتشار الصيرفة الإلكترونية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد 11، العدد 2.

6 – محمد، جمال هداش، (2015)، متطلبات تطبيق الصيرفة الإلكترونية ومعوقاتها في المصارف العراقية: دراسة تطبيقية في عدد من فروع المصارف الأهلية والحكومية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 32.

7 – محمود، أسيل هادي، (2015)، تأثير رضا الزبائن في الأداء المالي للمصارف: دراسة تطبيقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 44.

8 – وادي، رشدي عبد اللطيف، (2008)، أهمية ومزايا البنوك الإلكترونية في قطاع غزة بفلسطين ومعوقات انتشارها، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 16، العدد 2.

9 – ياس، أسماء خضير وجميل، أحمد صبحي، (2014)، مظاهر استخدام الصيرفة الإلكترونية في العراق: دراسة حالة على مجموعة من المصارف التجارية في بغداد، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 41.

**ج – الرسائل العلمية:**

1 – الباهي، صلاح الدين مفتاح، (2016)، أثر جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية على رضا الزبائن: دراسة ميدانية على البنك الإسلامي الأردني في عمان، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

**د – المؤتمرات:**

1 – مسعود، أحمد سعد، (2017)، وسائل الدفع الإلكتروني وأزمة السيولة: دراسة حالة مصرف الجمهورية، المؤتمر الدولي الأول حول السياسات الاقتصادية ومستقبل التنمية في ليبيا، للفترة من 11 – 13 ديسمبر، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب.

**ثانياً: المراجع الأجنبية:**

**A – Periodicals:**

1 – Abushanab. E, Pearson. J & Setterstorm. J, (2010), Internet Banking and Customer›s Acceptance in Jordan: The Unified model›s Perspective, Communications of the Association for Information System, Vol. 26, No. 23.

2 – Rosoulian. M & Safari. M, (2011), The reasons to lack of electronics banking achievement in iran, international journal of managing information technology, Vol. 3, No. 3.

**B – Theses:**

1 – Khrewesh. A, (2011), E – banking Adoption Model in Palestine, thesis for the degree of Master of Engineering Management, An – Najah National University.

# The obstacles of electronic banking and its impact on the components with the strategic dimension of banks

## A Field study with applieation on the main bank of the Republic

■Dr. Fouzi Abdulghadir Rehab* ■ Dr. Fathi Ahmed Enqita **

**:Summary**

The objective of this study was to identify the impact of electronic banking obstacles on the strategic dimensions of banks. The analytical descriptive approach was used. The study community consisted of 80 employees working in the field of electronic banking and service providers in the Republic of the Republic. For the small size of the study community. The survey questionnaire was used as a main tool for collecting data. The study data were analyzed using SPSS. The study found several results, the most important of which is the significant effect of electronic banking obstacles on the component With the strategic dimension of the banks.

* Faculty member/ Faculty of Economics and Commerce Almarqb University
** Faculty member/ Faculty of Economics and Commerce Almarqb University

# أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية

**دراسة تطبيقية على شركات النفط الليبية**

■ د. محمد أبوالقاسم زكري ■ أ.سعاد عياش على امعرف **

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية. ولتحقيق هدف الدراسة تم إجراء دراسة ميدانية في البيئة الليبية، وذلك باستطلاع آراء عينة عددها (407) من مجتمع الدراسة المتكون من المحاسبين، والمراجعين، والمدراء الماليين، في شركات النفط الليبية، وقد تم الاعتماد على قائمة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات هذا وتم التوصل إلى عدة نتائج أهمها: أن تطبيق المعايير الدولية IFRS يساعد على تعزيز التوقعات الحالية وإحداث تغيير فيها مما يساعد على اتخاذ القرارات السليمة، كما أن المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لهذه المعايير تعبر بصدق عن العمليات والأحداث الاقتصادية التي قامت بها الشركة. وبذلك يعزز تطبيقها على إجراء المقارنات للتقارير المالية من أجل تقييم الأداء المالي للشركات وشمولها على كافة المعلومات المحاسبية وتجنب التفاصيل الزائدة؛ وبذلك يوجد أثر إيجابي لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية لتحقيق جودة التقارير المالية؛ وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحثان بضرورة إعادة النظر في التشريعات والقوانين التي تعمل في ظل الاقتصاد الموجه، والتي منها النظام التشريعي والاقتصادي، والعمل على عدم تدخل أجهزة الدولة في سوق الأوراق المالية إلا بما يسمح تنظيمه.

* أستاذ مساعد في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس
** محاضر مساعد في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد - جامعة سرت - ليبيا

## 1 - المقدمة

تتزايد أهمية التقارير المالية في ظل عولمة الأسواق المالية وتطور الاتصالات ونشر التقارير المالية على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت لدعم كفاءة هذه الأسواق وتتزايد معها فكرة تبني معايير محاسبية مشتركة أو موحدة لإعداد تلك التقارير، وقد أصبح التوافق مع المعايير الدولية، لإعداد التقارير المالية والاعتماد على معايير محاسبية عالية الجودة مرحلة من مراحل التنمية واتجاهاً ضرورياً لتعزيز والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي العالمي، والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي (Moussa, 2010, pp. 89 - 92).

فقد أخذت المنظمات المحاسبية الدولية مثل( International Federation of Accountants (IFAC على عاتقها إصدار القواعد والإجراءات القادرة على إعداد تقارير مالية بدرجة عالية من الجودة والدقة، تهدف إلى توفير معلومات محاسبية ملائمة للمستخدمين لقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية ( International Accounting Standards Committee (IASC ما عرف بمعايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards(LAS) ما بين الأعوام 1973 ولغاية 2003، وبعد ذلك تم استبدال مسمى لجنة معايير المحاسبة الدولية بمجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Board(IASB حيث أخذ على عاتقه تعديل وتطوير كافة معايير المحاسبة الدولية، والتي عرفت بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية International Financial Reporting Standards (IFRS)

تمثل معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مجموعة القواعد والأسس التي يتوجب على المنشآت إتباعها في القياس والإفصاح لعناصر التقارير المالية، وعرفت على أنها مجموعة من القواعد المحاسبية وتفسيراتها صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وتتضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ( IFRSs)، معايير المحاسبة الدولية (IAS) التي صدرت من لجنة معايير المحاسبة المالية، التفسيرات التي تصدر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية International Financial Reporting Interpretation Committee،(IFRIC)

التفسيرات التي صدرت عن لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية Standing Interpretations Committee.(SIC) وهناك (41) معيارا محاسبيا دوليا وقد تم إجراء

تعديل على البعض وإلغاء واستبدال البعض الآخر ليصبح عددها (28) معيار سارياً بداية 2017، وتبعتها لجنة تفسيرات المعايير المحاسبية Standing Interpretations Committee.(SIC) حيث أصدرت لغاية نهاية عام 2000 (34) تفسيراً، وقد تم إلغاء البعض ودمج البعض الأخر ليصبح عددها (08) من التفسيرات سارية بداية 2017؛ كما يوجد (17) معيار تقرير مالي دولي تم إصدارها ابتداءً من العام 2001 وكان آخرها معـــيار التقرير المالي الدولي رقـــم (17)، منهـا (IFRS9, IFRS15, IFRS16, IFRS17) لا تزال غير سارية، تبعه لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRIC، حيث أصدرت لغاية تاريخه (22) تفسيراً (تخنوني وعقاري، 2017، ص302)(القضاة، 2017، ص161)(الجعارات، 2014، ص6). ولقد لاقت المعايير الدولية قبولا واسعا على المستوى الدولي، وساد الاعتقاد بأن تطبيقا كفيلا بتوفير معلومات ذات جودة عالية، وقد تجسد هذا التوجه في وضع إطار مفاهيمي للمعايير المحاسبية يحدد الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات الواردة في التقارير المالية والمتمثلة بالملاءمة، والتمثيل الصادق، والقابلية للمقارنة والتحقق، بالإضافة إلى قابلية الفهم والتوقيت المناسب، وعرفت هذه الخصائص على أنها «صفات تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، والتي تجعل المعلومات المالية ذات جودة عالية» (سالم وأحمد، 2013، ص92).

**2 - الدراسات السابقة**

تعتبر معايير التقارير المالية الدولية تفسيرات محاسبية صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، تهدف إلى توفير معلومات ذات جودة عالية وتتمتع بالشفافية والقابلية للمقارنة في البيانات المالية والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المستثمرين في أسواق المال العالمية ولمستخدمي المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى أن معايير التقارير المالية الدولية تتمتع بخصائص تتطلب أن يتوافر فيمن يطبقها خبرة وكفاءة مهنية عالية وهو ما قد لا يتوافر في كثير من الدول النامية كما أنها تتطلب استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي بدلا من التكلفة التاريخية والتي يواجه تطبيقها في الدول النامية صعوبات كثيرة نظرا لعدم توافر متطلبات تطبيق تلك القيمة في هذه الدول (أبو طالب، 2013: 3). وتعددت الدراسات التي تناولت أثر تطبيق

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية، ولعل أكثرها ارتباطاً بموضوع الدراسة من الأقدم إلى الأحدث ما يلي:

1 - دراسة (Iatridis,2010) بعنوان: التقارير المالية الدولية وجودة معلومات القوائم المالية

International financial reporting and the Quality of financial statement information

**هدفت** هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية، وبيان أثر التحول من مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في المملكة المتحدة إلى معايير التقارير المالية الدولية، **واعتمدت** الدراسة على القيمة الملاءمة، وعدم تماثل المعلومات المحاسبية كمقاييس لجودة التقارير المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم تحليل محتوى التقارير لعينة (291) شركة مساهمة مسجلة بسوق الأوراق المالية بإنجلترا وفقاً لمعايير المحاسبة المحلية (UK.GAAP)، وبعد تطبيق IFRS، وذلك خلال الفترة (2000 - 2007)، **وتوصلت** الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الالتزام بمتطلبات المعايير الدولية IFRS يؤدي إلى تحسين القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية، والحد من عدم تماثل المعلومات نتيجة الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب، وبالتالي نتيجة الدراسة في مضمونها تشير إلى أن تطبيق المعايير الدولية IFRSيؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية.

2 - دراسة (Jara et al, 2011) بعنوان: **أثر معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المالية**

Effect of international financial reporting standards on financial information quality

**هدفت** الدراسة إلى تحديد مدى اختلاف جودة التقارير المالية باختلاف نوعية معايير المحاسبة المطبقة، وبشكل أكثر تحديداً فقد اهتمت الدراسة بتحديد مدى اختلاف جودة التقارير المالية إذا تم إعدادها وفقاً للمعايير الدولية IFRS عنها في حالة إعدادها وفقاً للمعايير المحلية، وبشكل كمي فقد تم تحديد الفروق في مستوى جودة التقارير المالية في ظل إعدادها وفقاً لكل نوع من أنواع المعايير المشار إليهما، **واعتمدت** الدراسة على مجموعة من المؤشرات المالية والاقتصادية كمقاييس بديلة لجودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية من خلال تحليل محتوى التقارير المالية لعينة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق

المالية الإسبانية، **وتوصلت** الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: اختلاف نتائج النسب المالية ودلالة تلك النسب باختلاف معايير التقارير المالية المستخدمة، وبالتالي فإن جودة المعلومات المحاسبية تختلف باختلاف نوعية التقارير المالية المطبقة، أي تحسُن المؤشرات المالية والاقتصادية بعد تطبيق IFRS مقارنة بتطبيق (SP.GAAP)، وتؤكد الدراسة على وجود مجموعة من الاعتبارات يجب أخذها في الحسبان حتى يمكن استخدام النسب المالية كمقياس لمدى جودة التقارير المالية.

3 - دراسة (Saaydah, 2012) بعنوان: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية: مثال حالة الأردن.

IFRS and Accounting Information Quality: The Case of Jordan

**هدفت** هذه الدراسة إلى بيان أثر الالتزام بتطبيق IFRS على القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية كأحد مقاييس جودة التقارير المالية في الأردن، ولتحقيق هدف الدراسة **اعتمدت** على عينة مكونة من (11) بنكاً و(24) شركة صناعية، ويستند التحليل على البيانات السنوية للشركات العينة والتي تشمل أربع سنوات (كل سنة على حده) خلال الفترة من 1996 - 2009، وقد تضمنت المنهجية استخدام نموذج انحدار (OLS) والذي يفسر القيمة السوقية للشركة باستخدام المعلومات المحاسبية على IFRS القيمة الدفترية، الأرباح، التدفقات النقدية التشغيلية والتراكمات الاختيارية، **وتوصلت** الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أنه لا توجد مجموعة متناسقة من المتغيرات المحاسبية قادرة على تفسير القيمة السوقية للشركة عن كامل فترة الدراسة، وأحد التفسيرات الممكنة لهذه النتيجة المحتملة هو أن المعايير الدولية لا زالت تطبق بشكل محدود في الأردن وخلصت الدراسة أيضاً إلى أنه خلال فترة تطبيق IFRS فإن التدفقات النقدية التشغيلية والتراكمات الاختيارية تصبح أدوات تنبؤ أفضل بالقيمة السوقية للبنوك، في حين أن القيمة الدفترية والأرباح تكون أدوات تنبؤ أفضل بالقيمة السوقية للشركات الصناعية.

4 - دراسة (فريد، 2013) بعنوان: أثر الالتزام بقياس القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات

معايير المحاسبة (IAS/IFRS) على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بهدف تحسين جودة التقارير المالية

**هدفت** الدراسة بيان أثر التزام الشركات المساهمة بقياس القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة IAS/IFRSوما يقابلها من معايير المحاسبة المصرية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المتضمنة بالتقارير المالية بهدف تحسين جودة التقارير المالية **واعتمدت** في ذلك على إجراء دراسة ميدانية لعينة من (80) شركة من الشركات المساهمة المصرية المسجلة بسوق الأوراق المالية المصري عن فترة (5) سنوات من عام 2005 إلى2013، وقد **توصلت** الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المساهمة يزيد من درجة ملاءمة وموثوقية، والقابلية للفهم والمقارنة للمعلومات المتضمنة في تقاريرها المالية، وأن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المساهمة يواجه العديد من المعوقات، منها عدم توافر أسواق نشطة ملاءمة لقياس القيمة العادلة لكثير من الأصول في مصر.

5 - دراسة (عبدالرحمن، 2013) بعنوان: «دراسة اختبارية لقياس مدى فاعلية القيمة المناسبة للمعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لمعايير التقارير الدولية ودورها في تنشيط سوق الأوراق المالية المصرية»

**هدفت** هذه الدراسة إلى توضيح أهمية القيمة المناسبة للمعلومات المحاسبية والتي تم إعدادها في ظل المعايير الدولية IFRS للشركات التي تتعامل في سوق الأوراق المالية وانعكاس ذلك في السوق المصرية، **واعتمدت** الدراسة على بيانات السوق الشهرية من عام 2005 - 2010، وأوضحت **النتائج** التي تم التوصل إليها أن الأرباح المتحققة في بداية الفترة ترتبط بعلاقة موجبة ومعنوية بالعائدات التراكمية، وأن مكاسب السهم الواحد والقيمة الدفترية للسهم ترتبط بصفة إيجابية ومعنوية بسعر ذلك السهم، كما أظهرت الدراسة أيضاً أن القيمة المناسبة للمعلومات المحاسبية قد تغيرت منذ بداية العمل في السوق المصرية الناشئة في عام 2005، وهي «فترة الدراسة» وقد أكدت النتائج بخصوص القيمة المناسبة للمعلومات المحاسبية التي تتطلب استخدام المعايير الدولية IFRS.

6 - دراسة (Dimitropoulos, 2013) بعنوان: **أثر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة المحاسبة: دليل من اليونان**

The impact of IFRS on accounting quality: Evidence from Greece

**هدفت** الدراسة إلى بيان أثر تطبيق معايير IFRS على جودة المعلومات المحاسبية في البيئة اليونانية، **واعتمدت** الدراسة على استخدام عينة من الشركات مكونة من 100 شركة والمدرجة في بورصة أثينا وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2001 إلى 2008، وبنيت هذه الدراسة على فروض تشير إلى أن الشركات التي تقوم بإعداد تقاريرها المالية استنادا إلى معايير التقارير المالية تكون معلوماتها ذات جودة محاسبية أعلى مقارنة بغيرها من الشركات التي تقوم بإعداد تقاريرها المالية استنادا إلى Greece GAAP، وأن هذه الجودة تكون مرتفعة في فترات ما بعد تطبيق هذه المعايير وذلك بالنسبة للشركات التي يتم تعزيزها بمراجعة ذات جودة عالية؛ **وتوصلت** الدراسة إلى أدلة تفيد بأن تطبيق معايير التقارير الدولية لإعداد التقارير المالية ساهم في التخفيض من ممارسات إدارة الأرباح، واستناداً لتطبيقها يتم الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب لها بشكل أكبر مع زيادة القيمة الملائمة للأرقام المحاسبية وذلك مقارنة بمعايير المحاسبة المحلية.

7 - دراسة (Palea, 2013) بعنوان: **جودة معايير المحاسبة الدولية/المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: دروس من التجربة الأوروبية**

IAS/IFRS and financial reporting quality: Lessons from the European experience

**هدفت** هذه الدراسة إلى مناقشة تأثير تبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية معايير المحاسبة الدوليةIAS/IFRS على جودة إعداد التقارير المالية، للقيام بذلك بينت الدراسة استخدام منظور القيمة العادلة من قبل مستثمري الأسواق المالية، مع التركيز على الخبرات الأوروبية، وأن تبني IAS/IFRS في أوروبا يعد مثالا على التوحيد المحاسبي بين دول ذات أطر عمل مؤسسية وقواعد مختلفة للتطبيق، حيث يتيح ذلك دراسة إلى أي درجة يمكن أن تؤثر المعايير الدولية في حد ذاتها على جودة إعداد التقارير المالية، وتؤدي إلى التقارب في إعداد التقارير المالية، **وتوصلت** الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن تبني المعايير الدولية IAS/IFRS يحسن من جودة التقارير المالية، وبالتالي زيادة فائدة

المستثمرين، ووجود درجات عالية من الشفافية في التقارير المالية التي تؤدي إلى ملاءمة المعلومات المحاسبية.

8 - دراسة (رزيقات،2014) بعنوان: **أثر الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) على جودة التقارير المالية**

**هدفت** الدراسة إلى التركيز على أثر الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IAS/IFRS ومدى ارتباطها بالإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية وانعكاس ذلك على جودة التقارير المالية، وبينت الدراسة علاقة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IAS/IFRS بجودة التقارير المالية؛ ومعرفة درجة تأييد القائمين على مهنة المحاسبة في الجزائر حول - هل التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يؤدي إلى إنتاج تقارير مالية ذات جودة عالية - **وأجريت** دراسة ميدانية على عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وتم الاعتماد على قائمة استقصاء في جمع البيانات، **وتوصلت** الدراسة إلى أن التزام الشركات بتطبيق المعايير الدولية IAS/IFRS يؤدي للمزيد من الشفافية والإفصاح وبالتالي تقارير مالية ذات جودة عالية.

9 - دراسة (السيد، 2015) بعنوان «تحليل لمستوى الخصائص النوعية لمعلومات المحاسبية في التقارير القطاعية مع دراسة تطبيقية»

**هدفت** هذه الدراسة إلى إجراء تحليل لطبيعة العلاقة بين مستوى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وبين محتوى التقارير القطاعية التشغيلية طبقاً للإصدارات الحديثة لمعيار إعداد تلك التقارير، وركزت على تعظيم الفائدة من إعداد تلك التقارير عن طريق رفع مستوى الخصائص النوعية لمحتوياتها، **وأوضحت** نتائجها أن العمل بمعيار التقارير القطاعية التشغيلية في الشركات المصرية المقيدة في سوق رأس المال المصري مازال محدوداً وضعيفاً، وأوصت الدراسة بإلزام الشركات المصرية خاصة المسجلة بسوق الأوراق المالية بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الصادر حديثاً للتقارير المالية الدولية IFRS8 لما يمكن أن يحققه من قيمة مضافة للإفصاح، وإجراء تقييم دوري لمدى توافر الخصائص النوعية الواردة في الاطار المفاهيمي المشترك لإعداد التقارير المالية.

10 - دراسة (Hillier, et al., 2016) بعنوان: **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والسرية: تقييم القيمة المحاسبية الملائمة عبر أفريقيا**

IFRS and Secrecy: Assessing Accounting Value Relevance Across Africa

**هدفت** هذه الدراسة إلى بيان أثر الالتزام بتطبيق (IFRS) على جودة التقارير المالية بعدد من الدول الأفريقية، وقد تم الاعتماد على القيمة الملاءمة كمقياس لجودة التقارير المالية، ولتحقيق هدف **اعتمدت** الدراسة على عينة مكونه من (347) شركة مسجلة بسوق الأوراق المالية لعدة دول أفريقية هي (المغرب، مصر، جنوب أفريقيا، كينيا، بتسوانا) خلال الفترة (2002 - 2009) **وتوصلت** الدراسة إلى أن القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية قد تحسنت بعد تطبيق IFRS.

11 - دراسة (يوسف، 2016) بعنوان تأثير تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الـ (IFRS) على كفاءة أسواق المال - دراسة تطبيقية على سوق المال المصري.

**هدفت** الدراسة إلى معرفة تأثير تطبيق معايير التقارير المالية على كفاءة أسواق المال من حيث حجم التداول، والنسب المالية والمؤشرات المالية، وقد تم جمع بيانات الدراسة من سوق الأوراق المالية المصري للفترة من عام 1996 حتى عام 2005 وللفترة من 2006 حتى 2015 قبل وبعد تطبيق الـ IFRS، وتضمنت العينة جميع الشركات المدرجة في سوق المال المصري، **واعتمدت** الدراسة على إجراء مقارنة بين مجتمعين قبل وبعد تطبيق الـIFRS، **وتوصلت** الدراسة إلى أن تطبيق الـ IFRS له تأثير إيجابي على كفاءة سوق المال المصري من حيث حجم التداول، كما أوضحت النتائج زيادة الطلب على الأسهم بعد تطبيق الـ IFRS، وحيث إن كمية الأسهم المتداولة في السوق كبيرة فإن المعلومات المستقاة من بيانات حجم التداول تكون لها قيمة، كما أن التطبيق له تأثير على نسبة معدل الدوران وعلى المؤشرات المالية الأخرى القيمة السوقية والقيمة الدفترية وصافي الربح بعد الضريبة والأرباح الموزعة وعائد الأسهم المكتتب فيها، وأن تطبيق الـ IFRS ليس له أي تأثير على كفاءة سوق المال المصري وذلك فيما يتعلق بالقيمة السوقية إلى العائد، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، وعائد الأسهم؛ وأوصت الدراسة بتهيئة المناخ الاستثماري لأصحاب الاستثمارات الأجنبية في سوق المال.

وباستعراض الدراسات السابقة، يتضح أنها قد ركزت على الآتي:

- بيان أثر التحول من مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في المملكة المتحدة إلى معايير التقارير المالية الدولية.
- تحديد مدى اختلاف جودة التقارير المالية إذا تم إعدادها وفقاً للمعايير الدولية IFRS عنها في حالة إعدادها وفقاً للمعايير المحلية.
- بيان أثر الالتزام بتطبيق IFRS على القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية كأحد مقاييس جودة التقارير المالية.
- بيان أثر التزام الشركات المساهمة بقياس القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة IAS/IFRS وما يقابلها من معايير المحاسبة المحلية على خصائص المعلومات المحاسبية المتضمنة بالتقارير المالية.
- توضيح أهمية القيمة المناسبة للمعلومات المحاسبية والتي تم إعدادها في ظل المعايير الدولية IFRS.
- بيان أثر تطبيق معايير IFRS على جودة المعلومات المحاسبية في البيئة اليونانية
- بيان استخدام منظور القيمة العادلة من قبل مستثمري الأسواق المالية على جودة إعداد التقارير المالية.
- أثر الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IAS/IFRS ومدى ارتباطها بالإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية.
- معرفة تأثير تطبيق معايير التقارير المالية على كفاءة أسواق المال.

**ما يميز** هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها ركزت على قياس أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية في التقارير المالية لشركات النفط الليبية، وتم إجراء الدراسة في البيئة الليبية لعينة من (407) شركات من الشركات الليبية العاملة في مجال القطاع النفطي. بالإضافة إلى أن أغلب الدراسات تمت في بيئات مختلفة، وفي هذا المجال تتميز الدراسة الحالية بأنها تهتم ببيئة الأعمال الليبية.

**3 - مشكلة الدراسة:**

أدت التطورات الاقتصادية التي شهدتها الساحة الدولية خلال العقود الأخيرة، إلى ضرورة وضع معايير محاسبية دولية من أجل تنظيم العمل المحاسبي، وكذلك إصدار التقارير المالية بشفافية، مع تنظيم عمليات الإفصاح المالي، وقد حظيت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالقبول الدولي، لما تتسم به من خصائص مثل: (القابلية للفهم، والملاءمة لاتخاذ القرار، والدقة، والتمثيل الصادق للعمليات المالية) والنظر إلى الأحداث وفقًا لجوهرها وليس شكلها القانوني فقط، والأخذ بمبدأ الحيطة والحذر للكثير من الظروف، والقابلية للمقارنة، وتقديم المعلومات في التوقيت المناسب لمتخذ القرار.

فأشارت دراسة ( So & Smith 2009) إلى أهمية ملائمة المعلومات (كإحدى خصائص المعلومات المحاسبية) وأن توافر الملاءمة للمعلومات المحاسبية يؤدي إلى جعلها أكثر إفادة لحاجات متخذي القرارات خاصة في سوق الأوراق المالية، وأشارت أيضاً إلى أن المعلومات تعتبر ملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستثمرين بمساعدتهم في تقييم الأحداث والأصول (قياس القيمة العادلة). بينما ركزت دراسة ( Karampinis & Hevas 2011) على إختبار أثر تطبيق معايير IFRS على ملائمة المعلومات المحاسبية، وقد اعتمدت الدراسة على مؤشر الربح المحاسبي وأثره على الأسعار السوقية للسهم لتحقيق ذلك، وقد انتهت الدراسة إلى أن هناك تحسنا ضعيفا في الدور المعلوماتي للتقارير المالية. بالإضافة إلى ذلك قامت دراسة (Sun, et al 2011) بإختبار أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمعايير الأمريكية على خاصية القابلية للمقارنة كمؤشر لجودة المعلومات المحاسبية، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن تطبيق معايير IFRS يؤدي إلى زيادة إمكانية المقارنة بين الشركات مقارنة مع التقارير المالية المعدة على أساس المعايير الأمريكية في حين أظهرت نتائج دراسة السعيد والعيسي (2012) أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) يؤثر بشكل إيجابي على خصائص المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات الاستثمارية المدرجة بسوق عمان المالي خاصة تجاه الموثوقية، بينما أهتمت دراسة الباز(2012) بتوضيح مدى تأثير خصائص المعلومات المحاسبية وعلاقتها بجودة التقارير المالية وتحديد العلاقة بين التطبيق السليم

لمبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية. بينما ركزت دراسة (Braam & Beest 2013) على تحديد الاختلافات في جودة المعلومات المحاسبية بين معايير IFRS ومعايير المحاسبة الأمريكية (U.S GAAP US. Generally Accepted Accounting Principles ) من خلال قياس الفروق بين خصائص المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات في المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك باستخدام مؤشر تضمن 33 بند وفقاً لخصائص المعلومات المحاسبية، توصلت الدراسة إلى أن التقارير السنوية في المملكة المتحدة لها جودة عالية لخصائص الملاءمة، والتمثيل الصادق، والقابلية للفهم عن تقارير الولايات المتحدة الأمريكية والتي لها جودة عالية فيما يتعلق بخاصية القابلية للمقارنة . وفيما يتعلق بالبيئة الليبية قامت دراسة (Schachler 2012) بتقييم مدى ملاءمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للاعتماد في دول شمال أفريقيا الناشئة وتشمل هذه الدول ليبيا وتونس والجزائر وموريتانيا. والتي لديها عدد من السمات المشتركة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وحاولت الدراسة تحقيق التقارب في المستقبل القريب مع معايير التقارير المالية الدولية لهذه الدول بالتنسيق مع واضعي هذه المعايير، حيث تتأثر عملية التنظيم بالعديد من العوامل، مثل الثقافة والسياسة والاقتصاد وأيضاً السلوكيات الاجتماعية. حيث إن محاولة اعتماد خطة المحاسبة في المواءمة مع هذه المعايير توجد بها فجوة بين التعامل مع هذه المعايير والتطور اللاحق لها، بالإضافة إلى عدد من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى مشاكل عند تبني هذه المعايير لأول مرة بما في ذلك الثقافة والتعليم وحجم التجارة الدولية ومصادر التمويل، بينما توصلت دراسة ( Owolabi & Lyoha 2012) إلى أن تطبيق معايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الدول الأفريقية سيكون مفيداً لمجموعة واسعة من أصحاب المصالح وتوفير مزيد من الثقة في المعلومات الواردة في البيانات المالية وخلق فرص أفضل للوصول إلى العالمية لأسواق رأس المال والحصول على الاستثمارات الأجنبية. وفي ذات الوقت توصلت الدراسة إلى عدد من التحديات التي تواجه عملية تطبيق هذه المعايير متمثلة في ضعف البنية التحتية المحاسبية للدول الأفريقية وضعف آليات الإلزام واختلاف البيئة الثقافية وقلة الخبرة والكفاءة المهنية للمحاسبين. في الوقت الذي بحثت فيه دراسة( Faraj & El - Firjani 2014) عن العوامل

التي يمكن اعتبارها من التحديات أو الصعوبات التي تواجه تطبيق المعايير الدولية IFRS في ليبيا، حيث ركزت الدراسة على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي، وذلك لأن هذه الشركات مطالبة بإعداد تقاريرها المالية وفقا للمعايير الدولية IFRS بالإضافة إلى الدراسة التي أجراها( Zakari 2014) في نفس البيئة وتوصلت إلى أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بواسطة الشركات الليبية يواجهه بعض التعقيدات والتحديات والتي منها ضعف النظام التعليمي المحاسبي بالجامعات الليبية، وأيضاً ضعف كفاءة المحاسبين الليبيين العلمية والمهنية، والثقافة السائدة بالدولة الليبية، ومشاكل أخرى متعلقة بالجوانب القانونية.

لذلك تحاول الدراسة الإجابة على التساؤل التالي: «**هل يؤثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية في شركات النفط الليبية ؟**

**4 - أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية في شركات النفط الليبية.

**5 - فرضية الدراسة:**

اتساقاً مع السؤال الرئيس لهذه الدراسة، تم صياغة فرضية الدراسة على النحو التالي:

«**لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية في شركات النفط الليبية** »

**6 - الجانب النظري**

تحظى المعايير الدولية IFRS بأهمية بالغة باعتبارها مرجعية أساسية لمواجهة متطلبات الممارسة المحاسبية، وتوفر الحلول للمشكلات التي تواجه المحاسبين الذين يحرصون على مراعاة نصوصها عند أداء مهامها؛ كما أن تحديد الجهة المسؤولة عن إصدارها لا يقل أهمية حتى تكون هذه المعايير مقبولة ومطبقة، وبالتالي تحقق الأغراض المبررة لوجودها، بالإضافة إلى ذلك أصبح الدخول في التكتلات الاقتصادية المتقدمة

مثل الاتحاد الأوروبي، التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية، التكتل الاقتصادي الآسيوي، أو الدخول في التكتلات الاقتصادية في الدول النامية مثل التكتل الاقتصادي في أمريكا اللاتينية، الاتحاد الأفريقي، مجلس التعاون الخليجي للحصول على مزايا الإنتاج بتوسيع حجم السوق، وتوجيه الاستثمارات توجيهاً اقتصادياً سليماً ومن أجل زيادة مستوى التنويع الإنتاجي في الدول الأعضاء، يتطلب تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث إن ظاهرة التكتلات الاقتصادية تمثل إحدى وسائل مواجهة تحديات العولمة، والمنافسة العالمية (عبدالعظيم، 2013: 129).

ونظراً للمشاكل الناتجة عن غياب المعايير الدولية، وكاستجابة للأزمات التي مر بها مستخدمو التقارير المالية، ظهرت الحاجة إلى تعميم المعايير الدولية IFRS ليلتزم بها المحاسبون عند ممارستهم لمهنتهم؛ وبعبارة أخرى تقارب عالمي حول لغة مشتركة في العالم المالي (رزيقات، 2014: 180).

وتأسيساً على ذلك سيتم التركيز على العناصر التالية في هذا الجزء من الدراسة وهي:

- الحاجة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- مزايا ومعوقات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- العوامل المؤثرة في تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- مفهوم وأهمية جودة التقارير المالية والعوامل المؤثرة عليها.
- العوامل المؤثرة على مستوى جودة التقارير المالية.
- خصائص المعلومات المحاسبية.

### 6 - 1 الحاجة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

أدت التطورات المعاصرة في بيئة الأعمال إلى زيادة التبادل التجاري، مع تعاظم قوة الشركات متعددة الجنسيات وانتشارها في العالم؛ وكذلك تدفق رؤوس الأموال التي تخطت عائق الحدود السياسية والاقتصادية، وتماشياً مع الواقع والحاجة إلى تكييف المحاسبة مع متطلبات العولمة، ومع المتطلبات الجديدة لمتخذي القرارات أقيمت العديد

من المبادرات التي تسعى إلى توفيق المعايير والممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، وإيجاد مجموعة واحدة من المعايير، والممارسات المحاسبية التي توفر لمتخذي القرارات، والمحللين الدوليين معلومات مالية متجانسة، وقابلة للمقارنة ويمكن الاعتماد عليها (Shima & Yang, 2012, P. 278; Zeghal. & Mhedhbi, 2006, P. 374). فقد بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية بتطوير مجموعة موحدة ذات جودة عالية، ومقبولة عالمياً من معايير التقارير المالية، باعتبارها أحد ضوابط إنتاج معلومات شفافة وكاملة تعكس بوضوح الوضع الحقيقي للشركات بهدف حماية أصحاب المصالح من ناحية؛ وأعلام الأسواق المالية من ناحية أخرى (أحمد، 2013: 170)

تمثل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS مجموعة متكاملة من المعايير المحاسبية عالية الجودة، وقابلة للفهم وللتطبيق وتلبي المطالب لوجود شفافية وقابلية للمقارنة في أسواق راس المال العالمية، وأن وضع معايير دولية للمحاسبة يمثل أداة مفيدة لدعم بيئة تنظيمية دولية مستقرة وأكثر أمناً؛ لذلك فإن غياب المعايير الدولية IFRS سوف يؤدي إلى استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة، وإعداد تقارير مالية كيفية حسب الرغبة، واختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للشركة الواحدة والشركات المختلفة وصعوبة اتخاذ قرار داخلي أو خارجي من قبل المستفيدين (العرود، 2012: 187). وقد عرفت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بأنها «مجموعة من المعايير المحاسبية وتفسيراتها الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB تهدف إلى تحقيق الاتساق بين الدول المطبقة لها في مجال إعداد التقارير المالية، التي تتضمن معلومات مالية قابلة للمقارنة ويمكن الاستناد إليها في عملية اتخاذ القرارات» (جمعة، 2015: 34). لذلك يعود تنظيم العمل المحاسبي دولياً إلى مجموعة من الأسباب التي أدت لظهور الحاجة إلى المعايير المحاسبية على النحو التالي انظر إلى (صلاح الدين، 2012: 152 والسلماني، 2012: 394):

1 - **زيادة التبادل التجاري ومعدلات التجارة العالمية**: من متطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (World Trade Organization WTO)، مبدأ الشفافية لتوفير معلومات للمستثمرين، وكذلك تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، إذ سيؤدي

التزام الشركات بمجموعة عالمية من المعايير الدولية إلى اتساق أكبر من المعلومات المالية المقدمة في تقارير الشركات السنوية.

2 - **توسيع الأنشطة الدولية للشركات المتعددة الجنسيات:** تعاظم قوة الشركات المتعددة الجنسيات لتشمل جميع أنحاء العالم، سواء كان عن طريق إنشاء فروع لها في الأقاليم والدول، أو السيطرة على شركات تابعة، ولمعالجة هذه الأعمال والأحداث الاقتصادية على المستوى الدولي كان لزاماً اتباع استراتيجيات معينة في مجال المعالجة المحاسبية، لمثل هذه الأنشطة، ومن هنا كانت الضرورة ملحة لإيجاد حلول للمشكلات المحاسبية على المستوى الدولي، وبالتالي الاتجاه نحو التوافق المحاسبي الدولي الذي يحقق مصلحة الشركات الدولية ويسهل أعمالها.

3 - **زيادة الطلب الدولي على المعلومات المحاسبية:** كان لنمو الأسواق المالية وتطورها وانفتاحها العالمي الأثر الكبير في قيام العديد من الشركات التي ترغب في تحديد القيمة السوقية لها بتبني استراتيجيات اتصال مالية قوية، كفيلة بربطها مع المستثمرين لاهتماماتهم الكبيرة بالمعلومات المالية، التي تنشرها هذه الشركات سواء الخاصة بالإفصاح عن نتائج أعمالها السنوية، وأرباح أسهمها، أو تلك الخاصة بالإفصاح عن توقعاتها المالية، بناء على عمليات الاستثمار التي قامت بها.

4 - **زيادة التكامل والاندماج الدولي في مجال الأسواق العالمية والتكنولوجيا ورأس المال:** يعد انتشار الأسواق المالية من أبرز الخصائص التي أصبح يتميز بها الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة، خاصة في الدول المتقدمة التي تعتمد عليها بشكل كبير ومباشر في مواجهة الاحتياجات التمويلية، التي تعبر عنها المؤسسات الاقتصادية، بما تطرحه من أسهم للحصول على أموال تمكنها من الرفع من استثماراتها، وهو ما ألزم الشركات التي ترغب في تسجيل أسهمها في أسواق المال العالمية، بأنه عليها أن تلتزم بتطبيق معايير محاسبية موحدة يمكن فهمها من كافة المستثمرين والمقرضين الدوليين.

5 - **زيادة حدة المنافسة العالمية:** وهو ما يتطلب من منظمة التجارة العالمية بذل الجهود بالتنسيق مع المنظمات المهنية المهتمة بمهنة المحاسبة؛ إعداد معايير عالمية للمحاسبة والمراجعة.

وأحد الأسباب المهمة التي دفعت معظم الدول إلى التوجه نحو تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، هي التطورات الهامة التي شهدتها أسواق رأس المال ومن هنا زادت الحاجة إلى المعايير الدولية للمحاسبة بهدف (كامل والعاني، 2014: 6):

- المقارنة تعتمد عملية اتخاذ القرار على المفاضلة بين البدائل المختلفة التي تتطلب معلومات ملائمة تم إعدادها على أسس ومبادئ متعارف عليها ومقبولة قبولا عاماً، فوجود معايير محاسبية تساعد على إعداد البيانات المالية بشكل شفاف وقابل للمقارنة يسهل عملية المفاضلة واتخاذ القرار.
- تكلفة معالجة المعلومات: عندما تعد التقارير المالية وفق معايير مختلفة، ومتنوعة يضطر مستخدمو التقارير المالية إلى ترجمتها على أسس موحدة، مما يحملهم تكلفة المعالجة التي من الممكن تجنبها إذا ما تم إعداد البيانات المالية وفق أسس وقواعد موحدة.
- تضيق الاختلاف والتنوع في المعالجات المحاسبية المتبعة في الشركات.
- حماية المستثمر المحلي والأجنبي في الأسواق المالية من خلال زيادة موثوقية ومصداقية البيانات المالية.

**6 - 2 مزايا ومعوقات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:**

هناك توجهاً دولياً نحو تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، واهتماماً من قبل الجهات القائمة عليها بمتابعة وتطوير هذه المعايير، وأن وضع هذه المعايير يتم وفقاً لمنهجية معينة، وعندما تعتمد الشركات والمؤسسات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS فإنها بذلك تعتمد لغة التقرير المالي العالمية التي تؤهل الشركات بأن يصبح تقريرها المالي مفهوماً ومقروءًا في السوق العالمية، وهذا يعني إمكانية الدخول لأسواق رأس المال العالمية وتخفيض تكاليف انتقال الأموال، وتطوير التعاون الدولي وتلبية احتياجات الشركات متعددة الجنسيات. وأكدت دراسة (Horton et al 2013) على أن تبني معايير التقارير المالية الدولية باعتبارها معايير عالمية، ستساهم في تخفيض الاختلافات بين هذه التقارير في الدول المختلفة، وتدعيم قابلية المعلومات المالية للمقارنة،

وتحسين قدرتها التفسيرية كمؤشر لأداء الشركة، وتخفيض تكلفتها وتحسين الشفافية، والحد من عدم تماثل المعلومات، وزيادة جودة التقارير المالية، كما تعطي الإدارة فرصة كبيرة للحد من ممارسات إدارة الأرباح وعمليات الغش المرتبطة بالتنبؤات، في حين أشارت دراسة ( Madawaki 2012) إلى أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يؤدي إلى تسهيل العمليات المالية على النطاق الدولي، ومن ثم المساهمة في تحسين عولمة أسواق راس المال، وتقليل تكاليف ممارسة الأعمال التجارية الدولية عن طريق الحاجة للحصول على معلومات إضافية مما يساعد على عولمة الاقتصاد.

وأصبح الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية شرطاً أساسياً من شروط السماح للدخول في التكتلات الاقتصادية، ومن أهمها الاتحاد الأوروبي، وهو ما أعطى المعايير الدولية أهمية بالغة، ومن اكبر الدلائل على ذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية بعمل العديد من مشاريع التقارب بين (FASB) و(IASB)، لكي تكون الولايات المتحدة الأمريكية مشاركة وفاعلة في صياغة المعايير الدولية التي ستلتزم بها، وانتهاج فكرة التقارب من الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يعني أنه خلال فترة من الوقت سيتم خفض الاختلافات بين معايير المحاسبة الأمريكية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على النقطة التي تقوم فيها الشركات الأمريكية بتبني IFRS تلقائياً أو تكون قريبه جدا منها (Ohlgart & Ernst, 2011, p. 39 - 40).

يرى مؤيدو تبني وتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أنها تحقق العديد من الفوائد والمزايا والتي يمكن لجميع الدول الاستفادة منها في تحسين جودة التقارير المالية، وأهم المزايا التي يمكن تحقيقها بصفة عامة نتيجة تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، هو تحسين جودة المعلومات المالية وتحسين القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية على المستوى الدولي(Zeghal & Mhedhbi, 2006, p. 375) . وتسهيل العمليات المالية على النطاق الدولي، ومن ثم المساهمة في تحسين عولمة أسواق رأس المال، وتقليل تكاليف ممارسة الأعمال التجارية الدولية عن طريق الحاجة للحصول على معلومات إضافية مما يساعد على عولمة الاقتصاد (Madawaki, 2012, p. 152). بالإضافة إلى توفير العديد من الخصائص في التقارير المالية مثل الدقة والوقتية والشمول مما يمكن الشركات من

الحد من عدم تماثل المعلومات مما يساعد على تقليل المخاطر.

وتتعلق الصعوبات التي توجه تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بمدى ملائمة البيئة الاقتصادية، والنظم القانونية، وفعالية الهيئات المهنية، وجودة التعليم بصفة عامة والتعليم المحاسبي بصفة خاصة، بجانب مشاكل اللغة ونقص المتخصصين والفنيين المؤهلين على تنفيذ تلك المعايير، وارتفاع تكلفة التطبيق، وتزداد حدة تلك الصعوبات في الدول النامية، نتيجة وجود اختلافات بين تلك الدول بسبب بيئة أعمالها (Alagiah & Cheng Lok, 2013, p. 22).

كما أن مجلس معايير المحاسبة الدولية قام بوضع المعايير المحاسبية ولم يضع آليات موحدة للتطبيق، وإنما فتح المجال أمام الدول لتضع الآليات الملائمة لها مما يقلل من درجة التوافق بين الدول (Ailemen & A.O, 2012, p. 305 - 306) بالإضافة إلى أن التطبيق الفعال للمعايير الدولية IFRS يحتاج إلى تدريب كل من محاسبي ومراجعي الحسابات، ومعدي المعلومات المالية، حتى تتم عملية التبني بطريقة صحيحة، وهذا التدريب يحتاج إلى موارد ضخمة لا تتوافر لدى الدول النامية، وهذا يمثل تحديا عند تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(Madawaki, 2012, p. 153).

### 6 - 3 العوامل المؤثرة في تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

لا تختلف العوامل المؤثرة في تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، وأن الاختلاف بينهما ينحصر فقط في اختلاف درجة تأثير تلك العوامل في قرار التبني، وفيما يلي أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر على قرار تبني وتطبيق تلك المعايير انظر إلى (أبو طالب، 2013: 49):

1 - **البيئة الثقافية:** تؤثر البيئة الثقافية بشكل واضح على الممارسات المحاسبية فالدول التي تتأثر بنفس القيم الثقافية غالباً ما تتبنى نفس المعايير المحاسبية مثلا المجتمعات ذات الثقافة الانجلوساكسونية سوف تكون أكثر ميلا وأسرع نجاحاً عند تبني معايير IFRS نظراً لان غالبية أعضاء مجلس معايير المحاسبة المالية ينتمون لتلك الثقافة؛ لذلك فان الدول المتقدمة التي تتواجد فيها تلك الثقافة كانت هي الأكثر نجاحاً في تبني IFRS، بينما العوامل الثقافية الموجودة في الدول النامية تجعل

عملية تبني تلك المعايير أكثر صعوبة، وتحتاج لبذل مجهود أكبر لإتمام عملية التبني.

2 - **العامل الاقتصادى:** مستوى النمو الاقتصادى الذى تتمتع به دولة ما له تأثير إيجابى فى تطوير النظام والممارسات المحاسبية بها، وكلما نما اقتصاد دولة ما كلما ظهرت الحاجة إلى وجود نظام محاسبي قوي ومتطور، وهذا ما يدفع الدول النامية إلى الاتجاه لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، فكلما ارتفع النمو الاقتصادى للدولة زادت حاجتها إلى معايير محاسبية ذات جودة مرتفعة تنعكس فى جودة التقارير المالية، وذلك لاحتياجها إلى معلومات أكثر موثوقية للمستثمرين وغيرهم من مستخدمي التقارير المالية.

3 - **توافر أسواق رأس المال:** وجود أسواق المال في أية دولة مؤشر على مدى تقدمها اقتصادياً، ويرتبط نمو أسواق رأس المال بنمو الدولة، وأهم تحد يواجه تبني IFRS هو مدى قدرة تلك المعايير على تسهيل العمليات التي تتم داخل أسواق رأس المال، بالشكل الذي يوفر الحماية لمصالح المستثمرين المتعاملين في تلك الأسواق في جميع أنحاء العالم.

4 - **مستوى التعليم:** تبني الدول للمعايير الدولية يتطلب أن يكون لديها نظام تعليمي يوفر خريجين مؤهلين، وقادرين على فهم وتفسير وتطبيق تلك المعايير بالإضافة إلى توافر مؤسسات تدريب متخصصة، لديها البرامج التدريبية الحديثة.

5 - **النظام القانوني:** تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يتطلب وجود بنية قانونية توفر غطاء يضمن إلزام الشركات بتبني تلك المعايير، فأية دولة ترغب في تبني IFRS ينبغي عليها تهيئة نظامها القانوني لجعله قادراً على فرض الالتزام بتبني تلك المعايير.

6 - **العوامل السياسية:** تعد المعايير المحاسبية نتاجا للعوامل السياسية حيث تعكس حالة التوزان بين المنطق العلمي والممارسة العملية، والمستوى الاقتصادي والحريات السياسية تعد من العوامل الأساسية لتطور الممارسات المحاسبية؛ وتأتي أهمية العوامل السياسية أيضاً من أن قرار تبني IFRS يصدر من الحكومة أو من الهيئات السيادية في الدولة، أو في المنطقة مثل حالة الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فكلما كان

النظام السياسي في الدولة يميل نحو الديمقراطية كلما زاد الاتجاه نحو تبني (IFRS) .

7 - **الانفتاح على العالم الخارجي:** كلما زاد انفتاح اقتصاد الدولة على العالم الخارجي، كلما زادت الضغوط الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد، وزاد مستوى نمو هذا الاقتصاد، ويعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من أهم الوسائل لمواجهة تلك الضغوط، حيث إنه يسهل من عملية الوصول إلى الأسواق العالمية للشركات التي تستخدم تلك المعايير في إعداد تقاريرها المالية المنشورة.

ومن خلال ما ذُكر بشأن العوامل المؤثرة في تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يتضح أن العوامل الثقافية تؤثر على عملية تبني المعايير الدولية، سببها أن المعايير الدولية للمحاسبة يتم إعدادها بناء على الظروف والمتغيرات البيئية للدول التي أعدتها فيها، أي على خلفيات إقليمية ودولية متباينة ينعكس فيها أثر النظام القانوني والضريبي للدولة، وكذلك وجود مجلس محاسبي مهني، بالإضافة إلى أن مستوى التقدم الاقتصادي له اثر كبير في عملية تبني المعايير الدولية في الدول النامية إذ تميل ملكية الشركات إلى فئة معينة، بالإضافة إلى أن عددا كبيرا من الشركات تكون مملوكة للدولة، لذلك هناك احتمال ضئيل في وجود عدد كبير من المحاسبين القانونيين الذين يزاولون المهنة ويعملون على تطوير المهنة، كما أن الحاجة إلى جذب المستثمرين الأجانب تستدعي أن يكون في الدول المستثمر فيها نظام مقبول لتقديم المعلومات المالية. وبذلك فإن الأمر يتطلب اهتمام الدولة بتطوير المهنة فيها، من خلال دعم وجود منظمة مهنية قوية مستقلة، تحاول مراعاة ظروف الدولة في حالة إشتراكها في عملية مناقشة وإصدار وتفسير المعايير على المستوى الدولي، أو اتباع استراتيجية محددة في حالة عدم اشتراكها، للنظر فيما يصدر من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB للتوافق معها بما لا يتعارض مع الظروف البيئية للدولة.

### 6 - 4 مفهوم وأهمية جودة التقارير المالية والعوامل المؤثرة عليها

تعتبر الجودة (Quality) بصفة عامة مفهوما فلسفيا واسعا، يهدف إلى تحقيق التميز فيما تقدمه الوحدة الاقتصادية من خدمات، أو منتجات، مثل التقارير المالية، والتي تعد بمثابة وسيلة لتوصيل المنتج النهائي مخرجات للنظام المحاسبي للوحدة الاقتصادية، وهو

المعلومات المحاسبية التي يجب أن تكون مستوفية لخصائصها، والتي تعد بمثابة مدخلات لنماذج اتخاذ القرارات (نصروالصيرفي، 2015: 7).

يختلف مفهوم الجودة باختلاف وجهات نظر وأهداف منتجي ومستخدمي محتوى هذه التقارير، ولا يوجد تعريف متفق عليه لمفهوم جودة التقارير المالية Financial Reporting Quality(FRQ) وأساليب قياسها، وتدور معظم مفاهيم جودة التقارير المالية، حول اعتبار هذه الجودة جوهر له مظهر أخر يقاس به، حيث يتم النظر لجودة الإفصاح أو ملاءمة المعلومات لأغراض قياس القيمة، كانعكاس لجودة التقارير المالية، وتعددت مفاهيم الجودة في مجال التقارير المالية من وجهة نظر المنظمات المهنية والباحثين المختصين. فقد عرفها اتحاد للمحللين الماليين financial analysts federation(FAF) على أنها تعني الوضوح والشفافية وتوافر المعلومات في التوقيت المناسب (حمادة، 2014: 682).

وعرف كل من (Dechow et al، 2010; Habib & Jiang،2015) جودة التقارير المالية، بأنها توفير معلومات أكثر عن خصائص الأداء المالي للشركة، التي تعتبر ملاءمة لاتخاذ قرارات معينة، من خلال متخذ قرار معين.

كما تعني جودة التقارير المالية، ما تتصف به المعلومات المحاسبية التي تشتمل عليها تلك التقارير من مصداقية، وما تحققه من منفعة لمستخدميها، مع خلوها من التحريف والتضليل وإعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية، والرقابية والمهنية، والفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها، وتتمثل المعايير القانونية في الالتزام باللوائح والقوانين المنظمة، وتتضمن المعايير الرقابية ممارسة الجهات المعنية مثل لجان المراجعة، ومجالس الإدارات والجهات الرقابية لدورها، أما المعايير المهنية فتتمثل بالالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة وآداب وسلوك المهنة، وأخيراً فإن المعايير الفنية تتضمن الملاءمة والثقة في المعلومات المحاسبية (صالح، 2010 : 393).

ولعل من أبرز الدلائل على أهمية جودة التقارير المالية اهتمام كل من (IASB) و(FASB) بتحديد خصائص المعلومات المحاسبية بغرض الوصول إلى معايير عالية الجودة، ينتج عنها تقارير مالية جيدة؛ ونظراً لأهمية جودة التقارير المالية، فقد تناولت بعض الدراسات الآثار الإيجابية المترتبة على تحقيق جودة التقارير المالية، ومن أهمها

زيادة كفاءة الاستثمار. فأشارت نتائج دراسة (Beatty et al, 2010, p. 1216) إلى أن الشركات التي تتصف بانخفاض جودة التقارير المالية، تكون فرصها محدودة في الحصول على رأس المال اللازم للاستثمار، فكلما زادت جودة التقارير المالية، كلما انخفض الأثر السلبي للقيود التمويلية على الاستثمار، من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات، مما يشير إلى أهمية جودة التقارير المالية في زيادة استثمارات الشركة، وتخفيض تكلفة التمويل؛ بالإضافة لتأثير جودة التقارير المالية على كفاءة الاستثمار، في حين بينت دراسة (Ferrero, 2014, p. 52) وجود تأثير إيجابي لجودة التقارير المالية على أداء الشركة، بينما أشارت دراسة (Lin et al.2014,p. 18) إلى أن زيادة جودة التقارير المالية خفضت من الآثار السلبية التي تعرضت لها الشركات نتيجة الأزمة المالية العالمية، بينما هدفت دراسة (Chakroun & Hussainey, 2014) إلى تقديم مجموعة من المحددات التي قد تساعد متخذي القرارات وأصحاب المصالح في الحكم على مدى جودة التقارير المالية، وذلك من خلال استكشاف محددات جودة الإفصاح بالتقارير المالية التونسية، وتوصلت الدراسة إلى أن استقلال مجلس الإدارة يؤثر بصورة إيجابية على جودة الإفصاح.

وبناء على ذلك فإن زيادة جودة التقارير المالية تساعد على خفض مشاكل عدم تماثل المعلومات وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين، مما يدعو قدرة الشركة على زيادة الاستثمارات، وخفض تكلفة الاقتراض، كما تزيد أهمية جودة التقارير المالية بالنسبة للشركات المقيدة عن الشركات غير المقيدة بسوق المال.

### 6 - 5 العوامل المؤثرة على مستوى جودة التقارير المالية:

رغم أن تحقيق جودة التقارير المالية أصبحت هدفاً يرغب فيه غالبية الأطراف ذات العلاقة، إلا أن هناك بعض العوامل التي قد تؤثر على مستوى جودة التقارير المالية، ومن أهمها: معايير المحاسبة المطبقة، والبيئة القانونية، والبيئة الاقتصادية، واتجاهات الإدارة، أنظر إلى (الرشيدي، 2012 وأبوالخير، 2007):

- **معايير المحاسبة المطبقة:** تعتبر المعايير المحاسبية المطبقة في أي دولة محدداً لجودة التقارير المالية، وحددت البورصة الأمريكية Securities and Exchange Commission (SEC) مجموعة من الشروط لضمان جودة المعايير المحاسبية (محلية أو دولية)؛ منها وجود تنظيم جيد للهيئة أو الجهة القائمة بإصدار المعايير، وتوافر الموارد البشرية والفنية عالية

المستوى والرقابة الفعالة على مدى إلتزام الشركات بالمعايير (أبوالخير، 2007: 26). وأكدت أيضاً (Jara et al. 2011) على أن جودة المعلومات المحاسبية تختلف باختلاف جودة المعايير المحاسبية المطبقة فمعايير IFRS قد تحد من ممارسات إدارة الأرباح وعدم تماثل المعلومات بشكل أكبر من المعايير المحلية.

● **البيئة القانونية:** يمكن تقسيم الدول من حيث توجهها القانوني نحو المحاسبة إلى الدول التي تستخدم القانون العام، وفيها المحاسبة لا تعتمد على القانون، والمحاسبون والمنظمات المهنية هم الذين ينظمون قواعد المحاسبة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا؛ وبالتالي فإن احتمالية اعتماد الدول ذات القانون العام لمعايير IFRS أكبر من دول القانون الخاص، فقد أشار الرشيدي (2012) إلى وجود تأثير للبيئة القانونية على جودة التقارير المالية لأن، جودة التقارير المالية تكون أعلى في الدول التي تسودها قواعد نظام القانون العام، مقارنة بتلك التي تسود فيها قواعد القانون الخاص.

● **البيئة الاقتصادية::** فيما يتعلق بتأثير البيئة الاقتصادية على جودة التقارير المالية أشار الرشيدي (2012) إلى أن أنتشار النظام الرأسمالي[1]* يؤدي إلى زيادة المشروعات الخاصة وتنوع طرق تمويلها، ولذلك فإن احتياجات مستخدمي التقارير المالية، في ظل هذا النظام تختلف عن تلك التي تحتاجها الأجهزة الحكومية في المجتمعات الاشتراكية، وبالتالي تزداد الحاجة إلى تقارير مالية ذات جودة توصل معلومات تمكن مستخدميها من أتخاذ قرارات رشيدة.

● **دوافع الإدارة:** في ظل وجود الحرية المتاحة للإدارة في الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة للقياس والإفصاح، لذلك فمن المتوقع أن تخضع تلك الاختبارات لاتجاهات الإدارة ودوافعها، ومن ثم يمكن استنتاج أن اتجاهات الإدارة قد تؤثر على جودة التقارير المالية، فأشارت دراسة (أبوالخير، 2007: 30) إلى أن اتجاهات الإدارة تنشأ من الرغبة في تحقيق هدف أو أكثر منها تعظيم سعر سهم الشركة، مقابلة توقعات المحللين أو تنبؤات الإدارة ذاتها، لتخفيف أو منع التقلبات الحادة في أسعار أسهم الشركة.

1 * يتميز النظام الرأسمالي بالملكية الخاصة لغالبية عناصر الإنتاج، ويعتمد على حرية الملكية الفردية ونشاط أسواق رأس المال (الرشيدي، 2012: 11).

### 6 - 6 خصائص المعلومات المحاسبية

تمثل خصائص المعلومات المحاسبية أحد المقومات الأساسية للإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية، والمستوى الثاني من مستويات الإطار النظري للمحاسبة، وهي بمثابة الصفات أو المعايير الفنية التي تمثل حلقة الوصل التي تربط بين الهدف الرئيسي لإعداد التقارير المالية من ناحية، ومفاهيم القياس والاعتراف (الفروض، المبادئ، والمحددات) من ناحية أخرى، كما أنها تعد من السمات والمزايا التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية وتجعلها أكثر فائدة وذات جدوى لاتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل المستخدمين، ومن ثم ترشيد قراراتهم الاستثمارية (جوده، 2015: 90). وعرفت خصائص المعلومات المحاسبية على أنها «المعلومات التي تكون مفيدة، حيث تكون ذات ارتباط أو علاقة بين مستخدمي المعلومات المحاسبية وبين القرارات التي يتخذونها، وهذا الربط يقصد به نوعية المعلومات التي تسمح بصورة معقولة لمستخدميها، أو الصفات التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تتمكن من تحقيق أهداف مستخدمي هذه المعلومات في اتخاذ مختلف القرارات» (محمود ودباش، 2016: 87).

#### 1 - أنواع خصائص المعلومات المحاسبية

يتمثل الهدف الرئيسي من تحديد مجموعة من الخصائص للمعلومات المحاسبية هو وجود وتوافر مجموعة من المعايير أو المقاييس التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدمي تلك المعلومات، فإذا ما توفرت هذه الخصائص في المعلومات المحاسبية أمكنها تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية، وإفادة مستخدمي المعلومات، ومن ثم تحقيق الأهداف المنشودة (البان، 2012: 135). ولكي تكون المعلومات المالية مفيدة، يجب أن تكون ملاءمة، وتمثل بصدق ما تقصد تمثيله، ويتم تعزيز فائدة المعلومات المالية إن كانت قابلة للمقارنة، والتحقق والفهم، ومقدمة في الوقت المناسب حيث يقسم الإطار المفاهيمي للتقارير المالية (IFRS Foundation & IASB, 2015) خصائص المعلومات المالية المفيدة إلى مجموعتين هما . أنضر إلى (المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي - اطار مفاهيم التقرير المالي، 2016، الجزء أ: 7):

المجموعة الأولى: هي الخصائص الأساسية وتتكون من الملاءمة والتمثيل الصادق والمجموعة الثانية: هي الخصائص المعززة أو الداعمة للخصائص الأساسية وتشمل القابلية للمقارنة والقابلية للتحقق، والتوقيت المناسب، والقابلية للفهم؛ وفيما يلي بيان لتلك الخصائص.

1. **الخصائص الأساسية** Fundamental qualitative characteristics

وتشمل الخاصيتان التاليتان في:

● **الملاءمة** Relevance: حتى تكون المعلومات المالية المعروضة ملاءمة، يجب أن تكون ذات صلة بالقرار، وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، وتحدث فرقا في تلك القرارات بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، أو تعديل عملية التقييم السابقة، وحتى تتسم المعلومات المحاسبية بالملاءمة، يجب أن تكون لها أو أن تتوافر بها خاصيتين نوعيتين فرعيتين، وهما القيمة التنبؤية، والقيمة التأكيدية، فخاصية القيمة التنبؤية Predictive value تشير إلى قدرة المعلومات المحاسبية على تحسين مقدرة متخذ القرار على التنبؤ بنتائج الأحداث، ويكون للمعلومات دور تنبؤي إذا كان من الممكن استخدامها من قبل مستخدمي المعلومات للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية، والأداء المتوقع للشركة في الفترات القادمة وبقدرة الشركة في مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة، في حين تشير خاصية القيمة التأكيدية/ Confirmatory Value إلى قدرة المعلومات المحاسبية في التأثير على متخذي القرارات، سواء كان هذا التأثير من خلال التأكيد أو التصحيح لتنبؤات نتائج الأحداث الأرباح السابقة مثلاً المرتبطة بالنشاط السابق فتتوفر في المعلومات المالية إذا كانت توفر تغذية عكسية حول التقييمات السابقة سواء بتأكيدها أو تغييرها (أبو خزنة، 2014: 401).

وترتبط ملاءمة المعلومات بطبيعة المعلومات، وأهميتها النسبية، فهناك بعض الحالات تكون فيها المعلومات المالية ملاءمة بناءً على طبيعة المعلومات، مثل الإفصاح عن قطاع عمل أو قطاع جغرافي جديد له تأثير على تقييم المخاطر، والفرص المتوقعة بغض النظر عن أهميته النسبية، وفي حالات أخرى، فإن طبيعة البند وأهميته النسبية تعتبر مهمة مثل تحديد قيمة المخزون ضمن فئات متجانسة، وتعتبر المعلومات مادية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يمكن أن يتخذها المستخدمون، اعتماداً على التقارير المالية، ولم يحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية، معيارا أو نسبة محددا للأهمية النسبية، حيث يعود ذلك لحجم الشركة، وطبيعة عملياتها وغيرها من العوامل (حسين، 2015: 275)

● **التمثيل الصادق** Faithful Representation: لكي تتصف المعلومات المحاسبية بالمصداقية، يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في الشركة، والظواهر الواجب أن تعبر عنها بصورة معقولة، أي يجب أن تعبر المعلومات المالية المفيدة عن الظواهر التي تمثلها وأن تكون ممثلة للواقع ولعمليات وأحداث قد تمت فعلاً بناء على عملية تبادل حقيقية، معززة بوثائق ومستندات تدل على حدوثها بالقيم التي ذكرت بها بدقة دون غلوٍّ أو نقصان أو تحريف أو تدخل للحكم الشخصي (الجعارات، 2012: 207).

وحتى تتسم المعلومات المحاسبية بالتمثيل الصادق، يجب أن تتوافر بها ثلاث خصائص وهي الاكتمال والحياد والخلو من الأخطاء الهامة والمؤثرة، ولا يتوقع أن تتحقق هذه الصفات بالكامل لكن المقصود أن تتحقق لأقصى قدر ممكن فخاصية الاكتمال Completion تشير إلى الشمولية والاتزان، أي تغطية المعلومات المحاسبية لكافة الجوانب، وعدم وجود نقص في المعلومات المقدمة إلى متخذي القرارات، والتي يمكن أن تجعلها خاطئة أو مضللة، مما يخفض ذلك من درجة ملاءمتها لاتخاذ القرارات، وتصبح غير معبرة بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى بالشركة، مع مراعاة عدم زيادة حجم تلك المعلومات إلى الحد الذي تصبح عنده غير اقتصادية، وغير مفيدة، مما يعوق الوصول للقرار المناسب، وبحيث تكون التكلفة التي يتحملها متخذ القرار في سبيل الحصول عليها أقل من العائد المتوقع من استخدام هذه المعلومات، **أما** خاصية الحياد Neutralityتشير إلى أن المعلومات المحاسبية حتى تكون معبرة بصدق عن كافة العمليات والأحداث الأخرى بالشركة، يجب أن تكون موضوعية أي غير متحيزة حيال المصالح المتعارضة لمستخدميها، بحيث لا يتم إعداد وعرض التقارير المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي هذه التقارير على حساب الأطراف أو الجهات الأخرى، أو للتأثير على اتخاذ القرارات لتحقيق نتيجة محددة سلفاً، وإنما للاستخدام العام ودون تحيز شخصي، في حين تشير خاصية الخلو من الأخطاء الهامة والمؤثرة والحذف/ Free From Eeeors and Omission إلى أن المعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية وحتى تكون معبرة بصدق عن كافة العمليات والأحداث الأخرى بالشركة، يجب أن تخلو من الأخطاء الهامة والمؤثرة والحذف،

وأن المراحل المستخدمة لإنتاج تلك المعلومات المفصح عنها، قد تم اختيارها وتطبيقها بدون أي أخطاء أو حذف .

2. **الخصائص المعززة للمعلومات المحاسبية** Enhancing qualitative characteristics of Accounting Information

تتمثل الخصائص المعززة للمعلومات المحاسبية في أربع خصائص نوعية، وهي القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، والتوقيت المناسب، ويتم تناول هذه الخصائص على النحو الآتي، انظر إلى (**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، 2016، **الجزء أ**، : 29):

● **القابلية للفهم** Understandability: تعني قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية، ان يتم تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق، وتعد إحدى الخصائص المعززة للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين وتحقيقاً لهذا الغرض، فإنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين قدر معقول من الدراية والوعي والمعرفة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية، مع توافر الرغبة لديهم في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للشركة، وبقدر معقول من العناية والاهتمام، وبصورة تمكنهم من فهم هذه المعلومات دون لبس أو غموض، وتساعدهم في تقييم مستوى منفعتها، كما يجب أن تكون المعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة، إلا أن ذلك لا يعني عدم عرض المعلومات المحاسبية المتعلقة بالعمليات والأحداث المعقدة التي يجب أن تضمينها للتقارير المالية إذا كانت ملائمة لحاجات متخذي القرارات، كما في بعض عمليات الأدوات المالية مثل المشتقات المالية، ولكن يجب أن تكون معروضة بشكل سهل وواضح ومفهوم ما أمكن.

● **القابلية للمقارنة** Comparability: تشير خاصية القابلية للمقارنة إلى إمكانية مقارنة مستخدمي التقارير المالية للمعلومات المحاسبية الواردة بها لفترة مالية معينة مع فترة، أو فترات مالية أخرى سابقة لنفس الشركة، أو لشركات أخرى ولنفس الفترة، ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض ترشيد اتخاذ القرارات الاقتصادية وتتبع أداء الشركة، وتحديد الاتجاهات والتغيرات في مراكزها المالية من فترة الى أخرى، وبذلك تقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام وتطبيق نفس السياسات والمعايير والمبادئ المحاسبية من فترة الى أخرى، مع ضرورة إعلام مستخدمي

تلك المعلومات عن أية تغييرات قد تحدث في هذه السياسات، أو المعايير أو المبادئ وآثار هذه التغيرات على المركز المالي للشركة.

● **القابلية للتحقق** Verifiability: تركز خاصية القابلية للتحقق على ضرورة أن تتصف المعلومات المحاسبية بالموضوعية، وذلك من خلال إمكانية التحقق من موضوعية معايير الاختيار بين المقاييس المحاسبية، بحيث يمكن الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من مستخدم، إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس تلك المعلومات، وبذلك تمثل هذه الخاصية أداة فعالة وناجحة في الحد من التحيز في القياس المحاسبي.

● **التوقيت المناسب** Timeliness: يقصد بخاصية التوقيت المناسب تقديم نفس المعلومات المحاسبية إلى كافة متخذي القرارات في التوقيت الملائم، ودون حدوث أي تأخير غير ضروري، وذلك قبل أن تفقد هذه المعلومات بمرور الزمن قيمتها، ومنفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار، وكما هو معروف فإن المعلومات تفقد قيمتها بشكل سريع في عالم التجارة والمال، فأسعار السوق مثلا يتم التنبؤ بها على أساس تقديرات المستقبل كما أن البيانات عن الماضي تساعد في إجراء التنبؤات المستقبلية، ولكن مع مرور الوقت وعندما يصبح المستقبل هو الحاضر، تصبح معلومات الماضي وبشكل متزايد غير مفيدة لاتخاذ القرارات.

ومن خلال العرض السابق لخصائص المعلومات المحاسبية، يتطلب الإطار المفاهيمي أنه لابد من توافر خاصيتي الملاءمة والتمثيل الصادق في المعلومات المحاسبية، ومن دونهما أو في غياب إحداهما تفقد المعلومات المحاسبية قيمتها، وذلك على اعتبار أن هناك علاقة متداخلة بين تلك الخاصيتين وتوافرهما معاً، أي عدم إمكانية تجاهل خاصية على حساب أخرى، وبدرجة عالية من التأكد بصفتهما الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية، إذ أنه لا يتصور جدوى المعلومات المحاسبية لمستخدميها إلا في ضوء اتصافها بهذه الخصائص، ولا يعني إعداد المعلومات المحاسبية بناءً على الأسس والقواعد التي تتضمنها المعايير المحاسبية، إذا لم تتصف بمستوى جودة عال للخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية.

**2 - مشاكل ومحددات تطبيق خصائص المعلومات المحاسبية:**

هناك محددان رئيسيان لاستخدام خصائص المعلومات المحاسبية هما: (صالح، 2009: 76).

1. **الأهمية النسبية**: أصبحت الأهمية طبقاً للإطار الفكري المشترك قيد على المعلومات، ومفهوم الأهمية النسبية يجب أن يخضع لرؤية مستخدمي المعلومات المحاسبية، فطالما أن المعلومات ذات أهمية نسبية بالنسبة لهم، وضمن احتياجاتهم الأساسية فلابد من تلبيتها.
2. **التكلفة / العائد**: جاءت كقيد على خصائص جودة المعلومات المحاسبية، حيث أشارت أنه يجب النظر فيما إذا كان يمكن خفض درجة إحدى الخصائص لخفض التكلفة، ولكن في ضوء ما يتلقاه معد المعايير من معلومات من المستخدمين والأكاديميين عن طبيعة وكمية الفوائد، والتكاليف المتوقعة من هذا المعيار.

ويغلب على هذين المحددين الصفة الكمية، والأهمية النسبية لكل خاصية سوف تحددها ظروف الحال، كما أنها سوف تختلف من شخص إلى آخر، فعادة ما يحدد مستخدم القرار طبيعة وأهمية المعلومات بالنسبة له.

### 7 - الدراسة الميدانية

يتناول هذا الجزء من الدراسة الجانب العملي حيث تم اتباع المنهج الوصفي الاستدلالي نظراً لملائمته لطبيعة الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، واعتمد على أسلوب الدراسة الميدانية من خلال إعداد استمارة استقصاء، وتطبيق الأساليب الإحصائية اللازمة، واقتصرت الدراسة على الشركات العاملة في مجال القطاع النفطي في ليبيا، ونظراً لكثرة عدد الشركات الليبية العاملة في هذا القطاع وتنوعها على مستوى الدولة تم التواصل فقط مع 21 شركة تعمل في هذا القطاع، فقد واجه الباحثان عدداً من المحددات، أهمها: الوضع الأمني السياسي الراهن بالدولة الليبية، فالكل يعلم بالأحداث التي تعرضت لها ليبيا مؤخراً والتبدل السياسي الذي لم تتضح معالمه بشكل نهائي لغاية إعداد هذه الدراسة لما قد يكون له انعكاس سلبي إلى حد ما على هذه الدراسة؛ بالإضافة إلى تأثر السوق الليبي والشركات الصناعية بالأحداث السياسية، لذلك كان هناك صعوبة كبيرة في الحصول على المعلومات ولم تتمكن كذلك من التواصل مع باقي الشركات.

**7 - 1 مجتمع وعينة الدراسة وأداة جمع البيانات:**

تمثل مجتمع الدراسة في المدراء الماليين والمراجعين والمحاسبين بالشركات الليبية العاملة في مجال القطاع النفطي، وتم التواصل مع 21 شركة تعمل في هذا القطاع، وقد بلغ مجتمع هذه الدراسة (978) فردا تقريباً، وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية الطبقية، واعتمد على استمارة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات، حيث أعدت الاستمارة في شكل مجموعة من الأسئلة التي يمكن من خلالها دراسة وتحليل الإجابات لتحقيق أهداف الدراسة، وعند تصميم استمارة الإستبيان تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي، وهو مقياس ترتيبي من خمس درجات لتحديد أهمية كل بند من بنود استمارة الاستبيان وتضمنت أسئلة استمارة الاستبيان، على مجموعة أسئلة تتعلق بأثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية، وتم توزيع عدد 407 استمارة استبيان، ولم يتم تلقي الرد على حوالي 97 استمارة أي حوالي 24 ٪ من إجمالي الاستمارات الموزعة، وتم استبعاد عدد 11 استمارة أي بنسبة 3 ٪ من إجمالي الاستمارات نتيجة عدم الإجابة بوضوح على معظم الأسئلة، وبذلك يكون عدد الاستمارات الخاضعة للدراسة والتحليل الإحصائي (299) استمارة أي ما نسبته (73.46 ٪ ) من عدد الاستمارات الموزعة.

**7 - 2 الأساليب الإحصائية المستخدمة.**

لبيان مدى استجابة عينة الدراسة لأسئلة أداة القياس تم الاعتماد على أسلوب الإحصاء الوصفي من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضية القائمة عليها الدراسة وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي، وتم استخدام الأساليب الإحصائية مثل الوسط الحسابي والتكرارات والنسبة الترجيحية وذلك لوصف آراء عينة الدراسة، وكذلك تم استخدام الانحراف المعياري لبيان مدى تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي، واختبار الفا كرونباخ واختبار **كا**$^2$ لحساب الفروق بين التكرارات Chi - Square Test .

**1 - صدق وثبات استمارة الاستبيان**

تم حساب معامل ثبات الفا كرونباخ ( Cronbch Alpha ) لعبارات الاستبيان للتأكد من ثباتها وتم استخدام الصدق الذاتي من خلال حساب الجذر التربيعي لمعامل ثبات الفا

كرونباخ للتأكد من صدق عبارات الاستبيان قيد البحث

**الجدول رقم (1) نتائج معاملات الثبات والصدق لمتغيرات الدراسة**

| المتغيرات | قيمة معامل ثبات الفا كرونباخ | معامل الصدق |
|---|---|---|
| **أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة التقارير المالية** | 0.868 | 0.932 |
| **الملاءمة** | 0.872 | 0.934 |
| **التمثيل الصادق** | 0.843 | 0.918 |
| **القابلية للمقارنة** | 0.889 | 0.943 |
| **القابلية للفهم** | 0.843 | 0.918 |

يتضح من الجدول رقم (1) أن جميع قيم معاملات الثبات والصدق مقبولة لأنها أكبر من 0.7 مما يمكن من الاعتماد على استمارة الاستبيان في قياس المتغيرات قيد الدراسة وإجراء التحليلات الإحصائية عليها.

**2 - اختبار فرضية الدراسة**

«يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية»

**الجدول رقم (2) النسبة الترجيحية ودلالة الفروق بين استجابات العينة لأثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية**

| | الفقرات | موافق جداً | | موافق | | محايد | | غير موافق | | غير موافق إطلاقاً | | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النسبة الترجيحية | كا$^2$ | الترتيب النسبي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | العدد | ٪ | العدد | ٪ | العدد | ٪ | العدد | ٪ | العدد | ٪ | | | | | |
| 1 | تساعد المعلومات المحاسبية وفقاً لهذه المعايير متخذي القرارات على تعزيز التوقعات الحالية وإحداث تغيير فيها. | 197 | ٪66 | 78 | ٪26 | 10 | ٪3.3 | 5 | ٪1.70 | 9 | ٪3 | 4.50 | 0.88 | ٪90.03 | *455.16 | 1 |
| 2 | تطبيق هذه المعايير يؤدي إلى زيادة القدرة التنبؤية لمستخدمي المعلومات المحاسبة بالنتائج المستقبلية | 197 | ٪66 | 74 | ٪25 | 9 | ٪3 | 7 | ٪2 | 12 | ٪4 | 4.46 | 0.97 | ٪89.23 | *446.13 | 2 |
| 3 | تزيد المعلومات المحاسبية وفقاً لهذه المعايير من درجة التأكد بما يخص بدائل القرار. | 182 | ٪61 | 91 | ٪30 | 11 | ٪4 | 10 | ٪3.3 | 5 | ٪2 | 4.45 | 0.85 | ٪89.10 | *397.51 | 3 |
| 4 | تمتاز المعلومات المحاسبية وفقاً لهذه المعايير بقدرتها على إحداث تغيير في إتجاه القرار المراد اتخاذه. | 188 | ٪63 | 77 | ٪26 | 16 | ٪5 | 10 | ٪3.3 | 8 | ٪3 | 4.43 | 0.94 | ٪88.56 | *398.21 | 4 |
| 5 | تعبر المعلومات المحاسبية وفقاً لهذه المعايير بصدق عن العمليات والأحداث الاقتصادية التي قامت بها الشركة. | 171 | ٪57 | 106 | ٪36 | 11 | ٪4 | 5 | ٪1.7 | 6 | ٪2 | 4.44 | 0.81 | ٪88.83 | *380.92 | 4 |
| 6 | تشتمل التقارير المالية المعدة وفقا لهذه المعايير على جميع المعلومات المحاسبية الضرورية للمستخدمين | 203 | ٪68 | 64 | ٪21 | 13 | ٪4 | 11 | ٪4 | 8 | ٪3 | 4.48 | 0.94 | ٪89.63 | *464.53 | 1 |

| | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 7 | تتسم المعلومات المحاسبية وفقا لهذه المعايير بالحيادية وعدم التحيز مما يساعد على اتخاذ قرارات سليمة. | 206 | ٪69 | 52 | ٪17 | 18 | ٪6 | 15 | ٪5 | 8 | ٪3 | 4.45 | 1.00 | ٪88.96 | *466.10 | 3 |
| 8 | يوفر تطبيق هذه المعايير معلومات خالية من الأخطاء. | 187 | ٪63 | 89 | ٪30 | 7 | ٪2 | 10 | ٪3.3 | 6 | ٪2 | 4.47 | 0.86 | ٪89.50 | *421.32 | 2 |
| 9 | يساعد تطبيق المعايير المحاسبية على إجراء المقارنات من أجل التقييم النسبي للأداء والمركز المالي للشركات | 231 | ٪77 | 44 | ٪15 | 9 | ٪3 | 9 | ٪3 | 6 | ٪2 | 4.62 | 0.85 | ٪92.44 | *629.01 | 1 |
| 10 | تمكن التقارير المالية المعدة وفقا للمعايير الدولية من إجراء المقارنات مع الفترات المالية السابقة لنفس الشركة ومع الشركات الأخرى | 209 | ٪70 | 56 | ٪19 | 12 | ٪4 | 14 | ٪4.7 | 8 | ٪3 | 4.48 | 0.97 | ٪89.70 | *490.65 | 2 |
| 11 | توفر المعايير الدولية تقارير مالية مفهومة من قبل مستخدميها. | 197 | ٪66 | 74 | ٪25 | 9 | ٪3 | 7 | ٪2 | 12 | ٪4 | 4.46 | 0.97 | ٪89.23 | *446.13 | 2 |
| 12 | يؤدي تطبيق المعايير الدولية إلى شمول التقارير المالية على كافة المعلومات المحاسبية وتجنب التفاصيل الزائدة مما يؤدي إلى سهولة فهمها وإدراك محتواها. | 203 | ٪68 | 64 | ٪21 | 13 | ٪4 | 11 | ٪4 | 8 | ٪3 | 4.48 | 0.94 | ٪89.63 | *464.53 | 1 |

*دال عند 0.05

يتبين من الجدول رقم (2) أن آراء عينة الدراسة كانت دالة إحصائياً في جميع الفقرات المتعلقة بملاءمة المعلومات المحاسبية لصالح الاختيار موافق جداً عند مستوى معنوية

0.05 حيث كانت قيم **كا**$^2$ دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05، وبنسبة ترجيحية تتراوح بـين88.56 ٪ إلى 90.03 ٪ ، مما يشير للتأثير الإيجابي لتطبيق المعايير الدولية على خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية وفقا لآراء عينة الدراسة، كما يتضح من الجدول أن آراء عينة الدراسة كانت دالة إحصائياً فيما يتعلق بالعبارات الخاصة بخاصية التمثيل الصادق لصالح الاختيار موافق جداً عند مستوى معنوية 0.05 حيث إن قيم **كا**$^2$ دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 وبنسبة ترجيحية تتراوح بين 88.83 ٪ إلى 89.63 ٪ ، مما يشير للتأثير الإيجابي لتطبيق المعايير الدولية على تعزيز خاصية التمثيل الصادق للمعلومات وفقا لآراء عينة الدراسة، كما تشير نتائج الجدول السابق أن آراء عينة الدراسة كانت دالة إحصائياً في جميع العبارات المتعلقة بخاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية لصالح الاختيار موافق جداً عند مستوى معنوية 0.05 حيث إن قيم **كا**$^2$ دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 وبنسبة ترجيحية تتراوح بين 89.70 ٪ إلى 92.44 ٪ مما يشير للتأثير الإيجابي لتطبيق المعايير الدولية على تعزيز خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية وفقا لآراء عينة الدراسة، كما كانت آراء عينة الدراسة دالة إحصائياً فيما يتعلق بعبارات خاصية القابلية للفهم لصالح الاختيار موافق جداً عند مستوى معنوية 0.05 حيث إن قيم **كا**$^2$ دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 وبنسبة ترجيحية تتراوح بين 89.23 ٪ إلى 89.63 ٪ كما تتضح من الجدول السابق، مما يشير للتأثير الإيجابي لتطبيق المعايير الدولية على خاصية القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية، واتفقت عينة الدراسة بدرجة دالة إحصائياً على ان تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يؤثر إيجابياً على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية لتحقيق جودة التقارير المالية وبنسبة ترجيحية مرتفعة تتراوح بين 88.56 ٪ إلى 92.44 ٪ وهى نسبة مرتفعة جداً، أي أن هناك أثرا إيجابيا دا دلالة إحصائية معنوية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية وفقا لاستجابات عينة الدراسة وبذلك يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه:( **يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية في شركات النفط الليبية)**

## 8 - النتائج والتوصيات:

أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية، حيث تساعد المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً للمعايير الدولية متخذي القرارات على تعزيز التوقعات الحالية وإحداث تغيير فيها، كما يساعد تطبيقها على إجراء المقارنات من أجل تقييم الأداء المالي للشركات. عليه توصي الدراسة بضرورة التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لإنتاج معلومات محاسبية ذات جودة. والعمل على رفع مستوى الشفافية في المجتمع الليبي والتحسين من شروط القيد في سوق المال الليبي، بما يضمن تقديم إفصاحات عادلة لجميع المستثمرين. بالإضافة إلى إعادة النظر في التشريعات والقوانين التي كانت تعمل في ظل الاقتصاد الموجه، منها النظام التشريعي والاقتصادي، والعمل على عدم تدخل أجهزة الدولة في سوق الأوراق المالية إلا بما يسمح تنظيمه.

## المراجع:

### أولاً: المراجع العربية

1. أبو خزنة، إيهاب محمد، (2014) القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وأثر هيكل الملكية عليها بالشركات المدرجة بالبورصة المصرية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.

2. أبو طالب، أحمد محمد (2013) «دراسة تحليلية للدوافع والعوامل التي تؤثر في اتخاذ قرار الالزام بتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في الدول النامية» **مجلة المحاسبة المصرية** السنة الثالثة، العدد السادس، كلية التجارة - جامعة القاهرة، 1 - 73.

3. أبوالخير، مدثر طه (2007)» أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول» **مجلة التجارة والتمويل**، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة طنطا، ص 1 - 60.

4. أحمد، عادل حسين ثابت (2013) «المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS ولغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL والأثر على الإفصاح والشفافية وقرارات المستثمرين»، **مجلة الفكر المحاسبي**، المجلد السابع عشر، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص 167 - 198.

5. الباز، ماجدة مصطفى على (2012) « جودة التقارير المالية في ضوء خصائص المعلومات

المحاسبية ومبادئ حوكمة الشركات « **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، المجلد الثالث، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ص 129 - 148.

6. الجعارات، خالد الجمال، ( 2012) « وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية دراسة نظرية تحليلية» **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد 33 بغداد، العراق.

7. ـــــــــــــــــــــــــــــــ (2014) « مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015»، **مطبوعة جامعية** مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

8. تخنوني، آمال وعقاري، مصطفى (2017) « الأبعاد الحديثة لمعايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية IFRS/IAS بين الإيجاب والسلب» مجلة دراسات لجامعة عمار ثليجي الأغواط، العدد 54، الجزائر.

9. جمعة، أحمد حلمي (2015) « **معايير التقارير المالية الدولية –معايير المحاسبة الدولية**» الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

10. جودة، مصطفى السيد محمود (2015) « أثر تطبيق معيار اضمحلال قيمة الأصول على جودة المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات المستثمرين: دراسة ميدانية»، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

11. حسين، علاء على أحمد (2015)« قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية» **مجلة الفكر المحاسبي**، السنة التاسعة عشر العدد الأول، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص ص237 - 313.

12. حمادة، رشا (2014) « قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية في بورصة عمان» **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد العاشر، العدد الرابع، الأردن، ص ص674 - 698.

13. رزيقات، بوبكر (2014) «أثر الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) على جودة التقارير المالية : دراسة ميدانية» **الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS - IFRS - IPSAS)، في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات –اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري(المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية** - المنعقد بجامعة ورقلة، الجزائر، يومي 24 - 25، نوفمبر 2014.

14. الرشيدي، ممدوح صادق (2012)» دراسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية» **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، المجلد السادس والعشرون، العدد الثاني، كلية التجارة جامعة سوهاج، ص ص1 - 60.

15. سالم، بدرالدين فاروق وأحمد نصرالدين حامد (2013) «دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات المالية السودانية» **مجلة العلوم الاقتصادية، عماد البحث العلمي**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، ص ص48 - 110.

16. السعيد، معتز أمين والعيسى، محمد سليم (2012) «أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن» **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد الرابع والعشرون، جامعة محمد خيضر بسكره، الجزائر، ص ص469 - 483.

17. السلماني، منال حسن لفتة (2012) « أهمية صياغة معايير محاسبية عربية: دراسة مقارنة في ظل التوافق المحاسبي الدولي واختلاف العوامل البيئية» **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد 65، المجلد 18، جامعة بغداد، العراق، ص ص387 - 409.

18. السيد، داليا عادل عباس (2015) «تحليل لمستوى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير القطاعية مع دراسة تطبيقية»، **مجلة الفكر المحاسبي**، السنة التاسعة عشر، العدد الثالث، كلية التجارة، جامعة عين شمس ص ص110 - 149.

19. القضاة، ليث أكرم مفلح (2017) «أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 32 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية» **مجلة الفكر المحاسبي**، المجلد 21، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص ص 157 - 195.

20. صالح، رضا إبراهيم (2009) « أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية» **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، المجلد السادس والأربعون، العدد الثاني، جامعة الإسكندرية، ص ص37 - 98.

21. ـــــــــــــــــــــــــــــــ (2010) «العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية – دراسة تطبيقية» **المجلة العلمية التجارة والتمويل**، المجلد الثاني، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة طنطا، ص ص379 - 434.

22. صلاح الدين، سوالم (2012) «مدى مساهمة معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS في تطوير نظم المعلومات المحاسبية - إشارة خاصة للمعيار الدولي الأول» **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، العدد الرابع، الجزء الثاني، كلية التجارة، جامعة حلوان، ص ص143 - 170.

23. عبدالرحمن، محمد كمال الدين (2013) «دراسة اختبارية لقياس مدى فاعلية القيمة المناسبة

للمعلومات المحاسبية المعدة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية ودورها في تنشيط سوق الأوراق المالية المصرية» **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، المجلد الثالث، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص ص1020 - 2013.

24. عبدالعظيم، ولاء ربيع (2013) «التجارب الدولية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في ضوء النشر الإلكتروني للقوائم المالية» **مجلة الفكر المحاسبي**، السنة السابعة عشر، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 123 - 165.

25. العرود، شاهر فلاح (2012) « منفعة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لتحسين بيئة قياس القيمة العادلة في المصارف التجارية الأردنية» **مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد الخامس، العدد الثاني، القصيم، السعودية، ص ص179 - 220.

26. علي، وليد أحمد محمد (2012) «انعكاسات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة الإفصاح في القوائم المالية لشركات التأمين السعودية» **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، السنة الثانية والثلاثون، العدد الثاني، الجزء الثاني، كلية التجارة، جامعة بنها، ص ص89 - 133.

27. فريد، فريد محرم ( 2013) «أثر الالتزام بقياس القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة IFRS & IAS على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بهدف تحسين جودة التقارير المالية - دراسة ميدانية» **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة بنها، ص ص299 - 357.

28. كامل، منى والعاني، صفاء احمد (2014) « دور تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية» بحث مقدم في **المؤتمر العربي السنوي العام الأول «واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح**، خلال الفترة من 16 - 17 أبريل 2014 بغداد، العراق.

29. محمود، جمام ودباش، أميرة (2016) « تأثير جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية» **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد السابع والأربعون، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ص ص81 - 104.

30. المعايير الدولية لإعداد التقرير المالي « **اطار مفاهيم التقرير المالي**» (2016) مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

31. نصر، عبدالوهاب والصيرفي، أسماء أحمد (2015) « أثر المستوى الأخلاقي للمحاسبين الماليين على جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية»، **مجلة المحاسبة والمراجعة** AUJAA، المجلد الثالث، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة بني سويف، ص ص1 - 53.

32. يوسف، جمال على محمد (2016) « تأثير تطبيق معايير التقارير المالية (IFRS) على كفاءة

أسواق المال - دراسة تطبيقية على سوق رأس المال المصري» **مجلة الفكر المحاسبي**، المجلد العشرون، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص ص1076 - 1025.

**ثانياً: المراجع الأجنبية:**

1. Ailemen. I & A. O A (2012) «International Financial Reporting Standard (IFRS): Benefits, Obstacles And Intrigues For Implementation In Nigeria», Business Intelligence Journal, Vol.5 No.2, PP.229 - 307.
2. Alagiah. R & Cheng Lok. T (2013) «Establishing a System of Accounting Standards: A Case Study of Macau» World Review of Business Research ,Vol. 3. No. 2. PP. 14 – 24.
3. Beatty. A, Liao. S. & Weber. J (2010) «Financial Reporting Quality, Private Information, Monitoring and the Lease - versus - Buy Decision» The Accounting Review American Accounting Association, Vol. 85, No 4, PP. 1215–1238.
4. Braam. G & Beest. F (2013)»Conceptually - Based Financial reporting Quality Assessment An Empirical Analysis on Quality Differences Between UK Annual Reports and US 10 K Reports» Working Paper, Nijmegen Center for Economics (NiCE) Institute for Management Research, Radboud University Nijmegen, PP.1 - 27.
5. Chakroun. R & Hussainey .K (2014) «Disclosure Quality In Tunisian Annual Reports», Corporate Ownership & Control, Vol 11, No 4, PP.58 - 80.
6. Dechow. P, Ge. W & Schrand. C (2010) «Understanding Earnings Quality: A Review Of The Proxies, Their Determinants And Their Consequences», Journal of Accounting and Economics. Vol 51, pp.334 - 401.
7. Dimitropoulos. P, Asteriou. D, Kousenidis. D & Leventis. S (2013) «The impact of IFRS on accounting quality: Evidence from Greece», Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting, Vol 29, PP.108–123.
8. Faraj S & Firjani E (2014) « Challenges Facing IASs/IFRS Implementation by Libyan Listed Companies» Universal Journal of Accounting and Finance, Vol. 2, No 3, Pp.57 - 63.
9. Ferrero. J (2014) «Consequences of Financial Reporting Quality on Corporate Performance Evidence at the International Level», Estudios De Economia, Vol 41, No1, PP.49 - 86.

10. Habib A.,& Jiang H.( 2015) «Corporate governance and financial reporting quality in China: A survey of recent evidence». Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Vol 24, PP. 29 - 45.

11. Hillier. D, Hodgson. A & Ngole. S(2016) «IFRS and Secrecy: Assessing Accounting Value Relevance Across Africa», Journal of International Financial Management & Accounting, Vol. 27, Issue 3,PP.. 237 - 268.

12. Horton. J, Serafeim. G & Serafeim. I (2013) «Does Mandatory IFRS Adoption Improve the Information Environment?» Contemporary Accounting Research, Vol. 30, No. 1, PP.388 - 423.

13. Iatridis. G (2010) «International Financial Reporting Standards and the quality of financial statement information», International Review of Financial Analysis, Vol 19, PP.193–204.

14. IFRS Foundation & International Accounting Standards Board (IASB) (2016) « Who we are and what we do»..www.ifrs.org, PP.1 - 8.

15. Jara. E, Ebrero. A & Zapata. R (2011) «Effect of international financial reporting standards on financial information quality», Journal of Financial Reporting and Accounting, Vol. 9 No. 2, PP.176 - 196.

16. Karampinis. N & .Hevas D.(2011).»Mandating IFRS in an Unfavorable Environment: The Greek Experience›› .The International Journal of Accounting, Vol 46, PP.304 - 332.

17. Lin. Z, Jiang Y., Tang Q., & He X. (2014) «Does High - Quality Financial Reporting Mitigate the Negative Impact of Global Financial Crises on Firm Performance? Evidence from the United Kingdom», AABFJ. Australasian Accounting, Business and Finance Journal, Vol 8, No5, PP. 17 - 44.

18. Madawaki. A (2012) «Adoption of International Financial Reporting Standards in Developing Countries: The Case of Nigeria» International Journal of Business and Management Vol. 7, No. 3, PP.152 - 161.

19. Moussa. B (2010) «On the International Convergence of Accounting Standards», International Journal of Business and Management, Vol. 5, No. 4, PP. 89 - 92.

20. Ohlgart C. & Ernst S. (2011) «IFRS, Yes, No, Maybe: What U.S. Companies Need to Know « Financial Executive, Vol 27, No 8, PP.39 - 43.

21. Owolabi. A & Lyoha. F (2012) «Adopting International Financial Reporting Standards (IFRS) in Africa: benefits, prospects and challenges «African J.

Accounting, Auditing and Finance, Vol. 1, No. 1,PP77 - 86.

22. Palea. V (2013) «IAS/IFRS and financial reporting quality: Lessons from the European experience» China Journal of Accounting Research, Vol 6, PP. 247–263.
23. Saaydah. M (2012) «IFRS and Accounting Information Quality: The Case of Jordan», Journal Of Administrative And Economics Science, Vol 5, No2, PP.55 - 73.
24. Schachler, M., Al - Abiyad, S. and Al - Hadad, A:(2012) «Evaluation of the Suitability of International1 - Financial Reporting Standards (IFRSs) for Application in Emerging North African Countries: A Literature Review and a Research Agenda», Journal of Modern Accounting and Auditing Vol. 8, No. 12, Pp.1773 - 1779
25. Shima. K & Yang. D (2012) «Factors Affecting the Adoption of IFRS», International Journal Of Business, Vol 17, No 3, pp. 276 - 298.
26. So. S & Smith. M (2009)»Value-relevance of presenting changes in fair value of investment properties in the income statement: Evidence from Hong Kong», Accounting and Business Research, Vol. 39. No. 2. Pp. 103 - 118.
27. Sun. J Cahan. S &. Emanuel. D (2011). «How Would the Mandatory Adoption of IFRS Affect the Earnings Quality of U. S. firms? Evidence from Cross - Listed Firms in the U. S., Accounting Horizons, Vol 25, PP. 837 - 860.
28. Zakari. M (2014) «Challenges of International Financial Reporting Standards (IFRS) Adoption in Libya», International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol 4, No 2, Pp.390 - 412.
29. Zeghal. D & Mhedhbi .K, (2006)» An analysis of the factors affecting the adoption of international accounting standards by developing countries «The International Journal of Accounting, Vol 41, PP. 373–386.

# The impact of applying International Financial Reporting Standards to enhance the characteristics of accounting information:

## An Empirical study of the Libyan oil companies

■ Dr. Mohamed Abulgasem Zakari* ■ Suad Ayash Ali Amarif **

**Abstract**

This research aims to measure the impact of the application of IFRS in enhancing the qualitative characteristics of accounting information to achieve the quality of financial reports in the Libyan oil companies.In order to achieve study objective, the sample was includes: accountants, auditors, financial managers in the Libyan Oil Companies. A questionnaire was adopted as atool to gather the necessary data. Several results were established. There is a positive impact of the application of IFRS on the quality of financial reporting. Accounting information prepared in accordance with international standards helps decision makers to enhance current expectations and change them, and their application helps to make comparisons to assess the financial performance of companies.

* Assistant Professor in Accounting Economics and Political Science FacultyTripoli University
** Assistant Lecturer, Economics Faculty, sirte University Sirte University

# مدى إمكانية تطبيق نظام التكاليف المبني على أساس النشاط (ABC) بشركة المشروبات الغازية طرابلس

**دراسة حالة**

■ أ. خيرية محمد إبراهيم أبوبكر* ■ أ. مبروكة احضيري المزوغي **

**ملخص الدراسة**

يعتبر نظام التكاليف المبني على أساس النشاط (ABC) من المفاهيم الحديثة والمتطورة لمحاسبة التكاليف نشأ وتطور بسبب التغير الحاد في سلوك التكاليف بسبب التطور التقني والصناعي السريع الأمر الذي أدى إلى حدوث خلل في دقة عملية القياس وفق الأساليب التقليدية لعدم مواكبتها لهذه التغيرات، وبالتالي أصبحت هناك انتقادات للأنظمة التقليدية مما ترتب عليه ظهور أسلوب تخصيص التكاليف المبني على الأنشطة، وناقشت هذه الدراسة مدى إمكانية تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة في الشركات الصناعية الليبية، وخلصت الدراسة إلى أن هناك العديد من المعوقات والصعوبات التي حدّت من استخدام الشركات الصناعية الليبية لنظام التكاليف المبني على أساس النشاط، ومن تلك المعوقات عدم وجود الخبرة الكافية لدى المحاسبين، وقلة الكوادر المؤهلة، وعدم رغبة الإدارة في تغيير النظام المتبع لتحميل التكاليف، وذلك لاقتناعها بعدم حاجتها لتغيير نظامها التكاليفي الحالي، ولرؤيتها بأنه فعّال ومتطور، وكذلك عدم قيامها بدورات محاسبية لتطوير الكوادر لديها لمواكبة تطورات مهنة المحاسبة، كل هذه كانت معوقات وصعوبات حالت دون تطبيق نظام المبني التكاليف على أساس النشاط.

* عضو هيئة تدريس بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس
** عضو هيئة تدريس بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية–جامعة طرابلس

**المقدمة**

لقد أدى التطور الهائل في طرق الإنتاج الحديثة إلى تطوير الأنظمة المحاسبية لتحميل التكاليف غير المباشرة لتفادي عيوب الأنظمة التقليدية، حيث إن تحديد تكلفة المنتجات طبقاً لطريقة التكاليف على أساس الأنشطة ABC ( الطرق الحديثة لتحميل التكاليف غير المباشرة) يؤدي إلى احتساب التكلفة بشكل أدق حيث يقوم بتحميل التكلفة على مسببات حدوثها، وبالتالي تحميلها على المنتج.

**الدراسات السابقة**

**1- دراسة جابي 2010-2011 بعنوان دراسة مقارنة بين طرق التكاليف التقليدية وطرق محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة وإمكانية تطبيقها في المؤسسات الجزائرية « دراسة حالة الشركة الوطنية لصناعة الكوابل الكهربائية – بسكرة .**[1]

توصلت دراسة جابي إلى أن تطبيق طرق التكاليف التقليدية في المؤسسات الصناعية الجزائرية، تعد قاصرة في تخصيص التكاليف غير المباشرة، لاعتمادها على التقديرات الشخصية لتحميل الكثير من التكاليف على وحدة المنتج، التي لا يمكن الاعتماد عليه كأسلوب مناسب لاتخاذ قرارات إدارية سليمة تفيد في عملية التسعير، ما ينعكس بالسالب على المؤسسة.

إن تطبيق طريقة محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة في المؤسسة محل الدراسة يمكنها من الحصول على معلومات تكاليفية أكثر دقة، ويمكنها من اتخاذ قرارات في ظل المنافسة، وقد بينت الدراسة أن تطبيق هذه الطريقة قد ساهم بشكل جيد في توزيع التكاليف غير المباشرة بعدالة وتحديد التكاليف النهائية بدقة مقارنة بالطريق التقليدية المطبقة.

**2- دراسة الشرتاع (2010) بعنوان إمكانية تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط في شركات التأمين**[2]

هدفت الدراسة إلى التعرف على إمكانية تطبيق نظام التكاليف على أساس النشاط في شركات التأمين باعتبارها من القطاع الخدمي الليبي وماهي معوقات تطبيقه.

وتوصلت الدراسة إلى أن النظام التقليدي ليس لديه القدرة على تحليل أنشطة المنشأة بهدف التعرف على الأنشطة التي تضيف قيمة للمنتج أو الخدمة والعمل على تعزيزها

والانشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج أو الخدمة والعمل على استبعادها أو تخفيضها .

3- **دراسة مرتضى محمد على ( 2014 ) بعنوان امكانية تطبيق أسلوب التكلفة وفقا للنشاط كأدة للرقابة وتقويم الأداء في المنشآت الصناعية السودانية .**[3]

تناولت الدراسة مشكلة عدم تطبيق أسلوب التكلفة وفقا للنشاط في المنشآت الصناعية السودانية .

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفرضيات ،المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة، المنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات، والمنهج الوصفي باستخدام أسلوب دراسة الحالة .

تمثلت فرضيات البحث في الآتي :-

1- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر المقومات الأساسية لتطبيق أسلوب التكلفة وفقا للنشاط وتطبيقه في المنشآت الصناعية السودانية .

2- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة والرقابة على عناصر تكاليف الإنتاج .

3- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق أسلوب التكلفة وفقا للنشاط وتقويم الأداء الإنتاجي في المنشآت الصناعية السودانية .

اهم النتائج التي توصل إليها البحث :-

1- الشركات الصناعية السودانية موضع الدراسة لا تطبق أسلوب التكلفة على أساس النشاط.

2- عدم معرفة إدارة المنشآت الصناعية السودانية بأسلوب التكلفة وفقا للنشاط وما يمكن أن يحققه من رقابة على عناصر تكاليف الانتاج وتقويم الاداء الانتاجي .

4- **دراسة سلمى وابتهاج ( 2016 ) بعنوان قراءة تحليلية لاستجابة محاسبة التكاليف لمتطلبات البيئة : نظام الـ ( ABC ) حالة دراسية** [4]

يهدف البحث إلى بيان أن محاسبة التكاليف شأنها شأن فروع المحاسبة الأخرى متكيفة ومتواصلة ومستجيبة لمتطلبات البيئة والمجتمع، ويمكن ابراز هذا الجانب من خلال أحد أنظمة محاسبة التكاليف وهو نظام التكاليف على أساس النشاط ( ABC )

ومنطلقاته الفكرية التي تمحورت باتجاه الديناميكية لا الثبات لتتناغم مع تغيرات عصر التكنولوجيا – بثلاثة أجيال ( PF-ABC،TD-ABC،ABC ).

وفي ضوء ما سبق أوصى البحث بضرورة اتساق البحوث العلمية المحاسبية (سواء على مستوى الدراسات الجامعية الأولية أو العليا ) مع الطروحات العالمية المعاصرة، خاصة في مجال محاسبة التكاليف نظرا لقلة الخوض بغمار المواضيع التي نتاجها ابتكار أو إبداع أو نماذج محاسبية كلفوية تتلاءم مع تغيرات البيئة المحلية والعالمية

**مشكلة الدراسة :-**

إن نظام التكاليف المبني على أساس النشاط يعمل على تحميل التكاليف غير المباشر بشكل دقيق على وحدات الإنتاج المختلفة مقارنة بأنظمة التكاليف التقليدية، وهنا تكمن مشكلة الدراسة في هل توجد معوقات وصعوبات تحد من استخدام نظام التكاليف المبني على أساس النشاط في البيئة الليبية لشركة محل الدراسة **ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال** الرئيسي وهو مدى إمكانية استخدام نظام التكاليف المبني على أساس النشاط في البيئة الليبية لشركة محل الدراسة؟

وللإجابة على هذا التساؤل يجب الإجابة على الاسئلة التالية :-

- هل تجود الخبرات الكافية والمؤهلة داخل الشركة والقادرة على تطبيق نظام التكاليف على أساس النشاط ؟
- هل يوجد الوعي لدى المحاسبين بأهمية تطبيق نظام التكاليف على أساس النشاط؟
- هل توجد الرغبة الجادة لدى الادارة في تغيير النظام المتبع لتحميل التكاليف غير المباشرة إلى نظام التكاليف على أساس الأنشطة ؟

**أهداف الدراسة :-**

1- التعريف بنظام التكاليف على أساس النشاط وإمكانية تطبيقه .

2- إثراء المكتبات الليبية لوجود نقص شديد للدراسات المتعلقة بنظام التكاليف على أساس الأنشطة، على مستوى التعليم والتدريب في مناهج التدريس المتوسط والعالي.

**فرضية الدراسة :-**

هناك معوقات تحد من تطبيق نظام التكاليف المبني على أساس النشاط في الشركات الصناعية «دراسة حالة «.

**منهج الدراسة :-**

لتحقيق أهداف الدراسة سيتم استخدام المنهج الاستقرائي لتفسير الاستبيان، واستخلاص النتائج .

**هيكل الدراسة :-** وستنقسم الدراسة إلى محوريين:

**المحور الأول** / الدراسة النظرية وهي عبارة عن الدراسات السابقة والإطار النظري للدراسة .

**المحور الثاني** / الدراسة الاختبارية ويتم فيها اختبار عينة البحث ومتغيرات الدراسة واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة في اختبار فروض، وتساؤلات الدراسة ومن ثم تحليل نتائج الدراسة ومحاولة تفسير تلك النتائج لمعرفة ما هي المعوقات التي تحد من تطبيق نظام التكاليف المبني على أساس النشاط في الشركات الصناعية «دراسة حالة «؟

**مفهوم نظام التكاليف على أساس النشاط (ABC) :-**

أحد الاساليب الحديثة التي تقوم على تقسيم المنشأة إلى أنشطة وتحليل تلك الأنشطة وربطها بعلاقة سببية مع التكاليف غير المباشرة، ومن ثم تجميع تكاليف كل نشاط على حدة وتحميلها للمنتجات على أساس حجم استهلاكها لهذه الأنشطة وقد وضعت العديد من التعاريف لهذا المفهوم فقد عرف على أنه :-[5]

إن أسلوب التكاليف المبني على الأنشطة لا يعد بديلاً عن أنظمة التكاليف التقليدية بل يمكن أن يكون جزءاً منها، يعمل على تحسين نوعية البيانات المقدمة كأساس لتوفير المعلومات لأغراض اتخاذ القرارات .

**التطورات التي فرضتها البيئة الاقتصادية الحديثة:-**

منذ الثمانيات والمنظمات تواجه العديد من التحديات والتطورات السريعة في بيئة الأعمال الحديثة، مما أدت إلى ظهور محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة التي ارتبط

ظهورها بالمنشآت الصناعية وتطورت هذه المحاسبة مع التطور الصناعي، وقد يعتقد البعض أن استخدام محاسبة التكاليف قاصر على النشاط الصناعي فقط غير أن تطبيقات هذه المحاسبة امتد إلى جميع أوجه الأنشطة الاقتصادية ،وذلك بفعل دوافع الحاجة إلى نظام التكاليف فلقد كانت أنظمة التكاليف تهتم بالإنتاج وبحساب التكلفة فقط، أما حاليا ومع زيادة المنافسة ظهر لها مهما آخر يتمثل في ضمان تسويق ما تقوم بإنتاجه، لذلك أصبح نظام محاسبة التكاليف التقليدي غير متناسب مع بيئة الأعمال الحالية، لأن اهتمامات الشركات قد تغيرت استجابة للتغير الملحوظ في المحيط الاقتصادي وظهور منافسة على الإنتاج بأعلى جودة وبأقل تكلفة، أي أن التحكم في التكلفة يمثل هدفا يجب بلوغه لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، حيث انتقلت محاسبة التكاليف من هدف قياس تكلفة الإنتاج التام وغير التام إلى هدف إحكام الرقابة على التكاليف وتحقيق فعالية التكاليف وتوفير المعلومات اللازمة لترشيد القرارات الإدارية[6] .

**مشاكل استخدام الأنظمة التقليدية [7]:-**

1- إن الأنظمة التقليدية أصبحت عاجزة عن رقابة العمليات وقياس كلفة الإنتاج بموضوعية.

2- تعتمد الأنظمة التقليدية على بعض المقاييس المرتبطة بالحجم ( مثل ساعات العمل المباشر) كقاعدة لتحميل التكاليف غير المباشرة .

3- إن تكاثر خطوط المنتجات وقنوات التوزيع، وتضاؤل العمل المباشر، وازدياد المصاريف التي تغطي الخدمات الصناعية وخدمات التصنيع والتسويق والهندسة وغيرها، لا يبرر بقاء استخدام الأنظمة التقليدية .

أوجه الاختلاف بين المدخل التقليدي والمدخل الحديث لتحميل التكاليف الصناعية غير المباشرة.

يمكن بيان أوجه الاختلاف بين كل من المدخلين على النحو التالي كما هو موضح في الجدول رقم ( 1 )[8]

**الجدول رقم (1) يوضح الاوجه الاختلاف بين المدخل التقليدي والحديث**

| وجه المقارنة | المدخل التقليدي "مدخل مراكز التكلفة" | مدخل المحاسبة عن التكلفة على أساس النشاط |
|---|---|---|
| عدد الأوعية المخصصة لاستيعاب بنود التكلفة غير المباشرة | عدد محدود من الأوعية التكاليفية التي تعمل على استيعاب بنود التكاليف غير المباشرة | عدد كبير من الأوعية التكاليفية التي تعمل على اسيعاب بنود التكاليف غير المباشرة |
| نوعية التكلفة التي يتضمنها الوعاء الواحد | غالبا ما يتم تضمين الوعاء الواحد بالتكلفة التي حدثت داخل مركز إنتاجي أو خدمي معين. | غالبا ما يتضمن الوعاء الواحد التكلفة المرتبطة بنشاط واحد فقط .وعليه فوعاء التكلفة يضم مجموعة من عناصر التكاليف المتجانسة. |
| إجراءات تحميل تكلفة الوعاء على وحدات التكلفة | يتم فتح نوعين من أوعية التكاليف:<br>الأول تكاليف مراكز الإنتاج والثأني تكاليف مراكز خدمات فنية. | يتم فتح نوع واحد من الأوعية التكاليفية المخصصة لاستيعاب بنود التكاليف غير المباشرة، وهي تكلفة الأنشطة، حيث يخصص لكل نشاط وعاء واحد أو أكثر |
| نوعية أساس التحميل المستخدم لتحميل التكاليف غير المباشرة على وحدات التكلفة | غالبا ما تتحدد في واحد من الأسس التالية:<br>ساعات عمل مباشر، وساعات دوران الآلات وكلاهما أساس زمني.<br>تكلفة الأجور المباشرة، تكلفة المواد المباشرة والتكلفة الأولية وهما الأساس المالي. | يصعب في إطار مدخل المحاسبة عن التكلفة على أساس النشاط حصر أوتحديد محركات التكلفة، فالأمر يتوقف على طبيعة النشاط نفسه.<br>في اختيار المحرك الذي يلائم نشاطا معينا داخل منشأة معينة، ولا يغلب على محركات التكلفة الطابع المالي أوالكمي . |

**إجـراءات الدراسـة:**

**مقـدمة :**

يتناول هذا المبحث وصفاً لمجتمع وعينة الدراسة، وكذلك إجـراءات توزيع أدوات الـدراسـة على مـفـردات عينة الـدراسـة، ثم يناقش المعالجات والأساليب الإحصائية المستخدمة التي اعتمدت عليها الدراسة في تحليل البيانات ووصول إلى النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، ويشتمل هذا المبحث على:

**أولا : مجتمع وعينة الدراسة :**

يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بشركة المشروبات الغازية طرابلس ، وتمشياً مع موضوع الدراسة تم اختيار عينة قصدية من العاملين بقسم التكاليف وقسم الحسابات والميزانية والإدارة المالية والمراجعين « باعتبارهم من ذوي العلاقة بموضوع الدراسة» والبالغ عددهم (26) مفردة وقد بلغ الحجم الكلي لمفردات العينة التي خضعت للدراسة (23) مفردة، حيث فقدت عدد (3) استبانات لم تملأ من قبل بعض مفردات العينة المستهدفين بالدراسة، في حين خضعت جميع الاستبانات المسترجعة للتحليل الإحصائي .

**ثانياً :التحليل الوصفي والاجتماعي لعينة الدراسة:**

**تمهيد:**

من خلال جمع استمارة الاستبيان التي تم إعدادها للحصول على بعض المعلومات التي تم استخدامها في هذه الدراسة ومن بين هذه المعلومات كانت بعض الخصائص المتعلقة بموظفي المصانع من الناحية الاجتماعية فقد تم الحصول على هذه الخصائص حسب كل سؤال تم توجيهه للموظف باستمارة الاستبيان وتم تفسير بيانات الاستبيان حسب الجداول التالية .

1) **الجنس :**

جدول رقم ( 1 )

| | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| ذكر | 18 | ٪ 78.3 |
| أنثى | 5 | ٪ 21.7 |
| المجموع | 23 | ٪ 100 |

**المصدر : جمع وحسب من قبل الباحث .**

تبين من نتائج الجدول رقم ( 1 ) إن عدد الذكور كان ( 18 ) فردا وهو أعلى نسبة من الإناث بعينة الدراسة حيث وصلت نسبة الذكور من حجم العينة الكلي إلى 78.3 ٪ ونسبة الإناث 21.7 ٪ .

**شكل رقم (1) يوضح نوع الجنس**

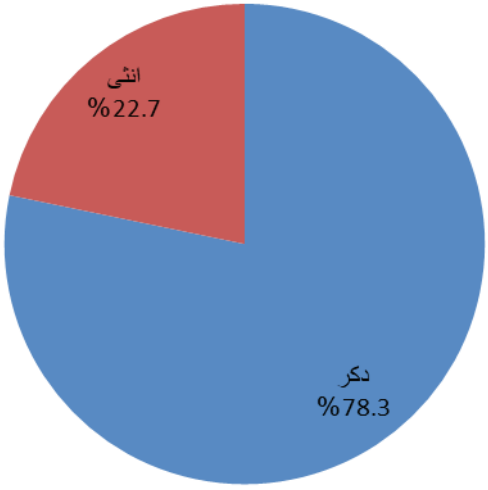

2) الفئة العمرية :

جدول رقم ( 2 )

| العمر | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| أقل من 25 سنة | 5 | ٪ 21.7 |
| من 25 إلى 35 سنة | 6 | ٪ 26.1 |
| من 36 إلى 45 سنة | 7 | ٪ 30.4 |
| أكثر من 45 سنة | 5 | ٪ 21.7 |
| المجموع | 23 | ٪ 100 |

المصدر : جمع وحسب من قبل الباحث .

يتبين من الجدول رقم ( 2 ) أن أكثر فئة للعاملين بالمصانع موضوع الدراسة هي ( من العمر 36 إلى 45 سنة ) حيث بلغ عددهم ( 7 ) موظفين وبنسبة 30.4 ٪ من إجمالي عينة الدراسة وتليها الفئة العمرية التي هي ( من 25 إلى 35 سنة ) حيث كان العدد بهذه الفئة ( 6 ) موظفين بنسبة 26.1 ٪ من إجمالي العينة .

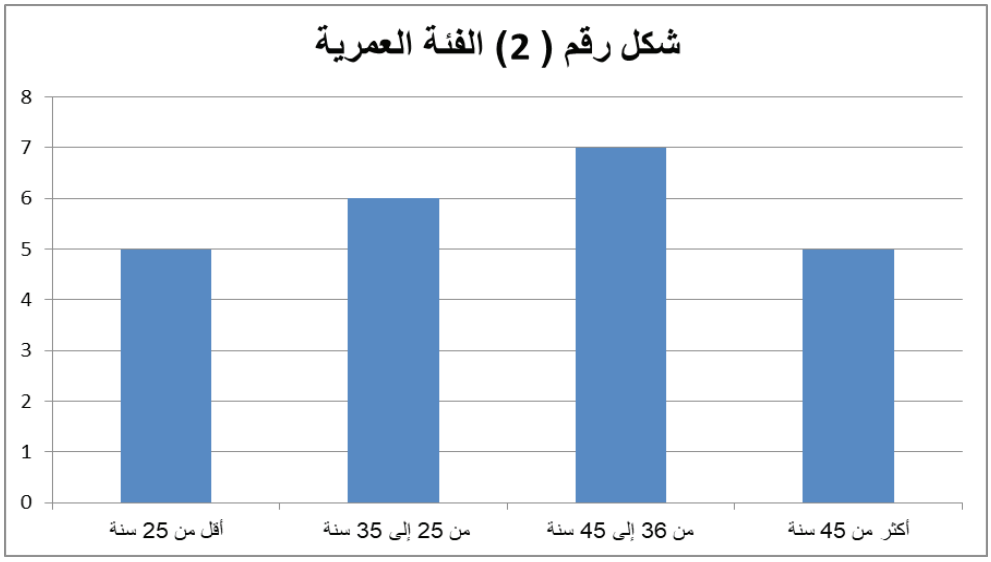

3) **المؤهل التعليمي :**

**الجدول رقم ( 3 )**

| المؤهل التعليمي | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| ثانوية فأقل | 2 | ٪ 8.7 |
| جامعي أو ما يعادله | 21 | ٪ 91.3 |
| ماجستير | 0 | ٪ 0 |
| دكتوراه | 0 | ٪ 0 |
| المجموع | 23 | ٪ 100 |

**المصدر : جمع وحسب من قبل الباحثة .**

يتضح من الجدول رقم ( 3 ) أن أعلى نسبة من العاملين وشاركُ بتعبئة استمارة الاستبيان من حملة الشهادة ( جامعي أو ما يعادله ) حيث كان عددهم ( 21 ) موظفا وشكلت نسبتهم 91.3 ٪ من إجمالي العينة ويليها حملة ( ثانوي فأقل ) بنسبة 8.7 ٪ وعددهم ( 2 ) موظف .

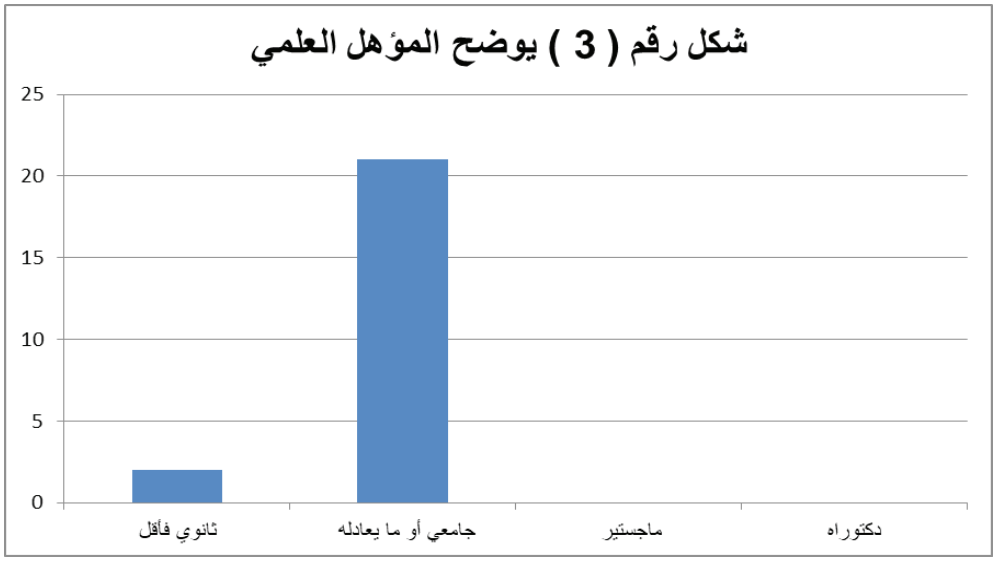

4) التخصص :

الجدول رقم ( 4 )

| التخصص | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| محاسب | 16 | ٪ 69.6 |
| إدارة أعمال | 5 | ٪ 21.7 |
| اقتصاد | 2 | ٪ 8.7 |
| تمويل ومصارف | 0 | ٪ 0 |
| أخرى تذكر | 0 | ٪ 0 |
| المجموع | 23 | ٪ 100 |

*المصدر : جمع وحسب من قبل الباحثة .

يتضح من الجدول رقم ( 4 ) الخاص بشرح أو تبيين مجالات التخصص بأفراد العينة حيث تبين أن أعلى تخصص كان هو محاسب بعدد ( 16 ) فردا من أفراد العينة ما نسبته 69.6 ٪ من إجمالي العينة ويليها تخصص إدارة أعمال بعدد ( 5 ) أفراد وبنسبة 21.7 ٪ ويليها تخصص اقتصاد بعدد ( 2 ) ما نسبته ( 8.7 ٪ ) من إجمالى العينة، أما فئة (تمويل ومصارف، أخرى تذكر ) فهي لم يذكر بها أي عدد .

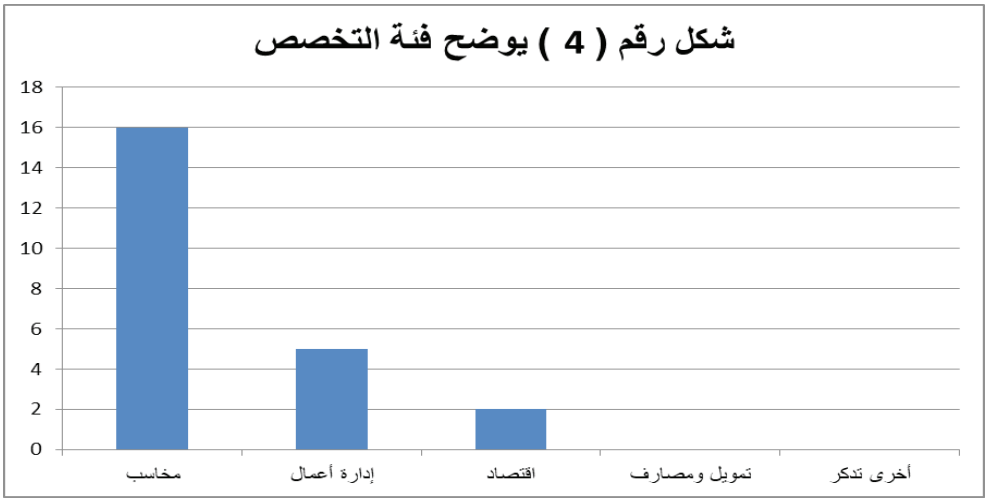

**الجدول رقم ( 5 )**

| المهنة | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| مدير مالي | 2 | ٪ 8.7 |
| محاسب | 15 | ٪ 65.2 |
| مراجع داخلي | 3 | ٪ 13.0 |
| إداري | 3 | ٪ 13.0 |
| أخرى تذكر | 0 | ٪ 0 |
| المجموع | 23 | ٪ 100 |

**المصدر : جمع وحسب من قبل الباحثة .**

يتبين من خلال الجدول رقم ( 5 ) الخاص بتوضيح المهن الممارسة من قبل أفراد العينة حيث كان عدد من هم يشغلون مهنة محاسب عددهم ( 15 ) فردا ويشكلون ما نسبته 65.2 ٪ من إجمالي أفراد العينة، وتليها مهنتي مراجع داخلي ومهنة إداري وعددهم متساو وهو (3 ) بنسبة 13.0 ٪ لكلٍ منهما، ومن ثم مهنة مدير مالي بعدد ( 2 ) ونسبته 8.7 ٪ .

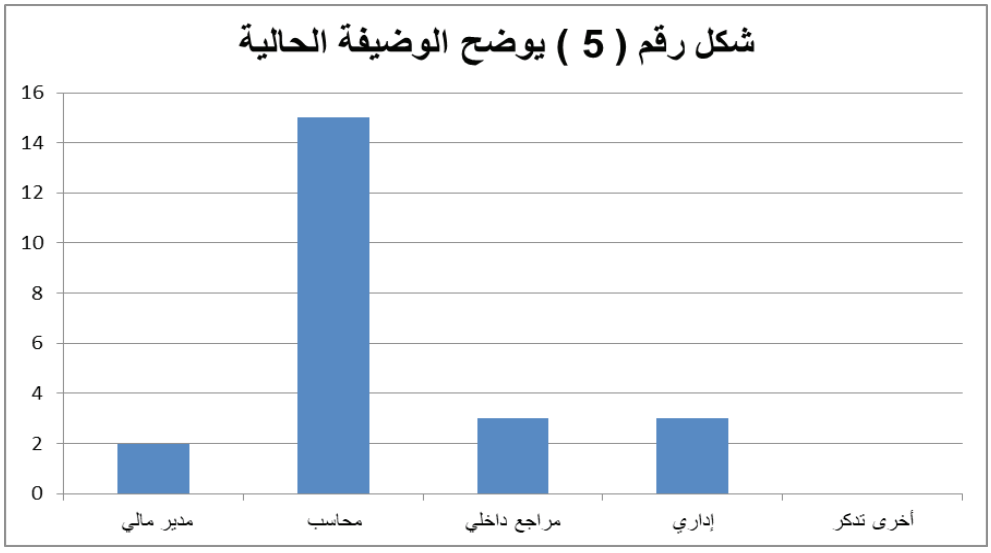

**الجدول رقم ( 6 )**

| سنوات الخبرة | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| أقل من 5 سنوات | 4 | ٪ 17.4 |
| من 5 إلى 10 سنوات | 6 | ٪ 26.1 |
| من 11 إلى 15 سنة | 8 | ٪ 34.8 |
| أكثر من 15 سنة | 5 | ٪ 21.7 |
| المجموع | 23 | ٪ 100 |

المصدر : جمع وحسب من قبل الباحث .

يتضح من الجدول رقم ( 6 ) أن أعلى نسبة ممن شاركُ بتعبئة استمارة الاستبيان هم ممن لهم سنوات خبرة (من 11 إلى 15 سنة ) حيث بلغ عددهم (8) موظفين ويشكلون نسبة 34.8 ٪ من إجمالي العينة .

**ثالثاً : التحليل الإحصائي لعينة الدراسة :**

- تحليل الأسئلة المهنية بالدراسة المتعلقة بالسؤال ( ما هي معوقات تطبيق نظام التكاليف المبني على أساس النشاط في الشركات الصناعية ) ومعرفة أراء واتجاهات المستجيبين للاستبيان وسيتم استخدام مقياس ليكارت الخماسي بحساب المتوسط المرجح .

توضيح مقياس ليكارت الخماسي:

بما أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات ( موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق إطلاقاً ) مقياس ترتيبي، والأرقام التي تدخل في البرنامج وهي ( موافق بشدة5 = ، موافق 4، = محايد3 = .....) ثم Weights تعبر عن الأوزان ، نحسب بعد ذلك المتوسط الحسابي ( المتوسط المرجح ) ويتم ذلك بحساب طول الفترة أولاً وهي في هذه الدراسة عبارة عن حاصل قسمة 4 على . 5 حيث 4 تمثل عدد المسافات ( من 1 إلى 2 مسافة أولى، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة )، 5 تمثل عدد الاختيارات، وعند قسمة 4 على 5 ينتج طول الفترة ويساوي 0.80 ويصبح التوزيع حسب الجدول التالي:

| المتوسط المرجح | المستوى |
|---|---|
| من 1 إلى1.79 | غير موافق بشدة |
| من 1.80 إلى2.59 | غير موافق |
| من 2.60 إلى3.39 | محايد |
| من 3.40 إلى4.19 | موافق |
| من 4.20 إلى5 | موافق بشدة |

وفيما يلي سيتم عرض نتائج التحليل لأسئلة الاستبيان :

**جدول رقم ( 7 ) يوضح نتائج تحليل لعينة الدراسة**

| العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | النتيجة |
|---|---|---|---|
| عدم جود الخبرات الكافية والمؤهلة داخل الشركة القادرة على تطبيق نظام التكاليف على أساس النشاط | 4.2174 | 1.04257 | موافق بشدة |
| عدم الوعي بأهمية تطبيق نظام التكاليف على أساس النشاط | 4.6522 | 0.64728 | موافق بشدة |
| إن ارتفاع كلفة الاستعانة بخبراء للتغيير إلى نظام التكاليف على أساس النشاط كانت عائقا أمام التغيير | 4.9130 | 0.41703 | موافق بشدة |
| عدم رغبة الإدارة في تغيير النظام المتبع لتحميل التكاليف غير المباشرة إلى نظام التكاليف على أساس الأنشطة هو السبب في عدم التغيير | 4.6087 | 0.65638 | موافق بشدة |
| إن ازدياد تكاليف نظام التكاليف المبني على أساس النشاط كان عائقا أمام الإدارة للتغيير | 4.4348 | 0.66237 | موافق بشدة |
| عدم وجود شركات مماثلة تتبنى نظام التكاليف على أساس النشاط في البيئة الليبية | 4.6522 | 0.64728 | موافق بشدة |
| عدم الإدراك بأهمية تطبيق نظام التكاليف على أساس النشاط | 4.6957 | 0.63495 | موافق بشدة |

| | | | |
|---|---|---|---|
| عدم توفر الكوادر المحاسبية المؤهلة لتطبيق نظام التكاليف على أساس النشاط | 4.5652 | 0.72777 | موافق بشدة |
| عدم حاجة الشركة لتغيير نظامها التكاليف الحالي لرؤيتها بأنه فعال ومتطور | 4.4348 | 0.72777 | موافق بشدة |
| لا يوجد دور إرشادي أو توجيهي للمراجع الخارجي بتطبيق نظام التكاليف على أساس النشاط | 4.6957 | 0.63495 | موافق بشدة |
| عدم استعداد الإدارة لإنفاق على تغيير النظام المحاسبي المتبع | 4.2609 | 1.05388 | موافق بشدة |
| عدم قيام الشركة بدورات محاسبية لتطوير الكوادر لديها لمواكبة تطورات مهنة المحاسبة | 4.6522 | 0.64728 | موافق بشدة |
| يعتبر نظام التكاليف على أساس النشاط من الأنظمة الحديثة لذلك فهو غير معرف بشكل جيد للمحاسبين قديمي التخرج | 4.4783 | 0.73048 | موافق بشدة |
| قصور في المناهج المحاسبية في الجامعات والمعاهد الليبية كان سببا في عدم قدرة الكوادر المحاسبية للشركة على تبني نظام التكاليف على أساس النشاط | 4.5217 | 0.73048 | موافق بشدة |
| **النتيجة الإجمالية** | 4.5559 | 0.17757 | موافق بشدة |

بعد دراسة النتائج بالجدول السابق الخاص بتحليل الإجابة على الأسئلة الفرعية للاستبيان وجدت النتيجة ( موافق بشدة ) لأن كان المتوسط المرجح لجميع هذه النقاط هو في المجال ( من 4.20 إلى5 ) وهذا ما يدل على وجود المعوقات المذكورة في تطبيق نظام التكاليف المبني على أساس النشاط في الشركات الصناعية، وكان أعلى متوسط هو ( 4.9130 ) وهو متوسط إجابة الفقرة ( إن ارتفاع كلفة الاستعانة بخبراء للتغيير إلى نظام التكاليف على أساس النشاط كانت عائقا أمام التغيير )، وكان المتوسط العام للنتيجة هو ( 4.5559 ) وتأخذ نتيجة ( موافق بشدة ) وهذا ما يدل على وجود معوقات في تطبيق نظام التكاليف المبني على أساس النشاط في الشركات الصناعية .

· تحليل التباين ( ANOVA ) لمعرفة دلالة الفروق المعنوية في معوقات تطبيق نظام التكاليف المبني على أساس النشاط في الشركات الصناعية الكلي تبعاً لمتغير التخصص :

**جدول رقم ( 8 ) يوضح تحليل التباين في الأسئلة المهنية ككل تبعاً لمتغير التخصص**

| المجال | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | وسط المربعات | قيمة F | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأسئلة المهنية ككل | بين المجموعات | 0.008 | 2 | 0.004 | 0.124 | 0.884 |
| | خلال المجموعات | 0.685 | 20 | .0340 | | |
| | الكلي | 0.693 | 22 | | | |

كشفت نتائج الجدول رقم ( 8 ) عن عدم وجود فروق إحصائية في الأسئلة المهنية ككل تبعاً لمتغير التخصص حيث بلغت قيمة ( F=0.124 ) وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0.05$ ) حيث كان مستوى دلالتها الإحصائية هو ( 0.884 ) وهو قيمة أكبر من( 0.05 )

**رابعاً : تحليل فرضية الدراسة :-**

1 - فرض العدم ( الفرضية الصفرية ) $H_0$ : تقول لا يوجد هناك معوقات تحد من تطبيق نظام التكاليف المبني على أساس النشاط في الشركات الصناعية .

3- الفرض البديل $H_A$ : تقول إنه توجد هناك معوقات تحد من تطبيق نظام التكاليف المبني على أساس النشاط في الشركات الصناعية .

One-Sample Statistics **الجدول رقم ( 10 )**

| | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|---|---|---|---|---|
| الأسئلة المهنية | 23 | 4.5559 | .17754 | .03702 |

**One-Sample Test**

| | Test Value = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | Confidence % 95 Interval of the Difference | |
| | | | | | Lower | Upper |
| الأسئلة المهنية | 42.030 | 22 | .000 | 1.55590 | 1.4791 | 1.6327 |

من الجدول رقم ( 9) يبين المتوسط الحسابي للعينة (4.5559) وهو أكبر من المتوسط المفروض و الفرق بين متوسط العينة والتوسط المفروض وتساوي 1.55590 والانحراف المعياري وهو 0.17754 وعدد أفراد العينة 23، وفي جدول One-Sample Test يتبين أن Sig. = 0.00 وهي أقل من ، 0.05 لذلك نرفض الفرضية العدم القائله بأنه لا يوجد هناك معوقات تحد من تطبيق نظام التكاليف المبني على أساس النشاط في الشركات الصناعية، ونقبل الفرض البديل القائل بأن هناك معوقات تحد من تطبيق نظام التكاليف المبني على أساس النشاط في الشركات الصناعية .

**النتائج والتوصيات:**

**أولاً : النتائج:**

من خلال نتائج التحليل لبيانات الدراسة فقد توصلت إلى نتائج نوردها في الآتي :

1 – توضح نتائج الدراسة ان الشركات الصناعية موضوع الدراسة لا تطبق نظام التكاليف على أساس النشاط .

2 – تبين من النتائج ارتفاع كلفة الاستعانة بخبراء للتغيير إلى نظام التكاليف على أساس النشاط كانت عائقا أمام التغيير .

3 – عدم المعرفة بنظام التكاليف على أساس النشاط باعتباره من الأنظمة الحديثة .

4 – قصور المناهج المحاسبية في الجامعات والمعاهد الليبية .

5 – عدم توفر الدورات المناسبة من قبل الشركات الخاصة بتدريب المحاسبين على الأنظمة المحاسبية الحديثة.

**ثانيا: التوصيات:**

1 – العمل من قبل الجامعات على تضمين المناهج العلمية للأنظمة العلمية الحديثة المتخصصة .

2 – قيام الدولة بفتح مراكز تدريبية متخصصة لتخفيض تكاليف التدريب والاستفادة من الكوادر الوطنية في مختلف المجالات .

3 – الإستعانة بالخبراء لتضمين هذا النظام داخل الشركات لما له من أهمية في تسهيل العمليات المحاسبية .

4 – الاهتمام بالبحث العلمي للوقوف على آخر المستجدات التي توصلت لها وإنشاء بنك معلومات لهذا القطاع سواء كانت بحوثا خارجية أم داخلية .

**المراجع**

1– أحمد جابي « دراسة مقارنة بين طرق التكاليف التقليدية وطرق محاسبة التكاليف على أساس الأنشطة وإمكانية تطبيقها في المؤسسات الجزائرية « دراسة حالة الشركة الوطنية لصناعة الكوابل الكهربائية – بسكرة ( رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير / قسم العلوم التجارية، 2019 – 2011 ) .

2 – محمد عبد الله الشرتاع « إمكانية تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط في شركات التأمين، (رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا طرابلس ليبيا، 2010 ) .

3 – مرتضى محمد على « إمكانية تطبيق أسلوب التكلفة وفقا للنشاط كأداة للرقابة وتقويم الاداء في المنشآت الصناعية السودانية »، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2014 .

4 – سلمى منصور سعد و ابتهاج إسماعيل يعقوب « بعنوان قراءة تحليلية لاستجابة محاسبة التكاليف لمتطلبات البيئة : نظام الـ ( ABC ) حالة دراسية، مجلة كلية العلوم بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والأربعين، 2016 .

5 – Horngren C. T., and Others, Cost Accounting : A Managerial Emphasis, Prentice – Hall, International Edition, 8th Ed., 1994, P. 115.

6 – محمد عبد الفتاح العشماوي « محاسبة التكاليف ( منظورين التقليدي والحديث )»، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان الاردن، 2011 ص 49 .

7 – Cooper R. and Kaplan R., "How Cost Accounting Distorts Product Costs", Management Accounting, April, 1988, PP. 20-27.

8 – حنفي زكي وآخرون، «أساسيات محاسبة التكاليف» مطبعة جامعة القاهرة، مصر، 2000 . ص 355 .

# The Possibility of applying the cost system based on activity ( ABC ) in soft drinks company – tripoli

**» Case Study »**

■ Mrs/ Mabruka Ahderi Mizugy* ■ Mrs/ Khiria Mohamed Ibrahim *

**Study Summary**

The study discussed the possibility of applying the cost system based on activity of Libyan industrial companies. The study concluded that there were many of Obstacles and difficult prevented from using the Libyan industrial companies for the cost system based on activity because insufficient experience for accountants. Lack of qualified staff, The administration is unwillingness to change Its conviction that Its not in need to change to current cost system of their vision that as effective and sophisticated. And the lack of accounting courses to develop their staff to keep up with the developments of the accounting profession. All these points were Obstacles hove prevented the application of cost system based on activity.

Faculty members of Tripoli University / Faculty of Economicsand and Political Science

# أثر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة جودة الخدمات المصرفية بالمصارف التجارية العامة بمدينة طرابلس

■ د .شعلة أبوالقاسم الأبيض * ■ أ .محمد منصور عبدالله **

**ملخص الدراسة:**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية المطبقة في المصارف التجارية الليبية في زيادة جودة الخدمات المصرفية من خلال معرفة هذا الأثر في توفير المعلومات المحاسبية اللازمة للإدارة المصرفية والمستخدمين الداخليين لهذه المعلومات بهدف تحسين جودة الخدمات المصرفية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إتباع المنهج التحليلي، وتم الاعتماد على أسلوب العينة الطبقية النسبية، وذلك من خلال استمارات استبيان وزعت على عينة الدراسة وتجميعها ثم تحليلها، وتم توزيع (165) استبانة ،تم استرجاع (150) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، بنسبة استرجاع بلغت (90.9 ٪ ) ،ومن خلال نتائج التحليل الاحصائي تم التوصل إلى وجود أثر لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية المطبقة في المصارف الليبية في زيادة جودة الخدمات المصرفية، ويكمن هذا الدور في مساهمة نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية في توفير المعلومات المحاسبية للإدارة المصرفية لغرض تحسين جودة الخدمات المصرفية، وفي توفير المعلومات اللازمة لتلبية احتياجات المستخدمين الداخليين لهذه المعلومات، وكذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ في استجابة عينة الدراسة حول مدى توفير نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية المعلومات الكافية لتلبية احتياجات المستخدمين الداخليين لهذه المعلومات ويرجع سبب هذا الاختلاف إلى التفاوت في استخدام التكنولوجيا المتطورة في المصارف قيد الدراسة، وكذلك ضعف الكفاءة العلمية والمهنية للعاملين بهذه المصارف.

* أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – بجامعة طرابلس
** محاضر مساعد بالمعهد العالي للعلوم والتقنية ترهونة

**مقدمة:-**

تشكل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية جزءاً مهماً لتحسين جودة الأداء المصرفي ،لذلك فإن التركيز على تلك النظم واستخدام برامج تكنولوجية متطورة تعتبر مطلباً مهما في مواجهة التحديات المتلاحقة والمتزايدة في مجال الصناعة المصرفية وذلك لتوفير الوقت والجهد وتحسين الخدمات المصرفية المقدمة بهدف زيادة عدد الزبائن وتنمية الأداء المالي للمصرف.

وقد وفرت نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية إمكانية تطوير وتحسين الخدمات المصرفية، وذلك من خلال تطوير جميع عناصر هذه النظم من أفراد وهياكل وأدوات وذلك من خلال تعددية تلك الخدمات وتنوع الاستعمالات والتكاليف المنخفضة نسبيا الذي أدى إلى مرونة استجابة تلك النظم وقدرتها على التكييف مع التغيرات البيئية التي يعيشها العالم اليوم، وقد فتحت نظم المعلومات أسواقا جديدة ومنتجات جديدة وخدمات جديدة وكفاءة في التنفيذ في قنوات الصناعة المصرفية والخدمات المصرفية الإلكترونية، والخدمات المصرفية المتنقلة والخدمات المصرفية عبر الإنترنت"[1]، وبناء على ذلك فقد ركزت هذه الدراسة على دراسة تأثير نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة جودة الخدمات المصرفية في ليبيا.

**الدراسات السابقة :**

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية ومن بين هذه الدراسات :-

- **دراسة (قاسم والعلي،2012)**"[2]: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور تقنية المعلومات في تطوير العمل بالمصارف الحكومية العاملة في سورية وذلك من خلال اختبار العلاقة بين استخدام تقنية المعلومات وفاعلية تلك النظم المستخدمة ،ولتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة فقد تكون مجتمع الدراسة من المصارف الحكومية العاملة بسورية حيث وزعت استمارة استبيان على عينة الدراسة المستهدفين بواقع33 استمارة استبيان ،وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن تقنية المعلومات تؤدي دوراً مهماً في

زيادة الأداء وتحسينه وذلك من خلال زيادة مرونة العمل المصرفي وتسريعه والتقليل من الأخطاء المرتكبة وأوضحت الدراسة إلى أن هناك توافقا بين النظم المعلوماتية المصرفية بسوريا والتطورات على الصعيد المحلي والعالمي.

وبناءاً على ذلك فقد أوصت الدراسة بضرورة تأهيل موظفي المصارف الحكومية في مجال تقنية المعلومات من خلال وضع برامج تدريبية ممنهجة تتعلق بإدارة واستخدام الأنظمة المتطورة.

– **دراسة** (Saeed and Roberta،2013)[3]: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أداء المصارف الليبية ودراسة إمكانية التحول من استخدام الطرق التقليدية في مجال الخدمات المصرفية التجارية إلى العمل وفق أحدث التطورات التكنولوجية، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد أجريت على المصارف التجارية العامة داخل ليبيا أما عينة الدراسة فقد شملت المسؤولين الاداريين عن تلك المصارف عن طريق إجراء مقابلة شخصية مع سبعة عشر مسؤولا إداريا ،وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منخفضة في المصارف الليبية بسبب ضعف البنية التحتية للدولة لاسيما في مجال الاتصالات والكهرباء ورأت الدراسة أن التدخل الحكومي هو السبب الرئيس وراء النقص في تنفيذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

وبناء على ذلك فقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تحسين مستويات الكفاءة والأداء في القطاع المصرفي الليبي وكذلك التركيز على تحسين استخدام التكنولوجيا الحديثة وإزلة القيود التي يفرضها واقع القطاع المصرفي في الحد من التحول إلى المصارف الحديثة بالإضافة إلى تحسين كفاءة العاملين بالقطاع المصرفي بشكل مستمر حتى تصبح المصارف قادرة على المنافسة.

– **دراسة** (**أبوشعبان**،2014)[4]:هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى فاعلية وكفاءة نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة في ظل تطور الخدمات المصرفية الالكترونية ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم إجراء هذه الدراسة على المصارف التجارية في قطاع غزة والبالغ عددها ستة مصارف ،أما عينة الدراسة فقد

شملت العاملين في دوائر المحاسبة والمراجعة والحاسوب،ومن خلال ذلك فقد تم توزيع 72 استبانه وتم تحليل 60 استبانه بنسبة بلغت 83 ٪ ، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف التجارية العامة بقطاع غزة تتسم بالفاعلية والكفاءة في ظل تطور الخدمات المصرفية الالكترونية ،وأوضحت الدراسة إلى أن هناك خدمات غير مقدمة بسبب التفاوت في تقديم تلك الخدمات من مصرف إلى آخر

وبناءً على ذلك فقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوير عناصر نظم المعلومات المحاسبية باعتبارها من الركائز الأساسية المكونة للهيكل التنظيمي للمصرف بالإضافة إلى زيادة العمل على مواكبة التطورات التكنولوجية من خلال تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية الحديثة.

– **دراسة** (Elgahwash and Mark،2014)[5]: هدفت الدراسة إلى مراجعة أدبيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المصرفية عبر الانترنت ، وكذلك تسليط الضوء على فوائد تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة في المصارف الليبية ثم مناقشة للقطاع المصرفي الليبي وتحديات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه المصارف أما عينة الدراسة فقد شملت عدد 141 شخصا من الليبيين الدارسين في استراليا خلال فترة إجراء الدراسة، وخلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الخدمات المصرفية عبر الانترنت يمكن تحسينها في القطاع المصرفي الليبي من خلال توفير نظم معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب، بهدف تقديم منتجات وخدمات عالية الجودة وسهلة الاستخدام على شبكة الإنترنت وقد استثمرت جميع المصارف في توسيع وتحسين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أن القطاع المصرفي الليبي حقق جهودا (محدودة) من أجل تقديم الخدمة للعملاء، وقد وضعت أنظمة وعددا من الخدمات المصرفية الجديدة عبر الإنترنت لكن بمستوى منخفض.

وبناء على ذلك فقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة المعرفة بفوائد تكنولوجيا المعلومات في العمل المصرفي بالاضافة إلى أن المصارف الليبية لابد لها من السعي نحو تقديم خدمات عبر الانترنت حتى تظل قادرة على المنافسة

– **دراسة (أبـومـهـادي،2017)**[6]: هدفت هذه الدراسة إلى قياس موثوقية النظم المحاسبية الالكترونية ومعرفة أثرها على مؤشرات الأداء المصرفي ولتحقيق الأهداف المرجوة فقد تم إجراء هذه الدراسة على المصارف المحلية الفلسطينية المدرجة بسوق الأوراق المالية البالغ عددها ستة مصارف، أما عينة الدراسة فقد تكونت من العاملين المتخصصين في الاعمال المالية والالكترونية حيث بلغ عدد الاستبانات الموزعة 55 استبانة والمسترد منها 40 استبانه بنسبة بلغت 73 ٪ ،وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها التزام المصارف الفلسطينية المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية بتطبيق مبادئ موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بالإضافة إلى توفير المتطلبات الاساسية لمبادئ موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الموضوعة من المعهد الأمريكي والكندي للمحاسبين القانونيين

وبناءً على هذه النتائج فقد أوصت الدراسة بضرورة تعزيز إهتمام المصارف الفلسطينية بتطبيق مبادئ الموثوقية لما لها من أثر كبير على نتائج أعمالها السنوية وكذلك قيام بورصة فلسطين للأوراق المالية بضرورة إلزام الشركات المندرجة فيها بضرورة تطبيق مبادئ موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، إلى أن هذه الدراسة تناولت موضوع أثر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة جودة الخدمات المصرفية،حيث من المتوقع أن تساهم هذه الدراسة في تشكيل إضافة علمية تعكس واقعية جودة الخدمات المصرفية في ظل استخدام النظم المحاسبية الالكترونية بهدف تحديد الايجابيات من استخدام هذه الأنظمة وكذلك التعرف على السلبيات التي تقيد استخدام هذه الأنظمة بهدف وضع الحلول الناجعة لها، مما يعزز من زيادة كفاءة القطاع المصرفي في بيئة العمل المحلية ،ويرفع من قدرته ويحسن أداءه ومركزه المالي بما يجعله قادراً على تعزيز مركزه التنافسي أمام بقية المصارف الوافدة ومن ثم ينعكس إيجاباً على تحقيق أغراض التنمية وتطوير الاقتصادي الوطني وإصلاحه

**مشكلة الدراسة:**

تطورت الخدمات المصرفية في البيئة المحلية تطورا تدريجيا إلا أن ذلك لم يجنب المصارف من الانتقادات من قبل عملائها ،مما دفع تلك المصارف إلى تطوير وتحسين خدماتها لمعالجة تلك الانتقادات،ومن ضمن تلك الانتقادات أن الخدمات المقدمة من قبل المصارف لم تكن مرضية للعملاء"[7]".

ومن خلال ما تمر به المصارف من عجز في تقديم خدماتها، فقد اتضح مدى تدني مستوى جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات المصرفية الليبية فيما يتعلق بمعرفة دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في الرفع من مستوى جودة الخدمات المصرفية المقدمة في هذه المؤسسات"[8]"، الأمر الذي تطلب ضرورة الوقوف على أسباب القصور التي حالت دون ذلك . وتتلخص مشكلة الدراسة في السؤال الآتي

**ما هو أثر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية المطبقة في المصارف التجارية العاملة في ليبيا في زيادة جودة الخدمات المصرفية؟**

**أهداف الدراسة:-**

وتتلخص أهداف الدراسة في الآتي

1-معرفة أثر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في توفير المعلومات اللازمة للإدارة المصرفية بشكل يؤكد على قدرة هذه النظم في تحقيق الاستفادة لهذه المصارف في زيادة جودة خدماتها.

2-معرفة أثر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في توفير المعلومات المحاسبية اللازمة بشكل يؤكد على قدرة هذه النظم على تلبية احتياجات المستخدمين الداخليين لها.

3 – معرفة الأثر المتوقع من نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في تحسين الأداء المصرفي عموماً وجودة الخدمات المصرفية خصوصاً

**أهمية الدراسة:**

وتنبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات تشمل ما يلي : –

1 – تكمن أهمية الدراسة من طبيعة الدور الذي تقوم به نظم المعلومات المحاسبية

الالكترونية في تزويد الإدارة والأطراف المستفيدة في المصارف بمخرجات هذه النظم، والتي يعتمد عليها في تقييم أداء المصارف.

2 – تعد الدراسة محاولة لتقديم إضافة علمية تخدم القطاع المصرفي لتحسين جودة الخدمات المصرفية في ظل تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في المصارف التجارية العاملة في طرابلس .

3 – تتناول هذه الدراسة أكثر القطاعات الحيوية والتي تشكل إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد الليبي وهو القطاع المصرفي الذي يعتبر من أكثر القطاعات استخداما لأنظمة المعلومات الالكترونية.

**فرضيات الدراسة: –**

وتتلخص فرضية الدراسة في الآتي

**«يؤثر نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية على جودة الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية العاملة في ليبيا».**

**وتتكون هذه الفرضية من محورين هما:**

المحور الأول : يوفر نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية المعلومات اللازمة للإدارة المصرفية في تحسين جودة الخدمات المصرفية .

المحور الثاني : يوفر نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية المعلومات الكافية لتلبية احتياجات المستخدمين الداخليين لهذه المعلومات.

**منهجية الدراسة:-**

تم الاعتماد على مصدرين رئيسيين لتجميع المعلومات وهما:

1 – **المصادر الثانوية**:وتم معالجة الجانب النظري للدراسة وذلك من خلال مراجعة الكتب والدوريات المحاسبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة

2- **المصادر الأولية**: وتم معالجة الجانب العملي للدراسة وذلك بتوزيع استمارات الاستبيان صممت خصيصا لهذا الغرض،ثم تفريغ البيانات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المختلفة ،وذلك بغرض التحقق من صحة الفروض الموضوعة للخروج بنتائج وتوصيات تخدم موضوع الدراسة.

**الجانب النظري: تطور نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية**

**أولا: مفهوم نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية**

**تعرف نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية:** «بأنها عبارة عن مجموعة من النظم والإجراءات والأجهزة الالكترونية والافراد،التي تعمل داخل الوحدة الاقتصادية بهدف تجهيز البيانات وتوفير المعلومات التي تحتاجها الإدارة والجهات الأخرى في شأن اتخاذ القرارات،وتتميز هذه النظم بوجود قاعدة بيانات تعمل على تخزين كميات ضخمة من البيانات ومعالجتها بواسطة البرمجيات التطبيقية،ومن تم تحويلها إلى معلومات عند الطلب»[9].

كما يعرف نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني» بأنه عبارة عن مجموعة من الأجهزة الالكترونية والبرامج والإجراءات والاتصالات والافراد، التي تتفاعل مع بعضها لتجميع ومعالجة وتخزين البيانات والمعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات»[10].

**ثانيا: خصائص نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية**

هناك مجموعة من الخصائص التي تتسم بها نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية ومن بينها»[11]«:-

- السرعة الكبيرة في إدخال وإجراء التعديلات والمعالجة للمعلومات وكذلك سرعة إعداد التقارير وسرعة تقديم الخدمة ووصولها للمستخدم النهائي.
- ترتبط نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بالهيكل التنظيمي للمنشأة ويتضح ذلك في العلاقة التكاملية للأنشطة الإدارية ببعضها والمتمثلة في تقديم تقارير دورية ملائمة تفيد في تحقيق الأهداف.
- تراعي نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية تحقيق التوازن والموضوعية من خلال تقديم تقارير محاسبية ملخصة تتوفر فيها الدقة والموضوعية وتقديمها في فترات زمنية مناسبة.
- تحتوي هذه النظم على جهاز رقابي على عملياتها بنوعيها الرقابة الإدارية ورقابة المعايير.

**ثالثا: مفهوم الخدمات المصرفية**

«هي مجموعة من الخدمات التي تقدمها المصارف لعملائها وترتبط هذه الخدمات بالوظائف الأساسية للمصارف، وهي الإيداع والائتمان وخدمات الاستثمار»[12]

وهناك من يرى أن الخدمة المصرفية «عبارة عن مجموعة من الأنشطة والمنافع غير الملموسة التي يعرضها المصرف للبيع، وتتضمن الحسابات الجارية والتوفير لأجل التحويلات والقروض بأنواعها وتبديل العملات»[13]

**رابعا: تعريف جودة الخدمة المصرفية:**

«هي عبارة عن تقديم خدمة ذات جودة متميزة بمعنى أنه يجب أن تتطابق الجودة الفعلية مع الجودة المتوقعة حتى يمكن أن توصف الخدمة بأنها ذات جودة»[14].

«أوهي صفة المنتج مثل حجمه وشكله أو تكوينه، فهي الصفة التي تحدد قيمة المنتج في السوق، وإلى أي مدى يؤدي هذا المنتج الوظيفة التي صمم من أجلها»[15].

**خامساً: مزايا تحقيق الجودة في الخدمة المصرفية**

إن تبني استراتيجيات محددة للجودة يؤدي إلى تحقيق مجموعة من المزايا»[16]:

- تحقيق ميزة تنافسية فريدة عن بقية المصارف وبالتالي مواجهة الضغوط التنافسية.
- تحمل تكاليف أقل بسبب قلة الأخطاء في العمليات المصرفية.
- إن الخدمة المتميزة تتيح الفرصة أمام المصارف لتقاضي أسعار وعملات أكبر.
- إن الخدمة المتميزة تتيح الفرصة لبيع خدمات مصرفية إضافية
- إن القدرة المتميزة تزيد قدرة المصرف على الاحتفاظ بالعملاء الحاليين وجذب عملاء جدد.
- إن الخدمة المتميزة تجعل من العملاء بمثابة مندوبي بيع للمصرف في توجيه وإقناع عملاء جدد.

وتتحقق الميزة التنافسية من خلال امتلاك المصارف لتكنولوجيا متطورة وتحكم أفضل في نظام المعلومات وأساليب الاتصال من جهة والتميز في نوعية وجودة الخدمة ؛ والسرعة

في أداء تقديمها وفي أي وقت والاتصال مع العملاء لتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم من جهة أخرى، فجودة الخدمة المصرفية تعد سلاحا تنافسيا فاعلا تأخذ به المصارف كوسيلة لتمييز خدماتها عن منافسيها لتعظيم أرباحها.

**سادسا علاقة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بالخدمات المصرفية**

أدت التطورات الحاصلة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي شهدها هذا العصر إلى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة عمل المصارف وذلك لأنها من إبراز القطاعات التي تتأثر وتستجيب للتغيرات التكنولوجية التي شكلت عاملا مساعدا لإعادة النظر في الخدمات المصرفية وإلحاقها بالتطورات الحاصلة في كل المجالات. معتمد على

ما تنتجه التكنولوجيا وثورة المعلومات والاتصالات من وسائل حديثة. وجدت المصارف نفسها مجبرة على السير في اتجاه تقديم خدمات مصرفية معتمدة على مختلف الأنظمة والاستراتيجيات في المجال الالكتروني من أجل زيادة إمكانياتها التنافسية خاصة وأنه توجد العديد من المؤسسات المالية التي استغلت التطورات الالكترونية وأدخلتها في تقديم خدمات مصرفية بطريفة ذات جودة وفعالية عالية «17».

**التأثيرات التي كانت حلقة وصل بين نظم المعلومات المحاسبية والخدمات المصرفية نوجزها في الآتي «18»:-**

1- تتمتع الأنظمة الآلية لتلك الخدمات بخاصية المحاسبة الالكترونية

2-إمكانية وصول المصارف لعدد أكبر من العملاء المودعين والمقترضين وطالبي الخدمات المصرفية.

3 – سرعة تقديم وإيصال الخدمات الجديدة والمبتكرة.

4- زيادة كفاءة أداء المصرف وخفض التكاليف التشغيلية للمصرف وتكاليف إنجاز عمليات التجزئة محليا ودوليا.

**كما أن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية التي تسهم في تقديم الخدمات المصرفية تتطلب أموراً جوهرية يجب توفرها لتحقيق الجودة والدقة في الخدمات المصرفية وتتمثل في الآتي «19»:-**

1 – تكامل المعلومات

2 – إمكانية تحقيق تبادل الخدمات والمعلومات بين مختلف نظم المعلومات في المصارف المختلفة.

3 – إجراء هذا التبادل للخدمات والمعلومات في وقت يكون ملائما لكافة المصارف.

4 – إشراك أكبر عدد ممكن من مستخدمي هذه النظم بشكل يسمح بالاستفادة من تراكم الخبرات بين المصرفيين مما ينعكس بالإيجاب على تحسين الخدمات المصرفية.

**نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في المصارف الليبية**

إن التطورات السريعة التي أفرزتها التكنولوجيا الجديدة وزيادة الطلب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع المصرفي شهدت تحسين نوعية الخدمات المصرفية، وأصبح واضحا ولا مفر منه دوليا وفي ليبيا على وجه الخصوص ، وبالتالي فإنه من المهم أن تتخذ الخطوات المناسبة لمساعدة المصارف الليبية والوقوف على قدم المساواة مع المصارف الدولية من خلال استراتيجيات إعادة صياغة السياسات ومع تحول أكثر تطورا وشمولية نحو الأعمال المصرفية الجديدة، من أجل تحسين نوعية الخدمة والقدرة التنافسية للمصارف الليبية في الساحتين المحلية والدولية على حد سواء "[20]"، كما أن التنفيذ الناجح لنظم المعلومات لا يكفل معالجة القصور التقني فقط ،بل يتيح للمصارف الإمكانية لتقديم خدمات مصرفية على مستوى دولي، وقد سارع مصرف ليبيا المركزي لإنشاء نظام المدفوعات الوطني في 2005 (كجزء من استراتيجية الإصلاح المصرفي) من أجل تقديم خدمات أفضل من قبل المصارف التجارية في جميع أنحاء البلاد، لتسريع العمليات المالية، لزيادة دقة الخدمات وخفض التكلفة.

**نظام المدفوعات الوطني**

شهدت أنظمة الدفع تطورات مهمة خلال السنوات الأخيرة، بحيث أصبحت تعتمد على التطبيقات المتقدمة مما سمح بتطوير وسائل دفع إلكترونية ساهمت في تنويع وسرعة ودقة الخدمات المصرفية والمالية بأنواعها.

وفي إطار توجه مصرف ليبيا المركزي نحو تفعيل الاستفادة من التطورات الكبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتحسين بيئة العمل المصرفي شرع المصرف المركزي والمصارف التجارية في تنفيذ برنامج طموح للتطوير التقني في مجال تكنولوجيا المعلومات المتمثل في نظام المدفوعات الوطني في 2005 م، حيث سبق هذا البرنامج إقرار خطة وضعتها لجنة من الخبراء في مجال العمل المصرفي هدفها وضع الإستراتيجية المناسبة لتطوير نظام المدفوعات الوطني، بما يكفل له الكفاءة والفاعلية والآمان، وبما يساهم في تنمية القطاع المالي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، ومن أجل تنفيذ هذا البرنامج تم التعاقد مع شركات دولية لتنفيذ المشاريع التالية «[21]»:-

**1 – منظومة التسويات الإجمالية الآنية**

تعمل هذه المنظومة على تسوية حسابات المصارف والجهات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي إلكترونيا بشكل نهائي قبل نهاية عمل كل يوم،وستكون إلزامية لجميع المصارف العاملة والمؤسسات المالية.

**2– منظومة المقاصة الآلية**

تتعلق بتصفية جميع المعاملات الناتجة من تعاملات المصارف وزبائنها قبل ترجيعها لمنظومة التسوية الفورية لإتمام التسوية النهائية.

**3 – منظومة معالجة الصكوك**

عمل هذه المنظومة على مقاصة الصكوك بين المصارف إلكترونيا باعتماد أسلوب المسح الضوئي والملفات الورقية وترحيل صافي العمليات إلى منظومة المقاصة بما يسمح بتسوية قيم الصكوك بين المصارف بكل يسر وآمان، كما أن النظام يقوم على التنوع في تقديم هذه الخدمة بين المقاصة السريعة، وعالية القيمة والعادية، والتي ستكون متوفرة وبشكل يومي للمصارف الليبية لتقديم خدماتها بجودة عالية لعملائها، وأكد المصرف المركزي أن النظام يعمل (كمزود خدمات التطبيقات) للمصارف المشاركة ويحقق سرعة تقديم الخدمة بأقل كلفة تشغيلية، ويقلل مخاطر التشغيل، ومدة تحصيل الصك، ويقلل مخاطر التزوير والاحتيال على الصكوك «[22]».

**4 – منظومة آلات السحب الذاتي ونقاط البيع**

توفر هذه المنظومة بيئة أساسية لموزع السحب الذاتي الوطني، الذي يمكن عن طريقه الوصول لكافة حسابات الزبائن الموجودة بأي من المصارف العاملة وإنجاز عمليات السحب النقدي للمبالغ المالية عن طريق آلات السحب الذاتي، باستخدام الشبكات الوطنية والعالمية، بالإضافة إلى تمكين التجار وزبائنهم وشركات توفير الخدمات من إتمام عمليات تسديد قيمة رسوم الخدمات إلكترونيا باستخدام نقاط البيع وإنجاز كافة العمليات المالية الالكترونية المتعارف عليها عالميا.

**5 – المنظومة المصرفية الأساسية:**

تهدف هذه المنظومة لتطوير تقنيات وأساليب العمل بالمصارف الوطنية بما يؤهلها للاستفادة القصوى من التقنيات الهائلة التي سيتيحها مشروع نظام المدفوعات الوطني وتعزيز القدرة على المنافسة أمام المصارف العالمية، حيث تنفذ هذه المنظومة على جزئين جزء خاص بمصرف ليبيا المركزي وجزء آخر خاص بالمصارف التجارية المشاركة في المشروع باستخدام أسلوب يوفر خدمة التطبيقات مع ضمان قبول مشتركين جدد في هذه المنظومة كلما دعت الحاجة لذلك، ولجعل هذا النظام أكثر فاعلية، نصت المادة الخامسة من القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف[23] على أن من بين اختصاصات مصرف ليبيا المركزي الإشراف على نظام المدفوعات، بما في ذلك عمليات المقاصة بين المصارف الخاضعة لأحكام هذا القانون، ووضع القواعد المنظمة لذلك، ولضمان نجاح هذا النظام، تم العمل على استحداث نظام تقني جديد يستهدف تطوير نوعية العمل واستخدام الوسائل الالكترونية الحديثة في العمل المصرفي.

**الجانب العملي**

تعتبر منهجية الدراسة العملية وإجراءاتها محوراً رئيسا يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة،وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج المتعلقة بموضوع الدراسة.

**أولاً – اختيار نوع وحجم العينة**

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العامة، حيث تم سحب عينة عشوائية طبقية نسبية،لمجتمع الدراسة المتمثل في (مدير المصرف ونائب المدير ومساعديهم ورؤساء

الأقسام وموظفي قسم المحاسبة)، وذلك لأنها تحقق أغراض الدراسة للحصول على نتائج دقيقة يمكن تعميمها على كافة فروع المصارف العاملة في طرابلس، ويبلغ عدد الموظفين بهذه المصارف (825) موظفاً، بمعدل (11) موظفا لكل فرع ،ونظراً لكبر حجم المجتمع وصعوبة الوصول إلى جميع مفرداته لذلك تم استخدام أسلوب المعاينة لجمع البيانات، وليكون حجم العينة مناسباً استخدم قانون تحديد حجم العينة لتقدير النسبة التالية"[24]:

$$n = \frac{Np(1-p)Z^{2}_{(1-\frac{\alpha}{2})}}{(N-1)B^{2} + P(1-P)Z^{2}_{(1-\frac{\alpha}{2})}}$$

حيث إن:-

N= تمثل حجم العينة.

B= تمثل مقدار الخطأ الذي يمكن تحمله في تقدير حجم العينة

P =النسبة المفترضة

$Z_{(1-\frac{\alpha}{2})}$ = قيمة جدولية من جدول التوزيع الطبيعي

$\alpha$ = مستوى المعنوي.

وبفرض أن B = 0.07 ،P = 0.5 لجعل حجم العينة أكبر ما يمكن وعند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ نجد أن $Z_{(1-\frac{\alpha}{2})} = Z_{(0.975)} = 1.96$ ومنها تم تحديد حجم العينة كالأتي:

$$n = \frac{Np(1-p)Z^{2}_{(1-\frac{\alpha}{2})}}{(N-1)B^{2} + P(1-P)Z^{2}_{(1-\frac{\alpha}{2})}} = \frac{825(0.5)(0.5)(1.96)^{2}}{824\times(0.07)^{2} + (0.5)(0.5)(1.96)^{2}} = \frac{792.33}{4.998} = 158.6 \cong 159$$

ونظراً لأن كل مصرف به ما معدله 11 موظفا، تم اختيار عدد المصارف المناسب لهذا العدد وهو(15) مصرفا، وبالتالي فإن حجم العينة هو 165 (11× 15 = 165) وتمثل نسبتها من مجتمع الدراسة (20.0 ٪ ).

ونظراً لأن مجتمع الدراسة مكون من مصارف (طبقات)، تم سحب **عينة عشوائية طبقية نسبية** حسب الصيغة التالية"[25]:

$$n1 = \frac{N1}{N} \times n$$

حيث إن $n1$ حجم العينة المناسب للطبقة الأولى (مصرف الجمهورية)، $N1$ حجم الطبقة الأولى (عدد الموظفين بمصرف الجمهورية)، N حجم المجتمع الكلي، $n$ حجم العينة الكلية اللازم سحبها من المجتمع الكلي.

وبتطبيق هذه الصيغة في مصرف الجمهورية (الطبقة) الأولى نحصل على الآتي :

$$n1=\frac{N1}{N}\times n=\frac{473}{825}\times 165=94.6$$

وبالتطبيق في باقي المصارف (طبقات) المجتمع نحصل على حجم العينات اللازم سحبها من كل طبقة والواردة في الجدول التالي:

**جدول رقم (1) حجم العينات الطبقية حسب عدد الموظفين بالمصارف**

| المصرف | عدد الموظفين | نسبة المصرف من إجمالي العينة | التقريب لعدد صحيح |
|---|---|---|---|
| مصرف الجمهورية | 473 | 94.6 | 95 |
| مصرف الوحدة | 143 | 28.6 | 29 |
| مصرف الصحاري | 77 | 15.4 | 15 |
| مصرف التجاري | 132 | 26.4 | 26 |
| المجموع | 825 | 165 | 165 |

وتم توزيع استبيان الدراسة حسب ما ورد في الجدول السابق رقم (1) كلاً حسب مصرفه، وبلغ عدد هذه الاستبيانات (165) استبيان مقسمة على (04) مصارف بشكل متناسب حسب عدد العينة في كل مصرف، وتم معاملة كل مصرف (طبقة) على أنها عينة عشوائية بسيطة.وقد تم استرجاع (150) استبانا مكتمل البيانات وصالحا للتحليل، حيث وجدت (04) استبيانات غير صالحة للتحليل، و(11) استبانا مفقودا، بنسبة استرجاع قدرها (90.9 ٪ ) وهي نسبة جيدة، بينما كانت نسبة الفاقد (9.1 ٪ ) بسبب عدم التزام بعض المستجوبين بتعبئة نسخ الاستبيان الموزعة وإرجاعها.

## ثانياً – خصائص عينة الدراسة

الجدول رقم 2 التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة حسب المصرف

| | المصرف | التكرار | النسبة المئوية ٪ |
|---|---|---|---|
| المصارف | الجمهورية | 85 | ٪ 58.0 |
| | التجاري | 24 | ٪ 16.0 |
| | الوحدة | 27 | ٪ 17.0 |
| | الصحاري | 14 | ٪ 9.0 |
| | المجموع | 150 | ٪ 100.0 |
| المؤهل العلمي | المؤهل العلمي | التكرار | النسبة المئوية ٪ |
| | دبلوم متوسط | 28 | ٪ 18.7 |
| | دبلوم عالي | 30 | ٪ 20.0 |
| | بكالوريوس | 76 | ٪ 50.7 |
| | ماجستير | 14 | ٪ 9.3 |
| | دكتوراه | 2 | ٪ 1.3 |
| | المجموع | 150 | ٪ 100.0 |
| التخصص | التخصص | التكرار | النسبة المئوية ٪ |
| | محاسبة | 98 | ٪ 65.3 |
| | إدارة اعمال | 18 | ٪ 12.0 |
| | تمويل ومصارف | 14 | ٪ 9.3 |
| | نظم معلومات محاسبية | 2 | ٪ 1.3 |
| | نظم معلومات حاسوبية | 11 | ٪ 7.3 |
| | أخرى | 7 | ٪ 4.7 |
| | المجموع | 150 | ٪ 100.0 |
| سنوات الخبرة | سنوات الخبرة | التكرار | النسبة المئوية ٪ |
| | أقل من 5 سنوات | 20 | ٪ 13.3 |
| | من 5 سنوات إلى 10 سنوات | 46 | ٪ 30.7 |
| | من 11 إلى 15 سنة | 26 | ٪ 17.3 |
| | من 16 إلى 20 سنة | 19 | ٪ 12.7 |
| | من 21 إلى25 سنة | 9 | ٪ 6.0 |
| | من 26 فأكثر | 30 | ٪ 20.0 |
| | المجموع | 150 | ٪ 100.0 |

| | الوظيفة الحالية | التكرار | النسبة المئوية ٪ |
|---|---|---|---|
| الوظيفة الحالية | مدير فرع | 8 | 5.3 |
| | رئيس قسم المحاسبة | 15 | 10.0 |
| | محاسب مالي | 57 | 38.0 |
| | مراجع داخلي | 14 | 9.3 |
| | مراجع لنظم المعلومات الالكترونية | 13 | 8.7 |
| | غير ذلك | 43 | 28.7 |
| | المجموع | 150 | ٪ 100.0 |
| طريقة تنفيذك للمهام | آلية تنفيذ المهام | التكرار | النسبة المئوية ٪ |
| | يدوي | 11 | ٪ 7.3 |
| | الكتروني | 36 | ٪ 24.0 |
| | مختلط | 103 | ٪ 68.7 |
| | المجموع | 150 | ٪ 100.0 |
| عدد المحاسبين بالمصرف | عدد المحاسبين | التكرار | النسبة المئوية ٪ |
| | من 1 الي5 | 51 | ٪ 34.0 |
| | من 6 إلى10 | 26 | ٪ 17.3 |
| | من 11 إلى15 | 12 | ٪ 8.0 |
| | من 16 إلى20 | 4 | ٪ 2.7 |
| | من 20 فاكثر | 57 | ٪ 38.0 |
| | المجموع | 150 | ٪ 100.0 |
| عدد المتخصصين في نظم المعلومات | عدد المتخصصين | التكرار | النسبة المئوية ٪ |
| | من 1 إلى5 | 61 | ٪ 45.2 |
| | من 6 إلى10 | 19 | ٪ 14.1 |
| | من 11 إلى15 | 3 | ٪ 2.2 |
| | من إلى20 | 5 | ٪ 3.7 |
| | من 20 فأكثر | 47 | ٪ 34.8 |
| | المجموع | 135 | ٪ 100.0 |

**ثالثاً – التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة**

«يؤثر نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية على جودة الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية العاملة في ليبيا»

**المحور الأول** : يساهم نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية في توفير المعلومات المحاسبية اللازمة للادارة لغرض تحسين نوع وجودة الخدمات.

الجدول رقم (3) يبين إجابات مفردات عينة الدراسة حول محور(**مساهمة نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية في توفير المعلومات المحاسبية اللأزمة للإدارة المصرفية**) ومن خلال نتائج التحليل إتضح مايلي:

1 – جاءت عبارة (استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية يعطي معلومات تساعد الإدارة على توقع نتائج مستقبلية لأجل اتخاذ القرارات المتعلقة بتحسين الخدمة المصرفية) في المرتبة الأولى، وكانت نسبة الإجابة (أوافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (55.3 ٪ )، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (4.33) وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري (0.629).

2 – إما فيما يتعلق في استخدام نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية في توفير المعلومات الكافية عن المشكلة والعمل على تحليل المشكلات المعقدة وتبسيطها وتسهيل فهمها خاصة فيما يتعلق بالخدمات المصرفية.

حيث أتت هذه العبارة في الأخير وكانت نسبة الإجابة (أوافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (58.0 ٪ )، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (3.91) وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري (0.789).

ولأجل تحديد درجة الموافقة لإجابات مفردات عينة الدراسة على إجمالي العبارات المتعلقة بمحور مساهمة نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في توفير المعلومات المحاسبية اللازمة للإدارة المصرفية، تم استخدام إختبار (t) حول المتوسط العام للعبارات المتعلقة بمحور مساهمة نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في توفير المعلومات المحاسبية اللازمة للإدارة المصرفية، والجدول رقم (4) يبين ذلك.

**جدول رقم (3) اراء عينة الدراسة حول مساهمة نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية في توفير المعلومات اللازمة للادارة المصرفية**

| ت | العبـــارة | الفئة | درجة الأوافقة | | | | | متوسط العينة | الإنحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | لاأوافق بشدة | غير موافق | محايد | أوافق | أوافق بشدة | | | |
| 1 | استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية يعطي معلومات تساعد الإدارة على توقع نتائج مستقبلية لأجل اتخاذ القرارات المتعلقة بتحسين الخدمة المصرفية | ت | 01 | 00 | 07 | 83 | 59 | 4.33 | .6290 | 1 |
| | | ٪ | 0.7 | 00.0 | 4.7 | 55.3 | 39.3 | | | |
| 2 | استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية يوفر المعلومات التي تحتاجها بالكلفة المناسبة أي قيمتها اكبر من تكاليف الحصول عليها كما إنها مرتبة ومنسقة بحيث يسهل فهمها وترجمتها إلى قرارات تتعلق بتحسين الخدمة المصرفية | ت | 00 | 04 | 19 | 99 | 28 | 4.01 | .6500 | 8 |
| | | ٪ | 00.0 | 2.7 | 12.7 | 66.0 | 18.7 | | | |
| 3 | استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية يعطي أهمية للرقابة التي تقوم بها إدارة المصرف من أجل المحافظة على تحسين جودة الخدمة المصرفية | ت | 00 | 02 | 15 | 85 | 48 | 4.19 | .6620 | 4 |
| | | ٪ | 00.0 | 1.3 | 10.0 | 56.7 | 32.0 | | | |
| 4 | استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية يوفر معلومات تؤدي إلى تفادي الأخطاء والعيوب وبالتالي خفض تكاليف الخدمات المصرفية | ت | 00 | 03 | 24 | 81 | 42 | 4.08 | .7190 | 6 |
| | | ٪ | 00.0 | 2.0 | 16.0 | 54.0 | 28.0 | | | |
| 5 | استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية يعمل على إحداث توازن بين العاملين والمهام المناطة بهم وطبيعة المعلومات المستخدمة مما يؤدي إلى زيادة جودة الخدمة المصرفية | ت | 01 | 02 | 26 | 88 | 33 | 4.00 | .7140 | 9 |
| | | ٪ | 0.7 | 1.3 | 17.3 | 58.7 | 22.0 | | | |
| 6 | استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية يتطلب معرفة الإدارة العليا للمصرف بمزايا ومنافع النظام بهدف الاستفادة من المعلومات المتوفرة أفضل استفادة خاصة في مجال الخدمات المصرفية | ت | 00 | 02 | 19 | 80 | 49 | 4.17 | .6930 | 5 |
| | | ٪ | 00.0 | 1.3 | 12.7 | 53.3 | 32.7 | | | |
| 7 | استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية يوفر معلومات محاسبية ذات أهمية كبيرة من وجهة نظر ادارة المصرف في تحسين مستوى جودة الخدمات المصرفية | ت | 00 | 02 | 14 | 85 | 49 | 4.21 | .6580 | 3 |
| | | ٪ | 00.0 | 1.3 | 9.3 | 56.7 | 32.7 | | | |
| 8 | استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية يوفر معلومات في شكل تقارير رقابية عن أداء الأقسام المختلفة لتمكين الادارة من اتخاذ الاجراءات والقرارات التصحيحية بشأنها،فيما يتعلق بالخدمة المصرفية | ت | 00 | 00 | 14 | 85 | 51 | 4.25 | .6120 | 2 |
| | | ٪ | 00.0 | 00.0 | 9.3 | 56.7 | 34.0 | | | |
| 9 | استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية يؤدي إلى توفير المعلومات المرتبطة بتحديد تكاليف وأسعار الخدمات المصرفية،بشكل يسهل من تسعير الخدمة المصرفية المقدمة ويولد الحوافز لتحسين نوعية تلك الخدمات ذات الجودة والسعر المناسب | ت | 01 | 03 | 24 | 84 | 38 | 4.03 | .7460 | 7 |
| | | ٪ | 0.7 | 2.0 | 16.0 | 56.0 | 25.3 | | | |
| 10 | استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية يوفر المعلومات الكافية عن المشكلة دائما ويعمل على تحليل المشكلات المعقدة وتبسيطها وتسهيل فهمها خاصة مشاكل الخدمات المصرفية الالكترونية | ت | 02 | 05 | 27 | 87 | 29 | 3.91 | .7890 | 10 |
| | | ٪ | 1.3 | 3.3 | 18.0 | 58.0 | 19.3 | | | |

**الجدول رقم (4) يبين المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة حول ( مساهمة نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية في توفير المعلومات المحاسبية اللازمة للإدارة المصرفية)**

| متوسط العينة | الإنحراف المعياري للعينة | 95 ٪ فترة ثقة لمتوسط المجتمع | | قيمة اختبار T | مستوى المعنوية المشاهد |
|---|---|---|---|---|---|
| | | الحد الأدنى | الحد الأعلى | | |
| 4.11733 | .435310 | 4.0471 | 4.1876 | 115.841 | 0.000 |

ومن الجدول يلاحظ أن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (4.11733)، بانحراف معياري (0.43531) ودرجة ثقة 95 ٪ في مجتمع دراسة يتراوح بين ( 4.471) و(4.1876 ) المحسوبة تساوي ( 115.841) وهو أكبر من قيمة t الجدولية المحسوبة تساوي 5 ٪ ،وبما أن قيمة t وتساوي (1.645) كما أن مستوي المعنوية المشاهدة تساوي ( 0.000) وهو أقل من 5 ٪ مستوى المعنوية المعتمدة بالدراسة .

مما يشير إلى آن متوسط الإجابة في مجتمع الدراسة حول محور مساهمة نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية في توفير المعلومات اللازمة للإدارة المصرفية أكبر من 3 المتوسط الافتراضي ( عالية).

بما يدل على أن غالبية مجتمع الدراسة يؤكدون على وجود مساهمة لنظام المعلومات المحاسبية اللازمة للإدارة المصرفية لغرض تحسين جودة الخدمات المصرفية.

عليه فقد تم قبول فرضية هذا المحور والتي تنص ( يساهم نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية في توفير المعلومات اللازمة للإدارة في تحسين جودة الخدمات المصرفية)

**الاختلاف بين المصارف حول مساهمة نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في توفير المعلومات المحاسبية اللازمة للإدارة المصرفية**

لمعرفة إذا ما كان هناك اختلاف بين المصارف حول مساهمة نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في توفير المعلومات المحاسبية اللازمة للإدارة المصرفية تم استخدام اختبار (F) (تحليل التباين الأحادي)، والجدول التالي رقم (5) يوضح ذلك :

**جدول (5) نتائج اختبار (F) للمقارنة بين المصارف حول مساهمة نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية في توفير المعلومات المحاسبية اللازمة للإدارة المصرفية**

| المصارف | حجم العينة (N) | المتوسط الحسابي $\bar{x}$ | الانحراف المعياري S.D | قيمة اختبار F المحسوبة | قيمة مستوى المعنوية المشاهد p-value |
|---|---|---|---|---|---|
| الجمهورية | 85 | 4.0931 | 0.45998 | 2.043 | 0.110 (غير دال إحصائياً) |
| التجاري | 24 | 4.0852 | 0.36024 | | |
| الوحدة | 27 | 4.3588 | 0.50752 | | |
| الصحاري | 14 | 4.0579 | 0.27952 | | |
| المجموع | 150 | 4.1173 | 0.43531 | | |

يتضح من الجدول رقم (5) أن قيمة (F) المحسوبة تساوي (2.043) وهي أقل من قيمة (f) الجدولية بدرجتي حرية (03) و(146) ومستوى معنوية (0.05) التي تساوي (2.60)، وحيث إن مستوى المعنوية يساوي (0.110) وهو غير دال إحصائياً لأنه أكبر من (0.05) مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة، مما يشير إلى أنه «لا يوجد اختلاف بين المصارف حول مساهمة نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في توفير المعلومات المحاسبية اللازمة للإدارة المصرفية»

**المحور الثاني:** تتوفر في نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني المعلومات الكافية لتلبية احتياجات المستخدمين الداخليين لهذه المعلومات.

**جدول رقم (6) أراء عينة الدراسة حول مدى توفير نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية المعلومات الكافية لتلبية احتياجات المستخدمين الداخليين لهذه المعلومات**

| ت | العبـــارة | الفئة | درجة الأوافقة | | | | | متوسط العينة | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | لاوافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | أوافق بشدة | | | |
| 1 | يتمتع العاملون في المجال المحاسبي بمستوى مهني يتناسب مع المهام والأعمال المطلوبة منهم في المجال التكنولوجي. | ت | 01 | 17 | 32 | 73 | 27 | 3.72 | .9130 | 10 |
| | | ٪ | 0.7 | 11.3 | 21.3 | 48.7 | 18.0 | | | |
| 2 | تقوم الادارة المصرفية بعمل برامج ودورات تدريبية وبشكل دوري للموظفين والعاملين في المجال المحاسبي لتطوير مهاراتهم ورفع كفاءاتهم | ت | 06 | 16 | 21 | 77 | 30 | 3.73 | 1.029 | 9 |
| | | ٪ | 4.0 | 10.7 | 14.0 | 51.3 | 20.0 | | | |
| 3 | يتمتع العاملون في المجال المحاسبي بقدرتهم على تطوير أنفسهم والنظام معا لتفادي وقوع الاخطاء. | ت | 04 | 16 | 29 | 71 | 30 | 3.71 | .9920 | 11 |
| | | ٪ | 2.7 | 10.7 | 19.3 | 47.3 | 20.0 | | | |
| 4 | يقوم بإعداد المعلومات المحاسبية داخل المصرف كادر متخصص من المحاسبين لديهم المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية | ت | 02 | 10 | 29 | 78 | 31 | 3.84 | .8750 | 8 |
| | | ٪ | 1.3 | 6.7 | 19.3 | 52.0 | 20.7 | | | |
| 5 | استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية يؤدي إلى تحقيق أعلى درجة من الترابط والتكامل بين المعلومات المحاسبية المستخرجة من هذه النظم. | ت | 00 | 01 | 15 | 89 | 45 | 4.19 | .6280 | 1 |
| | | ٪ | 00.0 | 0.7 | 10.0 | 59.3 | 30.0 | | | |
| 6 | استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية يسمح بتقديم المعلومة المرغوبة فقط واستبعاد المعلومة الثانوية. | ت | 02 | 10 | 26 | 81 | 31 | 3.86 | .8670 | 7 |
| | | ٪ | 1.3 | 6.7 | 17.3 | 54.0 | 20.7 | | | |
| 7 | استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وما تحتويه من برامج متطورة قادرة على أداء ما مطلوب منها ،وبذلك تلبي احتياجات المستخدمين. | ت | 01 | 01 | 25 | 96 | 27 | 3.98 | .6600 | 5 |
| | | ٪ | 0.7 | 0.7 | 16.7 | 64.0 | 18.0 | | | |
| 8 | استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية يزود المستخدمين بالمعلومات الملائمة من حيث النوعية والوقت والتكلفة. | ت | 01 | 04 | 19 | 88 | 38 | 4.05 | .7400 | 2 |
| | | ٪ | 0.7 | 2.7 | 12.7 | 58.7 | 25.3 | | | |
| 9 | استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية داخل المصرف يساهم في توفير معلومات إضافية تساعد على إجراء المقارنات وتقييم الأداء بشكل يلبي احتياجات المستخدمين. | ت | 01 | 02 | 23 | 89 | 35 | 4.03 | .7090 | 3 |
| | | ٪ | 0.7 | 1.3 | 15.3 | 59.3 | 23.3 | | | |
| 10 | استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية يساهم في توفير معلومات محاسبية تتصف بالحيادية وعدم التحيز لأي طرف من الاطراف سواء الداخلية أو الخارجية. | ت | 01 | 04 | 23 | 88 | 34 | 4.00 | 0.742 | 4 |
| | | ٪ | 0.7 | 2.7 | 15.3 | 58.7 | 22.7 | | | |
| 11 | استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية يساهم في استحداث أقسام متخصصة في المصرف تناط بها مهام وضع السياسات الخاصة بربط نظام المعلومات المحاسبي بالخدمات المصرفية وتطبيق تلك السياسات ومراقبتها. | ت | 02 | 03 | 25 | 88 | 32 | 3.97 | .7630 | 6 |
| | | ٪ | 1.3 | 2.0 | 16.7 | 58.7 | 21.3 | | | |

الجدول رقم (6) يبين إجابات مفردات عينة الدراسة حول محور (**توفير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني المعلومات الكافية لتلبية احتياجات المستخدمين الداخليين لهذه المعلومات**)، ومن الجدول يلاحظ أن:-

1 – عبارة (استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية يؤدي إلى تحقيق أعلى درجة من الترابط والتكامل بين المعلومات المحاسبية المستخرجة من هذه النظم) جاءت في المرتبة الأولى، وكانت نسبة الإجابة (أوافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (59.3 ٪)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (4.19) وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري (0.628).

2 – وجاءت عبارة (يتمتع العاملون في المجال المحاسبي بقدرتهم على تطوير أنفسهم والنظام معا وذلك لتفادي الوقوع في الأخطاء) في المرتبة الاخيرة، وكانت نسبة الإجابة (أوافق) مرتفعة على هذه العبارة ويساوي (47.3 ٪ )، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (3.71) وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري (0.992).

ولأجل تحديد درجة الأوافقة لإجابات مفردات عينة الدراسة على إجمالي العبارات المتعلقة بمحور توفير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني المعلومات الكافية لتلبية إحتياجات المستخدمين الداخليين لهذه النظم، تم استخدام اختبار (t) حول المتوسط العام للعبارات المتعلقة بمحور توفير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني المعلومات الكافية لتلبية إحتياجات المستخدمين الداخليين لهذه النظم، والجدول رقم (7) يبين ذلك.

**الجدول رقم (7) نتائج اختبار (t) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة على محور توفير نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية المعلومات الكافية لتلبية احتياجات المستخدمين الداخليين لهذه المعلومات**

| متوسط العينة | الانحراف المعياري للعينة | 95 ٪ فترة ثقة لمتوسط المجتمع | | قيمة اختبار t | مستوى المعنوية المشاهد |
|---|---|---|---|---|---|
| | | الحد الأدنى | الحد الأعلى | | |
| 3.91636 | 0.51031 | 3.8340 | 3.9987 | 93.993 | 0.000 |

ومن الجدول يلاحظ أن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (3.91636) بانحراف معياري (.510310)،وأن (95 ٪ ) فترة ثقة لإجابة هذا المتغير في مجتمع

الدراسة يتراوح بين (3.8340 – 3.9987)، وبما أن قيمة (t) المحسوبة تساوي (93.993) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية (5 ٪ ) وتساوي (1.645)، كما أن مستوى المعنوية المشاهد يساوي (0.000) وهو أقل من (5 ٪ ) مستوى المعنوية المعتمد بالدراسة، مما يشير إلى أن متوسط الإجابة في مجتمع الدراسة حول محور توفير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني المعلومات الكافية لتلبية احتياجات المستخدمين الداخليين لهذه المعلومات أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي) (فوق المتوسط)، بما يدل على أن غالبية مجتمع الدراسة «يؤكدون على نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني يوفر المعلومات الكافية لتلبية احتياجات المستخدمين الداخليين لهذه النظم»

عليه تم قبول فرضية هذا المحور والتي تنص « يوفر نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية المعلومات الكافية لتلبية احتياجات المستخدمين الداخليين لهذه المعلومات»

**الاختلاف بين المصارف حول توفير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني المعلومات الكافية لتلبية احتياجات المستخدمين الداخليين لهذه المعلومات**

لمعرفة إذا ما كان هناك اختلاف بين المصارف حول توفير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني المعلومات الكافية لتلبية احتياجات المستخدمين الداخليين لهذه المعلومات تم استخدام اختبار (F) (تحليل التباين الأحادي)، والجدول التالي رقم (8) يوضح ذلك :

**جدول (8) نتائج اختبار (F) للمقارنة بين المصارف حول توفير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني المعلومات الكافية لتلبية احتياجات المستخدمين الداخليين لهذه المعلومات**

| المصارف | حجم العينة (N) | المتوسط الحسابي $\bar{x}$ | الانحراف المعياري S.D | قيمة اختبار F المحسوبة | قيمة مستوى المعنوية المشاهد p-value |
|---|---|---|---|---|---|
| الجمهورية | 85 | 3.8997 | .485630 | 2.737 | 0.046 (دال إحصائياً) |
| التجاري | 24 | 4.1414 | .410710 | | |
| الوحدة | 27 | 3.7380 | .741960 | | |
| الصحاري | 14 | 3.8325 | .425610 | | |
| المجموع | 150 | 3.9164 | .510310 | | |

يتضح من الجدول رقم (8) أن قيمة (F) المحسوبة تساوي (2.737) وهي أكبر من قيمة (f) الجدولية بدرجتي حرية (03) و(146) ومستوى معنوية (0.05) التي تساوي (2.60)، وحيث إن مستوى المعنوية يساوي (0.046) وهو دال إحصائياً لأنه أقل من (0.05) مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة، مما يشير إلى أنه «يوجد اختلاف بين المصارف حول توفير نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني المعلومات الكافية لتلبية إحتياجات المستخدمين الداخليين لهذه النظم»

**النتائج والتوصيات:**

**النتائج:**

من خلال التحليلات النظرية والعملية ومناقشة فرضية الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:-

1-يساهم نظام المعلومات الالكترونية المحاسبية في توفير المعلومات اللازمة للإدارة لغرض تحسين جودة الخدمات المصرفية حيث إن نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية داخل المصارف يعطي معلومات تساعد الإدارة على توقع نتائج مستقبلية لأجل اتخاذ القرارات المتعلقة بتحسين جودة الخدمة المصرفية.

2-تتوفر في نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية المعلومات الكافية لتلبية متطلبات المستخدمين الداخليين، حيث إن نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية داخل المصارف يؤدي إلى تحقيق أعلى درجة من الترابط والتكامل بين المعلومات المحاسبية المستخرجة من هذا النظام.

3-توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 =α في استجابة عينة الدراسة حول مدى توفير نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية المعلومات الكافية لتلبية احتياجات المستخدمين الداخليين لهذه المعلومات ويرجع سبب هذا الاختلاف إلى التفاوت في استخدام التكنولوجيا المتطورة في المصارف قيد الدراسة،وكذلك ضعف الكفاءة العلمية والمهنية للعاملين بهذه المصارف.

**التوصيات:**

**من خلال نتائج الدراسة نوصي بالآتي:-**

1- العمل على تأكيد التحسين المستمر لنظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية من خلال زيادة استثمار في هذه النظم وتوعية مسؤولي المصارف بأهمية توفر النظم المتقدمة، مما سيمكنها من مواكبة التطورات التكنولوجية في المجال المالي والمحاسبي وبما ينعكس بالإيجاب على جودة الخدمات المصرفية.

2- العمل على الاستفادة من نظم المحاسبة المالية والموارد المتاحة والإمكانيات المتوفرة بالمصارف سواء عن طريق اقتناء نظام جاهز أو الاستعانة بالخبراء في تطبيق النظام مع الإمكانيات المتاحة في المصارف بهدف تحسين جودة المعلومات المحاسبية التي تلبي احتياجات المستخدمين الداخليين لهذه المعلومات.

3 – العمل على الاهتمام بتطوير مواقع المصارف التجارية على شبكات الانترنت وذلك بتقديم الخدمات من خلال شبكة المعلومات العالمية بدلا من اقتصار هذه المواقع على التعريف بالمصارف والإعلان عن أسعار خدماتها.

4 – القيام بدراسات مستقبلية في مجال دور أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية في تعزيز الميزة التنافسية بين المصارف التجارية العامة والخاصة.

**المراجع**

1 – Kabiru I. Dandago& Abdullahi Sani Rufai( INFORMATION TECHNOLOGY AND ACCOUNTING INFORMATION SYSTEM IN THE NIGERIAN BANKING INDUSTRY), Asian Economic and Financial Review, 4(5), 2014

2 – عبدالرزاق قاسم،أحمد العلي (أثر تقانة المعلومات في تطوير عمليات المصارف العامة بسوريا)،مجلة جامعة دمشق،العدد الأول،المجلد 28،2012

3 – Khaled A. Saeed& Roberta Bampton (The Impact of Information and Communication Technology on the Performance of Libyan Banks) Journal of WEI Business and Economics Volume 2 Number 3-December 2013

4 – بكر خضر أبوشعبان(تقييم مدى فاعلية وكفاءة نظم المعلومات المحاسبية في ظل تطور الخدمات المصرفية الالكترونية)،رسالة ماجستير،جامعة غزة الإسلامية،2014

5 – Fouad Omran Elgahwash, Mark Bruce Freeman ( Improving Online Banking Quality in Developing Nations: A Libyan Case) Australasian Conference on Information Systems, Auckland, New Zealand2014

6 – سناء عبدالكريم أبومهادي (أثر موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على مؤشرات الأداء المصرفي)،رسالة ماجستير،جامعة غزة،2017

7 – سليمان الشحومي،بدر الدين الصادق التومي، (الصعوبات التي تواجه المصارف وقياس جودة خدماتها)، مجلة الاقتصاد والتجارة، وزارة الاقتصاد والتجارة والاستثمار، العددين 11،12،2007

8 – عمران أبوخريص،مصطفى شكشك (التسويق الالكتروني وأثره على جودة الخدمات المصرفية)،المجلة الجامعة،العدد السابع عشر،2015

9 – فياض حمزة رملي (نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة – مدخل معاصر لترشيد القررات الإدارية)،مطابع السودان،2011 .

10 – سالم إبراهيم الاسود (دراسة مدى تأثير استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على كفاءة وفاعلية عمل المراجع الخارجي)،رسالة ماجستير، الاكاديمية الليبية،2011 .

11 – على صنيهيت المطيري (دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، الاردن ،2012 .

12 – بريش عبدالقادر(التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية) أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر،2005 .

13 – ساطع سعدي شملخ (العوامل المؤثرة في قرارات تسعير الخدمات في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة) رسالة ماجستير، جامعة غزة،2008 .

14 – غادة صادق العناني (قياس جودة الخدمات المصرفية في البنوك المصرية)، رسالة ماجستير،عين شمس، مصر، . 1998

15– بريش عبدالقادر مرجع سبق ذكره .

16 – عوض بدير الحداد( تسويق الخدمات المصرفية)، البيان للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة1 ، 1999

17– ميهوب سماح (الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية)، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، الجزائر، 2005.

18 – محمد شريف توفيق (أثر استخدام التجارة الالكترونية على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية)، جامعة الزقازيق ،2004 .

19 – هيا يعقوب العبيد (مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الالكترونية)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، 2012 .

20 – التقرير السنوي الصادر عن مصرف ليبيا المركزي،2010 .

21 – منشورات مصرف ليبيا المركزي (العدد الخمسون)،إعداد إدارة البحوث والإحصاء،2005 .

22 – نظام المدفوعات الوطني، متاح على http://www.presssolidarity.net/news-7327.html

23 – قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005،والمعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012 .

24 – سليمان محمد طشطوش(أساليب المعاينة الإحصائية)،عمان ،دار الشروق، 2001 .

25 – بشير محمد عاشور الدرويش،المهدي الطاهر غنية،البهلول عمر شلابي (البحث العلمي في العلوم الإدارية والمالية الأسس والمفاهيم والمناهج)، طرابلس:المكتب الوطني للبحث والتطوير،2005.

# The impact of electronic accounting information systems on increasing the quality of banking services in general commercial banks

■ shala abulgacem Al-abiyad* ■ Mohammed Mansour Abdullah**

**Abstract**

The role of accounting information e-applied in the Libyan commercial banks to increase the quality and accuracy of systems banking and achieve the study descriptive and analytical approach goals, and they rely on the sample stratified relative way, through a questionnaire distributed to a sample study, have been distributed (165) form, retrieving (150) to identify valid for statistical analysis, the recovery rate (90.9% ), it was used SPSS reached statistical software for data analysis, and through statistical analysis was the conclusion that there is a role for accounting information systems of electronic applied in Libyan banks to increase the quality and accuracy of banking services, to meet the internal needs of users, providing an appropriate environment and all this lies in improving the quality and accuracy of the banking system through the provision of accounting information crisis.There are also some of the obstacles that is faced the electronic accounting information systems to provide accounting information that will improve the quality of banking services within the Libyan banks in inefficiency among workers as most of the workers in the Libyan banks are not being qualified high scientific qualifications, which was one of the reasons for the weakness of the banking sector efficiency, which It is one of the main difficulties faced by the accounting systems within the Libyan commercial banks.

**Keywords:** electronic Accounting information system(EAIS),Quality, Banking services.

* Associate Professor, Faculty of Economics and Political Science, Tripoli University
** Assistant Lecturer at the Higher Institute of Science and Technology, Tarhona

# اختبار كفاءة سوق المال الليبي على المستوى الضعيف

■ عزالدين مصطفى الكور *

**الملخص**

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار كفاءة سوق المال الليبي على المستوى الضعيف، وباستخدام العوائد اليومية لمؤشر السوق للفترتين من شهر ابريل 2008 وحتى ديسمبر 2010 وبواقع 692 مشاهدة، ومن شهر مارس 2012 وحتى شهر يوليو 2014 وبواقع 568 مشاهدة. تعتمد الدراسة على الأساليب الإحصائية والقياسية المتمثلة في اختبارات التوزيع الطبيعي وجذر الوحدة (السكون) والتكرارات والارتباط المتسلسل ونسبة التباين وذلك لاختبار فرضيتي الدراسة.

توصلت الدراسة إلى نتائج لا تقدم الدعم لفرضية الكفاءة، وأن سوق المال الليبي لا يتمتع بالكفاءة على المستوى الضعيف، وأن عوائد مؤشر السوق لا تتبع نموذج السير العشوائي، وتتصف بالاعتمادية وعدم الاستقلالية، وأنها تعطي الفرصة لتحقيق عوائد خاصة وغير عادية بالاعتماد على الأسعار التاريخية.

**الكلمات الافتتاحية:** كفاءة السوق على المستوى الضعيف، سوق المال الليبي، نموذج السير العشوائي.

* عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس

**مقدمة**

يعتبر سوق الأوراق المالية من الركائز الأساسية في اقتصاديات الدول وخاصةً الناشئة منها، لدوره المهم في تجميع المدخرات و جذب الاستثمارات التي تؤثر بشكل مباشر في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، الذي يمكن أن تعكسه مؤشرات أسعار الأوراق المالية المدرجة فيه، وخاصةً تلك التي تُصمم بعناية بحيث تصبح مرآة تعكس الأوضاع الاقتصادية في الدولة. ويعتبر تحرير الأسواق المالية من المخرجات الواضحة الناتجة عن التغيرات الهيكلية في النظام المالي الدولي، التي ازدادت حدتها بعد عولمة التمويل، حيث ساهمت في تطور ونمو وتكامل أسواق المال العالمية،وصارت تنافس بشدة كنموذج بديل للاستثمار والتمويل عن النموذج المالي المستند على البنوك، الأمر الذي جعلها تخضع لاهتمام متخذي القرارات المالية من تمويل واستثمار ومن مزودي الخدمات المالية بشكل متزايد.

ولكي تقوم الأسواق المالية بدورها الاقتصادي في جذب الاستثمارات وتوفير بدائل تمويلية، يجب أن تتسم بالكفاءة على مستوى التسعير والتشغيل، وتعكس أسعار الأسهم المتداولة فيها جميع المعلومات المتوفرة بدون فاصل زمني، حيث يصبح السوق المالي بمثابة لعبة عادلة تنتج عنها أسعار توازنية تعكس قيماً حقيقية للأوراق المالية المتداولة فيه، وبهذا أصبحت دراسة كفاءة الأسواق المالية بشكل عام والناشئة بشكل خاص قضية ملحة وذات أهمية وخصوصاً وفق مقتضيات جذب الاستثمار وآليات التمويل، إذ يمكن اعتبار قضية كفاءة سوق المال من القضايا التي أثارت جدلاً واسعاً بين الباحثين والمهتمين وما صاحبها من نتائج مؤيدة وأخرى معارضة لنظرية الكفاءة. الأمر الذي استوجب من خلالهِ البحث في كفاءة سوق المال الليبي،بغية الوصول إلى نتائج قد تقدم لنا بعض الرؤى حول كفاءة السوق على المستوى الضعيف التي تقول بأنه لا يمكن الاعتماد على البيانات والمعلومات التاريخية في التنبؤ بنمط أو اتجاه أسعار الأسهم أو العوائد المتولدة عنها.

**مشكلة الدراسة:**

أصبح من الضروري اختبار نموذج السير العشوائي في سوق المال الليبي، لمعرفة سلوك وحركة أسعار الأسهم المدرجة فيه، و معرفة هل القيم السوقية للأسهم تعكس أسعاراً توازنية وتعويضية تعبر عن قيم حقيقية للشركات المدرجة فيه، بحيث يصبح السوق من خلالها يتميز بالكفاءة وتتحقق فيه القيم العادلة، وأنه لا يمكن تحقيق أرباحاً خاصة وغير عادية بالاعتماد على المعلومات التاريخية على حساب باقي المستثمرين، الأمر الذي يحفز ويزيد من عمليات الاستثمار، ويعزز دخول مستثمرين جدد، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة العمق والاتساع ويلبي متطلبات وأهداف السوق. وعليه تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال التالي:

هل تتمتع سوق المال الليبي بالكفاءة عند المستوى الضعيف؟

**أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار كفاءة سوق المال الليبي عند المستوى الضعيف للكفاءة باستخدام نموذج السير العشوائي Random Walk Model، ومن خلال دراسة حركة أسعار الأسهم باستخدام الأساليب الإحصائية لفحص الاستقلالية وعدم الاعتمادية في السلاسل الزمنية للأسعار ومدى توفر خاصية السكون والتوزيع الطبيعي لها، وذلك في محاولة للوصول إلى نتائج قد تساعد في تقديم بعض الرؤى والمضامين للمستثمرين بشكل عام ومتخذي القرارات المالية بشكل خاص، والمساهمة في تسليط الضوء على السوق والرفع من مستويات الكفاءة فيه لما له من دور أساسي في التنمية الاقتصادية.

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في أنها تختبر حركة الأسعار لسوق المال الليبي، والخصائص التي يجب أن تتوفر في السوق، بحيث تنتج عنها علاقات توازنية تعبر عن قيم حقيقية وعادلة وغير متحيزة، وخاصةً باعتباره من الأسواق الناشئة التي تحتاج للكثير من العمل حتى نصل بهذه السوق إلى وضع أكثر شفافية ومصداقية يساعد على جذب الاستثمار

ويوفر بدائل تمويلية توجه لمنشآت المال والأعمال والمشاريع التنموية بشكل يسهم في نمو الاقتصاد وتتحقق معه المنفعة الاقتصادية و الاجتماعية. إضافة إلى أن هذه الدراسة تعتبر الأولى (حسب علم الباحث) في مجال اختبار كفاءة سوق المال الليبي، التي يتوقع منها أن تسلط الضوء على موضوع كفاءة السوق، وتفتح المجال أمام المزيد من الدراسات اللاحقة، بشكل قد يسهم في رفع معدلات الأداء لسوق المال الليبي الأمر الذي أضاف لهذه الدراسة أهمية خاصة.

**مفهوم كفاءة الأسواق المالية:** وفقاً لأدبيات التمويل ونظرية كفاءة سوق المال فإن الأسواق المالية يجب أن تتسم بالكفاءة، بأن تعكس أسعار الأسهم فيها كافة المعلومات التاريخية والمعلومات المتاحة للجمهور والمعلومات الخاصة، بدون فاصل زمني وتكون مجانية، كما لا يوجد تكاليف أو قيود على التعامل وعلى تداول الأوراق المالية في السوق، وتشترط نظرية الكفاءة تماثل المعلومات الأمر الذي يجعل من توقعات المتعاملين (عدد كبير من المستثمرين الذين يتصفون بالرشد ويسعون لتعظيم المنفعة) متماثلة بالنسبة لاتجاهات السوق المستقبلية، ومن غير الممكن لمستثمر التأثير على الاتجاهات السعرية والتفوق على السوق.

فعدم تماثل المعلومات يشير إلى حصول بعض المستثمرين دون غيرهم، على المعلومات ذات العلاقة والمهمة، التي تمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية تحقق لهم أرباحا خاصة وغير عادية على حساب الآخرين. وتحث نظرية كفاءة سوق المال على أن تكون علاقة أطراف التعاقد أو الاتفاقيات (البائع والمشتري، الملاك القدامى والجدد، الملاك ومجلس الإدارة، أصحاب الالتزامات والملاك، الإدارة وكل من العاملين والمجتمع والبيئة) نافية للجهالة بحيث تنخفض معها مشكلة الوكالة وتكاليفها، وتنتج حالة من الشفافية وتماثل المعلومات تحقق مصلحة أطراف التعاقد ولا تسمح بحدوث مشكلة العبء الأخلاقي وتعارض المصالح بينهم. وصنف Fama (1970) كفاءة السوق إلى ثلاثة مستويات وفقاً لما يلي:

**1 – الكفاءة عند المستوى الضعيف:**

وتتمثل في عدم إمكانية تحقيق عوائد غير عادية بالاعتماد على المعلومات التاريخية للأسعار والعوائد، باعتبارها انعكست على الأسعار وبدون فاصل زمني، وذلك وفقاً لمفهوم الكفاءة التي تعتبر السوق بمثابة لعبة عادلة ولا يمكن تحقيق عوائد غير عادية على حساب الآخرين، وأن الأسعار فيه مستقلة وتسير فيه بشكل عشوائي، والعوائد اليومية لسلاسل الأسعار لا تتباعد وتتوزع بانتظام و تتبع التوزيع الطبيعي، وأن العلاقة توازنية وتعويضية بين العائد ومخاطرة هذا العائد. وفي حال وجود نوع من النمطية أو الاعتمادية أو عدم الاستقلالية للأسعار أو العوائد ضمن سلاسلها الزمنية، فهذا دليل على إمكانية التنبؤ بالأسعار والعوائد المستقبلية وتحقيق عوائد غير عادية وأن المعلومات التاريخية لم تنعكس بشكل كامل على أسعار الأسهم وان السوق المالي لا يتسم بالكفاءة عند المستوى الضعيف.

**2 – الكفاءة عند المستوى شبه القوي:**

وتتمثل في عدم إمكانية تحقيق عوائد غير عادية بالاعتماد على المعلومات المتاحة للجمهور والمتمثلة في التقارير المالية للشركات والمؤسسات والبيانات الصادرة عن متخصصين في مجالات التمويل والاستثمار والمعلومات والتقارير الصادرة عن أسواق المال وغيرها من المعلومات المتاحة للجمهور في الصحف والمجلات المتخصصة. إذ يسود الاعتقاد وفق نظرية كفاءة الأسواق المالية أن كل هذه المعلومات المتاحة سواءً كانت معلومات جيدة أو سيئة .. حكومية أو غير حكومية .. مباشرة أو غير مباشرة .. فعلية أو تقديرية قد انعكست على الأسعار من خلال المتعاملين ولا يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالأسعار مستقبلاً وتحقيق عوائد غير عادية.

**3 – الكفاءة عند المستوى القوي:**

تتحقق الكفاءة على المستوى القوي إذا كانت أسعار الأوراق المالية تعكس كافة المعلومات التاريخية والعامة والخاصة (السرية والداخلية غير الرسمية)، وتفيد الكفاءة على المستوى

القوي بعدم إمكانية تحقيق عوائد غير عادية باعتماد المعلومات من المصادر الداخلية، وأن هذه المصادر لا تستطيع الاستفادة من المعلومات الداخلية التي تحصل عليها قبل توفرها للجمهور، وذلك بسبب المنافسة القوية بين هذه الأطراف التي تدفع بالأسعار نحو التوازن. وفي حال إثبات أن المصادر الداخلية حققت عوائد غير عادية باعتمادها على معلومات قبل وصولها لجمهور المتعاملين بأسواق المال فذلك يشير وبشكل واضح إلى عدم كفاءة السوق عند المستوى القوي.

ولتحقيق التخصيص الكفء للموارد المالية يتطلب الأمر أن تتوفر في السوق كفاءة التسعير والتي تعرف بالكفاءة الخارجية، والمتمثلة في وصول المعلومات إلى جميع المتعاملين في السوق بسرعة وبدون فاصل زمني، وبدون تكاليف تؤثر في قرارات البيع والشراء، وبشكل يجعل من الأسعار مرآة تعكس كافة المعلومات، ويصبح عندها السوق بمثابة لعبة عادلة لا تتاح فيه فرصة تحقيق أرباح غير عادية للبعض على حساب باقي المتعاملين.

كما أن التخصيص الكفء للموارد المالية يتطلب أيضاً أن تتوفر في السوق كفاءة التشغيل أو ما يعرف بالكفاءة الداخلية التي تتمثل في قدرة السوق على تحقيق التوازن بين الطلب والعرض بتكاليف أوامر منخفضة للوسطاء وهوامش ربحية منخفضة لصناع السوق، بشكل يحقق السيولة للأوراق المالية المدرجة ويسهل حرية الدخول والخروج من السوق.

**نبذه عن سوق الأوراق المالية الليبى:**

تم بتاريخ 03/ 06 /2006 صدور القرار رقم (134) لإنشاء سوق الاوراق المالية برأس مال قدرة 20 مليون دينار، والذى عدل بقرار (436) لسنة 2008 بشان إصدار النظام الأساسى للسوق وزيادة رأس ماله إلى 50 مليون دينار، والإذن بأن يكون رأس مال السوق مطروحا للاكتتاب العام والخاص، وذلك لتمكين السوق من النهوض بشكل سريع وتوفير المتطلبات اللازمة للقيام بدورة على أكمل وجه، حيث تم بتاريخ 16 – 11-2008 طرح أسهم السوق للاكتتاب العام والخاص، وتحويله إلى شركة مساهمة مملوكة إلى عدد من الجهات الاعتبارية وأكثر من 1400 مساهم طبيعي.

وبلغ عدد الشركات المسجلة بنظام الإيداع والقيد المركزي والتي يتولى السوق إدارة سجلات المساهمين بها أكثر من 46 شركة والشركات المدرجة في حدود 10 شركات، كما بلغ عدد المستثمرين المسجلين بالسوق أكثر من مائتين وخمسين ألف مستثمر وبلغ عدد شركات الوساطة المالية إحدى عشر شركة عاملة في البيع والشراء وتقديم الاستشارات وخدمات الترويج وإدارة الطرح، وبلغ إجمالي القيمة السوقية للشركات في حدود 2 مليار دينار، وهذا حتى تاريخ إيقاف التداول بتاريخ 24-7-2014.

**الدراسات السابقة:**

من أول وأهم الدراسات التي تناولت موضوع كفاءة السوق على المستوى الضعيف، دراسة(1965) Fama التي تم فيها اختبار الاستقلالية والتكرارات ودرجة التوزيع الطبيعي للتغيرات اليومية في أسعار أسهم 30 شركة مسجلة في مؤشر داو جونز للفترة من 1956-1961. وتوصلت الدراسة إلى أن التغيرات في أسعار الأسهم تتبع التوزيع الطبيعي وأنها مستقلة وليست متكررة وأن أسعار الأسهم تتحرك عشوائيا ولا يمكن التنبؤ بها.

ومن الدراسات في هذا المجال التي طبقت على الأسواق الناشئة العربية ما يلي:

دراسة الخوري وشيفلك (1993) التي هدفت إلى اختبار سلوك أسعار الأسهم في سوق عمان المالي (الشركات الصناعية) للفترة من 1985-1989، باستخدام اختبار الارتباط الذاتي واختبار التكرارات، وتوصلت الدراسة إلى أن أسعار الأسهم لا تتبع نموذج السير العشوائي وأن السوق غير كفؤ على المستوى الضعيف.

أما دراسة El-Khori and Civelek (1993) فقد هدفت إلى دراسة الحركة العشوائية لأسعار 16 شركة صناعية مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية خلال الفترة 1985-1989، من خلال إجراء اختبارات الارتباط المتسلسل والتكرارات. وتوصلت الدراسة إلى نتائج تفيد بعدم استقلالية الأسعار وأن السوق غير كفء على المستوى الضعيف.

وفي دراسة (1997) Al – Qudahالتي اختبر فيها نموذج السير العشوائي في سوق عمان للأوراق المالية، وذلك على 32 شركة للفترة 1992-1994، وباستخدام اختبار الارتباط المتسلسل والتكرارات، وخلصت الدراسة إلى أن نموذج السير العشوائي لا ينطبق على سلوك أسعار الأسهم اليومية (Lag 1) وأن سلسلة الأسعار غير عشوائية.

أما دراسة المقابلة وبرهومة (2002) فقد قامت بدراسة سلوك أسعار الأسهم في بورصة عمان، وذلك باستخدام اختبار التوزيع الطبيعي واختبار الارتباط المتسلسل في سلسلة عوائد الشركات للفترة 1993-1997، وتوصلت الدراسة إلى نتائج تشير إلى أن سلسلة العوائد لا تتبع التوزيع الطبيعي ولا تتمتع بالاستقلالية.

أما دراسة الفيومي (2003) فقد هدفت إلى استقصاء كفاءة بورصة عمان باستخدام مؤشر السوق للفترة 1993-2000، وبتطبيق منهجية تعمل على تصحيح أثر التداول غير المتكرر، وأخذ السلوك غير الخطي في عوائد الأسهم بعين الاعتبار، وأشارت نتائج الدراسة إلى عدم كفاءة بورصة عمان حتى عام 1996، الذي يرجع إلى خصائص السوق خلال تلك الفترة، وفي السنوات من 1997 شهدت السوق تغييرات موسمية وفنية وتنظيمية ساهمت في رفع كفاءة السوق.

واختبرت دراسة (2004) Moustafa الكفاءة على المستوى الضعيف لسوق الأسهم الإماراتي للفترة 2001-2003، وباستخدام اختبار التكرارات، حيث بينت النتائج أن 40 سهماً من أصل عينة تضم 43 سهماً يسيرون وفق نموذج السير العشوائي، وبهذا يمكن اعتبار السوق الإماراتي كفوءاً على المستوى الضعيف.

وهدفت دراسة (2006) Rawashdeh and Sqaualli إلى اختبار الكفاءة على المستوى الضعيف في سوق عمان للأوراق المالية (المؤشر العام والمؤشرات القطاعية: البنوك والتأمين والخدمات والصناعة) للفترة من 1992-2004، وباستخدام اختباري التكرارات ونسبة التباين، وتوصلت الدراسة إلى نتائج تفيد بعدم كفاءة السوق على المستوى الضعيف على مستوى المؤشر العام وعلى مستوى القطاعات.

واختبرت دراسة ابن بوزيان وابن الضب (2010) مدى كفاءة بورصة الدار البيضاء على المستوى الضعيف للفترة 2007-2010، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك جذر الوحدة بسلسلة عوائد مؤشر بورصة الدار البيضاء وأنها تتبع نموذج السير العشوائي واعتبارها كفؤة على المستوى الضعيف.

كما هدفت دراسة درويش (2011) إلى اختبار كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية على المستوى الضعيف، وباستخدام العوائد اليومية ( الأصلية والمعدلة) بأثر عدم تكرار (ضعف التداول) لمؤشر القدس خلال الفترة 1997-2008، وخمسة مؤشرات قطاعية مدرجة في السوق خلال الفترة 2006-2008، وتطبيق أربعة أساليب إحصائية مختلفة هي: الارتباط المتسلسل والتكرارات وجذر الوحدة ونسبة التباين، وتوصلت الدراسة إلى أن سوق فلسطين للأوراق المالية غير كفؤ على المستوى الضعيف نتيجة الخصائص المتعلقة به كضعف السيولة والتداول.

وبنتائج مغايرة لأغلب الدراسات المطبقة على الأسواق الناشئة، توصلت دراسة هني و غراية (2012) التي اختبرت كفاءة الأسواق المالية في المغرب والكويت على المستوى الضعيف للفترة من 2008-2010، وبتطبيق اختبار ديكي فولر و اختبار KPPS و اختبار فيليبس بيرون، إلى أن النتائج تشير إلى أن مؤشري سوق الكويت و المغرب تتبع السير العشوائي وهو ما يفسر أن السوقين يتسمان بالكفاءة على المستوى الضعيف.

ودراسة موصلي و السمان (2013) هدفت إلى اختبار كفاءة سوق دمشق للأوراق المالية على المستوى الضعيف للفترة 2010-2011، وباستخدام اختباري الارتباط المتسلسل وجذر الوحدة. حيث توصلت الدراسة إلى نتائج تفيد بأن تحركات أسعار الأسهم غير عشوائية وأن سوق دمشق للأوراق المالية غير كفؤ على المستوى الضعيف.

كما هدفت دارسة محمد (2014) إلى اختبار فرضية كفاءة سوق عمان للأوارق المالية على المستوى الضعيف، وذلك بتطبيق ثلاثة اختبارات إحصائية وقياسية هي: الارتباط الذاتي، التكرارات، وجذر الوحدة للفترة 2009-2013.وبينت نتائج الاختبارت

الثلاثة أن هناك فرصة لتحقيق عوائد غير عادية بسبب ارتباط البيانات التاريخية والأسعار المستقبلية للأسهم، وبالتالي فإن حركة الأسهم لا تتصف بالعشوائية وأن السوق لاتتمتع بالكفاءة على المستوى الضعيف.

أما غراية (2015) فقد قام بدراسة وتحليل نموذج كفاءة الأسواق المالية في البورصات العربية الناشئة، وبتطبيق اختبار ديكي فولر و اختبار KPPS و اختبار فيليبس بيرون، خلال الفترة 2008-2010، من خلال تقييم المؤشرات المالية في المغرب و السعودية و الكويت و مصر. وخلصت الدراسة إلى أن هذه الأسواق كفؤة على المستوى الضعيف.

**منهجية الدراسة:**

للتعرف على كفاءة السوق على المستوى الضعيف، و معرفة مدى إمكانية قدرة السوق على تحقيق أسعار توازنية وعادلة و جذب الاستثمار والمستثمرين، سيتم اختبار نموذج السير العشوائي وسلوك الأسعار اليومية لمؤشر سوق المال الليبي.

**فرضيات الدراسة:**

1 – **الفرضية الرئيسية الأولى:** وتختبر مدى توفر خاصية التوزيع الطبيعي لسلسلة العوائد اليومية للشركات المدرجة في سوق المال الليبي. وتمت صياغة هذه الفرضية بالصورة العدمية كما يلي:

$H_{01}$:العوائد اليومية لسوق المال الليبي لا تتباعد وتتوزع بانتظام و تتبع التوزيع الطبيعي.

2 – **الفرضية الرئيسية الثانية:** وتختبر هذه الفرضية كفاءة سوق المال الليبي على المستوى الضعيف (نموذج السير العشوائي) وذلك من خلال اختبار السكون والاستقلالية والارتباط المتسلسل والتكرارات ونسبة التباين، وتمت صياغة هذه الفرضية بالصورة العدمية كما يلي:

$H_{02}$: سلسلة العوائد اليومية لسوق المال الليبي لا تتبع نموذج السير العشوائي.

**مجتمع وعينة الدراسة:**

يتكون مجتمع الدراسة من بيانات المؤشر العام لسوق المال الليبي، وتم استخدام المؤشر للتغلب على مشكلة ضعف التداول (Dickinson، 1994)، أما عينة الدراسة فقد اشتملت على سلسلتين زمنيتين (سيتم اختبار السلسلتين كلٌ على حدة للفترة قبل وبعد سنة 2011 التي توقف فيها السوق عن التداول)، حيث تحتوي الأولى على العوائد اليومية للسوق للفترة من شهر ابريل لسنة 2008 (بداية انطلاق التداول الالكتروني والنظام الالكتروني للمقاصة والإيداع والقيد المركزى ونظام صندوق ضمان التسويات بالسوق) وحتى ديسمبر لسنة 2010 وبواقع 692 مشاهدة، والثانية تحتوي على العوائد اليومية للسوق من شهر مارس لسنة 2012 (بداية عودة التداول في السوق بسبب توقفها في العام 2011) وحتى شهر يوليو لسنة 2014 (تاريخ وقف التداول في السوق حتى تاريخ إعداد هذه الورقة) وبواقع 568 مشاهدة.

**البيانات و الأساليب الإحصائية المستخدمة لاختبار فرضيات الدراسة**

تتكون البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من سلسلة الأسعار اليومية لمؤشر سوق المال الليبي، وسيتم دراسة سلوك أسعار الأسهم من خلال احتساب العائد للسوق باعتباره الفرق الأول للوغاريتم الطبيعي بين فترتين متتاليتين، كما يلي:

$$R_t = \text{Ln } P_t - \text{Ln } P_{t-1}$$

حيث

$R_t$ = عائد مؤشر السوق في اليوم t

$P_t$ = سعر الإغلاق الحالي لمؤشر السوق

$P_{t-1}$ = سعر الإغلاق السابق لمؤشر السوق

**الأساليب المستخدمة لاختبار فرضية الدراسة الأولى**

تختبر هذه الدراسة كفاءة السوق الليبي للأوراق المالية على المستوى الضعيف وفقا لنموذج السير العشوائي ولاختبار هذا المستوى من الكفاءة بين Fama (1970)

أن التغيرات في أسعار الأسهم يجب أن تكون مستقلة وموزعة توزيعاً طبيعياً (متماثلاً) Independently and Identically Distributed (IDD)، وبالتالي لا يمكن استخدام الحركة الاتجاهية للأسعار أو الاعتمادية فيها للتنبؤ بالتحركات أو الأسعار المستقبلية.

سيتم قياس درجة التوزيع الطبيعي لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى وبيان مدى توفر خاصية التوزيع الطبيعي لسلسلة العوائد اليومية للشركات المدرجة في سوق المال الليبي، وذلك باستخدام اختبار(KS) Kolmogrov-Smirnov واختبار (JB) Jarque-Bera، لقياس درجة التوزيع الطبيعي، وهل عوائد السوق موزعة بانتظام و غير متباعدة عن وسطها الحسابي. فإذا كانت قيمتي JB & KS ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5 ٪ ، يتم رفض فرض العدم للاختبار وقبول الفرض البديل الذي ينص على أن عوائد السوق لا تتبع التوزيع الطبيعي،والذي يشير إلى إمكانية استخدام الحركة الاتجاهية للأسعار أو الاعتمادية فيها للتنبؤ بالتحركات أو الأسعار المستقبلية.

**الأساليب المستخدمة لاختبار فرضية الدراسة الثانية**

لاختبار نموذج السير العشوائي في السوق الليبي للأوراق المالية سيتم الاعتماد على الأساليب الإحصائية المتمثلة في اختبار الارتباط المتسلسل Autocorrelation test، واختبار التكرارات Runs test،و اختبار جذر الوحدة Unit Root test بواسطة اختبار ديكي فلر المعدل Augmented Dickey Fuller (ADF)و بواسطة اختبار فيليبس-بيرون Pillips-Perron (PP)، وكذلك اختبار نسبة التباين Variance Ratio test والذي أجرى بافتراض ثبات التباين homoscedasticity وافتراض عدم ثبات التباين heteroscedasticity.

1 – **اختبار الارتباط المتسلسل**Serial Auto-correlation Test:

المدخل الأول لاختبار السير العشوائي واختبار استقلالية عوائد السوق، اختبار الارتباط المتسلسل الذي يستخدم لتحديد وقياس العلاقة بين عوائد السوق في الفترة الحالية و

عوائد السوق في الفترة السابقة باستخدام اختبار Q-Statistic. ويهدف الاختبار إلى تحديد مدى استقلالية عوائد السوق عن بعضها البعض، من خلال اختبار مدي اختلاف معامل الارتباط المتسلسل إحصائيا عن الصفر، والذي يشير إلى أن عوائد السوق مرتبطة ذاتياً، عندها يتم رفض الفرضية العدمية (بأن تكون قيمة معامل الارتباط المتسلسل عند مستوى معنوي أقل من 5 ٪ تقع خارج الفترة $(1.96^{+}_{-})$) التي تنص على أنه لا يوجد ارتباط متسلسل بين عوائد السوق لعشر فترات إبطاء، ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود ارتباط متسلسل بين عوائد السوق لعشر فترات إبطاء،وأن سلسلة عوائد السوق تتصف بالاعتمادية وعدم الاستقلالية ولا تتبع نموذج السير العشوائي. وتأخذ فرضية اختبار الارتباط المتسلسل الشكل الآتي:

$H_{o:} \rho_k$ = 0 (جميع معاملات الارتباط المتسلسل = صفر)

$H_{1:} \rho_k$ = 0 (جميع معاملات الارتباط المتسلسل ≠ صفر)

2 – **اختبار التكرارات** Runs test:

يفحص اختبار التكرارات غير المعلمي non-parametric درجة الاستقلالية في عوائد السوق، عن طريق فحص مدى تتابع التغيرات المتشابهة في سلسلة عوائد السوق، من خلال مقارنة عدد التكرارات الفعلية (Actual Number of Runs)بعدد التكرارات المتوقعة Expected) (Number of Runs، وتتصف سلسلة عوائد السوق بالعشوائية عندما تكون عدد التكرارات الفعلية في السلسلة قريبة من عدد التكرارات المتوقعة، وتعرف التكرارات (Runs) بأنها التغير المتتابع في عائد السوق بنفس الاتجاه. ويرفض فرض العدم للاختبار عندما تقع قيمة إحصائية Z خارج الفترة $(1.96^{+}_{-})$ والتي تقيس الفرق بين عدد التكرارات الفعلية والمتوقعة.

3 – **اختبار جذر الوحدة** Unit root test:

سيتم في هذه الدراسة اختبار سكون السلاسل الزمنية Stationary باستخدام اختبار ديكي فلر المطور Augmented dickey-fuller test(ADF) المقترح من

قبل Engle and Granger (1987)، ويستحسن تطبيق اختبار (ADF) لأنه يستخدم في نماذجه الفجوات الزمنية للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء (عثماني و آخرون، 2015) و يعتمد الاختبار على النماذج الثلاثة التالية:

- نموذج بدون وجود ثابت ولا اتجاه عام: $\Delta R_t = \rho R_{t-1} + \varepsilon_t$
- نموذج بوجود ثابت وبدون اتجاه عام: $\Delta R_t = \alpha + \rho R_{t-1} + \varepsilon_t$
- نموذج بوجود ثابت واتجاه عام: $\Delta R_t = \alpha + \beta t + \rho R_{t-1} + \varepsilon_t$

حيث إن:

$R_t$: السلسلة الزمنية لعائد السوق في اليوم t وفي اليوم t-1.

$\rho$: معامل متغير عائد السوق في اليوم t-1 (جذر السلسلة الزمنية $R_t$).

$\alpha$: ثابت المعادلة constant ويعرف بالإزاحة drift.

$\beta$: معامل اتجاه الزمن t.

$\varepsilon$: الخطأ العشوائي.

ويعتمد اختبار ديكي فلر المطور ADF على إحصائية (t-test) t-statistic التي تسمى $\tau(tau)$ لاختبار الفرضية التالية:

$$H_0: \rho = 1 \; non - stationary \; time - series$$

لقد تم تصميم هذا الاختبار من طرف واحد بحيث يكون الفرض البديل $H_1: \rho < 1$ ، والذي ينص على أن السلسلة الزمنية لا تتصف بجذر الوحدة وتعتبر السلسلة الزمنية مستقرة وساكنة stationary وتسير بشكل عشوائي.

كما سيتم في هذه الدراسة استخدام اختبار فيليبس بيرون (PP) Philips-Perron، وهو من أشهر الاختبارات الخاصة باختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتأكد من درجة تكاملها، كونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق، ويأخذ بعين الاعتبار الأخطاء ذات التباينات غير المتجانسة، إذ يقوم بعملية تصحيح غير معلميه (non-parametric)

لإحصاءة (t) في حالة التباين المتغير والارتباط الذاتي (حسن وشومان، 2013).

4 – **اختبار نسبة التباين** Variance Ratio Test:

لتحديد ما إذا كانت سلسلة عوائد سوق المال الليبي تتبع نموذج السير العشوائي، سيتم اختبار نسبة التباين (ariance Ratio Test VR V) المقترح من قبل Lo and Mackinlay(1988) ، حيث يقوم الاختبار على فرضية أن تباين السلسلة الزمنية التي تسير عشوائياً يزيد بصورة خطية مع الزمن، وبتحديد إذا كانت سلسلة العوائد تتبع نموذج السير العشوائي، فإن تباين الفروقات q للسلسلة يجب أن يكون q مرة لتباين فروقات الأولى أي أن:

$$Var\left(R_t - R_{t-q}\right) = q\,Var\left(R_t - R_{t-1}\right)$$

حيث أن:

$Var$: التباين

$q$: أي عدد موجب

ويمكن صياغة فرضية الاختبار على النحو الآتي:

– $H_0: VR(q) = 1$ (سلسلة العوائد تتبع السير العشوائي)

– $H_1: VR(q) \neq 1$ (سلسلة العوائد لا تتبع السير العشوائي)

فإذا رفضت فرضية السير العشوائي وكانت $VR(q) > 1$ فإن العوائد ستكون ذات ارتباط متسلسل إيجابي، أما إذا كانت $VR(q) < 1$، فإن العوائد ستكون ذات ارتباط متسلسل سلبي (درويش، 2011).

**اختبار فرضيات الدراسة**

**اختبار الفرضية الأولى**

لاختبار أن التغيرات في سلسلتي عوائد السوق يجب أن تكون مستقلة وموزعة توزيعاً طبيعياً (متماثلاً)Independently and Identically Distributed (IDD )، وبالتالي لا يمكن استخدام الحركة الاتجاهية للأسعار أو الاعتمادية فيها للتنبؤ بالتحركات

أو الأسعار المستقبلية. حيث تم قياس درجة التوزيع الطبيعي لسلسلة العوائد اليومية للشركات المدرجة في سوق المال الليبي، التي جاءت متوافقة باستخدام كل من اختبار Kolmogrov-Smirnov (KS) واختبار ( Jarque-Bera JB)، ومن خلال الجدول التالي رقم (1) يتضح أن قيمتي KS & JB ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 1 ٪ ، وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على أن سلسلتي عوائد السوق لا تتبع التوزيع الطبيعي،وأن هناك إمكانية لاستخدام الحركة الاتجاهية لعوائد مؤشر سوق المال الليبي أو الاعتمادية فيها للتنبؤ بالتحركات أو الأسعار المستقبلية وهو ما يتعارض مع نموذج السير العشوائي، ويشير إلى عدم كفاءة السوق على المستوى الضعيف.

**الجدول رقم (1) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للعوائد اليومية لمؤشر سوق المال الليبي**

| عوائد السوق اليومية | K-S | Prop | J-B | Prop |
|---|---|---|---|---|
| 2010 – 2008 | 0.056 | 0.000 | 10399.9 | 0.000 |
| 2014 – 2012 | 0.160 | 0.000 | 489.79 | 0.000 |

**اختبار الفرضية الثانية**

**1 – نتائج اختبار الارتباط المتسلسل**Serial Auto-correlation Test:

تم احتساب معامل الارتباط المتسلسل لسلسلتي عوائد مؤشر السوق، حيث أخذت 10 فترات إبطاء للعوائد اليومية للمؤشر، وكما هو موضح في الجدول التالي رقم (2)، نجد أن قيم معامل الارتباط المتسلسل معنوية لكل فترات الإبطاء (حسب قيمة إحصائية Q)، وأن قيم العمود (AC) غير مساوية للصفر.

**الجدول رقم (2) نتائج اختبار الارتباط المتسلسل للعوائد اليومية لمؤشر سوق المال الليبي**

| سلسلة العوائد اليومية 2008 - 2010 | | | سلسلة العوائد اليومية 2012 - 2014 | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Prob | Q-Stat | AC | Prob | Q-Stat | AC | Lag |
| 0.000 | 135.163 | -0.487 | 0.000 | 89.117 | -0.358 | 1 |
| 0.000 | 135.238 | 0.011 | 0.000 | 94.331 | -0.087 | 2 |
| 0.000 | 135.531 | -0.023 | 0.000 | 95.593 | 0.043 | 3 |
| 0.000 | 135.766 | -0.020 | 0.000 | 96.841 | 0.042 | 4 |
| 0.000 | 136.975 | 0.046 | 0.000 | 101.611 | -0.083 | 5 |
| 0.000 | 137.784 | -0.037 | 0.000 | 102.595 | 0.037 | 6 |
| 0.000 | 137.797 | -0.005 | 0.000 | 103.396 | 0.034 | 7 |
| 0.000 | 138.656 | 0.039 | 0.000 | 105.280 | -0.052 | 8 |
| 0.000 | 140.794 | -0.061 | 0.000 | 105.575 | -0.020 | 9 |
| 0.000 | 144.444 | 0.079 | 0.000 | 105.841 | 0.019 | 10 |

وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة الذي تنص على أن معامل الارتباط المتسلسل يختلف عن الصفر (أي أن السلسلة تعاني من وجود ارتباط ذاتي)، وهو ما يشير إلى وجود ارتباط متسلسل في سلسلة عوائد السوق وأنها غير مستقلة وتتصف بالاعتمادية، مما يعني أن سوق المال الليبي لا يتبع نموذج السير العشوائي.

2 – **نتائج اختبار التكرارات** Runs test:

من خلال اختبار التكرارات غير المعلمي الموضحة بالجدول رقم (3) لسلسلتي عوائد السوق، نجد أن قيمة المتغير المعياري (Z) للفترتين تساوي (8.598 ، 6.323) وهي أكبر من القيمة الجدولية $(1.96^{\pm})$ وتقع خارج منطقة قبول الفرضية العدمية، وعليه ترفض

الفرضية العدمية و تقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد ارتباط متسلسل في سلسلتي عوائد السوق للفترة الحالية والفترات السابقة، أي أنها تتصف بالنمطية و الاعتمادية وعدم الاستقلالية ويمكن التنبؤ بها، وبهذا فإن عوائد مؤشر السوق لا تتبع نموذج السير العشوائي، ولا تحقق شرط كفاءة سوق المال الليبي على المستوى الضعيف.

**الجدول رقم (3) نتائج اختبار التكرارات (Runs) للعوائد اليومية لمؤشر سوق المال الليبي**

| عوائد السوق اليومية | العدد الكلي | عدد التكرارات | Z | Prob |
|---|---|---|---|---|
| 2010 – 2008 | 692 | 460 | 8.598 | 0.000 |
| 2014 – 2012 | 568 | 360 | 6.323 | 0.000 |

**3 – اختبار جذر الوحدة** Unit root test:

من خلال نتائج تنفيذ الانحدار لمعادلتي الاختبار ((مع ثابت ، مع ثابت واتجاه) باستخدام اختبار ADF واختبار PP الذي يقوم بالتصحيح غير المعلمي ويأخذ بعين الاعتبار الأخطاء ذات التباينات غير المتجانسة) الموضحة بالجدول التالي رقم (4)، يلاحظ أن جميع قيم $\tau\ (tau)$ هي قيم سالبة لسلسلتي عوائد السوق ومعنوية عند مستوى أقل من 1 ٪ . وعليه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على أن عوائد السوق لا تتصف بجذر الوحدة وأنها مستقرة وساكنة stationary، وبالتالي يمكن التنبؤ بالأسعار المستقبلية بالاستناد على الأسعار التاريخية وهو ما يتعارض مع نموذج السير العشوائي ويشير إلى عدم كفاءة سوق المال الليبي على المستوى الضعيف.

**الجدول رقم (4) نتائج اختبار جذر الوحدة (السكون) للعوائد اليومية لمؤشر سوق المال الليبي**

| | سلسلة العوائد اليومية 2008-2010 | | | | سلسلة العوائد اليومية 2012-2014 | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ثابت | | ثابت واتجاه | | ثابت | | ثابت واتجاه | |
| | $\tau$ | Prob | $\tau$ | Prob | $\tau$ | Prob | $\tau$ | Prob |
| ADF | -16.270 | 0.000 | -16.261 | 0.000 | -13.767 | 0.000 | -13.806 | 0.000 |
| PP | -56.895 | 0.000 | -56.839 | 0.000 | -163.46 | 0.000 | -180.60 | 0.000 |

### 5 – اختبار نسبة التباين Variance Ratio Test :

تم احتساب نسبة التباين في حالة ثبات التباين Homoscedasticity وحالة عدم ثبات التباين Heteroscedasticity لمضاعفات فترات الإبطاء (2 ، 4 ، 8 ، 16 ، 32) الموضحة بالجدول التالي رقم (5)، والذي يلاحظ من خلاله أن قيم التباين تقل مع زيادة عدد فترات الإبطاء لسلسلتي عوائد السوق.

**الجدول رقم (5) نتائج اختبار نسبة التباين للعوائد اليومية لمؤشر سوق المال الليبي**

| سلسلة العوائد اليومية 2012-2014 | | سلسلة العوائد اليومية 2008-2010 | | |
|---|---|---|---|---|
| 7.725 | | 12.050 | | Joint Tests |
| 0.000 | | 0.000 | | Probability |
| Probability | Var.Ratio | Probability | Var.Ratio | Lags |
| 0.000 | 0.329 | 0.000 | 0.394 | 2 |
| 0.000 | 0.171 | 0.000 | 0.172 | 4 |
| 0.000 | 0.082 | 0.000 | 0.097 | 8 |
| 0.000 | 0.044 | 0.000 | 0.051 | 16 |
| 0.000 | 0.024 | 0.000 | 0.028 | 32 |
| | Z-Statistic | | Z-Statistic | Lags |
| 0.000 | -7.725 | 0.000 | -12.05 | 2 |
| 0.000 | -5.769 | 0.000 | -9.53 | 4 |
| 0.000 | -4.619 | 0.000 | -7.19 | 8 |
| 0.000 | -3.438 | 0.000 | -5034 | 16 |
| 0.000 | -2.493 | 0.000 | -3.90 | 32 |

كما أظهرت نتائج اختبار نسبة التباين (VR) الموضحة بالجدول السابق أن سلسلتي عوائد السوق لا تتبع نموذج السير العشوائي،حيث كانت قيمة Joint Tests و قيمة

Z-Statistic معنوية عند مستوى أقل من 1 ٪ ، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرض البديل والتي تنص على أن سوق المال الليبي غير كفؤ على المستوى الضعيف.

**النتائج والتوصيات:**

اختبرت الدراسة كفاءة السوق الليبي للأوراق المالية على المستوى الضعيف وفقا لنموذج السير العشوائي، وذلك من خلال قياس درجة التوزيع الطبيعي لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى وبيان مدى توفر خاصية التوزيع الطبيعي لسلسلة العوائد اليومية للشركات المدرجة في سوق المال الليبي، وذلك باستخدام اختبار(Kolmogrov-Smirnov KS) واختبار( Jarque-Bera JB)، لقياس درجة التوزيع الطبيعي، وهل عوائد السوق موزعة بانتظام و غير متباعدة عن وسطها الحسابي، حيث يفترض في تغيرات أسعار الأسهم أن تكون مستقلة وموزعة توزيعاً طبيعياً (متماثلاً).

وباستخدام اختبار الارتباط المتسلسل Autocorrelation test، واختبار التكرارات Runs test،و اختبار جذر الوحدة Unit Root test بواسطة اختبار ديكي فلر المعدل Augmented Dickey Fuller (ADF)و بواسطة اختبار فيليبس-بيرون Pillips-Perron (PP)، وكذلك اختبار نسبة التباين Variance Ratio testوالذي اجري بافتراض ثبات التباين homoscedasticity وافتراض عدم ثبات التباين heteroscedasticity، وذلك لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج ترفض فرضية العدم الأولى، وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى أن سلسلتي عوائد السوق لا تتبع التوزيع الطبيعي،وأن هناك إمكانية لاستخدام الحركة الاتجاهية لعوائد مؤشر سوق المال الليبي أو الاعتمادية فيها للتنبؤ بالتحركات أو الأسعار المستقبلية. أما فرضية الدراسة الرئيسية الثانية فقد تم رفضها أيضاً من كافة الاختبارات المتعلقة بها، وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود ارتباط متسلسل في سلسلتي عوائد السوق للفترة الحالية والفترات السابقة وأنها تتصف بالنمطية و الاعتمادية وعدم الاستقلالية وأن عوائد السوق لا تتصف بجذر الوحدة وأنها مستقرة وساكنة stationary، وبالتالي يمكن التنبؤ بالأسعار المستقبلية بالاستناد على

الأسعار التاريخية وهو ما يتعارض مع نموذج السير العشوائي.

وعلية فإن نتائج اختبارات فرضيتي الدراسة تشير إلى عدم كفاءة سوق المال الليبي على المستوى الضعيف. والتي ترجع إلى أسباب عامة تتعلق بوجود عوائق تنظيمية تعزز الاحتكار وتقيد المنافسة ووجود إجراءات غير محفزة للاقتصاد، وأسباب خاصة بالسوق والتي ترجع إلى ضعف التداول وافتقار السوق إلى العمق والاتساع، وعليه توصي الدراسة بما يلي:

1 – على المشرعين ومتخذي القرار العمل على تهيئة المناخ الاقتصادي والاستثماري، من خلال تخفيف القيود التشريعية وفتح المجال أمام المستثمرين، وتوفير مناخ استثماري جاذب للاستثمارات وتفعيل قوانين التنافسية وتشجيع الشراكة بين القطاع الخاص والعام والاهتمام بالمبادرات الاقتصادية وتذليل الصعاب أمامها، بشكل يتحقق من خلاله عمل السوق بأكثر كفاءة و يسهم في تخصيص موارد المجتمع بكفاءة.

2 – تفعيل النموذج المالي المستند على سوق الأوراق المالية، الذي يتوفر من خلاله أدوات للتمويل والاستثمار قادرة على المساهمة في تحقيق نمواً وتطوراً اقتصادياً مطرداً.

3 – العمل على تحسين كفاءة سوق المال الليبي من خلال تحسين طرق الإفصاح والشفافية ونشر المعلومات، ومن ثم زيادة الوعي الاستثماري لأفراد المجتمع بشكل عام وشركات المال والأعمال بشكل خاص.

4 – العمل على تحفيز الشركات وتشجيعها على القيد والإدراج بالسوق من القطاعات الاقتصادية بمختلف أنواعها، الأمر الذي يفترض من خلاله تحقيق العمق والاتساع للسوق.

5 – إجراء المزيد من الدراسات على السوق تأخذ مشكلة ضعف التداول بعين الاعتبار، والدراسات التي تبحث في العلاقة السببية بين السعر والحجم، والدراسات التي تتعلق بدراسة الحدث.

**المراجع**

1- الخوري، رتاب، ومحمد شيفلك، 1993، سلوك أسعار الأسهم في سوق عمان للأوراق المالية، مجلة أبحاث اليرموك، (9)، 28-9.

2 - الفيومي، نضال احمد، 2003، أثر خصائص الأسواق الناشئة على اختبارات الكفاءة-دراسة تطبيقية على بورصة عمان، دراسات العلوم الادارية، 30 (2)، 333-322.

3- المقابلة، علي حسين، وسمير برهومة، 2002، كفاءة سوق عمان المالي-قطاع البنوك والشركات المالية، مجلة الإدارة العامة، 41 (4)، 772-747.
4 - ابن بوزيان، محمد و علي بن الضب، 2010، اختبار كفاءة بورصة الدار البيضاء على المستوى الضعيف في ظل الأزمة المالية العالمية، حوليات جامعة بشار، العدد (8).
5 - حسن، علي و عبداللطيف شومان، 2013، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، 9 (34).
6 - درويش، مروان جمعة، 2011، اختبار كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية على المستوى الضعيف، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، 23 (2)، 114-84.
7 - عثماني، الهادي، واحمد تيجاني هيشر، و عبدالله بن الضب، 2015، اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الانتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر (أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ) مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد (1).
8 - غراية، زهير، 2015، اختبار نموذج كفاءة الأسواق المالية: مدخل لتقييم أسعار المنتجات المالية لعينة من المؤشرات العربية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (13)، 46-37.
9 - محمد، سام سعد، 2014، عشوائية حركة الأسعار ومستوى كفاءة السوق المالي: حالة سوق عمان للأوراق المالية، دراسات، 41 (2)، 423-417.
10 - موصلي، سليمان، وحازم السمان، 2013، دراسة الكفاءة السعرية لسوق دمشق للأوراق المالية، 29 (2)، 169-151.
11 - نبيل، هني محمد، وزهير غراية، 2012، اختبار نموذج السير العشوائي لحركة أسعار الأسهم في إطار كفاءة الأسواق المالية في البورصات العربية الناشئة-دراسة حالة بورصة المغرب والكويت، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، (11)، 78-49.
12 - هندي، منير إبراهيم، 1999. الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، الإسكندرية
13 - Al – Qudah, Kamal A., 1997, An Empirical Testing of the Randomness Hypothesis in Amman Financial Market, Dirasat Administrative Sciences, 24 (2), 535-542.
14- Dickinson, J. P., and K. Muragu, 1994, Market Efficiency in Developing Countries: A Case Study of Nairobi Stock Exchange, Journal of Business Finance and Accounting, 21, 133-150.
15- El – Kouri, R., and M.Civelek, 1993, The Behavior of Common Stock Prices in Amman Financil Market, Abhath Al-Yarmouk, 9, 9-28.
16- Fama, E., 1965, The Behavior of Stock Market Prices, Journal of Business, 38, 34-105.

17 - Fama, E., 1970, Efficient Capital Markets: A Review of Theory and Empirical Work, Journal of Finance, 25, 383-417.
18 - Lo, A., and C.Mackinlay, 1988, Stock Market Prices Do Not Follow Random Walk: Evidence from a Simple Specification Test, Review of Financial Studies, 1, 41-66.
19 - Moustafa, M. (2004). Testing the Weak-Form Efficiency of the United Arab Emirates Stock Market. International Journal of Business, 9 (3).
20 - Rawashdeh, M.,andSqualli, J. (2006). A Sectoral Efficiency Analysis of the Amman Stock Exchange. Applied Financial Economic Letter, 407-411.

# Testing the efficiency of Libyan Stock Market on the Weak – Form.

■ Dr. EziddinElkour*

**Abstract**

The study aims to testing the efficiency of the Libyan stock market on the Weak – Form, by using daily returns for the market index of the periods of April 2008 to December 2010 with 692 observations and of March 2012 to July 2014 with 568 observations.

The study depends on the statistical of normal distribution, unit root (Stationary), Runs test, serial correlation and Variance ratio to check the Study hypotheses.

The study achieved results that don,t provide the support for the Efficiency hypothesis. It also reached that the Libyan stock market is not efficient on the Weak – Form. and that the Returns of the market index doesn't follow The Random Walk Model.

**Key words:** Weak – Form Efficiency, Libyan stock market, Random Walk Model.

* Staff Member of the Faculty of Economics, University of Tripoli

# نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين

# اللائحة الداخلية للمجلة العلمية للدراسات المحاسبية

Ref No : ..... / الرقم الاشاري

Date : ..... / التاريخ

**نقـــابة المحاســـبين والمراجعـــين الليبـــيين**
**Libyan Union Of Accountants & Auditors**

## قرار رقـــم ( 6 ) لسنة 2017م
## بشأن اعتماد الـــــلائحة الداخلية
## للمجلة العلمية للدراسات المحاسبية

**بعد الاطلاع**

- على الإعـــــلان الدستوري الصـــادر عن المجلس الـــوطني الانتقـالي المؤقت في 2011/08/03م وتـعديلاتـــه
- علي الـقـانـون رقـــــــم (116) لسنة 1973م بشـــأن تنظيم مهنة المحـاسبة والمراجعة ولائحتـــه التنفيذية
- علي قرار الجمعية العمومية في اجتمـاعها المنعقد في 2014/03/22م بشـــأن انتخـاب رئيس وأعضـــاء مجلس الادارة
- وعلى قرار نقيب المحاسبين والمراجعين الليبيين رقم (02) لسنة 2017م بشأن إنشـــاء المجلة العلمية للدراسات المحاسبية
- وعلى قرار نقيب المحاسبين والمراجعين الليبيين رقم (04 ) لسنة 2017م بشأن تكليف هيئة التحرير والهيئة الاستشارية للمجلة
- وعلى مـــــا خـــلص إليه الاجتمـاع الثاني لسنة 2017م لهيئة التحريـــر المجلة المنعقد بتاريخ 2017/11/13م

**قـــــــرر**

**مـادة رقم (1)**

بموجب أحكام هذا القـرار تعتمد الـلائحة الداخلية للمجلة العلمية للدراسات المحاسبية المرافق مع هذا القرار.

مـادة رقم (2)

يعمل بهذا القرار من تـاريخ صـدوره وعلى هيئة تحرير المجلة وضعه مـوضـع التنفيذ.

أ.صلاح الدين بشير التركي
رئيس مجلس الادارة
ونقيب المحاسبين والمراجعين الليبيين

صـــــدر في مدينـة طـرابلس
يوم الاثنين المـوافق 2017/11/20م

صورة الى : ( ..... )

## نبذة عن المجلة وأهدافها :-

**المجلة العلمية للدراسات المحاسبية** هي مجلة علمية محكمة تهتم بنشر البحوث والدراسات العلمية الخاصة بالمجالات المالية والمحاسبية والمراجعة المالية، وتنشر البحوث إلى جانب عرض ملخصات الكتب والدوريات، والرسائل العلمية (**الماجستير والدكتوراه**)، والتقارير الصادرة عن المؤتمرات والندوات، وورش العمل من داخل ليبيا وخارجها ذات العلاقة، وتسعى المجلة إلى تحقيق الاهداف التالية:

1- نشر الأبحاث العلمية التي تتناول مشاكل بحثية محلية أو إقليمية أو دولية ذات صلة بالمحاسبة والمراجعة.

2- الارتقاء بمهنتي المحاسبة والمراجعة من خلال نشر الأبحاث العلمية .

3- إتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم ودراساتهم العلمية، من أجل توسعة دائرة المعرفة لدى الباحثين وصانعي القرار والممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة.

4- تشجيع التواصل بين الباحثين الأكاديميين من جهة والمهنيين الممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة من جهة أخرى حول الموضوعات المستجدة في هذه المجالات.

5- تشجيع البحاث وطلبة الدراسات العليا على إجراء المزيد من البحوث العملية في مجالي المحاسبة والمراجعة.

6- مواكبة التطورات والمستجدات العلمية الصادرة من المنظمات الدولية المتعلقة بمهنة المحاسبة والتعاون معها.

**مادة رقم (1)**

**أحكام عامة**

تصدر عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين المجلة العلمية للدراسات المحاسبية تحت اسم (**دراسات محاسبية**) وهي مجلة علمية محكمة تعنى بالمجالات المالية والمحاسبية والمراجعة.

**مادة رقم ( 2 )**

**رؤية المجلة**

التميز والريادة والابتكار في نشر البحوث العلمية المحكمة التي تلبي طموحات الأكاديميين والمهنيين الليبيين في مجال المحاسبة والمراجعة والعلوم ذات العلاقة.

**مادة رقم ( 3 )**

**الرسالة**

تسعى المجلة لتصبح مرجعاً علمياً للباحثين ونشر البحوث المحكمة في مجالي المحاسبة والمراجعة المالية وفق المعايير العالمية للمهنة وشروط العلمية للنشر والعلوم ذات العلاقة.

**مادة رقم ( 4 )**

تصدر المجلة العلمية للدراسات المحاسبية مرتين في السنة أي بمعدل عددين في السنة (**يصدر العدد الأول خلال الستة الأشهر الأولى من السنة والعدد الثاني في الستة الأشهر الثانية من السنة**)

ويجوز في ظروف ( **استثنائية** ) تحددها هيئة تحرير المجلة إصدار عدد ثالث خلال السنة.

**مادة رقم** ( 5 )

## لغة المجلة

هي اللغة العربية، كما تنشر البحوث باللغة الإنجليزية والفرنسية، على أن يلتزم الباحث بتقديم ملخص لبحثه باللغة العربية.

**مادة رقم** ( 6 )

تضمن المجلة حق النشر المتكافئ لجميع الباحثين الأكاديميين والمهنيين الممارسين لمهنة المحاسبة والمراجعة داخل ليبيا وخارجها .

**مادة رقم** (7 )

## قواعد عامة للنشر

**يشترط في البحوث المقدمة للنشر بالمجلة اتباع القواعد والشروط التالية:**

1- تنشر المجلة الدراسات الأصلية والبحوث المبتكرة الرصينة المكتوبة بأسلوب علمي منهجي، على ألا تكون قد سبق نشرها أو قدمت للنشر في مجلة أخرى.

2- أن يكون البحث متسماً بالعمق والأصالة في موضوعه ومنهجه وعرضه ومصادره بحيث تكون متوافقة مع عنوانه، بعيداً عن الحشو، سليم اللغة، دقيق التوثيق.

3- التقيد بأصول البحث العلمي وقواعده وشكلياته من حيث أسلوب العرض والمصطلحات وتوثيق المصادر والمراجع في بيانات كاملة لنشرها .

4- تعد الدراسات والبحوث باللغة العربية واللغة الانجليزية والفرنسية، على أن تتضمن النسخة الأجنبية ملخصا لها باللغة العربية.

5- يجب كتابة البحث بلغة سليمة خالية من الأخطاء الإملائية واللغوية والنحوية والمطبعية.

## مـادة رقم (8)

### الشروط الشكلية للبحوث المقدمة للنشر

1- تحمل الصفحة الأولى اسم الباحث ثلاثيا ووظيفته ودرجته العلمية ، وجهة عمله وعنوان البحث .

2- الهوامش: تعتمد المجلة طريقة جمعية علم النفس الأمريكية (APA) في تثبيت الهوامش والمراجع، والتي تنص على أن يشير الباحث إلى الهامش في متن البحث بكتابة لقب المؤلف أو اسم العائلة وسنة النشر ورقم الصفحة بين قوسين كبيرين مثلاً: (أبوفائد، 2018)، أما في حالة مؤلفين أثنين أو ثلاث ( الشريف، مازق، الفضلي، 2018)، وفي حالة أكثر من ثلاثة (الشريف، وآخرون، 2018)، أما عندما يعتمد الباحث على مرجع أجنبي لمؤلف واحد (khlat,2018)، في حالة مؤلفين أثنين أو ثلاث (Aboulqasim & Belgasem, & 2018 khlat )، وفي حالة أكثر من ثلاثةkhlat & (et al, 2018)

3 - تكون قائمة المراجع في نهاية البحث بحيث يتم ترتيبها حسب الحروف الهجائية، وتكون قائمة المراجع العربية أولًا ثم المراجع الأجنبية، بشرط أن تتضمن القائمة ما أشار إليه الباحث في متن البحث فقط+

**مثال للمراجع العربية**

البغدادي، محمد مرعي، (2018) مدى استخدام أدوات التخطيط المالي كأداء للرقابة المالية، مجلة دراسات محاسبية الصادرة عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين، العدد الاول، طرابلس، ليبيا ص -53 70.

**مثال للمراجع الاجنبية**

1. Chakroun. R & Hussainey .K (2014) «Disclosure Quality In Tunisian Annual Reports». Corporate Ownership & Control. Vol 11. No 4. PP.5880-.

4- تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في منتصف الصفحة، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيماً متسلسلاً، وتكتب أسماؤها والملاحظات التوضيحية أسفلها.

5- تدرج الجداول في منتصف الصفحة، وترقم ترقيماً متسلسلاً وتكتب أسماؤها أعلاها. أما الملاحظات التوضيحية فتكتب أسفل الجدول .

## مادة رقم (9)

### التحكيم العلمي (آلية التقييم للبحوث المقدمة للنشر)

1- تخضع البحوث المرسلة إلى المجلة لفحص أولي؛ لتقرير أهليتها للتحكيم، ويحق للجنة التحرير أن تعتذر عن قبول البحث في حالة أنه تبين أنه لا يصلح للنشر بالمجلة لأي سبب من الأسباب كمخالفة للشروط الفنية أو الشكلية.

2- تخضع البحوث المقدمة للنشر في المجلة للتقييم العلمي واللغوي من قبل أستاذين متخصصين تحددهم هيئة التحرير بشكل سري، ويحق للمجلة مطالبة صاحب البحث بإجراء التعديلات الواردة من قبل المقيمين، كما يحق للمجلة إجراء التعديلات الشكلية فقط متى تطلب الأمر ذلك دون أخذ الإذن المسبق من الباحث.

3- كما يجوز لهيئة التحرير في حالة رفض البحث من أحد المحكمين الاستعانة بمحكم ثالث، وتكون نتيجة تقييمه نهائية.

4- يبلغ الباحث بقبول البحث من عدمه أو تعديله وفقاً لتقارير المحكمين.

5- في حالة رفض البحث من قبل المحكمين يحق لهيئة التحرير ترجيعه للباحث لتعديله وتقديمه من جديد للتقييم.

6- تلتزم المجلة بإشعار الباحث باستلام بحثه وإحالته إلى هيئة التحرير في موعد أقصاه شهر من تاريخ استلامه.

7- تُشعر المجلة الكاتب بصلاحية بحثه للنشر خلال أسبوعين من استلام ردود المحكمين.

8- تعلم المجلة الكاتب في أيّ عدد سيتمّ نشر بحثه.

9- يلتزم الباحث بدفع الرسوم المقرر من قبل هيئة التحرير عند استلام البحث.

10- يتم ترتيب نشر البحوث في أعداد المجلة وفقاً لاعتبارات فنية بحتة وأولوية تسليمها للمجلة، ولا علاقة لها بأهمية البحث أو مكانة الباحث.

**مادة رقم (10)**

**حقوق النشر**

1- تكون كافة حقوق النشر والطبع محفوظة للمجلة العلمية للدراسات المحاسبية على أن يكون رئيس التحرير الممثل القانوني لها.

2- تنتقل حقوق طبع ونشر البحث إلى المجلّة عند إعلام صاحب البحث المقبول للنشر بقبوله.

3- جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو النقابة.

4- تغطي حقوق الطبع إنتاج وتوزيع البحث الإنتاج والأفلام الدقيقة وقواعد المعلومات الالكترونية وشرائط الفيديو أو بأي شكل آخر، كما تغطي أيضا الترجمة.

5- تغطي حقوق الطبع إنتاج المادة المعنية بالبحث بأشكال النشر المتعارف عليها.

6- يسمح بالاقتباس من المجلة بشرط الإشارة إلى المصدر.

7- لا يجوز إعادة طبع الدراسات والأبحاث إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من رئيس تحرير المجلة العلمية للدراسات المحاسبية .

8- على الباحث أن يتعهد كتابياً بعدم نشر البحث أو الدراسة بأية وسيلة أخرى إلا بعد مرور سنتين من تاريخ النشر.

9- يمنح كل مقدم بحث عدد نسختين من المجلة المنشور فيها البحث.

**مادة رقم (11)**

يحفظ ضمن أرشيف النقابة عدد عشر نسخ من كل عدد لا يجوز التصرف فيها.

## مادة رقم (12)

### ضوابط والمواصفات الفنية للبحوث المقدمة للنشر

1- أن لا يزيد عدد الصفحات عن (30) صفحة، بما فيها الجداول والمراجع والأشكال التوضيحية من صور ورسومات.

2- يكون ترقيم صفحات البحث في منتصف أسفل الصفحة .

3- أن تكون البحوث والدراسات العلمية مطبوعة على برنامج (Microsoft Word 2007 )، وتقدم في شكل ورقي بحجم (A4) وعلى وجه واحد، بالإضافة إلى نسخة مخزنة على قرص ليزري (CD) .

4- أن تكون البحوث المكتوبة باللغة العربية بالخط (Simplified Arabic). أما البحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية فتكتب بالخط (Roman Times New).

5- يطبع البحث على ورق (A4 ) أبيض ناصع بالأبعاد التالية (13سم × 22 سم )، وأن تكون أبعاد هوامش الصفحة من أعلى (85.4 سم)، ومن أسفل ( 5.3سم)، ومن الجانبين (5.4 سم)، وبمسافة (15.1 سم) بين الأسطر لكي يكون صالحاً للنشر مباشرة.

6- أن يكون حجم الخط على النحو التالي:

- بنط 18 داكن للعناوين الرئيسية.
- بنط 16 داكن للعناوين الفرعية.
- بنط 14 للمتن.

**مادة رقم (13)**

**الهيكل التنظيمي للمجلة والاختصاصات**

**يتكون الهيكل التنظيمي الخاص بالمجلة على النحو التالي:**

**أولاً: هيئة التحرير، وتتكون من:**

- رئيس هيئة التحرير
- مدير التحرير
- أعضاء هيئة التحرير
- سكرتير هيئة التحرير

**ثانياً: الهيئة الاستشارية**

**مادة رقم (14)**

**اختصاصات رئيس التحرير**

1- المتابعة والإشراف العام على سير عمل المجلة .

2- يقوم رئيس التحرير بكتابة كلمة العدد، بكل إصدار.

3- الدعوة لاجتماعات هيئة التحرير وعرض السياسات العامة والاستراتيجية الخاصة للمجلة وإعداد جدول الأعمال بالتنسيق مع مدير وسكرتير هيئة التحرير.

4- اعتماد البحوث الصالحة للنشر بالمجلة وإحالتها إلى المخرج الفني ليتولى عملية التنفيذ والتصميم والإخراج الفني للعدد.

5- الموافقة على إحالة العدد للمطبعة ومتابعة طباعته.

6- مراسلة الجهات ذات العلاقة لطلب الدعم أو لإعلامهم بصدور عدد جديد من المجلة المذكورة .

## مـادة رقم (15)

### اختصاصات مدير هيئة التحريـر

1- يقوم بالإعلان عن فتح باب قبول البحوث في أعداد المجلة .

2- استلام البحوث المقدمة للنشر والتأكد من مطابقتها لقواعد وضوابط النشر.

3- يقوم بإحالة البحوث للمحكمين ممن تتوفر فيهم الشروط العلمية المناسبة.

4- مدير التحرير ملزم باشتراك هيئة التحرير في عمله باختيار المحكمين في اجتماع هيئة التحرير.

5- إعلام الباحث برسالة رسمية بملاحظات المحكم وحثه لإجراء التعديلات على بحثه .

6- يقوم بإعلام الباحث رسمياً في حال تعذر نشر بحثه بناءً على قرار المحكم دون إبداء الأسباب أو إعطائه فرصة إعادة بحثه .

7- يقوم بإحالة البحث إلى المراجع اللغوي (العـربي - الإنجليزي- الفرنسي).

8- يقوم بإعداد تقرير بمحتويات كل عدد من البحوث المقبولة للنشر وإحالته لرئيس هيئة التحرير لاعتماده وإحالته للتنفيذ الفني والطباعة

9- يقوم بتجهيز وإتمام الإجراءات المالية والإدارية الخاصة بتسيير المجلة.

## مـادة رقم (16)

### اختصاصات أعضاء هيئة التحرير

1 - حضور الاجتماعات التي يدعو إليها رئيس هيئة التحرير.

2 - مساعدة مدير التحرير في تقييم البحوث واقتراح مقيمي للبحوث المقدمة للنشر.

3 - متابعة التزام الباحثين بملاحظات المقيمين .

4 - المشاركة في وضع السياسات العلمية للمجلة من أجل تحسين مستواها العلمي.

**مادة رقم (17)**

**اختصاصات سكرتير التحرير**

1 - إعداد بنود جدول أعمال الاجتماعات بالتنسيق مع رئيس هيئة التحرير وإعداد محاضر اجتماعات هيئة التحرير.

2 - يقوم بمعاونة رئيس هيئة التحرير ومدير التحرير فيما يسند إليه من مهام تتعلق بآلية عمل المجلة .

3 - استلام البحوث المقدمة للنشر في المجلة من البريد الإلكتروني وعرضها على مدير التحرير.

4 - يقوم بتوصيل البحوث إلى لجان التحكيم لضمان سريتها.

5 - إشعار الباحث بموافقة هيئة تحرير المجلة على نشر البحث بالمجلة .

6 - الإشراف على الإخراج الفني للمجلة وطباعة العدد ومتابعة كل ما يتعلق بالأمور الفنية.

**مادة رقم (18)**

**اختصاصات الهيئة الاستشارية**

تكون الهيئة الاستشارية، ذات الصفة الفخرية، وتتكون من أساتذة أجلاء ذات خبرة طويلة في مجال المحاسبة والمراجعة ويتم اختيارهم بقرار من قبل رئيس هيئة التحرير بعد عرضهم في اجتماع الهيئة .

وتكون مهام الهيئة الاستشارية للمجلة كما يلي:

1 - تقييم مستوى المجلة والبحوث المنشورة بشكل دوري.

2 - تقديم المشورة لهيئة التحرير في كل ما يتعلق بالمجلة وسياستها.

3 - مساعدة هيئة التحرير في تحكيم البحوث.

4 - تشجيع البحاث وتوجيههم نحو المواضيع المهمة في مجال المحاسبة والمراجعة لدراستها وإعداد أبحاث بها للنشر في المجلة بعد تحكيمها.

5 - تقديم الملاحظات العلمية والشكلية من خلال تقارير ترفع إلى هيئة التحرير.

**مادة رقم (19)**

## اجتماعات هيئة التحرير

تعقد بصفة دورية اجتماعات هيئة التحرير بدعوه من رئيس الهيئة، ويكون النصاب القانوني لاجتماعاته بحضور أغلبية أعضائه على أن يكون الرئيس أو من ينوب عنه من بينهم وتتخذ قراراته بأغلبية أصوات الحضور، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

**مادة رقم (20)**

يجوز بدعوة من رئيس هيئة التحرير عقد اجتماع لهيئة التحرير مع الهيئة الاستشارية للمجلة لمناقشة سير عمل المجلة وآلية تطويرها.

**مادة رقم (21)**

## الإجراءات المالية الخاصة بعمل المجلة

تعد هيئة تحرير المجلة ميزانية تقديرية لكل عدد من أعددها كما تعد بعد صدور كل عدد بيان بكامل تفصيل الإيرادات المحصلة والمصروفات المدفوعة لتجهير العدد وتعتمده في اجتماع الهيئة.

**مادة رقم (22)**

تتم عملية استلام الرسوم بإيصالات رسمية وتسوية المصروفات تتم بفواتير قانونية حسب ما معمول علية في الإجراءات المالية الرسمية.

**مادة رقم (23)**

تدفع المكافآت المالية بقرار يصدرها رئيس هيئة التحرير ويتم إعداد أذونات الصرف حسب ماهو معمول به في الإجراءات المالية الرسمية.

**مادة رقم (24)**

**الرسوم التي يدفعها الباحث الواحد مقابل النشر بالمجلة تكون كالآتي :-**

1- من داخل ليبيا يدفع مبلغ وقدره (100) د.ل.

2- من خارج ليبيا يدفع مبلغ وقدره (150) دولارا باستثناء الرسوم البريدية.

**مادة رقم (25)**

في حالة رفض قبول البحث للنشر من قبل المحكمين لا يتم استرجاع قيمة الرسوم المدفوعة من قبل الباحث.

**مادة رقم (26)**

تكون رسوم اقتناء المجلة كالآتي :-

| الرقم | الجهة | القيمة |
|---|---|---|
| .1 | أعضاء النقابة وأساتذة الجامعات | 10د.ل |
| .2 | الطلبة الأكاديميين | 5 د.ل |
| .3 | للمؤسسات والشركات | 15 د.ل |
| .4 | خارج دولة ليبيا باستثناء نفقات البريد | 20 دولارا |

**مادة رقم (27)**

## أحكام ختامية

تضع هيئة التحرير قواعد النشر التفصيلية الخاصة بالمجلة وتكون منشورة في كل عدد من أعداد المجلة وموقع النقابة.

**مادة رقم (28)**

تعتمد هذه اللائحة في اجتماع هيئة تحرير المجلة بموافقة أغلب أعضاء الهيئة.

**مادة رقم (29)**

يصدر قرار من نقيب المحاسبين المراجعين باعتماد اللائحة بشكل رسمي.

**مادة رقم (30)**

يجوز تعديل هذه اللائحة بموافقة أغلب أعضاء هيئة تحرير المجلة إذا دعت الضرورة لذلك.

**مادة رقم (31)**

يعمل بهذه اللائحة من تاريخ صدور قرار اعتمادها وتنشر في الموقع الالكتروني للنقابة.

ISSUE 01

Spring 2018

# Studies of Accounting

## Semi_Annual Referred Scientific Journal